

أحسن بومالي

استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى

1954م - 1956م

منشورات المتحف الوطني للمجاهد



أحسن بومالي
أستاذ مكلف بالدروس
بمعهد علوم الاعلام والاتصال



إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 ـ 1956

المحتــوى

الفصل السادس: ردود الفعل على إندلاع الثورة المسلحة

الفصل السابع: وضع الأسس التنظيمية للدولة الجزائرية

الاهـــداء

إلى الذين سقطوا في ساحة الشرف .

إلى الذين قطعت رؤوسهم بالمقصلة .

إلى الذين مزقت أجسادهم قذائف الطائرات ودفنتهم قنابل المدافع .

إلى الذين سحقت عظامهم الدبابات والسيارات المصفحة .

إلى الذين أحرقت وشوهت أجسادهم بالغازات السامة والنابالم .

إلى الذين فارقوا الحياة تحت التعذيب البربري .

إلى كل الذين سقطوا شهداء على درب الثورة من أجل تحرير الجزائر .

إلى كل الذين تضامنوا وتعاطفوا مع الشعب الجزائري في محنته القاسية .

إلى كل الاوفياء لمبادىء ثورة أول نوفمبر وقيمها الخالدة .

إلى والدي الذي يحثني دائما على الصبر وعلى مواصلة الجد والاجتهاد .

وإلى والدتي التي ما فتئت روحها بعد أن وارى التراب رفاتها الطاهر تحيي في نفسي ما انزوى من أمل وما انهد في كياني من قوة وعزم. طيب الله ثراها وأحسن جزاءها بقدر ما أحسنت وضحت من أجل أن أكون إبنا باراً مخلصاً للوطن .

إلى هؤلاء جميعاً ...دي هذه الباكورة العلمية .

وإننا سندخل مرحلة جد خطيرة وشاقة طالما نادى بها المناضلون. إنها ليست بالأمر السّهل فعليها يتوقف مصير الوطن. وتتضح معالمها في ظرف لا يتعدى ستة أشهر فإن صمدنا وقاومنا وحسنت تصرفاتنا وعملنا على احتضان الشعب لثورته في الأرياف والقرى والمدن تكون قد بلغنا الأمانة وأدينا الرسالة، والنصر حليفنا مهما كانت الأحوال».

(محمد العربي بن مهيدي)

مقدمـــة

تعتبر ثورة الجزائر معجزة القرن العشرين لأنها لم تكن وليدة الظروف الآنية أو العابرة، ولم تكن ثورة حزب واحد أو فئة ضد أحزاب أو فئات أخرى، وإنما هي ثورة الشعب الجزائري كله ضد الظلم والاضطهاد الاستعماري. إنها تعبير قوي عن إرادة شعب أراد أن يتحرر ويستعيد كرامة البلاد واسترجاع السيادة الوطنية وإعادة الاعتبار للمواطن الجزائري.

إن دراسة ثورة الجزائر الشاملة من أول نوفمبر 1954 إلى مطلع جويلية 1962 تجعل أي باحث في هذا الموضوع يدرك عمق جذورها، وأصالة الشعب الجزائري ومقدرة أبنائه المخلصين على تنظيمه لكي يقوم بتفجير القوى النضالية الدفينة لدى الجماهير الشعبية ودفعها في طريق النضال المسلح بقيادة جبهة التحرير الوطني.

فالحقيقة التي ينبغي أن تقال أن القلم عاجز عن تسجيل البطولات الشعبية الرائعة خلال الثورة المسلحة لأن الكلمات مهما كانت بليغة ومؤثرة فإنها لن تعبر كما يجب، عن تلك الأحاسيس والمشاعر العميقة التي تولدت نتيجة ظروف الكفاح المسلح التي عاشها الشعب الجزائري بكل جوارحه وبكل إمكانياته المادية والمعنوية وعليه، فإن ما كابده وعاشه الشعب الجزائري من أحداث وتضحيات خلال مواجهته مع الاستعمار الفرنسي قد سجله في التاريخ بدم شهدائه الأبرار ورجاله الأوفياء للوطن.

عـرض موجـز لبعض الابحـاث
التي تنـاولت تـاريخ الثـورة

نظرا لأهمية الثورة التحريرية الوطنية فإن الجزائر تعد أرضا خصبة للعديد من الكتاب والمؤرخين لتقديم محاصيل تجاربهم أو خبرتهم، وبالتالي محاولة بث من خلال كتاباتهم المتعددة المشارب، ونشر مختلف الايديولوجيات التي تتناقض وتتضـارب في معظم الأحيان مع أصالتنا وحضارتنا العربية الاسلامية. فقد كانت الكتابات التي تناولت موضوع الثورة التحريرية كثيرة ومتنوعة وعبر أنحاء العالم بحيث كتب عليها عسكريون وسياسيون وصحافيون ومراسلون حربيون ورجال الفكـر والأدب والشعـراء والأطبـاء والاساتذة الجامعيون والمؤرخون ورجال الكنيسة المسيحية والتقدميون والرجعيون والمناضلون والارهابيون الخ.

وهكذا نجد في الخارج خاصة في فرنسا مئات الكتب والآف المقالات التي عالجت مختلف جوانب الثورة المسلحة الجزائرية على أيد كتاب أجانب أغلبها ذات طابع سياسي تجاري يغلب عليها طابع الانحياز إلى الاستعمار الفرنسي. وكـل من يقـرأ قراءة متأنية لبعض الكتب التي كتبت بأقلام فرنسية على الخصوص ولاقت رواجا، يلاحظ أن ذلك الرواج لا يفسره الا الاهتمام الكبير الذي تحظى به الجزائر وثورتها لدى جمهور غفير من القراء في الخارج.

والشيء المؤسف له أن كثيرا من الكتاب الفرنسيين قد حاولوا إعطاء انطباع للقارىء بأن الشخصيات الجزائرية التي ساهمت في تحرير البلاد، كانت تقوم بذلـك لأسباب ذاتية وبعضها لتحقيق مطامح شخصية. وفي العديد من الحالات يشعر القارىء أن القادة الجزائريين لم يكن لهم إيمان بقضية بلدهم وليس لهم فكر سياسي أو فكر نضالي.

ومن ثم فإن معظم الكتابات الصادرة عن الكتاب الفرنسيين نجدها تمزج السم بالعسل وهذا كما يتضح من المقتطفات التالية:

فقد ورد في الصفحة السادسة من كتاب، **الاستقلال للجزائر**، للمؤلف «ريمون ارون» Raymon Aron (ترجمة: «جان غبريل»): أن الجماهير الجزائرية لم يتسن لها ان تمتزج بحضارة تحررية ما عدا اقلية منها عرفت بكثير او قليل منافعها، ولذا فقد ينزل حكام الجزائر المستقلة بالشعب الجزائري آلاما أقسى من تلك التي تحملها على يد الفرنسيين في الماضي وقد نجد غدا كثيرا من الجزائريين يتندمون على العهد الفرنسي. غير أن كل هذا لا يبدل شيئا في طبيعة المعطيات الحالية للمشكلة، إن الفرنسيين لم يقرروا إخماد الثورة الجزائرية إلا لاعتقادهم بأن نشرهم للحضارة أمر شرعي.

وجاء في الصفحة العاشرة من كتاب، **ضد التعذيب في الجزائر**، للمؤلف «بيير هنري سيمون» Pierre Henri Simon (ترجمة: بهيج شعبان): إن أولئك الذين ندعوهم عصاة في الجزائر يتبعون طريقا معقولا حين يطالبون بنظام سياسي يعترف فيه بالشخصية الجزائرية ولكنهم يتورطون بدورهم في نزعة قومية، عاطفية، عقيمة، مسيئة كغيرها حين يريدون هذه الشخصية الجزائرية مقتطعة من فرنسا.

ويضيف الكاتب في صفحة 65: «اننا لا نرى أمامنا تلامذة غاندي أو رسلا يبشرون باللاعنف بل ارهابيين ورجالا عارين من الشفقة لا يملكون الوسائل التي تمكنهم من إشهار حرب شريفة فارتضوا القيام بحرب قذرة، القتل فيها هو الآلة الشائعة وإنني أعلم أيضا أن كثير من الفرنسيين الذين وصلوا الى افريقيا تعمرهم مقاصد نبيلة، قد فارقهم الصبر حالما تأثروا بايقاع القتال جسدا بجسد مع شعب متعصب واشتعل فيهم غضب عظيم كغضب الجيش واعتنقوا الوسائل القاسية».

ان تحليل كفاح الشعب الجزائري من منطلقات ومصادر أوربية يرجع بالدرجة الأولى الى قلة الكتاب والباحثين الجزائريين الذين تعرضوا لهذا الموضوع. إذ أن المجلة الدورية المتخصصة في تسجيل وقائع الثورة التحريرية الجزائرية بعد الاستقلال هي مجلة أول نوفمبر، التي تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، بالاضافة الى مجلة التاريخ، التي تصدر من حين لآخر دراسات متنوعة عن ثورة التحرير الجزائرية.

ومن أجل المساهمة في سد هذا الفراغ الموجود في الكتابات المتعلقة بالثورة التحريرية. قمت بكتابة هذا البحث محاولا من خلاله إبراز بعض الجوانب الغامضة في الثورة، وتعريف القارىء بالجوانب الايجابية والسلبية للثورة المظفرة، التي قوضت أركان كيان الاستعمار الاوربي في افريقيا، وأذكت لهيب الثورة والتمرد في نفوس الشعوب المستعمرة والمضطهدة في مختلف أنحاء العالم.

ضـرورة القيـام بدراسـة هذا المـوضوع

يتضح من خلال التلميح للأبحاث التي تعرضت لتاريخ الثورة التحريرية بأقلام جزائرية أنها تكاد تكون منعدمة وحتى القليل الموجود منها بعضه عموميات وبعضه الأخر كتب من وجهة نظر شخصية وبطبيعة الحال فإن القيام بدراسات أو أبحاث علمية في الأونة الحاضرة عن هذا الجانب يعتبر أكثر من ضروري. وذلك لأن الشعب الجزائري الذي صنع هذا التاريخ بعمله وجهاده وتضحياته الجسام ينتظر بفارغ الصبر تسجيل هذه الحقبة التاريخية لكي تحفظ للأجيال الحاضرة والقادمة، خاصة وأنه قد مرت على الاستقلال الوطني فترة ليست قصيرة إختفت خلالها كثير من الوجوه التي عايشت الكفاح المسلح وأصبحت الجماهير صانعة الملحمة البطولية تتساءل على الدوام متى يحين وقت كتابة هذه الحقبة التاريخية الثمينة، وكيف يمكن للمؤرخ أن يكتبها في المستقبل بعد غياب شهود العيان؟ في حين أن هاته الجماهير ترى وتسمع وتلاحظ استمرار الأجانب في الكتابة في هذا المجال بهدف النيل من عظمة الثورة الجزائرية.

وفي الواقع فإن تخوف الجماهير وقلقها وتشاؤمها يعتبر في محله، لأن تاريخ الثورة الجزائرية عظيم والاحاطة بجميع جوانبه في ظرف قصير وبوسائل وإمكانيات متواضعة تبدو عسيرة وشاقة، لأن جمع أحداثه وتسجيل وقائعه من أفواه الرجال الذين صنعوه وعاشوه من الأعماق صعب للغاية نظرا لطول المدة وتقدم السن بالنسبة لجيل الثورة الذي انسحب الكثير منهم من مسرح الحياة بعضهم بانقضاء الأجل، والبعض الأخر اتخذ إنسحابهم صورا مختلفة فمن غارق في هموم مشاكله الاجتماعية إلى درجة الانصراف التام عن ذلك الجزء الغالي من تاريخنا المعاصر، إلى مشغول باحتياجات معيشته اليومية إلى بخيل على الأجيال القادمة بما يملكه من وثائق من هذا الكنز الثمين، إلى مستهين

بالعملية من أساسها وإلى معرقل للعملية النبيلة مستعملا في سبيل ذلك كل الوسائل التي بإمكانها أن تثبط من عزيمة الباحثين في هذا الميدان.

ولكن على الرغم من كل ذلك فهناك ما يبعث على التفاؤل والاطمئنان الناجمان عن تعاظم شعور المجاهدين يوما بعد يوم بأهمية تسجيل وكتابة تاريخ الثورة التحريرية والعمل على استعادة وثائق الثورة من الخارج. فقد كبر في أعين الجميع خطر ضياع وثائق الثورة المكتوبة منها وغير المكتوبة حيث عقدت المنظمة الوطنية للمجاهدين ملتقيين وطنيين لتاريخ الثورة. الأول من 28 ـ 31 أكتوبر 1981 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة، والثاني من 8 ـ 11 ماي 1984 بنفس المكان السالف الذكر. كذلك فإن المنظمة الوطنية للمجاهدين هي بصدد تحضير الملتقى الوطني الثالث لتاريخ الثورة التحريرية المقرر عقده في نهاية السنة الجارية 1985. وقد تأكد من خلال تدخلات المجاهدين في الملتقين المذكورين أن رغبة الجميع تتمثل في التالي:

1 ـ الاسراع في تهيئة المناخ الملائم مع توفير الامكانيات المادية والبشرية من أجل انجاح هذه العملية الكبيرة.

2 ـ إبراز دور الشعب في المعركة التحريرية باعتباره هو البطل، وهو شاهد عيان، وصانع أحداث المرحلة، وصاحب التأثير فيها.

3 ـ تسجيل بطولات الثورة بأمانة، لأن ذلك هو الذي يحفظها من خطر تحولها إلى مجرد أساطير وانتقالها إلى الأجيال القادمة جسد بلا روح يتعذر على هذه الأخيرة الاستفادة من قيمتها.

4 ـ التركيز عند كتابة تاريخ الثورة على القيم والمفاهيم التي كانت سائدة خلال الثورة التحريرية والتي كانت تتحكم في جميع الأنشطة الثورية من عسكرية وسياسية واجتماعية وديبلوماسية. . . حيث يرون أن كتابة تاريخ الثورة بدون تلك القيم والمفاهيم التي يجب أن توظف من جديد في عملية التنمية الشاملة وفي ضبط سلوكات المواطنين يكون عبارة عن تكديس للوثائق فحسب. وأن تأكيد المجاهدين على هذا الجانب الأساسي مصدره الحرص على استمرار الثورة بكل أبعادها وتوظيف من جديد تلك القيم والمفاهيم التي وضعت على الرفوف الخ. . .

وانطلاقا من ذلك فإن الباحثين الجزائريين هم أحق من غيرهم بحمل الرسالة وتبليغ الأمانة إلى الأجيال الصاعدة والمقبلة بكل صدق ونزاهة. ذلك أن تاريخ الثورة هو مكسب جماهيري وملك لكافة أفراد الشعب الجزائري. إنها

أمانة الشهداء في أعناق الكتاب والباحثين الجزائريين. فبمجرد هفوة أو نسيان أو خطأ يعد إساءة للشهداء. وبالتالي إساءة لتاريخ الأمة التي سطرته بأرواح فلذات أكبادها ووجدانها ودفعت من أجله النفس والنفيس والغال والرخيص. إنه تاريخ مليون ونصف المليون شهيد هي خيرة أبناء هذا الشعب الأبي. فهي إذن مسؤولية جسيمة وعبء ثقيل ومعتبر لكونها تعمل على إنقاذ تاريخ الثورة من عبث المؤرخين المندسين الذين تغذيهم أهواء ونزوات استعمارية تكلفهم وتمولهم مؤسسات إمبريالية همها الوحيد هي أن تحول بين الشعب الجزائري وكتابة تاريخ ثورته المجيدة هدفها من وراء ذلك بأن لا يضاف تراث الثورة الجزائرية، إلى أدبيات الثورات في العالم الثالث بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة. حتى لا يصبح هذا التراث الجديد «نموذجا» تستلهم منه الشعوب المكافحة والمضطهدة الأساليب والوسائل التي تحررها من براثن الاستعمار والعبودية والاستغلال.

وعليه فإن كتابة تاريخ الثورة تتطلب الابتعاد عن الأساليب التي تعرف مردود نتائجها السلبية مسبقا. فهي كتابة مسؤولة لأنها ترتكز على الرصيد الثوري المتميز للشعب الجزائري ولكي يبقى هذا الرصيد مصدر إشعاع تستنير به الشعوب المكافحة في التحرر وتصفية الاستعمار بجميع أشكاله. وبالتالي يجب أن تهدف هذه الكتابة المنتظرة على الخصوص الى تحقيق التالي:

1 ـ إبراز خصائص ومميزات الثورة الجزائرية باعتبارها «نموذجا» تستفيد منه الشعوب المكافحة والمضطهدة في التخلص من الهيمنة والاستغلال الخ.

2 ـ إبراز الدور الجماعي للشعب الجزائري وتضامنه الفعال إبان الكفاح المسلح.

3 ـ إبراز الأبعاد الأساسية للثورة الجزائرية وانعكاساتها على مختلف المستويات وتحليل أبرز سمات التداخل وأوجه الالتباس فيما بينها مثل: البعد العربي الاسلامي، والبعد العالمي.

غير أن عملية كتابة تاريخ الثورة التحريرية لا يمكن أن تتحقق في نظري من خلال تنظيم ندوات صحفية أو عقد ملتقيات أو تنظيم مقابلات، أو تكليف باحثين أجانب بعد تزويدهم بالوثائق الهامة. فكل ذلك تعتبر عوامل مساعدة، فقط بينما كتابة تاريخ الثورة التحريرية تتطلب تعبئة جدية وجادة ومسؤولة تتجاوز طابع المناسبات العابرة لتصبح عملية مستمرة خالية من

الأساليب التي تنتج عنها عملية الارتجال والضجيج والتهريج. ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال إلا اذا توفرت مجموعة من العوامل. من بينها ما يلي:

1 ـ إسناد مسؤولية كتابة تاريخ الثورة إلى أيد أمينة مجردة من جميع النزوات والعواطف والأهواء، والدوافع الشخصية التي تؤدي بصاحبها بأن يرتكب أخطاء جسيمة تتمثل في عملية التزييف والتحريف والتشويه لتاريخ الثورة وذلك باسم المصلحة الوطنية أو التستر خلف الموضوعية الخ.

2 ـ توفير الامكانيات المادية والبشرية والأدبية.

3 ـ مساهمة كل مثقف جزائري حسب مقدرته ومن زاوية تخصصه أو دوائر اهتماماته يتساوى في ذلك الكاتب والصحافي والمترجم والأديب والشاعر والأستاذ والطالب والقصاص والفنان والرسام الخ. بشرط أن يتحلى الجميع بشمول النظرة والايمان بأن ما كتب خاصة من طرف الغربيين يجب أن يدرس بعناية، والا يكون هناك تعاطف مع الأخطاء المرتكبة. والعمل على تصحيح تلك الأخطاء بطرق منهجية علمية دون أن يكون للأفكار المسبقة تأثير عليها. بحيث يجب على الباحث أن يكون مرنا ومتفتحا لكل الآراء سواء كانت هذه الآراء موضوعية أو غير ذلك.

4 ـ تأسيس لجان دائمة من رجال الفكر على مستوى كل ولاية تحت إشراف المنظمة الوطنية للمجاهدين وهذا بالتنسيق مع اتحاد الكتاب والصحافيين والمترجمين ووزارتي التعليم الثانوي والبحث العلمي. وذلك للقيام بعملية جمع الوثائق المبعثرة هنا وهناك، وتسجيل شهادات جيل الثورة قبل فوات الأوان.

5 ـ تكليف في المرحلة الثانية، أي بعد عملية الجمع والتسجيل والاحصاء للقيام بمهمة الدراسة والتمحيص والمقارنة والتحليل مختصين في كتابة الأبحاث التاريخية وفق منظور علمي جزائري ويستحسن إعطاء التفرغ لهاته المجموعة المختارة عدة سنوات مع وضع تحت تصرفهم الامكانيات المادية التي تتطلب هذه العملية النبيلة.

الهدف من هذا البحث

يهدف هذا البحث إلى المساهمة في تخليد تراثنا الثوري والحفاظ عليه ليكون نبراسا تهتدي به الجماهير في معركة التنمية الشاملة وليكون عبرة وقدوة للأجيال القادمة في مواصلة المسيرة الثورية وصيانة الاستقلال الوطني الذي دفع الشعب الجزائري من أجله ثمنا غاليا يتجاوز مليون ونصف المليون شهيد.

وان اختياري لهذا الموضوع بالذات يعود أساسا لاهتماماتي الشخصية في معرفة المراحل والتطورات والقيم والمفاهيم التي تضمنتها ثورة أول نوفمبر 1954. وقد بدأت أشعر بهذه الرغبة عندما كنت طالبا في الجامعة في مطلع السبعينات حيث كانت تغزو الساحة الطلابية على الخصوص أفكار مسمومة تتعرض لتاريخ الثورة بالنقد الهدام وذلك بالتشكيك في معظم المبادىء والأهداف التي كانت مجسدة أثناء الثورة التحريرية في الواقع المعيش.

كذلك يرجع اهتمامي لدراسة هذا الموضوع الى اعتقادي الشخصي بأن هذا التراث يشكل الجزء الأكبر من تراثنا الوطني، ويبرز جوانب هامة للتقاليد الثورية في حياة المجتمع الجزائري... وما تزال معظم الوقائع الهامة في فترات الكفاح المسلح لم تدون بعد بحيث بقيت محفوظة في صدور المجاهدين الذين يرحلون عن الحياة الواحد تلو الآخر حاملين معهم تلك الأسرار الغالية وبذلك تفر معهم أجزاء من تاريخ الشعب الجزائري الحديث.

وقد كان هذا الفراغ الذي كنت أشعر به على مستوى كتابة تاريخ الثورة من بين الدوافع الأساسية التي جعلتني أقدم على دراسة هذا الموضوع رغم معرفتي مسبقا بعدم توفر المصادر التي تناولت هذا الجانب وما يتطلبه ذلك من جهد ومتاعب ومشقة في عملية جمع الوثائق المكتوبة وغير المكتوبة. ذلك أن هذه الوثائق ما تزال مبعثرة داخل الوطن وخارجه والمجاهدون بدورهم يتواجدون عبر أنحاء القطر ومعظمهم يسكنون القرى والأرياف وأغلبهم يعتمدون على سرد الوقائع من الذاكرة وغالبا ما تخونهم هذه الذاكرة.

ولكن على الرغم من كل ذلك فقد كنت أجد في نفسي رغبة ملحة تدعوني لاقتحام هذا الميدان المحفوف بالمخاطر والأشواك خاصة وأن أقلام الكتاب الجزائريين التي تعرضت لهذا الموضوع كما سبق أن ذكرت لم تركز على الأحداث الهامة أو كتب عليها بطريقة غير معمقة وأغلبها من وجهة نظر أجنبية. ومن ضمن هذه الجوانب التي كانت تشغل بالي على الدوام هي مشاركة الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية في الثورة المسلحة، وأصول إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وكذا سر انتصارات الثورة من عسكرية وسياسية وديبلوماسية.

وقد صرت متحمسا أكثر من أي وقت مضى لمعرفة هذه الحقائق وغيرها عندما التحقت كصحافي (سكرتير التحرير، فسكرتير عام التحرير) بمجلة أول نوفمبر ـ اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ـ في مطلع سنة 1976 بحيث سنحت لي الفرصة بالاحتكاك بالمجاهدين صانعي أحداث الثورة

التحريرية. ولم أجد أية صعوبة تذكر خاصة لدى أولئك الذين يحافظون على إخلاصهم ونزاهتهم وصدقهم وتمسكهم بالعهد الذي أعطوه للشهداء في حفظ وصيانة رصيد الثورة التاريخي بحيث كانوا لا يبخلون بالأجوبة عند استفساري إياهم على بعض النقاط التي أجهلها أو ما تزال غامضة في ذهني أو قد روجت عنها الشائعات المسمومة من لدن المغرضين.

من هنا كانت نقطة البحث الأساسية التي عالجتها في هذه الدراسة وهي كيف عملت جبهة التحرير الوطني من أجل توعية وتعبئة الجماهير في الفترة من سنة 1954 حتى سنة 1956؟ وإلى أي مدى نجحت الجبهة في تحقيق هذا الهدف؟ حيث أن الجماهير بمثابة العمود الفقري في أي ثورة مسلحة. وهذه الفترة المخصصة للدراسة ليست طويلة كما يبدو ولكنني فضلت ذلك للأسباب التالية:

1 ـ أننا في بداية مرحلة الاهتمام بدراسة تراث الثورة التحريرية والتعرف الموضوعي على خصائصه ومقوماته. وهذا يتطلب من الباحث زمنا طويلا للحصول على المصادر من جهة ودراستها دراسة علمية من جهة ثانية.

2 ـ أن المراحل التي مرت بها الثورة المسلحة قد شهدت منعرجا وتطورات خطيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأن دراسة هذه المراحل منفصلة تساعد الباحث على تصور شامل للامكانيات المادية والبشرية التي وظفتها جبهة التحرير الوطني في المعركة المصيرية منذ انطلاقة الشرارة الأولى للثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954.

الخطة والصعوبات التي إعترضتني في إنجاز هذا البحث

كما هو معروف فإن كل باحث علمي يواجه صعوبات وتصادفه مشاكل عديدة تختلف طبيعتها وحدتها حسب نوعية الموضوع المدروس. وبدون شك فإن عملية كتابة تاريخ الثورة التحريرية من أهم قضايا الساعة على الساحة الوطنية على المستوى الرسمي والجماهيري وكما أن لهذه العملية النبيلة أنصارا يدعون لها ويدعمونها بالجهد والامكانيات المادية والوثائق فإن لها أعداء أيضا يحاربونها في العديد من المجالات وعلى مختلف المستويات وأصبح الخوض في دراسة هذا الجانب مثيرا للاهتمام والحساسية ويتسبب لمن يقوم بها العديد من المتاعب والمشاكل.

وبناء على ذلك فقد واجهتني عدة صعوبات أعتبرها طبيعية من بينها ما يلي:

1 ـ عدم وجود دراسات سابقة في الموضوع المدروس تساعدني على تصور الجوانب المختلفة له، الشيء الذي جعلني أشق طريقي وسط الصعاب من البداية إلى النهاية. ولم يؤازرني في إنجاز هذا العمل الشاق سوى الصبر والعزيمة والايمان القوي بأن إنجاز أي دراسة علمية لابد وأن تصادف صاحبها عدة مشاكل تكون في مستوى النتائج التي يطمح أن يتوصل إليها الباحث.

2 ـ عدم وجود مادة تاريخ الثورة مجمعة في مراجع محددة أو مراكز معينة وإنما هي مبعثرة في العديد من المراكز والوثائق والصحف والمجلات والكتب التي كلفتني مشقة كبيرة للحصول عليها وجمعها من المجاهدين أو المصالح الموجودة بها عبر أنحاء القطر الجزائري.

3 ـ إحجام العينات المختارة عن تقديم المساعدة حيث فكرت في بداية الأمر في التركيز على الجانب الميداني. وقمت بالفعل بوضع قائمة الأسئلة تغطي الفترة المدروسة وبعد أن طبعتها على شكل استمارات اخترت عينات من أعضاء جبهة وجيش التحرير الوطني بصفتهم وثائق حية وقمت بتوزيع ما يقارب 500 استمارة عبر أنحاء القطر الجزائري وبقيت في انتظار الأجوبة ما يقارب الستين مع المراجعة والتذكير لمعظمهم من حين لآخر ولكن الشيء الذي حصل هو أنني لم أتلق إلا عددا ضئيلا من الأجوبة لا تتجاوز 2٪، الشيء الذي جعلني ألتجىء للمقابلة المباشرة. وحتى هذه واجهتني صعوبات في شأنها تتمثل في التهرب من مسؤولية كتابة تاريخ الثورة بطريقة أو أخرى بدعوى أن الوقت لم يحن بعد لاخراج ما في الصدور من أسرار الثورة.

ورغم ذلك فلم أيأس بل واصلت الاتصالات والتردد على الشخص الواحد عدة مرات مستعينا في ذلك ببعض المعارف والأصدقاء. فقد كنت مضطرا لذلك خاصة وأن المراجع المتعلقة بهذه الدراسة غير متوفرة كما سبق أن ذكرت. وهناك جوانب في الموضوع منعدمة تماما في الوثائق المكتوبة وحتى إن وجدت فهي غامضة وتحتاج على الأقل إلى تفسير وتوضيح من الذين عاشوا أحداث الثورة المسلحة وشاركوا في صنعها مشاركة فعلية. وخلال اللقاءات التي جمعتني ببعض المجاهدين لاحظت هيبة وتخوف البعض من إبداء بعض الحقائق التاريخية. كما لاحظت أن البعض الآخر لم يرد أن يدلي لي بما يعرفه من الحقائق تماما. فقد طرحت عدة أسئلة عليهم تتناول مختلف جوانب البحث ولكن أغلبها بقي بدون جواب.

هذا ويمكن تصنيف المصادر المختلفة التي اعتمدتها في هذا البحث كما يلي:

أ) الصحف والنشرات التي كانت تصدر خلال مرحلة الدراسة وبعدها. وتعتبر في نظري من أهم المصادر على الاطلاق حتى الآن، وذلك من حيث كونها تعتبر صحف مبدأ ونضال وليست صحف دعاية وخبر وتزييف. . . بحيث كانت هذه الصحف والنشرات همزة الوصل بين الثورة والجماهير في المدن والأرياف الجزائرية، كما كانت الوسيلة الرئيسية للتعريف بمبادىء الثورة وأهدافها ووجهة نظرها في معالجة القضية الجزائرية. وبذلك أصبحت تلك الصحف والنشرات سجلا حافلا بنشاطات الثورة عسكريا وسياسيا وديبلوماسيا.

ب) تقارير الملتقيات الولائية والجهوية لتاريخ الثورة.

جـ) تقارير الملتقين الوطنيين لتاريخ الثورة وكذا تدخلات المجاهدين فيها.

د) مقابلات شخصية مع بعض الأشخاص الذين شاركوا مشاركة فعلية في صنع أحداث الثورة التحريرية.

4 ـ منهج الكتابة وجدت نفسي أمام اختيارين: هل أخضع للعاطفة في دراسة الحقائق والحكم عليها وبالتالي أهاجم الاستعمار الفرنسي بعنف نتيجة ما تعرضت له الجماهير أثناء الثورة من تعذيب وتشريد وتقتيل وقمع شديد الخ. وهذا بطبيعة الحال يكون خطرا على الدراسة كبحث علمي. أم أنني ألتزم المنهج العلمي وأقف موقف الحياد من الاستعمار الفرنسي وأعوانه وهذا في نظري خطير أيضا لأنني أشعر ككل باحث جزائري عليه مسؤولية نحو كتابة تاريخ بلاده. وقد كانت الغلبة في الاخير للعقل حيث تجردت من العاطفة قدر الامكان حسب طبيعة الاحداث. فكنت استعرض الاحداث وأعمل على ربطها بالعوامل العسكرية والسياسية والاجتماعية والنفسية ثم أحللها تحليلا تاريخيا عميقا بموضوعية وانصاف للحقيقة وللتاريخ.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، وسبعة فصول، ثم خاتمة. **ففي الفصل الاول** تعرضت لايديولوجية جبهة التحرير الوطني ومحتوى الايديولوجيات السائدة في هذا العصر، وذلك نظرا لاهمية الأهداف المتباينة التي تسعى كل ايديولوجية لتحقيقها. وقد توصلت من خلال التحليل العلمي للايديولوجية الى ان ايديولوجية الجبهة مستمدة من الجذور التاريخية للشعب الجزائري ومكوناته. فهي منبثقة من معاناة الشعب الجزائري ومن واقعه النضالي عبر مئات السنين. وبالتالي فهي لم تكن شرقية ولا غربية ولكنها عربية اسلامية.

وفي الفصل الثاني: تناولت الاسس الاولية في التنظيم العسكري حيث

بينت ان الثورة التحريرية لم تكن تتوفر على قوى بشرية مؤهلة لاستعمال السلاح. ولا تملك مبالغ مالية ضخمة تؤمن لها احتياجاتها المختلفة وليس في حوزتها أسلحة وذخيرة حربية تمكنها من مواجهة العدو الجاثم على أرض الجزائر. ولكن الثورة اعتمدت في انطلاقتها على الامكانيات التي لا ينضب معينها والمتمثلة في ايمان الشعب الجزائري بعدالة قضيته وعزيمته القوية على استرداد الكرامة والسيادة الوطنية بأي ثمن كان.

وفي الفصل الثالث: تناولت التنظيم السياسي ودوره في تعبئة الجماهير وتنوير الراي العام الدولي بالقضية الجزائرية، وركزت بصفة خاصة على عملية تنظيم الشعب وتجنيده لخدمة قضيته المصيرية في داخل البلاد. كما تعرضت بالتحليل الى المجهودات الهائلة التي قامت بها الجبهة في الخارج وذلك بشكل موازي بما يقوم به جيش التحرير الوطني على الصعيد العسكري داخل البلاد. وخلصت الى القول بأن الجبهة كانت تعزز سياستها وحملتها على الصعيد الخارجي بتصعيدها للعمليات العسكرية والفدائية ضد قوات العدو وعملائه.

أما الفصل الرابع: فقد تعرضت فيه للاساليب والاجراءات المتخذة من قبل الاستعمار للقضاء على الثورة التحريرية في المهد، والمتمثلة في منع المؤونة والمواد الغذائية عن الثوار، وتطبيق «قانون حالة الطوارىء» الذي صاحبته اجراءات قمعية واملاء السجون بالمناضلين العسكريين والمشبوهين. كما تعرضت في هذا الفصل الى اساليب استنطاق الثوار والمناضلين والمشبوهين وطرق تعذيبهم والتنكيل بهم حتى يمكن اخراج الروح الثورية من صدورهم بأية وسيلة كانت.

ثم انتقلت في **الفصل الخامس** الى الهجوم التاريخي والمظفر الذي زعزع الوجود الفرنسي في شمال افريقيا، الا وهو هجوم 20 أوت 1955. وفيه بينت شمولية الثورة وانتقالها من مناطق صغيرة الى مناطق شاسعة وايجاد وحدة نضالية مشتركة على مستوى شعوب المغرب العربي واقناع كل الاحزاب والهيئات السياسية الجزائرية المترددة في الانضمام الى صفوف الجبهة بأن المعركة مع العدو ستكون فاصلة ولا رجعة في الثورة حتى النصر أو الاستشهاد.

وخصصت **الفصل السادس** لردود الفعل على اندلاع الثورة المسلحة داخل الوطن وخارجه، وخاصة بعد تصعيد العمليات العسكرية والفدائية للثورة وزعزعة النظام الاستعماري، وقد قمت بالتركيز على تحليل مواقف الاحزاب والجماعات وسبل تحديد طريقتها للعمل الجماعي، الذي اتسمت به

طبيعة العمل الثوري في المعركة المسلحة ضد العدو. فبالنسبة لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كانت كتلة المركزيين الثورية التي لا تعترف بقيادتهم. وفيما يخص حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد حاول قادته ايجاد حل عادل للقضية الجزائرية في اطار المؤسسات الشرعية. لكن اقتناعهم بعدم وجود رغبة حقيقية للتفاوض من طرف فرنسا الاستعمارية وبعد نجاح هجوم 20 أوت 1955 قرروا الالتحاق بجبهة التحرير الوطني والعمل في اطار القيادة الجديدة للشعب الجزائري. اما بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري فان قادته قد اظهروا معارضة قوية لفكرة الانصهار في جبهة التحرير الوطني والتخلي عن تنظيمهم الحزبي. وفيما يتعلق بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فإن انشقاقا قد حدث في صفوفها حيث كان هناك تياران: تيار يدعو الى الالتزام بمبادىء الجمعية وعدم الشروع بالانضمام الى جبهة التحرير الوطني والانصهار فيها، والتيار الأخر كان يحث منذ البداية على الالتحاق بصفوف الثورة. وجاءت احداث 20 أوت 1955 لتقنع قيادة الجمعية بالانضمام بصفة رسمية الى جبهة التحرير الوطني والتصدي للعدو والدفاع عن قضية الشعب الجزائري العادلة بالقلم والبندقية.

وفي الفصل السابع والاخير ركزت على وضع الاسس التنظيمية للدولة الجزائرية المستقلة في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وقد جاء هذا المؤتمر ليدحض مزاعم فرنسا بأنه لا توجد في الجزائر سلطة مركزية أو موحدة يمكن التفاوض معها أو اعتبارها ممثلة لجميع أبناء الشعب الجزائري. وهكذا وضحت فيه معالم التنظيم الجديد للدولة الجزائرية المستقلة والمتمثل في توحيد القيادة والرتب العسكرية وشروط التفاوض مع فرنسا ونيل الاستقلال الكامل وتعرضت أيضا لنتائج مؤتمر الصومام الايجابية التي تمخضت عن الاتصالات المباشرة بين العديد من كبار المسؤولين في الثورة الجزائرية.

وفي الخاتمة أتيت على ذكر بعض النتائج التي حققتها الثورة الجزائرية خلال العامين الأولين من الكفاح المسلح والمتمثلة في ثلاثة محاور رئيسية، اشتمل المحور الأول على النتائج التي حققتها الجبهة على الصعيد الداخلي، والمحور الثاني على الهزائم التي مني بها الكيان الاستعماري. أما المحور الثالث فقد خصصته للانتصارات التي حققتها الجبهة على الصعيد الدولي.

ولا يسعني في الأخير إلا التماس العفو عما يبدو في بحثي من إغفال أو نقص بعض الجوانب أو إيجاز لبعض الأحداث أو إطناب في غير محله. لأن

MI NOTE 8
48MP QUAD CAMERA

بمقتضيات التحري والتدقيق تلزمني انتهاج أسلوب المقارنة واتباع تسلسل الأحداث وتدوين الشهادات من أفواه الذين صنعوا هذه الأحداث ومن شهدوا عليها. وهو ما حدا بي الى التركيز على أهم الأحداث التي كان لها تأثيرا في الساحة الوطنية والدولية منذ 1954 - 1956.

وإذا كنت لم أتمكن من استيعاب أحداث الفترة المذكورة فإن الباب يبقى مفتوحا في وجه كل باحث يكمل نقصا أو يقدم تعديلا أو يضيف وقائع تساهم في إثراء هذه الفترة الحاسمة إذ أن هذه المحاولة هي عبارة عن خطوات معدودة على درب الملحمة البطولية للجماهير الشعبية فهي في نظري لا تزال ناقصة الجوانب رغم تحرياتي وتكثيف اتصالاتي بالإخوة المجاهدين عبر أنحاء القطر الجزائري. ومحاولة التنقيب والتعمق في أحداث الثورة التحريرية وفهمها ومفاعيلها.

إني أعتبر أن ما أنجزته هو عبارة عن قطرة من بحر الثورة التحريرية الزاخرة بالبطولات الرائعة والتضحيات الجسام للشعب الجزائري. ومن ثم فإني أهيب بزملائي الباحثين بأن يساهموا قدر استطاعتهم في تسليط الأضواء على الجوانب التي ربما أكون قد أهملتها لسبب قاهر وليس تغاضيا مني. وأؤكد مرة أخرى أن ما أوردته من أحداث ليس إلا عينات ومقتطفات لكفاح طويل ومرير. أرجو أن يحظى هذا الموضوع نفسه مستقبلا من رجال الفكر والقلم عندنا بشيء من العناية والاهتمام حتى ينال دراسة تستوفيه حقه بشيء من العمق والشمول تكون في مستوى عظمة الثورة الجزائرية وهذا دين للشهداء على الباحثين الجزائريين.

وأملي الكبير هو أن أكون قد وفقت فيما هدفت إليه من وراء هذا البحث ألا وهو إبراز استراتيجية الثورة التحريرية في الفترة المدروسة. وحسبي أني قد بذلت جهودا مكثفة وعشت الموضوع بعقلي وقلبي وروحي، ولم أشعر بالراحة والاطمئنان طيلة مراحل إنجاز هذا البحث. فإن وفقت فهذا أعتبره بعون الله وتوفيقه، وإن أخطأت فحسبي أني قد عملت بصدق وإخلاص وعانيت من أجل إنجازه العديد من المتاعب والمشاق والآلام.

ولا يفوتني أن أوجه شكري العميق لأستاذي الفاضل / الدكتور عمار بوحوش الذي أخلص لي في النصيحة وقدم لي التوجيهات القيمة من أجل إنجاز هذا البحث. كما أنتهز هذه الفرصة لكي أتوجه بعبارات التقدير والشكر إلى الإخوة المجاهدين والأصدقاء الذين قدموا لي يد المساعدة [illegible]

REDMI NOTE 8
48MP QUAD CAMERA

بعض الوثائق الهامة تتعلق بالفترة المدروسة أو أطلعوني على بعض الأحداث غير المعروفة. كما أوجه تشكراتي الحارة إلى كل الذين شجعوني على تناول هذا الموضوع وأسدوا لي بعض النصائح التي ساعدتني على معرفة بعض المصادر الهامة وإلى كل الذين ساهموا بشكل من الأشكال في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد وفي مقدمتهم أفراد أسرتي الذين ضحوا براحتهم وسعادتهم في سبيل إنجاز هذه الباكورة العلمية من تاريخ الجزائر المعاصر، الذي سجله الشعب الجزائري بدماء المليون ونصف المليون شهيد.

أحسن بومالي
أكتوبر 1985

الفصل الاول

إيديولوجية جبهة التحرير الوطني

تعريف الايديولوجية:

الايديولوجية كلمة يونانية تعني جزءا من الدراسات الانسانية، التي تبحث في طبيعة الفكر ونشأة الصور العقلية عند الانسان، وتستخدم هذه الكلمة لغويا بمعنيين: أحدهما عام والآخر خاص، المعنى العام يعني مجموعة من المفاهيم، أو طريقة التفكير المميز لفرد أو جماعة، أو أسلوب للتفكير الذي تتميز به طبقة أو فرد. المعنى الخاص يعني نظرية معينة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يسير عليها مجتمع معين، وتؤثر هذه النظرية بطبيعة الحال في تصرفات كل إنسان يعيش في المجتمع الذي تطبق فيه تلك النظرية. (1)

وهناك تعاريف عديدة يعكس كل منها مفهوم قائله، ومحتوى وطبيعة الايديولوجية في النظام الذي ينتمي إليه. وسنذكر بعض التعاريف حتى نقدم صورة واضحة لما تحمله كلمة الايديولوجية من أبعاد.

يعرف «لوفنشتاين» Lofenstein الايديولوجية بأنها «تشمل عنصرين أساسين: عنصرا نظريا وعنصرا عمليا. فالايديولوجية من الناحية النظرية تؤلف كلية مغلقة ونظاما من الأفكار والقناعات التي تتناول الانسان ومركزه في المجتمع وموقفه من هذا المجتمع. والايديولوجية من الناحية العملية تحمل أتباعها على انتهاج سلوك يعملون من خلاله على إيصال تلك القناعات إلى التحقيق. (2)

---

(1) - بشير خلدون «ما هي الايديولوجية»، محاضرة ألقاها في ملتقى الاعلام والايديولجية بنادي الصحافة بالجزائر العاصمة المنعقد من 12 ـ 13 ماي 1984.

(2) - ياكوب باريون، ماهي الايديولوجية، تعريب (أسعد رزوق) بيروت: الدار العلمية 1971، ص 110.

ويعرف «شيرا نغر» Chbranger الايديولوجية بأنها «عبارة عن مشاريع ابتكارية للمستقبل تعمل على صياغة الأهداف الاجتماعية والسياسية المنشودة وتزويدها بالمقومات الأساسية». (1)

وقد أورد عالم الاجتماع النرويجي «أرني نيس» Arnie ness تعريف أشمل للايديولوجية فقدم ثمانية عشر نموذجا رئيسيا من تعاريفها، المتمثلة في التالي:

1 - تفهم الايديولوجية بأنها نماذج / مناهج وأنظمة، ومركبات / فكرية. وهذا يعني الأفكار، والقيم، والاقتناعات، والايمان.

2 - وبأنها نماذج من المواقف التي تحدد شخصية الجماعة والطبقة والمرحلة التاريخية وكذلك الفرد نفسه.

3 - وبأنها نماذج من المواقف وأيضا الأفكار التي تحدد شخصية الفرد، والجماعة والطبقة، والمرحلة التاريخية.

4 - وبأنها التركيب الروحي الكامل لمرحلة تاريخية.

5 - وبأنها نماذج من الآراء والأفكار والعقائد الدينية التي تحدد قواعد السلوك.

6 - وبأنها نماذج من الآراء والأفكار والعقائد الدينية التي تحض الناس على العمل.

7 - وبأنها نظام من الآراء والأفكار المنبثقة عن وجهة النظر التي تقول: ما كان يجب أن يكون.

8 - وبأنها نظام من الآراء والأفكار وكذلك خطة العمل المنبثقة عن وجهة النظر التي تقول: ما يجب أن يكون.

9 - وبأنها نماذج من القيم تنبثق عنها الأهداف.

10 - وبأنها أفكار، وعقائد ترتكز على شروط معينة اجتماعية وثقافية أو اقتصادية وتعلل على أساس هذه الشروط.

11 - وبأنها أفكار، وآراء، ومواقف، ومماثلة مع أحد أو شيء وجهتها أهداف نفسية.

12 - وبأنها نماذج من مفاهيم خرافية وملتوية حول الحالات والعمليات الاجتماعية.

---

(1) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 121.

13 - وبأنها اقتناع بالقوانين الاجتماعية أو السياسية مصحوب بشعور معاكس يوحي بزيف هذا الاقتناع.

14 - وبأنها نماذج من الأفكار، والآراء، والعقائد، التي يتوجب عليها حماية تركيب ومصالح السلطة واضفاء الشرعية على القتال من أجل نشر هذه السلطة.

15 - وبأنها تمثل احكاما تقييمية لحقائق مجربة. هذه الأحكام تهدف إلى تبرير مكاسب مادية ومعنوية.

16 - وبأنها مفهوم يفترض على أتباعها أن يفهموها كنظام منطقي وميثاق علمي.

17 - وبأنها مفهوم يفترض على أتباعها الوعي بأنها التزام.

18 - وبأنها عنصر الشعور والمعرفة الذي يظهر بوضوح في سلوك الفرد. (1)

إن هذه التعاريف للايديولوجية وغيرها تعكس مواقف الفلاسفة وعلماء الاجتماع وفقا لمناهجهم وحسب نظرتهم الى الحياة الاجتماعية. فالايديولوجية عند الجميع عبارة عن فلسفة اجتماعية يمكن أن تتحول إلى نظرية حقيقية. ويمكن أيضا أن تبقى نظرية خيالية غير مطبقة في العالم المعاش.

كما أنها قابلة لأن تحمل في طيها أفكار رجعية أو تحمل أفكارا تقدمية. وقد تكون مطابقة للتطور التاريخي وقد لا تكون مطابقة. وباختصار فإن كل فكرة لا تمثل حقيقة مطلقة والفكرة في الأساس تعني وجهة نظر معينة لطبقة أو لشعب أو لحركة. يعني ذلك أنه لابد من النظر الى كل فكرة نظرة نسبية. (2)

هدف الايديولوجية

إن الايديولوجية لا تشتمل بالضرورة على الأفكار البناءة ولا تعني «المثل العليا» أو «المثل الفاضلة» فالكثير من الايديولوجيات تحمل في طياتها الشر المستطير. وكمثال على هذا النوع الأخير، هناك الايديولوجية الفاشية

---

(1) - عزة عجان، الايديولوجية الثقافية والاعلام، نشر الوكالة العربية السورية للأنباء لم يذكر تاريخ الصدور، ص 11

(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 13.

الصهيونية وإيديولوجية المذهب والايديولوجية النازية، والايديولوجيات لا تحمل خيرا في طياتها لأنها الاستعماري، وهي كلها إيديولوجيات معتدية على حرية الشعوب مغتصبة لخيراتها، ومهددة لسلامة الانسان.

فهذه المذاهب العدوانية تهدف الى التسلط والسيطرة وتحقيق الغلبة على الأمم الضعيفة بدعوى تحضيرها وترقية شؤونها والتأليف بينها لدمجها جميعا في مجموعة بشرية كبرى لتحقيق المذهب القومي العالمي وتكوين الحكومة العالمية.[1]

كذلك فإن هدف الايديولوجية الشيوعية هو البرهنة على حتمية انتصار الاشتراكية والشيوعية، والارشاد إلى الطريق الموصل إلى هذا الانتصار، والكشف عن جوهر المجتمع الجديد، وإظهار أفضالياته وإمكانياته. بينما تهدف الايديولوجية البورجوازية إلى البرهنة على خلود ورسوخ مجتمع الملكية الخاصة واستغلال المجتمع الرأسمالي.

ولذا لا يمكن أن يوجد سلام بين الايديولوجية الشيوعية والايديولوجية البورجوازية، ذلك لأنه لا يمكن أن يوجد سلم بين الطبقات التي تعكس هذه الايديولوجيات ومصالحها. فالسلم في الميدان الايديولوجي يعني بالنسبة للشيوعين التخلي عن المبادىء الأساسية للماركسية اللينينية وعن المصالح الجذرية للطبقة العاملة وكل الشغيلة وهو أمر مرفوض لا يمكن التفكير فيه بالمرة.

ونفس الشيء بالنسبة للعالم البورجوازي، فعلى الرغم من أن ممثليه يلقون أحيانا ببعض الكلمات عن السلم الايديولوجي، فانهم من الناحية العملية غير ميالين إلى التخلي عن مبادئهم الفكرية، وليس من قبيل الصدفة أن يتخذوا كل الاجراءات للحيلولة دون انتشار الأفكار الشيوعية ومنع وصولها إلى الجماهير الشعبية الواسعة.[2]

---

(1) - ابراهيم جمعة، إيديلوجية القومية العربية، لم يذكر مكان النشر، دليل الفكر العربي الطبعة الأولى 1960، ص 18.

(2) - أفاناسيف، في الشيوعية العلمية، ترجمة (عبد الرزاق الصافي) بيروت - بغداد منشورات مكتبة النهضة طبعة ثانية ابريل 1971، ص 173.

إن الايديولوجية ترى عدوها دوما وأبدا في اتباع معتنقي الموقف المضاد. ولقد كشف «هانز فراير» Hanz Freyer عن الأسباب النفسية الكامنة وراء هذا الموقف الذي يتخذه الايديولوجي. فالطرف الذي لا يجاري الايديولوجي في تفكيره هو عدو الحقيقة والخصم الذي ينبغي فضحه. لكي يتسنى للنظام الأمثل أن يصبح حقيقة واقعة.

ويرى معتنقوا الايديولوجيات والمؤمنون بها أن من واجبهم تحطيم قوة الخصم وخضد شوكته لكي يتاح بذلك للتعاليم الحقة وحدها أن يسري مفعولها على العالم أجمع ولا يتهيب هؤلاء تشويه الحقيقة أو تلفيقها متى كان الأمر متعلقا بوصم نظرة العدو، ودفع تصرفاته العملية. كما أنهم يغذون خيال أتباعهم بالتصورات الوهمية، عندما يقومون بوصف عالمهم الخاص، لكنهم يقدمون التضحيات، ويتحملون الآلام بغية الوصول إلى الهدف المنشود.[1]

وعليه فان أية محاولات لوقف الصراع الايديولوجي لا معنى لها. ذلك أن الأفكار لها خصائصها في التأثير على الناس، ولها قوانينها الخاصة للانتشار. فلا توجد بالنسبة للأفكار حدود دولية، وهي لا تخاف القواعد العسكرية ولا الغواصات الذرية وبوجود الوسائل العصرية للاعلام والاتصال، فإن الافكار تستطيع أن تتغلب على المسافات الهائلة، فاذا ما كانت هذه الأفكار صائبة وتتجاوب مع المصالح الجوهرية فانها ستسيطر من غير شك على عقولهم وقلوبهم.

والصراع الايديولوجي يختلف عن «الحرب النفسية» التي تستهدف التأثير على مشاعر الانسان مثيرة غرائزه المنحطة من يأس وخوف وأنانية وعدم ثقة وحقد. إن الأمر الرئيسي في «الحرب النفسية» هو إخافة الناس بخطر حرب موهومة من جانب الدول المعادية، بينما الصراع الايديولوجي هو صراع من أجل كسب عقول الناس وقلوبهم دون استخدام القوة، وأسلوبه الأساسي هو أسلوب الشرح والاقناع والتأثير على عقل الانسان.[2] والايدويولوجيات في

---

(1) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 175.

(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 175.

عصرنا هذا نجدها تعمد إلى تسخير العلوم لخدمتها فتأخذ عنها الحجج الصالحة للاستعمال، وتستدعي النتائج العلمية شهودا على صحة حقائقها الايمانية الشاملة لكل شيء. وهكذا يصبح العلم لديها دفاعا تبريريا عن العقيدة وتحاول الايديولوجيات في نفس الوقت ممارسة النفوذ والتأثير على العلوم بالذات، فتطرح الأسئلة العلمية وتبحثها في زاوية افتراضاتها الجامدة، وبذلك تنفذ إلى التفكير العلمي وتتخلله بتصوراتها الايديولوجية وعن طريق تنظيماتها تقوم الايديولوجيات بتعزيز هذا النفوذ الذي اخذت تمارسه على العلوم. (1)

وفي تقييمها الذاتي تضع الايديولوجيات نفسها فوق العلم، وهذا له ما يبرره من وجهة معينة. إنها تقدم للناس «حقائق» زاعمة لهذه الحقائق أقصى درجات اليقين ومؤكدة للناس أن حقائقها على اهمية بالغة بالنسبة لحياتهم العملية. فهي تزود معتنقيها بتوجيه إجمالي ثابت في الحياة وتكفل سلوكهم ضمانة الاطمئنان من خلال تلك المعايير والتوجيهات التي تقيمها بطريقة رسم معالم الحياة وبناء صرحها.

وتتجه الايديولوجيات في المقام الأول نحو امتلاك السلطة وحيازة القدرة... فالايديولوجيات التي تعتنقها الطبقات الحاكمة والمسيطرة في المجتمع تسعى إلى تبرير الوضع الراهن والحفاظ عليه. وبالتالي ضمان سلامته ومناعته بوجه هجمات الايديولوجيات الأخرى. أما الايديولوجيات التي تضطلع صوب إصلاح العلاقات المجتمعية والسياسية القائمة، فانها ترى هدفها في توزيع جديد لعلاقات السلطة والقوى السياسية، وهي تسعى لتوفير المزيد من النفوذ لفئة أو طبقة اجتماعية معينة. ازاء هذين الاتجاهين ترى الايديولوجية الثورية هدفها في إقامة تنظيم جديد وكلي شامل لعالم الانسان المجتمعي. لهذا فهي تتجه صوب قلب العلاقات الاجتماعية الراهنة للاطاحة بها. غير أن كل إيديولوجية لا تستطيع الوصول إلى أهدافها ما لم تتوصل إلى امتلاك مؤسسات للسلطة السياسية والاستيلاء على مقاليدها.

هذا وتحتاج الايديولوجيات لكي يتسنى لها أن تكون نافذة المفعول ومؤثرة

(1) - باريون، المصدر المذكور سابقا، ص 123.

إلى الناس الذين يقتنعون بها، وهؤلاء بدورهم يحتاجون إلى المؤسسات اللازمة وإلى وسائل القوة، التي تتيح لهم إيجاد نفوذ لايديولوجيتهم في مختلف مجالات الحياة وشتى مرافقه وهذا ما يؤلف في نهاية المطاف غاية كل إيديولوجية. (1)

مصدر إيديولوجية جبهة التحرير الوطني

إن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني مستمدة من الجذور التاريخية للشعب الجزائري ومكوناته التي ترجع إلى ما قبل احتلال الفرنسيين للجزائر، وقد أثبتت وجودها الفعلي كعاطفة جزائرية وكتراث وحضارة إسلامية لمحاربة الغزاة الذين كانت لهم أطماع في الجزائر قبل الغزو الفرنسي في عام 1830. وبرزت الشخصية الجزائرية ووحدة الأمة بشكل قوي خلال مقاومة الغزاة الاسبان والفرنسيين في وقت لاحق. والفرنسيون أنفسهم يدركون هذه الحقيقة أكثر من غيرهم لأن احتلالهم للجزائر لمدة قرن وربع قرن. لم يثن الجزائريين عن القيام بالثورات والتخلص من سيطرتهم الثقافية والدينية والسياسية والايديولوجية.

وعليه فإن بروز جبهة التحرير الوطني كعامل قوة وتوحيد قد خلق الهلع والخوف في نفوس الأروبيين الغزاة بالجزائر، الذين كان يخيل إليهم أنهم أحكموا قبضتهم على رقبة الأمة الجزائرية، ولا يمكن للجزائريين المسلمين أن يفلتوا من قبضتهم. إن جبهة التحرير الوطني قد برزت إلى الوجود لكي تجسد إرادة الأمة، وتقضي على النعرات القبلية وصهر الجزائريين في بوتقة واحدة. (2)

ومثلما فعل الأمير عبد القادر رائد المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي في البداية، فان جبهة التحرير الوطني أرادت أن تقضي على القيم الجامدة وتغرس في نفوس أفراد الشعب الجزائري روح الوحدة والمقاومة ضد الدخلاء في البلاد. كما أن جبهة التحرير الوطني أصابت الهدف وعبرت عن رغبة كل جزائري عندما نادت منذ البداية بضرورة توحيد الصف والتمسك بالمبادىء الأساسية التي نادى بها الامام عبد الحميد بن باديس والمتمثلة في اعتبار والجزائر وطننا والعربية لغتنا والاسلام ديننا».

(1) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 106.

(2) - عبد العاطي محمد أحمد، «الاسلام والعروبة في المغرب العربي»، قضايا عربية الصادرة ببيروت عدد 2 مجلد 6 (جوان) 1979، ص 266.

ويلاحظ هنا أن الأمير عبد القادر قد حاول أن يجند الشعب الجزائري ضد الغزاة بتركيزه على مبادىء أساسية متأصلة في نفسية الشعب، فقد حث الجزائريين على التصدي للأجانب الذين يدنسون الاسلام والأرض والحرية والشرف، وذات يوم خاطبهم بقوله: «إنكم الآن تحت رومي، يقاسمكم رومي، ويدبر شؤونكم رومي، إن يوم يقظتكم قد حان هبوا جميعا عند سماع صوتي». (٩)

في هذا المجتمع اليائس برزت الأخلاق العربية الاسلامية الأصيلة دستورا إيديولوجيا أخلاقيا، جملته العقيدة السماوية ونسقت بنوده، وهذبت حواشيه، رد للمواطنين اعتبارهم وانتشلهم من وهدتهم فبدل الظلام عدلا، والخوف أمنا، والحرب سلما. ذلك هو المضمون الحضاري والمحتوى السلوكي لايديولوجية المقاومة الجزائرية التي انبثقت من أعماق الضمير الجزائري فلسفة تلقائية، لم يتلقها الجزائريون عن أحد وإنما كانوا أساتذة أنفسهم ومعلمي ذواتهم لا يعرفون غير تجاربهم وظروفهم وطبيعة حياتهم معينا تستقي منه الأفكار والآراء وتستمد منه المبادىء والقيم والأخلاق.

وقد وجدت الطليعة الثورية نفسها عند تسطير المنهج الثوري لجبهة التحرير الوطني أمام اختيارين. فهي إما أن تعتمد إيديولوجيات جاهزة وذلك بغض النظر عن محتوياتها وتكييف المنهج الثوري وفق مقتضياتها، وبالتالي تكون مضطرة لتكييف الأرضية الاجتماعية وفق معطيات تلك الايديولوجيات. وإما أن تعتمد في تخطيط المنهج الثوري على خصائص الأرضية الاجتماعية للشعب الجزائري، وبالتالي يكون عملا منسجما ونابعا من خبرات وتجارب المجتمع الجزائري ومن واقعه المعيش.

وقد اختارت جبهة التحرير الوطني الأسلوب الثاني كأرضية عمل لاستمرارية الثورة التحريرية، بحيث رفضت أن تنطلق من إيديولوجيات جاهزة، وإنما اعتمدت في وضع إيديولوجيتها بناء على الخبرات والتجارب التي مر بها الشعب الجزائري في المقاومة بشقيها المسلح والسياسي. وهذا بعد دراسة

(٩) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 267.

عميقة ووعي كامل للواقع النضالي الجزائري، تم وضع إيديولوجية جزائرية مناسبة للبلاد تضمنت أربعة عناصر أساسية: «المبادىء ـ الأهداف ـ المنهج أو البرنامج ـ وسائل التطبيق».

وحددت المبادىء والأهداف في الميثاق الأول لجبهة التحرير الوطني (بيان أول نوفمبر) الذي نشر تحت إسم «جبهة التحرير الوطني»، وهذه المبادىء والأهداف هي التي تجسدت في ميثاق مؤتمر الصومام (1956) وبرزت معالمها بوضوح في ميثاق طرابلس (1961) وغيرهما من مواثيق الجبهة، وهي تكفي كمراجع ومصادر للباحثين عن الجانب النظري والفلسفي للثورة التحريرية الجزائرية. (١)

وهكذا كانت إيديولوجية جبهة التحرير الوطني نابعة من الشعور العميق بالمسؤولية التاريخية التي فرضتها معطيات الأحداث عبر مراحل المقاومة الجزائرية على الصعيدين العسكري والسياسي، وبذلك وضع مصير الثورة والشعب والوطن في أيد نظيفة ولم يترك عرضة للمغامرات الفكرية والمراهنات غير المسؤولة.

لقد قامت الطليعة الثورية بالدور المناط بها والمتمثل في مواصلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي، والتخلص من القيود والنظم والقوانين التي وضعها الاستعمار نفسه، لكي يكبل الشعب الجزائري بالأغلال ويمنعه من التحرر. وهذه الانطلاقة كانت نابعة عن قناعة أساسية وهي أن استعادة السيادة الوطنية وتحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية لن يتم عن طريق تقرير المصير بحرية، لأن المستعمرين لا يرغبون في ذلك. ولذلك فالحل الوحيد هو إعلان الثورة وتدمير النظام الاستعماري، والقضاء على عملائه.

أضف الى ذلك فان الطليعة الثورية قد اقتنعت بأن الشعب الجزائري لا يحتاج في كفاحه المسلح الى مبرر من القانون الدولي، أو أن ترضى عنه الدول الكبرى، أو يبارك تصرفاته الرأي العام الدولي. فالمبرر الوحيد المشروع هو ما

(١) ـ مجلة أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 6، في تاريخ 1974/06/01، ص 8.

يحققه من انتصارات، إلى أن يطهر تراب الوطن من المحتلين. حتى يتسنى لأبناء الشعب الجزائري أن يعيشوا حياة حرة وكريمة. وهذا الحق يعتبر مشروعية من كل القوانين والمعاهدات والمواثيق في استرجاع الحق المغتصب بواسطة الثورة المسلحة.

الميثاق الأول للجبهة (بيـان أول نوفمبـر)

لقد وضعت الطليعة الثورية أسس إيديولوجية جبهة التحرير الوطني الواردة في بيان أول نوفمبر على ضوء الواقع النضالي الجزائري، حيث أشار البيان في مقدمته إلى أن الحركة الوطنية الجزائرية قد وجدت نفسها عشية اندلاع الثورة المسلحة أمام وضع صعب معقد وخطير للغاية، وأن هذا الوضع لم يكن إلا أزمة تشهدها الحركة الوطنية على طريق الكفاح المرير ضد الاستعمار الفرنسي، وإنما كان النضال الجزائري خاصة في إطار «الشرعية» يجد نفسه على الدوام أمام تيارين:

التيار الأول يرفع شعار قبول الاصلاحات الهامشية التي كان يلوح الاستعمار الفرنسي من حين لآخر، ويدعو إلى التحلي بالعقلانية والت بالأمور.

والتيار الثاني يرفع شعار الرفض والثورة ويدعو إلى الكفاح المسلح، و من الرضوخ للضغوط والمغريات.

وقد أثبت الواقع سلامة الخيار الثاني. فقد ظل الشعب الجزائري متمسكا بشعلة استمرارية الكفاح المسلح، ورفض الاستسلام وعدم الرضوخ للسيا الاستعمارية الاستيطانية، رغم مالقي في سبيل ذلك من اضطهاد وحرمان وإبادة إلخ . . . وقد تبلورت أكثر العوامل المساعدة على قيام الثورة المسلحة حوادث الثامن ماي 1945. تلك الحوادث التي سلط في ظلها الاستعمار الفرنسي على الجماهير الجزائرية أبشع أنواع القهر والاذلال والتنكيل. ومع ذلك فلم تستسلم بل التزمت بالتيار التاريخي للمقاومة المستمرة للعدو.

وكـان نتيجة ذلك الرفض، وذلك الالتزام بالمبادىء الأصيلة أن تغذت جلدة المقاومة المسلحة وتم تهيئة الظروف التي انبثقت عنها ثورة أول نوفمبر

1954. ويعتبر العامل المتمثل في عدم الاستسلام لمنطق فشل الثورات والانتفاضات الجزائرية المتعاقبة هو وحده العامل التاريخي الحاسم الذي مهد لهذه الثورة التي تعتبر نقطة تحول بارزة في تاريخ المقاومة الجزائرية.

وإذا كانت الجماهير الجزائرية قد رفضت على الدوام الحلول الاستسلامية، وكل المقترحات المشبوهة التي كان الاستعمار الفرنسي يهدف من ورائها القضاء نهائيا على ظاهرة المقاومة المسلحة التي كانت في حالة مد وجزر، فلأنها كانت تعتبر أن تلك الثورات والانتفاضات الفاشلة عبارة عن معارك خسرها الشعب الجزائري، أما الحرب فهو لم يخسرها ولن يخسرها ما دام قلب كل جزائري ينبض بالحياة فوق تراب الوطن.

إن هذا الرفض قد جعل الطليعة الثورية تحافظ بل تتمسك بالهوية النضالية الطليعة رغم الصعوبات والمعضلات والأزمات التي واجهتها عشية إعلانها الثورة المسلحة، حيث تمسكت عند وضع تصوراتها لفلسفة الثورة بالمبادىء الاصيلة للشعب الجزائري.

ونستخلص من هذه الأفكار والمبادىء والأهداف التي تضمنها البيان الأول للجبهة بأن القيادة الثورية كانت واعية وحريصة على خلق جبهة وطنية كبيرة لمقاومة الاستعمار والا فإن مآلها سيكون مآل الثورات السابقة التي لم يتمكن قادتها من خلق تأييد جماهيري واسع لها، ولهذا نبهت إلى أن الاستعمار الفرنسي كان يستهدف دوما تحطيم مرتكزات المقاومة المسلحة الجزائرية، والقضاء على كل العوامل المؤدية إليها وتثبيت وجوده وتأمين مصالحه بواسطة سياسته المعروفة «فرق تسد».

وقد أدت تلك القناعات القائمة على تحليل الظروف الموضوعية للواقع النضالي الجزائري إلى إعلان الطليعة الثورية موقفها الرافض للوحدة الضيقة وإصرارها على إيجاد وحدة وطنية شاملة متحكمة في ذلك الشعب الجزائري، حيث افتتحت بيان أول نوفمبر بقولها: «أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا نعني الشعب الجزائري بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة. . .».

وإذا كانت الطليعة الثورية قد أوضحت في بيانها الأول أن الثورة المسلحة التي أعلنتها بقيادة جبهة التحرير الوطني، تعني كل أفراد الشعب الجزائري بدون استثناء، فلأنها كانت متأكدة من وجود طاقات ضخمة في الأحزاب الأخرى غير الحزب الذي نشأت في أحضانه - كما كانت متأكدة من مواقف الجماهير الشعبية ومشاعرها في اشتياقها وانتظارها بفارغ الصبر قيام ثورة جزائرية تحرر الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي، وفي هذا الصدد يقول البيان: «... الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول الاستقلال والعمل».

ومن جهة أخرى يشير البيان إلى أن من أهداف الثورة التحريرية هو تحقيق الاستقلال في إطار الشمال الافريقي، وهي نظرة سياسية بعيدة المدى، كان الشعب الجزائري متعلق بها منذ نشوء الحركة الوطنية الجزائرية سنة 1924 حيث يقول: «نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نشرح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل وذلك بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي تهدف إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الافريقي».

وكانت النظرة البعيدة للبيان هي تحذيره للجزائريين من مؤامرات الاستعمار الفرنسي وعملائه والمترددين والمتشككين والمتخاذلين، اذ يقول: «ورغبتنا ... أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها والاداريون وبعض محترفي السياسة والانهزاميين».

وحتى لا يقع أي التباس على الجماهير بخصوص الجهة التي أعلنت الثورة المسلحة فقد نفى البيان انتماء مفجري الثورة لأحد الطرفين المتنازعين من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بقوله: «ونحن نؤكد بهذا الصدد أننا مستقلون عن الجانبين اللذين يتنازعان النفوذ والسيادة الحزبية. إن حركتنا ... للمبادىء الثورية ليست موجهة ضد أحد، إلا الاستعمار الذي هو عدونا الوحيد الأعمى، الذي رفض أن يمنحنا أدنى حرية بوسائل الكفاح السلمي».

وبعد ذلك يوضح البيان بأنه نتيجة العوامل الموضوعية السالفة الذكر ... المنظمة الثورية إلى الوجود تحت إسم «جبهة التحرير الوطني». ومن ثم ...

جبهة التحرير الوطني لم تنبثق من فراغ، وإنما إنبثقت من تجارب حية وممارسات طويلة، فهي تنظيم ثوري وطني يخالف التنظيمات المتعارف عليها، التي تعودت العمل على توحيد الصفوف لخوض معركة انتخابية، أو لغرض مؤقت. وتعتبر الوحدة في هذه الحالة وسيلة، بينما تنظيم جبهة التحرير الوطني يعتبر الوحدة الوطنية وسيلة وسلاحا وهدفا.

ومن جهة أخرى فإن تنظيم جبهة التحرير الوطني يخالف مدلول «الجبهة» الذي يدل على مجموعة من الأحزاب أو الهيئات، تفاوضت فيما بينها وتنازلت لبعضها البعض مقابل تكتل يمكنها من مواجهة خطر واقع أو محتمل، إن جبهة التحرير الوطني لم تتفاوض مع أية جهة من الجهات، لا مع حزب ولا مع هيئة، بل رفضت انضمام الأحزاب إلى صفوفها كأحزاب وأغلقت الأبواب في وجوه الجماعات الحزبية في حين رحبت بالأفراد المخلصين للقضية الوطنية، واتخذت هذا مبدأ أعلنته في بيانها الأول محتفظة لنفسها بحق المبادرة الوطنية واستقلاليتها في تقرير مصير الشعب الجزائري، حيث جاء في البيان بهذا الخصوص: «وذلك لكي تتجنب كل الأخطاء الممكنة نفتح باب الكفاح لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة، ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار آخر».

وهكذا أوضحت جبهة التحرير الوطني من أنها التنظيم السياسي والعسكري الذي يقوم بتعبئة الجماهير العريضة لخوض الثورة المسلحة، وتضم هذه الجبهة في صفوفها كل مواطن جزائري كفرد، أيا كان منبعه الاجتماعي أو الفكري يقبل برنامجها المعلن عنه في بيانها الأول من أجل استرجاع الاستقلال الوطني الكامل. ولكنها وضعت في نفس الوقت كشرط أساسي لقبول كل من يرغب في الانضمام إلى صفوفها تخليه عن التزاماته تجاه الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية. وهذا تفاديا لانتقال أمراض التشتيت والتفرقة والصراع إلى صفوفها حيث كانت الخلافات تمزق الأحزاب والهيئات السياسية نتيجة تشكيلها كتلا عديدة: كتلة المركزيين وكتلة المصاليين وكتلة البشير الابراهيمي وكتلة الشيخ العربي التبسي وكتلة الدكتور سعدان وكتلة فرحات عباس الخ. (1)

(1) - *تدخل عمار بن عودة في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة من 28 - 31 اكتوبر 1981.*

وقد كانت المصلحة الوطنية والمواجهة ضد الاستعمار الفرنسي
للاتحاد وجمع الشمل، وتحت الالحاح الجماهيري والظرفي ظهرت فكرة
الأمة لا في حزب جديد. ولكن في جبهة جديدة، لا تحمل إسما من
القديمة ولا تنسب لحزب قديم لفتح الأبواب في وجوه جميع
ولرفض كل مساومة من الأحزاب والهيئات أو الأشخاص. كما ترفض
عن أي مبدأ من مبادئها ألا وهي «جبهة التحرير الوطني» . (1)

ولذا كان السؤال المطروح على جبهة التحرير الوطني عند إعلانها
المسلحة: ما هي الوسائل التي ستعتمدها لضمان استمرارية الكفاح
وكان اقتناعها بأن سندها الأساسي للثورة هي قوتها الذاتية وجماهيرها
وذلك لأن الجبهة كانت واثقة من أن الجماهير الجزائرية لم تكن قد
تعبت من الانتظار المرير، حيث أن الحقيقة التاريخية النابعة من
الجزائرية تؤكد وأن هذه الجماهير لم ينل منها التعب ولم تستسلم لليأس،
في الفترات الحرجة والخطيرة التي شهدتها المقاومة الجزائرية منذ 1830
نجدها بمجرد بروز قيادات تنتهج الخط الصحيح في استئناف المقاومة
إلى غليانها الثوري، وإلى استعدادها الزاخر بالعطاء والتضحيات،
المقاومة الجزائرية حافل بالأمثلة من هذا النوع.

وقد أدان بيان أول نوفمبر كما سبق ذكره. حالة الصمت المخيف التي
على الساحة الجزائرية سنوات طويلة نتيجة فشل الحركة الوطنية
الاتفاق على خطة مشتركة وهادفة، وطالب بكسر هذا الصمت والتخلص
الواقع المزري، الذي يحاول الاستعمار الفرنسي الحفاظ عليه بكل ما
قوة، ومن حيل ومكائد. . . الخ.

وأكد البيان بأن لا طريق للتحرير من براثن الاستعمار الفرنسي سوى
الشعبية الطويلة الأمد التي تستنفذ قوى العدو على مر الأيام داعيا الجماهير
تبقى يقظة وحذرة معا طوال المعركة التحريرية حتى لا تتحول دماء
إلى ثمن يدفع على موائد التسوية المبتورة.

---

(1) محمد الطيب العلوي (جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر)، مجلة أول نوفمبر
بالجزائر، عدد 53، في تاريخ 1981، ص 34.

كما حذر البيان الجماهير من الركون إلى الحلم بالانتصار السريع، وهذا
انطلاقا من التجارب التي سجلتها صفحات المقاومة الجزائرية والتي تؤكد بأن
تكون الرؤية أوضح وأن يكون الحرص أكثر لتفويت الفرصة أمام أي اتجاه، أو
مبادرة للمساومة تهدر طاقات ودماء الجماهير من أجل الحلول الوسط، بحيث
صارح البيان الجماهير بأن لا تنتظر نصرا سريعا حاسما في أيام معدودة، وإنما
يجب أن تستعد لخوض ثورة شعبية طويلة الأمد كي تحقق النصر النهائي. وفي
هذا المعنى يقول البيان: «إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب تجنيد كل
القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا، ولكن
النصر محقق».

إن هذا المبدأ يعتبر جوهريا بالنسبة للجبهة، وذلك لأن الاستعمار الفرنسي
نظرا لامكانياته الضخمة والمتطورة لا يمكن أن يهزم إلا بحرب شعبية طويلة
النفس توجه له خلالها الضربة تلو الأخرى إلى أن يسقط جثة هامدة. ولذا
ناشد البيان كافة القوى الوطنية الجزائرية بالمساهمة الفعلية في المعركة المصيرية
بدمائها وأرواحها وأموالها، وكل شيء تملكه، لازالة الاضطهاد والبؤس والمذلة
التي لحقت بالشعب الجزائري على يد الاستعمار الفرنسي خلال عشرات
السنين.

هذا وقد اختتمت الجبهة بيانها بتوجيهها إلى الشعب الجزائري عبارات
عاطفية صادقة تحرك، حتى من كان قلبه كالصخرة أو أشد قسوة منها، جاء
فيها ما يلي: «أيها الجزائريون، إننا ندعوكم إلى تأمل ميثاقنا، إن جبهة التحرير
الوطني هي جبهتكم، فانتصارها انتصاركم، وأن واجبكم هو أن تنضموا
إليها. أما نحن المصممون على مواصلة المعركة والواثقين من عواطفكم المعادية
للاستعمار، فإننا وهبنا أفضل ما عندنا للوطن وهو حياتنا».

وهكذا اهتم مفجرو الثورة اهتماما خاصا بوضع الميثاق الأول لجبهة التحرير
الوطني واعتبروه، مرآة للحركة، ومعبرا عنها، بحيث ضمنوه كل ما كانوا
يفكرون فيه وما كانوا ينوون القيام به، بل ضمنوه خطة وأهداف ومبادىء يجب
الاحتفاظ بها سواء بقي الرواد أحياء أم استشهدوا.

ويلاحظ هنا أن ما أسمته الجبهة بيان أول نوفمبر قد اشتمل على قسمين: القسم الاول كان يحتوي على شرح الوضع الداخلي والدولي وما آلت إليه الحركة الوطنية الجزائرية عند ظهور منظمة وطنية ثورية تجمع فيها المناضلون الثوريون الذين سلموا من التعفن الروتيني، وسلموا من فرض الصراعات والنزاعات الشخصية والزعامة إلخ . . . وكانت النقاط التي احتواها هذا القسم كالتالي:

1 ـ توجيه النداء إلى الشعب الجزائري.

2 ـ الغرض من نشر البيان.

3 ـ الاحتياط من المناورات والدعايات الاستعمارية.

4 ـ التأكيد على وحدة الشعب الجزائري.

5 ـ الاعتماد على النفس.

6 ـ استعمال الثورة في داخل البلاد والديلوماسية في خارجها.

7 ـ إشارة إلى أن الجزائر كانت الداعية الأولى لوحدة العمل الثوري على مستوى المغرب العربي.

8 ـ الاعلان عن تأسيس «جبهة التحرير الوطني».

وتضمن القسم الثاني برنامج المنظمة الثورية وأهدافها عند إعلان الثورة المسلحة، وفيما يلي الخطوط العريضة للبرنامج المتمثل في الاستقلال الوطني الكامل بواسطة:

1 ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادىء الاسلامية.

2 ـ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

وتنقسم الأهداف بدورها إلى قسمين: أهداف داخلية وأهداف خارجية.

أولا: الأهداف الداخلية وتتمثل في:

أ) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية الثورية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في التخلف الحالي.

ب) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

ثانيا: الأهداف الخارجية وتتمثل في:

أ) تدويل القضية الجزائرية.

ب) تحقيق وحدة الشمال الافريقي في داخل إطارها الطبيعي العربي الاسلامي.

ج) تأكيد العطف الفعال تجاه جميع الأمم التي ستساند القضية الجزائرية في نطاق ميثاق الأمم المتحدة.

هذا وإذا كان بيان أول نوفمبر قد توجه في قسمه الأول إلى الشعب الجزائري فإنه قد توجه في قسمه الثاني إلى الفرنسيين، حيث أوضح لهم شروط جبهة التحرير الوطني من أجل وضع حد لاراقة الدماء من الطرفين، وذلك بإيجاد حل مشرف للقضية الجزائرية العادلة. وقد حددت هذه الشروط بما يلي:

1 ـ الاعتراف بالقومية الجزائرية في إعلان رسمي يلغي كل القوانين والقرارات التي تعتبر الجزائر أرضا فرنسية بالرغم من التاريخ والجغرافية واللغة والدين والعادات والتقاليد الجزائرية.

2 ـ فتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية التي لا تتجزأ.

3 ـ تحقيق جو من الثقة بإطلاق سراح جميع المساجين السياسيين وابطال التدابير الاستثنائية والتوقف عن جميع التتبعات ضد القوة المناضلة الوطنية. وفي مقابل ذلك فإن جبهة التحرير الوطني تتعهد بما يلي:

1 ـ جميع المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية التي اكتسبت بنزاهة ستحترم وكذلك الأشخاص والعائلات.

2 ـ جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر سيخيرون بين المحافظة على جنسيتهم الأصلية وسيعتبرون عندها كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة سيعتبرون كجزائريين في الحقوق والواجبات.

3 ـ الروابط بين فرنسا والجزائر ستحدد وسيكون موضوع اتفاق بين الطرفين على أساس من المساواة والاحترام المتبادل.

المفاهيم التي تضمنها بيان أول نوفمبر

لقد تضمن الميثاق الأول لجبهة التحرير الوطني (بيان أول نوفمبر) مفاهيم، كلها مستمدة من معاناة الشعب الجزائري، ومن واقعه النضالي ... مئات السنين، وهذه المفاهيم تتلخص في العبارة التالية: «جبهة التحرير الوطني، منظمة وطنية ثورية ديمقراطية إجتماعية».

المفهوم الأول:

تعتبر جبهة التحرير منظمة وطنية، لأنها كانت موجهة ضد السيطرة الاستعمارية بجميع أشكالها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. كما يتضح من خلال الآتي:

أولا من حيث المبدأ:

لقد عبر بيان أول نوفمبر تعبيرا صادقا عن مأساة الشعب الجزائري وطموحه إلى حياة حرة كريمة، تتصف بجميع مميزات السيادة الوطنية. فلقد عانى الشعب الجزائري منذ أن وطئت أقدام جيوش الاستعمار الفرنسي الجزائر العاصمة في الخامس جويلية 1830 أشد الآلام في نفسه وذلك نتيجة:

1 ـ تعرضه للابادة والتجويع والحرمان، بحيث أصبح منبوذا وهو في وطنه فقيرا بائسا، في بلد يزخر بالثروات الطبيعية... بل مطاردا من طرف المستعمرين وذلك بسبب الثورات المسلحة التي كان يعلنها ضد الاستعمار الفرنسي من حين لآخر والتي كانت تنتهي بأداء تعويضات الخسائر الفرنسية من جراء تلك الحروب المتوالية بنقود ذهبية، وبانتزاع ملايين الهكتارات من أراضي الوطنيين، وبتوطين الأجانب من المغامرين الأوروبيين خاصة في الأراضي الخصبة.

وهكذا فقد الجزائريون أراضيهم وحرياتهم، ومؤسساتهم الوطنية وتعليم لغتهم، التي أصبحت تعد لغة أجنبية، وعندما يطالبون بحقوقهم يجابون بلغة

(1) ـ جبهة التحرير الوطني، الولاية الثانية للثورة (الشمال القسنطيني) نشرة التهذيب السياسي والنظام، لم يذكر تاريخ صدورها ص 36.

الحديد والنار. (1) كما يتجلى من خلال حوادث الثامن ماي 1945 على الخصوص التي ذهب ضحيتها 45,000 شهيد، نتيجة مطالبة الجماهير الجزائرية فرنسا بتنفيذ وعدها المتمثل في إنهائها الاحتلال للجزائر إن هي آزرتها في محنتها، وذلك بالتخلص من الاحتلال النازي، الذي أذلها واستعبد شعبها أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان جزاء الجماهير الجزائرية مقابل تضحياتها تلك المأساة التي ستبقى وصمة عار أبد الدهر في تاريخ الاستعمار الفرنسي.

2 ـ تورط الأحزاب السياسية الجزائرية في صراعات وحزازات شخصية ووصول الكفاح السياسي إلى باب مسدود، بسبب طغاء مشكلة الزعامة على المبدأ في توحيد الجماهير، وقد انتقلت هذه العدوى إلى صفوف حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سليل حزب الشعب الجزائري، الذي كان منذ ظهوره يناضل ويعمل من أجل تحقيق الاستقلال الوطني الكامل. وقد بلغ الأمر بمناضلي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أن يتقاتلوا في الشوارع والأنهج والأزقة إلخ، والعدو يتفرج عليهم في سرور وابتهاج.

وأمام هذا التمزق الخطير قامت الفئة الواعية من المناضلين الشباب غير المتحازبين ببذل جهود كبيرة من أجل التئام الصف، وتوحيد الجهود، وإرجاع المياه إلى مجاريها، حتى يتسنى للحزب ككل أن يواصل جهوده في التحضيرات المادية والبشرية للثورة المسلحة المنتظرة بفارغ الصبر من طرف الوطنيين المخلصين.

وقد باءت كل تلك المساعي الحميدة بالفشل الذريع، وصارت الفئة الواعية تشعر بفراغ هائل في ساحة النضال، بالاضافة الى اقتناعها بعدم جدوى الطرق التقليدية في تحقيق المطالب الوطنية، وأن الكفاح المسلح هو وحده الذي سينقذ الجماهير الجزائرية من البلبلة والفتنة واليأس التي كانت تتجلى في الشعارات التي تردد هنا وهناك وتقول: «كيف لنا ان نتغلب على فرنسا وهي الدولة العظمى التي يتسلح جيشها بأكثر الأسلحة تطورا؟ كيف يتسنى لنا أن ننتصر على هذا

(1) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 17، طبعة ثانية في تاريخ 1957/01/01، ص 5.

الجيش ونحن لا نملك السلاح ولا نملك التدريب الكافي على استعـ
السلاح؟ كيف يتسنى لنا أن نحارب فرنسا ونحن أحزاب وهيئات وجماعات لا
يربط بينها أي رابط، فنحن صرنا نفتقر حتى للوحدة الوطنية؟ بل أكثر من ذلك
كيف يتسنى لنا أن نحارب فرنسا وخلفها الحلف الأطلسي؟». (1)

في هذا الجو المشحون باليأس والدسائس والمؤامرات والمناورات المعادية
مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية أخذت الفئة الواعية العهد على نفسها بأن تعمل
على توحيد كل الطاقات الوطنية فوق اعتبار الشخصيات والأحزاب
وتمخض قرارها الحاسم عن مولودها الجديد، الذي أطلقت عليه إسم «اللجنة
الثورية للوحدة والعمل»، والتي تحولت بعد أشهر قليلة إلى «جبهة التحرير
الوطني»، قائدة ثورة التحرير.

ونظرا لطبيعة أهداف الجبهة القريبة والبعيدة، ولكي تنجو مسيرتها من
المزالق والارتباطات الأجنبية، فقد أعلنت الجبهة أن اعتمادها الكلي سيكون
على القوة الذاتية للشعب الجزائري، وعلى إمكانياته وطاقاته، وأنها ترحب
بكافة الوطنيين المخلصين من مختلف الفئات الاجتماعية، أي من القوى الحية
من فلاحين وعمال وطلبة ومثقفين... الخ في الانضمام إلى صفوفها. و
بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية السابقة، أي قبل اندلاع الثورة المسلحة

واذا كانت جبهة التحرير الوطني قد قررت عند إعلانها الثورة المسلحة أن
اعتمادها الكلي في استمرارية الثورة سيكون على القوة الذاتية للشعب
الجزائري، فلأنها كانت تدرك أن المصادر الخارجية سوف تكون معرضة
للتقلب تتراوح بين القوة والضعف وبين الاستمرار المؤقت والانقطاع التام. كما
كانت تدرك أن هذه المصادر تكون في أغلب الأحيان مثقلة بقيود، أو شروط
من شأنها أن تؤثر على قراراتها الثورية.

لهذا كانت خطة جبهة التحرير الوطني تقوم على أساس الاستفادة من
المصادر الخارجية المحدودة المجردة من القيود، ويكون اعتمادها في تمويل الثورة

(1) - المركز الجزائري للاعلام والثقافة ببيروت، الجزائر أخبار ووثائق، الصادرة بلبنان عدد 41، بـ
تاريخ 1973/10/31، ص 4.

بصورة أساسية على القوة الذاتية للشعب الجزائري، وبالذات على إمكانيات
الجماهير الشعبية، لأنها هي صاحبة المصلحة الحقيقية في التحرر من الاستعمار
الفرنسي، وفي نفس الوقت صاحبة المصلحة الحقيقية في التطور، وفي التقدم
الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي فهي أداة العمل الثوري وغايته في آن واحد.

وهكذا اعتمدت جبهة التحرير الوطني في خوضها الكفاح المسلح على القوة
الذاتية للجماهير الجزائرية، التي حملتها في نفس الوقت مسؤولية الثورة
ومصيرها، وذلك حتى تقدم لها ما تملكه من غال ونفيس، وارادة الجماهير
الشعبية هي في النهاية تعتبر أضخم قوة في المجتمع الجزائري.

ثانيا - من حيث النظام:

إن جبهة التحرير الوطني انطلاقا من العوامل السالفة الذكر أصبحت بحق
هي الممثل للأمة الجزائرية، فلا منازع في سلطتها على الثورة سواء داخل
التراب الوطني أو خارجه فليست الجبهة سوى الامة الجزائرية مجهزة للكفاح
التحريري. (1) ولكن وحدة الامة في تصور جبهة التحرير الوطني تختلف تماما
عن وحدة الامة في تصور زعماء المقاومة المسلحة الجزائرية، وفي فلسفات
الاحزاب والهيئات السياسية الجزائرية. فاذا كانت النظرة التقليدية التي سادت
نضال الجماهير الجزائرية طوال الفترة الممتدة منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر في
1830 الى غاية اندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 تتمثل في الدعوة
لوحدة الجزائريين، مهما كان مركزهم في السلم الاجتماعي، ومهما كان موقفهم
من الاستعمار الفرنسي مسايرا أو مساوما، أو رافضا لأية علاقة به مهما كان
شكلها. فان النظرة الجديدة المنبثقة عن مبادىء وأهداف الجبهة تقول: بوحدة
جميع الوطنيين المخلصين، وذلك بغض النظر عن انتماءاتهم السابقة للأحزاب
والهيئات السياسية الجزائرية تحت لواء جبهة التحرير الوطني، بوحدة الجماهير
الشعبية التي ستتحقق في الكفاح ضد العدو المشترك دون الفئات المعادية
والمناهضة للجبهة، لأن هذه هي التي تستطيع أن تعبىء الجماهير الشعبية،

(1) - نشرة التهذيب السياسي والنظام، المصدر المذكور سابقا، ص 36.

القوة الأساسية لاستمرارية الثورة والقوة الوحيدة التي بامكانها أن تحرز النصر على العدو.

إن وحدة الأمة في نظر جبهة التحرير الوطني ليست هي الغاية وإنما هي وحدة الوطنيين المخلصين. فقد سبق للأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية وأعوان الاستعمار أن أوهموا الجماهير الجزائرية بأنها تناضل من أجل توحيد الأمة، ولكن كيف يكون هذا وفي الأمة من يعمل على مهادنة الاستعمار؟ وفيها من يتنكر لأهم مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية؟. لذلك أوضحت الجبهة منذ البداية أن ليس هناك هدف من أهداف الثورة اسمه وحدة الأمة الجزائرية، لأن مصلحة الوطن اقتضت بتقسيم الجزائريين الى وطنيين مخلصين، والى مهادنين متعاونين مع الاستعمار، وان مصلحة الجماهير الشعبية هي بطبيعة الحال غير مصلحة أولئك المتخاذلين والمتعاونين مع العدو.

من هنا فإن الوحدة الوطنية في نظر جبهة التحرير الوطني كانت بعيدة كل البعد عن الأغراض السياسية أو الحزبية المائعة فهي ترفض مساومات العملاء والمتخاذلين لأن إيديولوجيتها كما أشرنا إنبثقت من التراث النضالي، الزاخر بالبطولات والأمجاد والمبادىء السامية التي تحققت على أيد أبطال جزائريين نجحوا في جمع وحدة وطنية قوية حولهم بدءا من مقاومة البيزنطيين إلى مقاومة الفرنسيين.

وانطلاقا من ذلك فإن جبهة التحرير الوطني كانت ترى ضرورة توحيد صفوف الجماهير الشعبية حسب المقاييس الواردة في بيان أول نوفمبر، لأن استمرارية الثورة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى قدرة الجبهة في تعبئة هذه الجماهير لخوض الكفاح المسلح. وقد كانت الجبهة تدرك أن هذه المهمة ستكون شاقة ولن تتحقق بين عشية وضحاها، بل تتطلب وقتا ليس بالقصير وجهودا جبارة، وصبرا يضاهي صبر أيوب. كما تتطلب ابتكار أساليب ناجعة في اختصار المسافة البعيدة.

المفهوم الثاني :

تعتبر جبهة التحرير الوطني منظمة وطنية ثورية، لأنها تهدف إلى احداث

تغيير شامل في البنية الحالية للمجتمع الجزائري، وهذا بنقله من واقع التخلف بسبب السيطرة الاستعمارية إلى واقع مجتمع جزائري موحد ومنسجم وهذا من خلال :

1 ـ شعور الشعب الجزائري بذاتيته كأمة مستعمرة أي مضطهدة مستغلة تواجه محاولات العدو لتجريدها من شخصيتها. (1) ولذلك فإن جبهة التحرير الوطني، هي عبارة عن إرادة شعبية جبارة، إستمدت عوامل وجودها من الارادة التحريرية للأمة الجزائرية ومن فشل الأحزاب السياسية الجزائرية، ومن تعصب مصالي وتعاميه وعقليته التراجعية. (2)

2 ـ إن ميلاد جبهة التحرير الوطني كان استجابة لمطامح الجماهير الشعبية المتمثلة في تحرير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي، والتخلص من النفوذ الشخصي وإقرار مبدأ الادارة الجماعية المؤلفة من رجال أطهار أمناء، يتنزهون عن الرشوة شجعان لا يثنيهم عن عزمهم الخطر ولا السجن ولا الموت مستمدين عزيمتهم الفولاذية من إرادة الشعب التي لا تقهر.

3 ـ تحميل جبهة التحرير الوطني، الشعب الجزائري، مسؤولية الثورة، وأكثر من ذلك حملت كل فرد من افراده تحقيق الهدف الأسمى الا وهو استرجاع الاستقلال الوطني الكامل، لأنها كانت تدرك نتيجة تجارب الماضي النضالي للشعب الجزائري أنه فيما اذا اقتصرت الثورة التحريرية على فئات معينة ودون تعميمها على الجماهير العريضة فإن مصيرها بدون شك سيكون نفس مصير الثورات والانتفاضات الماضية إلخ . .

4 ـ وضوح الغاية، فالغاية المنشودة، هي الاستقلال الوطني الكامل والوسيلة هي الثورة وهذا ما جعل بيان أول نوفمبر يتميز بوضوح الرؤية، وتحديد الهدف ورفضه المخدرات والمسكنات التي قد تخفف الألم ولكنها لا تستأصل أسباب الداء. كما تميز بالرفض المطلق للحلول الوسطى، والحلول الجزئية، لأن تلك الحلول في مجملها لا تحقق أهداف جبهة التحرير الوطني كاملة.

---

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 36.

(2) ـ عبد الحفيظ بوالصوف، والمهمة التحريرية التي يقوم بها جيش التحرير الوطني، المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالجزائر عدد 2، في تاريخ 1956، ص 29.

المفهوم الثالث:

إن جبهة التحرير الوطني منظمة وطنية ديمقراطية اجتماعية. ويقصد ب
المفهوم أنها حركة الجماهير العريضة لشعب مضطهد ممزق متخلف، يناضل
اجل افتكاك حريته المغتصبة كما يتضح من خلال:

1 ـ جبهة التحرير الوطني ديمقراطية في تركيبتها لكونها لا تمثل الأغلبية ف
بل كل الشعب الجزائري تقريبا. وبذلك بفتحها باب الكفاح منذ
الأولى لجميع الجزائريين من مختلف الفئات الاجتماعية، ومن
الاحزاب، والهيئات السياسية الجزائرية بشرط التخلي عن الانتماءات السا
والاقتناع بمبادىء الجبهة وأهدافها.

2 ـ جبهة التحرير الوطني ديمقراطية في مبادئها النظامية وذلك بقضائها ع
السلطة الشخصية وإحلال مبدأ الادارة الجماعية محلها. (1)

3 ـ جبهة التحرير الوطني ديمقراطية من حيث هدفها، وهو إنشاء جمهو
ديمقراطية إجتماعية، وذلك لأن من شروط الاستقلال الوطني والتمتع به
وجود دولة تعمل وفقا لارادة الشعب، وفي صالح الأمة، لأن الشعب تشخ
الأمة. بينما تمثله الدولة من الوجهة القانونية سواء داخل الوطن أو خارجه.

وانطلاقا من النقاط السالفة الذكر فإن جبهة التحرير الوطني كانت تسعى
لتأسيس دولة تحتاج إليها الأمة أيا كان نظامها. كما كانت تحرص أن يكو
للدولة شكلا ومضمونا وقد اختارت الجبهة النظام الجمهوري، لأن هذا النظ
يقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وحرية التعبير عن الآراء، وع
أساس سيادة الشعب لا الطبقات.

وفي الحقيقة فان اختيار الشكل الجمهوري يعد طبيعيا بالنسبة لجبه
التحرير الوطني بحكم أسباب تاريخية. فلم يسبق للجزائر أن عرفت حك
ملكي، أو أي نظام مركزي خاص يتوسط بين الجماهير وبين الهيئات الحاكم
أو الفئات التي كان بيدها مقاليد السلطة. كما أن الشكل الجمهوري
الأنسب، لأنه يوافق تطورات الأوضاع والنظم في العالم الحديث، فقد اختا

ـ نشرة التهذيب السياسي والنظام، المصدر المذكور سابقا، ص 36.

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 36.

أغلبية الدول التي نالت استقلالها منذ الحرب العالمية الثانية من أجل اجتياز
شعوبها واقع التخلف الحضاري والفكري والمادي، وحتى تصبح في مصاف
الشعوب المتقدمة. (9)

وكما هو واضح في بيان أول نوفمبر فإن الديمقراطية التي تنشدها جبهة
التحرير الوطني، هي الديمقراطية المتلازمة مع الوحدة الكاملة ومع العدالة
ومع المساواة، وتكافؤ الفرص لكل أفراد المجتمع الجزائري، وهي الديمقراطية
المتلازمة بطبيعة الحال مع مبادىء وأهداف بيان أول نوفمبر بأن لا تكون شرقية
ولا غربية ولكنها عربية إسلامية.

وهكذا انطلق الميثاق الأول لجبهة التحرير الوطني، من ضرورة وجود
استراتيجية فعالة للثورة التحريرية، نابعة من الواقع المحلي الخاص مع ضرورة
السعي للتأثير في الموقف الدولي بما يخلق أفضل الظروف التي تساعد على
تحقيق هذه الاستراتيجية، بحيث يظل الموقف الدولي على الرغم من أهميته
عاملا مساعدا. بينما يكون العامل الذاتي هو العامل الحاسم في مواجهة العدو
عسكريا وسياسيا، وهو القوة المؤثرة في القرار وليس المتأثر بها، كما حدث لبعض
حركات التحرير في القارة الافريقية.

لقد وضعت جبهة التحرير الوطني ميثاقها منذ الوهلة الأولى بين أيدي
الجماهير وأمام المضللين والمترددين الواقعين تحت تأثير الشك والضلال
والضغوطات الاستعمارية وعملائه، وضمنته وحدة الموقف وصلابة القرار،
بإرجاع قادة الثورة في كل ما يتعلق بشؤون الثورة، ومصير الوطن والشعب
إليه، بصفته الدستور الأول للجبهة، النابع من الشعور العميق بالمسؤولية
التاريخية التي فرضتها معطيات الأحداث عبر مراحل الكفاح العسكري
والسياسي للشعب الجزائري، وذلك لأن مصير الثورة والوطن والشعب، لا
يمكن أن يترك عرضة للمغامرات الفكرية والمراهنات غير المسؤولة.

ومن ثم كانت جبهة التحرير الوطني، عبارة عن قاعدة شعبية عامة، تشكلها
إرادة مشتركة مشاعة بين جميع عناصر أمة مجاهدة وقادة وجنود ومناضلين،

(9) ـ المجاهد (بالعربية)، المصدر المذكور سابقا، ص 33.

خرجوا من بين هذه العناصر فالثورة التحريرية لم تكن تخضع للقيادة …
ولم تكن توجهها إرادة مفروضة خارجة عن إرادة الأمة الجزائرية، …
الجزائريين، الذين التحقوا بصفوف الجبهة إنضموا إليها عن اختيار، …
فإن جميع العناصر المختلفة في الماضي قد ذابت بمرور الأيام لتكون كلا …
لا يتجزأ هو جبهة التحرير الوطني بأجهزتها المسيرة، ونظامها المحكم، …
الجزائريين رجالا ونساء، وشيوخا وشبانا، فقراء وأغنياء، من الذين كانوا
ينتمون إلى هذا الحزب أو ذاك، قد اتحدوا في الكفاح المسلح بقيادة …
التحرير الوطني، وذلك بعزيمة واحدة وإحساس مشترك.

وقد كان نتيجة هذا الاجماع على الكفاح التحريري، الذي يغذيه شعور
وطني رفيع إقدام الجماهير الجزائرية على التضحيات الكبيرة دون أن تنتظر …
أحد جزاء ولا شكورا بحيث أصبحت جبهة التحرير الوطني تستمد قوتها
وهيبتها من الاتحاد الكامل الذي جمع كل الجزائريين في صعيد واحد، هو
صعيد الكفاح المسلح، ومن أجل غاية واحدة هو استقلال الجزائر.

إيديولوجية الجبهة مرتبطة بالممارسات الميدانية للثورة

إن جبهة التحرير الوطني لم تكن تنظر إلى إيديولوجيتها كعقيدة مقدسة لا
تمتد إليها يد التغير، وإنما هي بناء نظري مستمر تستوحيه من خلال تجارب
الماضي النضالي، ومن ممارساتها الميدانية الثورية، بحيث كانت تعمل على
تنميتها، وإعادة النظر فيها انطلاقا من الممارسات الميدانية والانتصارات أو
النكسات التي كانت تثبت مدى صحة أو خطأ استراتيجيتها.

ومن تم كانت إيديولوجية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية تتخذ
طابع مهمة عاجلة من أجل تعبئة وتنظيم الجماهير حتى يتسنى للجبهة القضاء
على المخططات الاستعمارية في جميع الميادين وتحويل ولاء الجماهير للقيادة
الثورية، إلا أن هذه المهمة لم تكن سهلة. فقد واجهت الجبهة بعض
الصعوبات التي كانت تعرقل مساعيها للتحكم في مجرى الأمور، ومن هذه
الصعوبات نخص بالذكر:

1 - ضعف فرق جيش التحرير الوطني، بسبب بعدها عن بعضها البعض،
أي عدم توسعها إلى درجة تتمكن فيها من أن يكون بينها ارتباط دائم.
2 - صعوبة الاتصال بين مختلف القيادات.
3 - تمركز الثورة في مختلف النواحي كان يسير ببطء.
4 - نقص السلاح والمال.
5 - ضعف التنسيق بين الأعمال الثورية، بالاضافة إلى أن هناك نواحي واسعة
تأخرت عن اللحاق بركب الثورة المسلحة.
6 - نقص التكوين السياسي للفرق المسلحة وانعدامه لدى بعضها تماما.
7 - عدم وجود منهج سياسي قادر، مما جعل العديد من المسؤولين يترددون في
اتخاذ موقف واضح تجاه المشاكل الكبرى الطارئة.
8 - استمرار المذهب المصالي، المدعوم ماديا ومعنويا من قبل العدو.

وإذا كانت الجبهة قد اصطدمت بصعوبات عديدة في مرحلتها الأولى، فإنها
قد حققت تقدما كبيرا على الأصعدة العسكرية والسياسية والديبلوماسية نوجزها
فيما يلي:

1 - اندثار الهيئات السياسية التقليدية القديمة: حزب حركة الانتصار
للحريات الديمقراطية، حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية
العلماء المسلمين الجزائريين، فإن هذه الهيئات قد انحلت كلها والتحق
مناضلوها بصفوف جبهة التحرير الوطني. وبتجميع كل الوطنيين توحد
الشعب الجزائري في كفاحه التحريري.
2 - القضاء على النظرية الاستعمارية المتمثلة في خرافة «الجزائر فرنسية» بسبب
إطلاع الرأي العام العالمي لأول مرة على حقيقة الأمة الجزائرية وتدرجه في تقبل
مبدأ استقلالها.

وعندما بلغت الثورة التحريرية هذه الدرجة كان لابد من أن تتلقى وجهات
النظر وأن ترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية الجديدة، وعقد أول مؤتمر وطني
لجبهة التحرير الوطني في منطقة الصومام في 20 أوت 1956 وسط الزوبعة

وبين نيران الحرب (عمليات تطهير - معارك - كمائن الخ ...) [illegible]
مندوبون عن مناطق الكفاح المختلفة، ولم يحضره القادة الذين استشهدوا [illegible]
الشهيدين مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد أو اعتقلوا مثل: رابح بيطاط [illegible]
لم يتمكن من حضوره أيضا أعضاء البعثة الخارجية.

والجدير بالذكر أن هذا اللقاء الوطني قد جاء متأخرا عن الموعد الذي [illegible]
قادة الجبهة ليلة العاشر أكتوبر 1954، بأن يكون بعد اندلاع الثورة [illegible]
بستة أشهر غير أن سرعة تطور الأحداث، وعنف المد الثوري الجارف، وا[illegible]
القادة في العمل الثوري لم يسمح بهذا اللقاء إلا بعد سنة وعشرة أشهر.

هذا ورغم الظروف الصعبة التي انعقد فيها مؤتمر الصومام فإن قادة [illegible]
قد أخضعوا المرحلة الأولى للثورة التحريرية للدراسة المعمقة والتقييم الشا[illegible]
على ضوء بيان أول نوفمبر وأسقطوا خلال ذلك جميع المفاهيم التي أثبت [illegible]
الثورية خطأها، وقد برهن قادة الثورة في هذا اللقاء التاريخي عن مدى تمسكهم
بالحوار الديمقراطي المسؤول لكل المسائل الأساسية للثورة، من أجل [illegible]
وحدة التصور ووحدة الهدف، لأن ذلك في نظرهم يعد الضمان الحقيقي
للحفاظ على أسس إيديولوجية الجبهة في مختلف مراحل الثورة التحريرية، [illegible]
كذلك السبيل الذي سيؤدي إلى تلاحم الجماهير العريضة مع الجبهة لمواجهة [illegible]
تطرحه عليها قوات العدو وعملائه.

وبذلك تحمل قادة الثورة، بفضل انتهاجهم الحوار الديمقراطي، [illegible]
مسؤولياتهم كاملة في تلك الظروف الصعبة بأقصى ما يملكون من ثقة بأنفسهم
وبمصير شعبهم، بحيث كانت القرارات التي اتخذوها في مستوى عظمة
تضحيات الجماهير الجزائرية على مر العصور، ومن بين هذه القرارات ما يلي:

1 - تقسيم الجزائر جغرافيا إلى ست ولايات مجزأة إلى مناطق ونواحي وقسمات.

2 - توحيد جهاز جيش التحرير الوطني بقياداته ووحداته ومراتبه.

3 - تعين هيئات القيادة: المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لجنة التنسيق
والتنفيذ.

---

(1) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالمغرب، عدد 9، في تاريخ 1957/08/20، ص 1.

(2) - الشباب الجزائري، الصادرة بتونس، عدد 11، في تاريخ 1962/04/01، ص 9.

وهذا القرار يؤكد أن هدف [illegible]
[illegible] الهيئة العسكرية، [illegible]
[illegible] الاستقلال الوطني.

4 - إشراف الهيئة السياسية على الهيئة العسكرية، [illegible]
الكفاح المسلح هدف سياسي يتمثل في الاستقلال الوطني.
[illegible] إشراف الهيئة الداخلية على الهيئة الخارجية.

5 - إقرار مبدأ الإدارة الجماعية على جميع درجات المسؤولية.

6 - تطبيق مجالس الشعب المنتخبة لتتولى تسيير شؤون الدواوير والقرى فيما
يخص الأرض والمال والعدلية والحالة المدنية.

7 - استغلال الطاقات الثورية الهائلة للشعب الجزائري والاعتماد بالخصوص
على القوى الحية منها: من فلاحين وعمال ونساء وشباب، من أجل تحقيق
أهداف الجبهة على المدى القريب والبعيد.

9 - تكييف جهود البعثات الخارجية من أجل اكتساب الشرعية الدولية للقضية
الجزائرية.

10 - تسطير المنهج السياسي الذي يحدد المعالم الكبرى لسياسة جبهة التحرير
الوطني والذي ينص على شروط إيقاف القتال، وعلى النظام المقبل للجزائر،
الذي سيكون في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية الخ. (1)

وبذلك تكون جبهة التحرير الوطني قد أغلقت جميع المنافذ في وجوه
المتآمرين والمترددين والمشككين، لأن الاختيارات أصبحت واضحة أكثر من
أي وقت مضى، ولم يبق سوى تعميقها على الدوام بفكر واضح يستوعب كل
تطورات مراحل الثورة التحريرية، وقادر في نفس الوقت على إنارة الطريق أمام
نضال الجماهير بقيادة جبهة التحرير الوطني، وكذلك العمل على الربط العملي
الجاد لكل ما يطرحه العمل الثوري من أفكار وتصورات على الصعيدين
الايديولوجي والسياسي.

وقد اتضح من خلال الأفكار التي طرحها قادة الثورة أن إيديولوجية جبهة
التحرير الوطني لم تقتصر على المناهج التي سطرتها وتسطرها من أجل تعميق
مبادىء الثورة وتوضيح أهدافها، أو وضع القوانين بقصد ضبط التغيرات
المختلفة لهياكل الثورة ونظام تسييرها، وإنما كانت مركزة أيضا على دراسة

---

(1) - المجاهد (بالعربية)، المصدر المذكور سابقا، ص 1.

[illegible]

وتحليل حصيلة النشاط الثوري الذي يتطلب عملا فكريا جادا لانارة الطريق باستمرار أمام الممارسات الثورية ويعززها بالأساليب المبتكرة والوسائل الفعالة.

إن قادة الثورة قد توصلوا بناء على تجارب الماضي النضالي إلى قناعة تامة وهي أنه في حالة وقوع خلل في العلاقة بين الممارسة الثورية وبين الممارسة الايديولوجية، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى ضياع جبهة التحرير الوطني، ثورة وايديولوجيا في آن واحد، حيث تتحول ممارساتها الثورية إلى نوع من العمل الإصلاحي، الفاقد لأي محتوى ثوري، وتتحول من جهة ثانية ممارساتها الايديولوجية إلى نوع من التنظير المجرد المعزول عن حركة الواقع أي تفقد صفتها كممارسة إيديولوجية ثورية، تستهدف القضاء على النظام الاستعماري بكل ما يحتويه من أجهزة عسكرية - سياسية - اقتصادية وثقافية.

وهذا ما جعل حركة النمو في ثورة أول نوفمبر 1954 تنجو من التطور التلقائي ومن الأفكار المسبقة، وإنما كانت نتيجة ثمرة جهود مناضلي جبهة التحرير الوطني من خلال مشاركتهم الواعية في طرح التصورات ومناقشة نصوص الثورة وأثرائها في إطار ديمقراطي، وبروح مسؤولة وفق المبادئ والأهداف الواردة في بيان أول نوفمبر.

كما كانت المبادىء السامية النابعة من الدين الاسلامي الحنيف، التي كانت محركا أساسيا لنضالات الجماهير الجزائرية عبر مسيرة الكفاح الوطني، وطبعت بطابع الديمومة وحب التضحية، ونكران الذات. بحيث صار الاستشهاد من أجل العقيدة يعطي الكفاح المسلح بعده الثوري، عن طريق تأكيد التواصل الكامل بين جيل الماضي وجيل الحاضر وأجيال المستقبل.

فهذه المبادىء نفسها كانت في ثورة أول نوفمبر 1954 حافزا قويا لدى الجماهير الجزائرية، من أجل تكثيف الجهود، وشحذ الهمم، وبعث روح التضحية والاخاء والتعاون، من أجل القضاء على النظام الاستعماري، الذي ما انفك يعمل على إذلال وطمس الشخصية الوطنية الجزائرية. وما إطلاق إسم «المجاهد» على جندي جيش التحرير الوطني رسميا في مؤتمر الصومام إلا إثباتا وإقرارا لهذه الكلمة المجيدة التي أطلقها الشعب الجزائري برمته ومن تلقاء

نفسه منذ فاتح نوفمبر 1954 على الأبطال، اللذين حملوا السلاح ضد الاستعمار الفرنسي:

فقد كان «الجهاد» الذي اشتقت منه كلمة «مجاهد» يشخص في جندي جيش التحرير الوطني، وفي المناضل السياسي، المكلف بالاتصالات، وفي الراعي الصغير الذي كان يزود جيش التحرير الوطني بمعلومات عن حركات العدو وسكناته، وفي ربة المنزل التي كانت تعلق على أنباء الحوادث الجارية وتهتم بها اهتماما بشؤون البيت، وفي التلميذ الصغير الذي كان يتحد مع أقرانه للاضراب عن الدراسة تضامنا مع المجاهدين، وفي طالب الكلية، الذي يلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني في الجبال، وفي موزع المناشير، وفي الفلاح الذي يحيا مع أسرته الفقيرة حياة البؤس متخبط بين الألم والأمل.» (1)

وعليه فإن جبهة التحرير الوطني لم تزد عند إثباتها وإقرارها لكلمة «المجاهد» في مؤتمر الصومام سوى تحديد من هو المجاهد؟ وذلك من خلال الآتي:

1 - يعتبر مجاهدا كل جزائري التحق بمحض إرادته في صفوف الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطني للمساهمة في تحرير التراب الوطني بواسطة السلاح.

2 - كل مجاهد يعد متطوعا طوال هذه الحرب التحريرية ويتمتع في صفوف جيش التحرير الوطني بحقوق. كما أنه ملزم بواجبات.

3 - يجب أن يكون سلوك المجاهد قويما بعيدا عن كل خدش ومؤاخذة زيادة على الصفات الفكرية والجسدية، التي تتماشى مع مهمته التحريرية.

4 - لا يقبل المجاهد - مبدئيا - في صفوف جيش التحرير الوطني إلا إذا بلغ عمره 18 سنة على الأقل و40 سنة على الأكثر.

5 - على المجاهد أن يركز في نفسه حب الوطن، كما يجب أن يقدم الدليل على التفاني الكامل، الذي يصل به الى حد التضحية بحياته في سبيل تحرير بلاده والدفاع عنها.

---

(1) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالجزائر، عدد 1، في تاريخ 1956، ص 2.

6 - يجب على المجاهد أن يكون كله عطف ومراعاة نحو شعبه الذي منه نشأ ومن أجله يكافح.

7 - يجب أن تكون علاقات المجاهد مع الشعب مصبوغة بطابع الاحترام والتقدير، كما يجب عليه أن يحمل في قلبه حبا عميقا للسكان، وأن لا يتردد في التضحية بنفسه لدفع كل أذى عنهم.

8 - يجب أن تكون من صفات المجاهد استمالة الشعب بالمجاملة، وبذل اللذات... الخ.

9 - يجب أن يحترم المجاهد نفسه وأول شيء يقوم به هو النظافة البدنية وأن يمحو من نفسه كل شعور أناني، كما يجب أن يركز فيها بصورة عالية راسخة صوت الضمير والاحساس بالواجب، وأن لا يكون سهلا مع نفسه بل عليه أن يحاسبها كل يوم عن كل شيء.

10 - يجب على المجاهد أن يرفض كل اعتبار يؤدي به إلى الانفعال أو التأثر نتيجة حب الذات، بل عليه أن يكون طاهرا صريحا مخلصا.

11 - يجب على كل مجاهد القيام بالشعائر الدينية الاسلامية.

12 - يجب على المجاهد أن يحب رؤساءه ورفاقه وسلاحه، وفوق ذلك كله يجب أن تكون مصلحة الوطن رائده في الحياة. (1)

والواقع أن ربط إيديولوجية جبهة التحرير الوطني بالتيار العام للتاريخ الوطني الجزائري، هو تسجيل لصبغة الاستمرارية والديمومة، وإظهار لمجهود جماعي أخذ أشكالا عديدة متداخلة منذ بداية القرن التاسع عشر، وتكيف أغلبه مع متطلبات الكفاح الوطني نتيجة استغلال بعض القيم الأصلية التي بقيت لها فاعلية مستمرة. بفضل امتحانها وسط التجارب وانتقاء أحسنها جعل منها مجموعة من القيم الضرورية لبقاء الأمة وللدفاع عن تراثها وتنظيمها في فترة الحرب. وهذه القيم نفسها استمرتها وعززتها جبهة التحرير الوطني، بقيم ثورية أصيلة يرجع إليها الفضل في استمرارية الثورة المسلحة، رغم الصعوبات والأزمات التي اعترضت مسيرتها، ومن هذه القيم النبيلة ما يلي:

(1) - جبهة وجيش التحرير الوطني، قانون النظام العام والتشريع القضائي والعسكري، لم يذكر تاريخ الصدور، ص 4.

1 - نبذ القيادة الفردية وإحلال محلها مبدأ القيادة الجماعية، حيث كانت جبهة التحرير الوطني زعيما وقائدا للثورة المسلحة بالاضافة إلى رفعها شعار «الثورة من الشعب وإلى الشعب».

2 - عدم اكتفاء جبهة التحرير الوطني بإعطاء الوطنية مضامينها السياسية فحسب بل إعطائها كذلك أبعادها الدينية وهي خاصية ربما انفردت بها الثورة الجزائرية من بين الثورات التي اندلعت باسم الاسلام. فقد كان هناك تكامل عقائدي في ثورة أول نوفمبر 1954 بين مفهوم الجهاد في سبيل الله والجهاد في سبيل تحرير الوطن. فالجهاد في كلا الحالتين كان في نظرها لا يتجزأ مادام يقوم على تكامل عقائدي، حيث أن الثورة قامت لتحرير الوطن من جحافل الكفر والهيمنة الاستعمارية في آن واحد.

3 - اعتماد جبهة التحرير الوطني مبدأ الوطنية الصادقة كقاعدة أساسية للانتماء إلى صفوفها، بحيث كانت تشترط في المنخرط أن يتخلى نهائيا في ولائه لأي هيئة سياسية كانت، وأن يكون انخراطه فرديا وبحرية تامة، أي ليس هناك ما يجبره على هذا الانخراط مهما كانت الظروف.

4 - تبني جبهة التحرير الوطني مبدأ الفرز الذي لم يكن مبنيا على تعصب عقائدي أو جنسي أو لغوي أو عرقي، بل على أساس «الوطنية»، التي تؤمن بالجزائر ترابا ومعتقدا واختيارا.

وهذا ما جعل المواطن الجزائري ينضم بدافع الوطنية إلى صفوف جبهة التحرير الوطني وأصبح المجتمع الجزائري نتيجة هذا الفرز الموضوعي يصنف إلى أربعة أصناف:

1 - مناضلو جبهة التحرير الوطني، من عسكريين ومدنيين.
2 - أنصار جبهة التحرير الوطني، الذين كانوا يدعمون الثورة ماديا وأدبيا.
3 - المحايدون وهؤلاء كانوا يشكلون فئة قليلة.
4 - عملاء الاستعمار أو الخونة من عسكريين ومدنيين.

وهكذا وبفضل ربط جبهة التحرير الوطني، إيديولوجيتها بالتراث النضالي الجزائري وبالقيم والتقاليد الأصيلة للشعب الجزائري، والتي تكونت على مر الأجيال من عناصر الاقدام على التضحية والثبات في المعارك، وطول النفس في

المقاومة، والثورة على كل اشكال السيطرة والاستغلال، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكون بالفعل منظمة وطنية ثورية تهدف الى إحداث تغييرات شاملة في بنية المجتمع الجزائري، بعملها على إشراك جميع أفراده في الكفاح المسلح لتخليص الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي، وقد تمكنت جبهة التحرير الوطني في ظرف قصير من نقل المجتمع الجزائري من واقع التجزئة والتمزق والتخلف الرهيب في جميع الميادين الى واقع مجتمع جزائري موحد ومنسجم، يتطلع الى شمس الحرية ويقدم في سبيل اختراق السحب الكثيفة التي تحجبها التضحيات الجسيمة وهو راض كل الرضا عنها، بحيث صار أفراده، من أميهم وعالمهم، فقيرهم وغنيهم، كبيرهم وصغيرهم، يتسابقون ليفوزوا بالشهادة من أجل أن يعيش غيرهم من أبناء وطنهم في ظل السيادة الوطنية...

استراتيجية الجبهة لتجسيد المبادىء والاهداف في الواقع

لقد أصبحت الحرب الحديثة تشمل كل مظاهر الحياة البشرية، وتحيط بجميع جوانب النشاط الانساني، وتدخل إلى أعماق كل خلية من خلايا المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. كما أن الاستراتيجية أصبحت اليوم شاملة. وهذا بخلاف الاستراتيجية في العصور القديمة، التي كانت علما وفنا يحتكرهما القادة العسكريون الكبار ولا يشغلان إلا اهتمام قلة قليلة من الناس، وكان ظهور قائد عسكري قد يتقن المناورة والخداع ويحسن التحرك السريع وركوب المخاطر ـ في البر أو البحر ـ ليأتي العدو من مكان غير متوقع ويجمع معظم قواته مقابل نقطة عدوه الضعيفة محققا تفوقا (ماديا أو معنويا) محليا مؤقتا، كان هذا كافيا لتحقيق اختلال في التوازن الاستراتيجي وسط قوات العدو ويؤدي إلى انتصار عسكري كبير يبدل مصير جيش وخارطة إمبراطورية. وكان مفهوم الاستراتيجية آنذاك يشمل التأهب للحرب، وإدارة هذه الحرب.

وقد حلت جيوش المواطنين المنبثقة من الشعب والموالية للوطن وحده مكان جيوش المرتزقة المحترفين، وكانت نتيجة طبيعية لتحول وانتقال الأمر من

حكومات الأسر الحاكمة إلى الحكومات الشعبية الوطنية، واختفت الاستراتيجية البطيئة القائمة على الدفاع وعمليات الحصار وحلت محلها استراتيجية التعرض والهجوم وخفة الحركة والمقاومة بعد أن تزايدت إمكانية الجيوش على المناورة السريعة بفضل دافع الحماس الثوري ومرونة التشكيل الفرقي الذي أخذ مكان تشكيل الجيوش وسرعة السير.. وتقوم استراتيجية القرن العشرين على أساس العنف والصدام الدامي، وأن الدماء ثمن النصر، وتعتمد على القوة الناجمة عن حشد القوات وتسلط الأضواء على أهمية القوى المعنوية والعوامل النفسية، وتعتبر تدمير العدو في المعركة هدف الاستراتيجية وغايتها.

ومع ذلك فإن وضع أسس ثابتة للاستراتيجية أمر يتناقض مع طبيعة الحرب نفسها، فالحرب عمل متبدل تتدخل فيه مجموعة من العوامل تتغير من طبيعته ونتائجه ولا يستطيع الذكاء البشري الوصول إلى قواعد حسابية تحكم الأمور وتصلح لكل حالة، فالحرب مأساة غامضة، ولا يكفي التفكير وحده لكسب المعارك، فهناك صفات كثيرة تلعب دورها، كالشجاعة والمبادأة والابتكار، كما أن للذكاء مكانا مرموقا في حقل الاستراتيجية.

أما هدف الاستراتيجية فهو الوصول إلى الأهداف التي حددتها السياسة سواء كانت أهداف هجومية (احتلال أراضي، إجبار العدو على قبول تنازلات، وشروط مجحفة)، أو دفاعية (حماية أرض الوطن، الذود عن مصالحه)، وذلك بإكراه الخصم على الخضوع لارادتنا في حوار الارادات... ، وهذا يعني التأثير على نفسية العدو وقواه المعنوية مع استخدام كل الوسائل المتوفرة، وعدم الاكتفاء بالمعركة فقط، لأن المهم هو روح النتيجة الحاسمة، لا الوسيلة المنفذة للوصول إليها.

وحتى لو اعتبرنا أن المعركة الحاسمة هي الهدف المنشود فإن هدف الاستراتيجية هو إعداد الظروف الملائمة للقيام بهذه المعركة لتكون الخسائر أقل والنتائج أفضل، فالاستراتيجية هي خلق وضع استراتيجي ملائم إن لم يؤد بنفسه إلى النصر فإنه سيخلق وضعا ملائما لمعركة تأتي بعده لتنتزع هذا النصر

كذلك فإن الوصول إلى هدف الاستراتيجية بشكل كاف يجبره على قبول الشروط المفروضة عليه. (1)

وقد كان من أهداف جبهة التحرير الوطني، هو تحطيم نظام الاستعمار الفرنسي، وكان أول شيء قامت به الجبهة من أجل تحقيق هذا الهدف هو القيام بدراسة معمقة لهوية هذا النظام وأبعاده ووجوده، واستنتجت بأنه احتلال عسكري، واستعمار استيطاني، يقوي مركزه باستمرار ويخدم المصلحة الأساسية للاستعمار، ثم إن هذا الاحتلال العسكري، والاستعمار الاستيطاني قد وضع نظامه الاداري «الادارة المباشرة» وعمل على تخريب اقتصاديات البلاد التجارية منها والزراعية والمالية إلخ، وبهذه الكيفية إنتشر الاستعمار الفرنسي من ميدان إلى ميدان حتى عم سلطانه حياة البلاد كلها، ولم يسلم منه التراث الأدبي والروحي من لغة ودين إلخ.

وانطلاقا من ذلك فإن الأجهزة التي يجب أن توجه لها جبهة التحرير الوطني ضرباتها القوية هي الأجهزة العسكرية وخاصة الجيش الفرنسي الذي هو عماد الاستعمار الأساسي ثم وسائله الاقتصادية، الذي هو موجود من أجلها، فنظامه الاداري إلخ. (2) وحتى تتمكن جبهة التحرير الوطني من تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي حددت في مؤتمر الصومام الوسائل المادية والبشرية والأدبية التي تتماشى وتطورات الثورة، وقد وفقت في اختيار الوسائل على الصعيدين العسكري والسياسي التي تؤمن توافق الهدف مع الامكانيات، حيث أن اختيارها للوسائل لم يكن بناء على إمكانيات مسبقة جامدة ولكنه اختيار نابع من المتطلبات المرحلية والظرفية للثورة.

ففي البداية عمل قادة الثورة على حصر كل المعلومات المتعلقة بالتركيبة العسكرية والادارية والاقتصادية والنفسية للعدو، وذلك لكي يتسنى لهم معرفة نقاط قوته ونقاط ضعفه، وبالتالي تحديد نقاط قوته. هل هي القوات المسلحة؟

(1) ـ أكرم ديري ـ الهيثم الأيوبي، نحو استراتيجية عربية جديدة، لبنان: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، لم يذكر تاريخ الصدور، ص 17 ـ 21.

(2) ـ نشرة التهذيب السياسي والنظام، المصدر المذكور سابقا، ص 34.

أو معنويات المسؤولين في مختلف المستويات؟ أم الجهاز الاقتصادي؟ أم المستوطنين؟ إلخ، ثم مقارنتهم كل ذلك مع إمكانيات الجبهة الذاتية، وبعد ذلك ثم تحديد أهم النقاط التي ينبغي توجيه الضربات القاضية إليها.

وبعد أن حدد قادة الثورة الوسائل على ضوء النتائج التي توصلوا إليها والتي كانت بطبيعة الحال سياسية وعسكرية وضعوا الخطة الاستراتيجية، واخذوا بعين الاعتبار في تلك الخطة ردود فعل الخصم، وردود الفعل الوطني والعالمي، وإعداد العدة لدرء كل المفاجآت دون أن ينسوا الثغرات التي يفتحها في الخطة كل تصرف معاكس يقوم به العدو بحيث كانت الخطة التي وضعوها قابلة للتعديل عند تبدل الظروف الموضوعية، إذ لابد من تغيير طرق مواجهة العدو تبعا لتغيرات الموقف على الصعيدين العسكري والسياسي.

كذلك راعى قادة الثورة عند وضعهم الخطة الاستراتيجية أمورا متعددة فيما يخص القوة البشرية، كإعداد هذه القوة وتعبئتها وتنظيمها ودعمها معنويا وتحقيق تلاحمها مع التنظيمات المختلفة لجبهة التحرير الوطني، لأن بقاء الجماهير سلبية أو تمتعها بإيجابية انفعالية عفوية تندفع مع المد العاطفي دون إعداد أو تعبئة أو تنظيم يفقد هذه القوة معظم معناها ويجعل منها قوة مهملة لا تدخل في الخطة الاستراتيجية إن لم يجعل منها قوة معرقلة لزحف الثورة. (1)

إن اعداد الأمة كلها للثورة معناه خلق روح النضال في أبناء الجزائر والاعتماد على السلاح لاسترداد الحقوق المهضومة، لأن الانتصار على العدو لن يتحقق إلا بتوحيد أبناء الشعب وتعبئة كل الطاقات. وهذا يعني خلق جبهة وطنية ثورية تضم كل القوى الوطنية المخلصة تعمل على تحرير الوطن من الوجود الاستعماري الفرنسي.

هذا وتتلخص الخطوط العريضة لاستراتيجية جبهة التحرير الوطني كما سطرها مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 فيما يلي:

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 42.

أولا: في الميدان الداخلي:

1 ـ الهدف: تحطيم النظام الاستعماري القائم.

2 ـ القوى الثورية الأساسية: المناضلون في صفوف جبهة التحرير الوطني (جيش التحرير الوطني والمدنيون).

3 ـ القوى الاجتماعية: الشعب الجزائري بصفة عامة.

4 ـ توجيه المجهود الأساسي: كل شيء لجبهة الكفاح المسلح. ومعنى ذلك أن المجهود العسكري هو الذي له الأولوية.

5 ـ برنامج إعداد القوى: العمل بصفة منتظمة بإعداد الثورة العامة التي لا تنفصل عن جبهة التحرير الوطني، وذلك من خلال:

أ) إضعاف الهيكل العسكري والشرطي والاداري والسياسي للاستعمار.

ب) التوفر على الأوجه الفنية الملائمة ولاسيما إيصال أكثر ما يمكن من الوسائل المادية والاهتمام بذلك بدون انقطاع.

ج) تدعيم تناسق العمل السياسي والعسكري وتطويره.

د) تمتين الاتحاد الوطني المناهض للاستعمار.

هـ) الاعتماد بالخصوص على الطبقات الاجتماعية التي هي أكثر عددا وأشد فقرا وأميل إلى الثورة وهي طبقات الفلاحين وعمال الفلاحة.

و) إقناع المتأخرين بصبر وثبات وتشجيع المترددين والضعفاء والمعتدلين وتنبيه الغافلين.

ز) عزل المتطرفين من الاستعماريين بالسعي في الحصول على تأييد الأحرار من الاوروبين أو اليهود.

ثانيا: في الميدان الخارجي:

1 ـ إيجاد وتمتين جبهة الشمال الافريقي.

2 ـ توسيع تأييد الرأي العام المتحرر في فرنسا.

3 ـ تحويل الرأي العام العالمي إلى فائدة القضية الجزائرية.

ثالثا ـ وقف القتال:

إن هذا البند (وقف القتال) يضم قسمان: قسم الشروط السياسية وقسم الشروط العسكرية وتتمثل الشروط السياسية في التالي:

1 ـ الاعتراف بالأمة الجزائرية أمة واحدة لا تتجزأ.

2 ـ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والديلوماسية.

3 ـ الافراج عن جميع الجزائريين والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبيل نشوب الثورة الوطنية في فاتح نوفمبر 1954 وبعد.

4 ـ الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، وأنها وحدها الأهل للقيام بأي مفاوضة. وجبهة التحرير الوطني في مقابل ذلك هي الكفيلة في وقف القتال والمسؤولة عنه بالنيابة عن الشعب الجزائري.

أما الشروط العسكرية فإنها ستحدد فيما بعد.

رابعا ـ المفاوضات للسلم:

1 ـ إذا توفرت شروط القتال أمكن إجراء المفاوضات، والمفاوض الصحيح الوحيد هي جبهة التحرير الوطني، وجميع المسائل المتعلقة بتمثيل الشعب الجزائري هي من خصائص جبهة التحرير الوطني وحدها (الحكومة والانتخابات. . .) وعليه فلا يقبل أي تدخل في الأمر من طرف الحكومة الفرنسية.

2 ـ تجري المفاوضات على أساس الاستقلال الوطني بما يشمله من الديلوماسية والدفاع الوطني.

3 ـ تعيين مسائل المفاوضات على أساس ما يلي:

أ) حدود القطر الجزائري (الحدود الحالية بما تتضمنه من الصحراء الجزائرية)

ب) الأقلية الفرنسية مخيرة بين الجنسية الجزائرية والجنسية الأجنبية وهي لا تحظى بنظام تفضيلي ولا جنسية مزدوجة، جزائرية ـ فرنسية.

ج) الأملاك الفرنسية (أملاك الدولة الفرنسية)

د) أملاك المواطنين الفرنسيين.

هـ) نقل الاختصاصات (الادارة).

ن أشكال الاسعاف الفرنسية في الميادين الاقتصادية والنقدية والاجتماعية والثقافية إلخ . . .

4 ـ في الطور الثاني تقوم بالمفاوضات حكومة جزائرية تكلف ببيان عن الفصول وتنشأ هذه الحكومة من مجلس تأسيسي ينشأ هو نفسه من انتخابات عامة. (1)

وهكذا وضع قادة الثورة في مؤتمر الصومام أسس استراتيجية جبهة التحرير الوطني شملت مختلف الميادين السياسية منها العسكرية والديبلوماسية، ولم يبق أمام هيآت الجبهة سوى تجسيد تلك المبادىء والأهداف في الواقع الملموس من أجل ضمان استمرارية الثورة المسلحة، لأنه مهما اختلفت ميادين العمل الثوري وأساليبه من تكوين وتوعية وتجنيد وتنظيم إلخ . . . فإن الهدف يبقى واحد ألا وهو تخليص الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي. وهو ما يتطلب أن يكون تطور الكفاح المسلح متوازنا في جميع جوانبه العسكرية والسياسية والديبلوماسية، وكذلك فإن هذه الجوانب المذكورة لا يمكن أن تحقق جميع الأهداف المسطرة إلا اذا كانت هيآت الجبهة المختلفة ووسائل التطبيق في المستوى المطلوب، من حيث النزاهة والالتزام والاقتناع، ومن حيث القدرة على التحفيز والتحريض والتعبئة الجماهيرية.

والشيء المهم في الموضوع هو أن تلتزم هيآت الجبهة بوحدة الفكر والتصور والعمل، فمادام الهدف واحد ومصدر التوجيه واحد فلابد من العمل على الدوام على تعزيز وحدة الفكر والتصور والعمل، لأنه كلما تعززت هذه الوحدة كلما تدعمت وتطورت مكتسبات الجبهة عسكريا وسياسيا وديبلوماسيا.

وبدون شك فإنه بفضل وحدة القيادة المتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيآته التنفيذية «لجنة التنسيق والتنفيذ» وبفضل أيضا الانسجام والتنسيق والتكامل بين مصالح الجبهة المختلفة سوف يتعزز الانسجام والتنسيق والتكامل من أجل تجسيد مبادىء الثورة واختياراتها الأساسية في الواقع وعلى جميع الأصعدة العسكرية والسياسية والديبلوماسية.

---

(1) ـ وزارة الاعلام والثقافة، ملفات وثائقية رقم 24، الجزائر: مطبعة النصر قسنطينة، في تاريخ (جانفي) 1976، ص 14 ـ 23.

وبذلك تستطيع القيادة الوطنية المناضلة أن تضمن الاستمرارية الثورية وفق منهج الجبهة الواضح في ظل الأطر والقوانين التنظيمية، التي تشكل مهمة استراتيجية الجبهة، ومما لا ريب فيه أن الاطار الأمثل والأوحد لضمان هذه الاستمرارية هي الجماهير الشعبية باعطائها الجبهة دفعة قوية باستمرار لكي تبقى على اتصال مستمر بهيآتها المختلفة التي تعبر عن قضاياها وآمالها وطموحاتها.

وهذا ما يجعل هيآت الجبهة بأن تكون حامية وحارسة باستمرار لروح أول نوفمبر بنشرها إيديولوجية الثورة في أوساط الجماهير حتى تتشبع هذه الجماهير بهذه الروح الثورية الأصيلة التي تعزز لديها الالتزام والالتحام بالثورة والتفاعل مع احداثها. . . وبالتالي تذر الجماهير حياتها من أجل الوصول بالثورة إلى شاطىء الأمان المتمثل في استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة.

كيف كانت الجبهة تنجز خططها الاستراتيجية؟

كانت جبهة التحرير الوطني تنجز خططها الاستراتيجية في قلب اللهيب وفقا للظروف الموضوعية والأحداث المستجدة على الصعيد العسكري والسياسي، لأن العدو إذا كان قد أصبح معزولا عن الجماهير الجزائرية لا يزال يملك القدرة على البطش والارهاب والدسائس وإحباك المؤامرات للقضاء على الثورة. ومن تم فان كل عمل كانت تنجزه الجبهة مهما تكن طبيعته: عسكري، سياسي إلخ. لابد أن يتم حسب الخطة الآتية:

1 ـ تحليل نقط البرنامج على مختلف وجوهها حتى تتضح بذلك الامكانيات المادية والبشرية التي توظفها الجبهة لانجازه في مختلف الميادين.

2 ـ تبليغ البرنامج إلى جميع هيآت الجبهة لتنفيذه في الوقت المحدد حيث يبلغ إلى جيش التحرير الوطني، وإلى مصلحة الصحافة والدعاية، وإلى التنظيمات الجماهيرية. من (عمال وطلبة ونساء إلخ.)، وإلى المجالس الشعبية المنتخبة، وكذلك إلى البعثات الخارجية، حيث أن المبادىء والأهداف التي يشملها هذا البرنامج تكون صالحة لجميع هيئات الجبهة، وإنما تتغير الكيفية فقط حسب طبيعة الهيئة، وحسب اختصاصاتها، مثل مراتب القيادة والمراقبة والتوجيه والاجتماعات إلخ.

3 ـ تسطر هيآت الجبهة خطتها وتحدد وسائلها وإمكانياتها على ضوء البرنامج العام المذكور، علما وأن البرنامج العام حين يوجه نحو القمة يكون في الغالب عاما ويقتصر على تعيين الاتجاهات، وحين يصل إلى القاعدة يكون قد اتخذ صيغة أوضح ويشتمل على مهمات، وكذا الوسائل لتحقيقها. وبذلك يكون كل مناضل في المستوى القاعدي سواء كان عسكريا أو مدنيا شاعرا حين يكلف بتنفيذ مهمة أنه يشارك في تنفيذ برنامج عام ويدرك أنه حلقة من السلسلة العريضة وأن نجاح مهمات عديدة أخرى قد يتوقف على الجد الذي يتناول به المهمة الخاصة به، لأنه بمقتضى عناصر البرنامج يتكون جهازا تضامنيا يربط بعضها ببعض.

4 ـ إن توزيع العمل على جميع هيآت الجبهة كان يستوحيه مسؤولو الثورة، على مختلف المستويات من القاعدة إلى القمة، من البرنامج العام للجبهة. وبذلك لم يبق هناك مجال للارتجال والغموض والتشويش حيث يعم الانسجام وتسود الثقة ويتدعم النشاط الثوري باستمرار.

5 ـ كانت جبهة التحرير الوطني تسعى باستمرار في إطار تحقيق هدفها الاستراتيجي العام أن تتصدى لمهاجمة العدو في جميع الميادين، فتسعى لتحطيم جهازه العسكري والاداري والاقتصادي، وتعمل في نفس الوقت على تقوية إمكانياتها في الكفاح، فكانت تعزز وسائل عملها على الدوام في مختلف الميادين وتحسنها باستمرار داخل الوطن وخارجه.

كما كانت جبهة التحرير الوطني تسعى وبمختلف الوسائل من أجل معرفة مسبقا الاتجاهات العامة لاستراتيجية العدو. وفي أغلب الأحيان ونظرا لظروف الحرب لم يكن يتسنى لها معرفة استراتيجية العدو مسبقا ولكنها تكتشفها في الميدان أثناء مواجهته سواء في الميدان العسكري أو الديبلوماسي، بحيث تتعرف عند ذاك على خطة العدو ونواياه في القضاء على الثورة، وذلك من خلال الآتي:

1 ـ **في الميدان العسكري:** كان العدو على الصعيد العسكري يحاول على الدوام كما فعل في أوائل اندلاع الثورة المسلحة أن يعزل عن الجماهير الطلائع الأولى من جيش التحرير الوطني المتحصنة في جبال الأوراس والقبائل والشمال القسنطيني، وذلك بقصد تمكنه من القضاء عليها. وقد أحبطت جبهة التحرير

الوطني هذه الخطة الجهنمية عندما قامت بتعميمها النشاط العسكري بعد انتفاضة 20 أوت 1955 على مختلف مناطق القطر الجزائري من أجل فك الحصار بصفة خاصة عن واجهات الأوراس.

وعندما فشل العدو من تكتيكيته (1) العسكرية استبدلها بتكتيكية أخرى وهي طريقة التربيعية (QUADRILLAGE) أي إقامة عسكرية على شكل مربع، وأمام هذا الأسلوب الحربي الجديد، عمدت الجبهة إلى تنظيم جهازها العسكري على شكل جديد، وذلك في مواجهة العدو على وحدات عسكرية صغيرة سريعة التنقل وتتمتع في نشاطاتها بحرية ذاتية كبيرة.

2 ـ **في الميدان الديبلوماسي:** كانت أحد أهداف جبهة التحرير الوطني هو إيجاد جبهة الشمال الافريقي كضرورة استراتيجية في الحاضر والمستقبل، وقد حاول العدو بما يملكه من الوسائل العسكرية والمالية والفنية والدعائية وغيرها أن يعرقل قيام هذه الجبهة ويعمل على تحطيم كل العوامل التي تؤدي أو تساعد على قيامها، وكانت نشاطاته في هذا الصدد تقع على مستوى الحكومات والزعماء الخ.

أما جبهة التحرير الوطني فقد كانت تعمل على إحباط مؤامرات العدو ومناوراته من خلال سعيها لتعميم الاتفاق بين مسؤولي الأقطار الشقيقة (الجزائر ـ تونس ـ المغرب) وقد كانت التكتيكية التي تتوخاها الجبهة في هذا المجال هي تحقيق المطامح العميقة التي تحرك شعور شعوب الأقطار الثلاثة إلى وحدتها وهذا بتحريض جماهيرها على مضاعفة المظاهرات التضامنية، وإنشاء

---

(1) ـ التكتيكية: هي الكفاح باتباع الخطة الاستراتيجية نحو الأهداف التي ترمي إليها هذه الخطة مع تطبيق وجود الكفاح والتنظيم باستمرار حسب الظروف العارضة، وهذه الظروف المتجددة قد تطرأ بسبب تطور قوات الطرفين أو الخصمين على السواء، فكل حالة جديدة لها شكل جديد للكفاح والتنظيم. بعبارة أخرى التكتيكية بأساليبها في الكفاح والتنظيم فإنها تهم أهدافا أقل أهمية من أهداف الاستراتيجية. فالتكتيكية توجد أحسن الوسائل وأنسبها لتضمن الاستمرار في الحرب. ولكن في هذه المعركة أو تلك، وهذه الحملة أو تلك، وهذا النشاط الديبلوماسي أو ذلك في وقت معين بينما تعين الاستراتيجية الاتجاهات الرئيسية في جميع الميادين من أجل تحقيق النصر، وتحطيم النظام الاستعماري. فالاستراتيجية هي كيفية تسيير الحرب، أي الكفاح بصفة عامة في جميع الميادين طيلة المرحلة الثورية. وإذا كانت الخطة الاستراتيجية لا يطرأ عليها أي تغيير طيلة المرحلة الثورية، فإن التكتيكية التي تعني وجوه الكفاح والتنظيم قد تتغير مرارا عديدة حسب تطورات قوات الطرفين المتحاربين.

الاتحادات الافريقية الشبانية في دوائر الطلبة والتجار والنقابات والمهن الحرة وحركات الشباب الخ.. وبعبارة أوضح كانت تعمل الجبهة وبمختلف الوسائل على ايجاد أخوة صادقة تكون في صالح جميع شعوب المغرب العربي.(1)

هذا وإذا كانت استراتيجية جبهة التحرير الوطني مرتبطة كل الارتباط بالواقع الجزائري، فإن الجبهة لم تغفل عند اثرائها محتوى إيديولوجياتها وتخطيطها السياسي بأن تتضمن استراتيجيتها في نفس الوقت قواعد وضوابط من أجل ايجاد حلول للمشكلات التي تطرحها ظروف الحرب والتي تقتضي معرفة كاملة وشاملة ودقيقة للظروف المحلية والدولية. وكانت الجبهة تقوم أيضا بتحليل التطورات والأحداث المستجدة وتسترشد بتلك التحليلات في وضع مجموعة من المبادىء والقيم التي تتفق مع طبيعة ظروف الثورة واتجاهها العام والتي ترجع إليها هيئاتها المختلفة في حل مشاكل المجتمع الجزائري من جهة وتقرير مصير الوطن من جهة ثانية، وهذا ما جعل استراتيجية الجبهة تتعرض على الدوام لاختبار الممارسة، لأن الممارسة هي المقياس الذي يثبت أو ينفي صحة هذه الاستراتيجية، كما أن التغيرات التي تطرأ على استراتيجية العدو لابد أن يقابلها تغيرات مضادة من طرف قادة الجبهة، وهذا يتطلب أن يتوفر لاستراتيجية الجبهة على مستوى ممارسة المعلومات الكافية والمرونة والقدرة على المناورة.

غير أن جبهة التحرير الوطني كانت تتخوف من عملية (المرونة)، لأنها كانت ترى أن الخطر يكمن فيها، ومصدر هذا الخطر هو إمكانية إفلات الممارسة الثورية على المستوى «التكتيكي» وعدم وجود ترابط وثيق بالخط الاستراتيجي للجبهة. بمعنى آخر أن يترك العمل الثوري لأهواء ونزوات القائمين به أو المسيرين له دون ارتباط بالخطة العامة لاستراتيجية الجبهة. وعند ذلك ستفشل بدون شك «التكتيكية» في تحقيق غايات الاستراتيجية مهما حسنت نوايا القائمين بأعمال الثورة حتى ولو كانوا أبطالا، لأنهم غير ملتزمين باستراتيجية الجبهة في وحدة التصور، ووحدة التوجيه، وبالتالي وحدة الأهداف.

(1) ـ نشرة التهذيب السياسي والنظام، المصدر المذكور سابقا، ص 42 ـ 44.

ولهذا كانت جبهة التحرير الوطني تحرص على الدوام على توفير الشروط الضرورية من أجل فرض وتعميم استراتيجيتها على مختلف هيئاتها المختلفة، خاصة بعد أن تحولت استراتيجيتها إلى عدد من المهمات: نشاط عسكري، نشاط سياسي، نشاط إعلامي، استقطاب جماهيري، نشاط ديبلوماسي الخ. وأوكلت القيام بهذه المهمات إلى عدد متواضع من الاطارات، متنوعي الكفاءات، ومتفاوتي المقدرة، ومختلفي الميول الخ..

من أجل ذلك حرصت جبهة التحرير الوطني على مراقبة وتوجيه جهود الجميع والعمل على التنسيق فيما بينها على وجه يحفظها داخل إطار الخطة الاستراتيجية، كما كانت تعمل على تطهير صفوفها من المنحرفين قبل أن يتحول انحرافهم إلى انقسام وتمزق. بالاضافة إلى مراقبتها النشاطات اليومية للجميع مراقبة دقيقة في المواقع التكتيكية، وذلك كي تتأكد فيما إذا كانت تلك النشاطات المختلفة تتفق والخطة الاستراتيجية من حيث نوع النشاطات، ومن حيث التاريخ المحدد للانجاز.

وقد قيدت جبهة التحرير الوطني أجهزتها في انجاز مختلف نشاطاتها بالاطار العام للاستراتيجية التي سطرتها في بيان أول نوفمبر وعملت على تعميقها وتوضيحها أكثر في مؤتمر الصومام حيث ثبتت هذه الاستراتيجية مفعولها في الميدان، بسبب احتوائها عنصرا هاما، وهو أن إحراز النصر على العدو لا يتوقف على توفير الامكانيات المادية والبشرية ولكنه يتوقف بالدرجة الأولى على كيفية الاستفادة من الامكانيات المتاحة، حيث ترى هذه الاستراتيجية بأنه إذا كان لابد من الخيارين حشد الامكانيات الكبيرة المادية والبشرية، وبين توفير الأسلوب العملي في مواجهة العدو، فانها تفضل مواجهة العدو بالأسلوب العملي ولو بإمكانيات بسيطة جدا.

والأسلوب العملي الذي تقتضيه استراتيجية جبهة التحرير الوطني يتمثل في حسن اختيار الوسائل واستمرارية وتكثيف بذل الجهود في ميدان التعبئة والتنظيم في جميع المستويات وعلى جميع الأصعدة العسكرية منها والسياسية والاجتماعية والديبلوماسية. وقد استطاعت الجبهة نتيجة تمسكها بالمبادىء

والأهداف الواردة في بيان أول نوفمبر ان تحقق في فترة زمنية قصيرة منجزات هامة، من بينها ما يلي:

أولا ـ على المستوى الداخلي:

لقد حققت جبهة التحرير الوطني على المستوى الداخلي نتائج جد هامة كان أبرزها ما يلي:

1 ـ تقليص نفوذ المعمرين الملاك حوالي 300 عائلة الذين كانوا يحتكرون السلطة السياسية والثروة الزراعية، وقطاعي الصناعة والتجارة.

2 ـ تذويب الخلافات وإزالة الانقسامات من الساحة النضالية التي كانت تفرق بين أبناء الشعب الواحد، والوطن الواحد، والعقيدة الواحدة. وهذا بجمع كل الجزائريين في جبهة واحدة قوية، هي جبهة التحرير الوطني.

ثانيا ـ على المستوى الخارجي:

بالنسبة للنتائج التي حققتها جبهة التحرير الوطني على الصعيد الخارجي فتعتبر نتائج هامة أيضا. كان من أبرزها ما يلي:

1 ـ تمزيق الحجاب المزيف الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الجزائر وحاول من خلاله أن يعزلها عن العالم الخارجي، وأن يمسخ ماضيها التاريخي ومجدها الحضاري.

2 ـ كانت إحدى العوامل الحاسمة في تحرير القارة الافريقية بصورة خاصة حيث لم تكن مستقلة عند إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 سوى اربعة بلدان وهي: (مصر ـ أثيوبيا ـ ليبيا ـ ليبيريا)، ولكن الاستعمار الفرنسي قد اضطر نتيجة الانتصارات التي حققتها الجماهير بقيادة جبهة التحرير الوطني إلى أن يمنح الاستقلال لتونس والمغرب أولا وذلك في مطلع سنة 1956 كما هو معلوم. (1) ثم إلى باقي بلدان غرب ووسط إفريقيا. (2) كما شرع الاستعمار البريطاني هو الآخر في منح الاستقلال السياسي للشعوب الافريقية حتى لا تنتشر عدوى الثورة إلى صفوفها. (3)

---

(1) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 6 في تاريخ 1/6/1974، ص 12.

(2) ـ لقد أمضى ميشال دوبري Michel Debré رئيس وزراء فرنسا سنة 1960 وثيقة استقلال لـ 12 بلدا إفريقيا في يوم واحد.

(3) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 12.

ويرجع الفضل في تحقيق جبهة التحرير الوطني تلك الانتصارات المذكورة وغيرها إلى اتباع هياكلها وتنظيماتها في التسيير والقيادة الجماعية، سواء على المستوى القيادي أو على المستوى القاعدي. لأن الجبهة قد اقتنعت منذ البداية أن التسيير الجماعي هو الطريق الوحيد لمعرفة حقيقة مشكلات أفراد المجتمع الجزائري المتراكمة عن العهد الاستعماري، وأنها إذ لم تتبع هذه الطريقة في التسيير فإنها ستفشل حتما في توصلها إلى معرفة طبيعة المشكلات التي تقف في سبيل الغايات التي تستهدفها استراتيجيتها. ومن ثم فإن سعي الجبهة في هذا المجال لا يزيد على كونه جهدا مبذولا لانجاز حلول مصطنعة لمشاكل زائفة، وتكون هياكلها وتنظيماتها تحملان في ذاتيتها مقومات فشل استراتيجيتها.

كذلك يعتبر أهم عامل يكمن في سر نجاح استراتيجية الجبهة رغم الامكانيات المحدودة والنادرة في كثير من الأحيان خاصة في هذه الفترة هو الايمان العميق بمبدأ القضية، حيث كان شعار المجاهدين «النصر أو الاستشهاد». أضف الى ذلك احتواء الجبهة لمختلف الفئات الاجتماعية وتوعيتها وصهرها في بوتقة واحدة تعمل جميعا تحت لوائها وذلك استجابة لبيان أول نوفمبر 1954 الذي يعد الأرضية الصلبة والقاعدة المتينة. وبالتالي فهو البرنامج الوحيد الذي اعتمدته الجبهة في المرحلة الأولى في سير الكفاح المسلح عسكريا وسياسيا داخليا وخارجيا.

الفصل الثاني

الاسس الاولية في التنظيم العسكري

الامكانيات المادية والبشرية عند الانطلاقة

لقد وجدت الطليعة الثورية نفسها عند اتخاذها القرار الحاسم بخروجها على «الشرعية السياسية» والانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح من الناحية التنظيمية أمام اختيارين:

الاختيار الاول: يتمثل في تهيئة الظروف الملائمة للقيام بالثورة المسلحة تهيئة كاملة وذلك بوضع مخطط كامل ومفصل للعمل السياسي والعسكري، وإقامة الهياكل التنظيمية قبل الشروع في الثورة. وهذا معناه تأجيل اندلاع الثورة المسلحة إلى وقت غير محدد يطول وقد يقصر.

والاختيار الثاني، يتمثل في إعلان الثورة المسلحة أولا ثم الشروع في عملية تنظيم الشعب بكافة فئاته الاجتماعية على ضوء الجو النفسي الملائم الذي تتطلبه المعركة أو العمليات الأولى للثورة المسلحة.

وقد اختارت الطليعة الثورية الحل الثاني المتمثل في بداية الكفاح المسلح، مكتفية بوضع القواعد الأولى من أجل تعميم الثورة المسلحة، وضمان سيرها[1] عبر أنحاء القطر الجزائري بأسلوب موحد ومنسجم. وهذا من خلال تقسيم الجزائر الى ست مناطق وتعيين على رأس كل منطقة قائد ونائب بحيث كانت هذه المناطق تتشكل على النحو التالي:

---

(1) - وزارة الاعلام والثقافة، كيف تحررت الجزائر، الجزائر - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1974، ص 74.

المنطقة الأولى: (أوراس النمامشة)، عين على رأسها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شيهاني بشير. يحدها من الناحية الشمالية: مداوروش، صدراتة، القرزي، سطيف. ومن الناحية الجنوبية: الصحراء القسنطيني. ومن الناحية الغربية: البرج، المسيلة، بوسعادة، أولاد جلال. ومن الناحية الشرقية: الحدود التونسية.

المنطقة الثانية: (الشمال القسنطيني)، عين على رأسها مراد ديدوش بمساعدة يوسف زيغود. يحدها من الناحية الشمالية: من القالة الى سوق الاثنين. ومن الناحية الجنوبية: سطيف، طريق الجزائر قسنطينة الى القرزي. ثم تمتد حتى الحدود التونسية مارة بسيقوس وصدراتة، ومداوروش. ومن الناحية الغربية: سطيف، خراطة، سوق الاثنين. ومن الناحية الشرقية: الحدود التونسية.

المنطقة الثالثة: (القبائل)، عين على رأسها بلقاسم كريم بمساعدة عمر واعمران. يحدها من الناحية الشمالية: سوق الاثنين، كورين مارين. ومن الناحية الجنوبية: خط السكة الحديدية الواصل بين قسنطينة والجزائر والى سطيف، ثم تمتد الى البرج والمسيلة وعين الحجل، وسور الغزلان وعين بسام باليسترو (الاخضرية حاليا). ومن الناحية الغربية: كورين مارين، وميزرفيل (الثنية حاليا). ومن الناحية الشرقية: سطيف، خراطة، سوق الاثنين.

المنطقة الرابعة: (عمالة الجزائر)، عين على رأسها رابح بيطاط بمساعدة بوجمعة سويداني واحمد بوشعايب. يحدها من الناحية الشمالية: كورين مارين، تنس. ومن الناحية الجنوبية: البويرة، عين بسام، بيرغبالو، برواقية، بوقاري، تيارت. ومن الناحية الغربية: حدود عمالة وهران. ومن الناحية الشرقية: ميزرفيل (الثنية حاليا)، باليسترو (الاخضرية حاليا)، تيارت، البويرة، عين بسام.

المنطقة الخامسة: (عمالة وهران)، عين على رأسها العربي بن مهيدي بمساعدة رمضان بن عبد المالك. حدودها عمالة وهران.

المنطقة السادسة: (جنوب عمالة الجزائر)، هذه المنطقة تكونت فيما بعد،

كانت تخضع الى مسؤولية مصطفى بن بولعيد بمساعدة عاشور زيان. يحدها من الناحية الشمالية: بيردو، بوقاري، برواقية، بيرغبالو، عين بسام. ومن النواحي الأخرى: الصحراء الجزائرية. (1)

أما الطرق التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني في عملية التنسيق ما بين المناطق المذكورة فهي كما يلي:

1 - **الطريقة المستعجلة:** وهذه كانت تتم بواسطة التنقل في السيارات ويختار لها مناضلين ملتزمين.

2 - **الطريقة العادية:** وهذه كانت تتم بواسطة السير على الأقدام من طرف مناضلي الجبهة أيضا، الذين يراعى في اختيارهم معرفة النواحي التي يقومون بالاتصالات فيها معرفة جيدة من جميع النواحي، البشرية منها والطبيعية مع العلم ان المراكز المكلفة بعملية ربط الاتصالات بين هذه المناطق كانت أغلبها موجودة في مزارع المعمرين.

ولناخذ على سبيل المثال المنطقة الرابعة كنموذج لذلك. فقد كان مركز الاتصال بين المنطقة الرابعة والمنطقة الأولى يوجد في مزرعة ببلدية مايو (مشدالة حاليا) ومركز الاتصال بين المنطقة الرابعة والثانية يوجد في مزرعة بالبويرة، ومركز الاتصال بين المنطقة الرابعة والثالثة يوجد في مزرعة فليكس فوراس (مصطفى حاليا). ومركز الاتصال بين المنطقة الرابعة والخامسة يوجد في مزرعة بدائرة بوفاريك (مزرعة 40 شهيد) دار سويداني. (2)

وقد يستغرب الانسان في عملية تأسيس معظم مراكز الاتصال بين المناطق، وحتى داخل المنطقة الواحدة في مزارع المعمرين. ولكنها بالنسبة لجبهة التحرير الوطني تعتبر عملية استراتيجية من حيث كون العدو لا يتفطن إليها نتيجة وجودها في منازل عمال هذه المزارع من الجزائريين. وبالتالي تكون بعيدة كل

---

(1) - جبهة التحرير الوطني، «محضر مؤتمر الصومام» 20 أوت 1956، ص 5.

(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية البليدة»، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بولاية تيبازة حاليا من 1 - 3 ماي 1983، ص 3.

... الأشياء فيها وبعيدة عن عيون الاستعمار، بسبب إسناد عملية مراقبة هذه المزارع وحراستها من قبل القوات الاستعمارية مباشرة.

وبالنسبة للإمكانيات المادية والبشرية التي كانت تمتلكها الجبهة عند إعلانها الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 فقد كانت ضئيلة جدا. عدد محدود من المجاهدين لا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف مجاهد مسلحين ببنادق الصيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، صالحة للاستعمال بنسبة العشر أي أن طلقة واحدة من بين عشرة طلقات نارية تكون صالحة.

وهذا بسبب بقاء هذه الأسلحة مدة طويلة في باطن الأرض، بحيث عندما أخرجها المجاهدون من مخابئها كانوا يضربونها بالمطارق لكي يفتحون مغالقها، وكانت الرصاصات هي الأخرى لا تنطلق نتيجة لما أصابها من بلل ورطوبة. إذ كان المجاهدون يضطرون أحيانا إلى ضرب الخونة (1) بأخمص البندقيات. كما حدث ليلة أول نوفمبر عندما حاولت مجموعة من المجاهدين قتل أحد الخونة حيث انطلقت من بين 6 طلقات، طلقة واحدة فقط واضطرت المجموعة حينذاك أن تضرب الخائن بأخمص البندقيات. (2)

وعليه فلم يكن لجبهة التحرير الوطني عند إعلانها الثورة المسلحة سلاحا بمعنى الكلمة. فالكمية التي كانت تمتلكها من الأسلحة هي من مخلفات أسلحة المنظمة السرية لوس (O.S) المدفونة في باطن الأرض منذ سنة 1947، وبعض القطع من مخلفات الحرب العالمية الثانية، التي اشتراها المناضلون بأموالهم الخاصة استعدادا للثورة.

وحتى هذه العملية الأخيرة (شراء الأسلحة) لم تكن معممة على مختلف مناطق القطر الجزائري بحيث نجد مناضلوا الشمال القسنطيني لم يتمكنوا من الحصول سوى على 6 أو 7 قطع من الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية. المنطقة الوحيدة التي كانت تتوفر على كمية لابأس بها من الأسلحة الأوتوماتيكية، هي منطقة الأوراس.

---

(1) - الخائن: كان هذا اللفظ يطلق على كل شخص جزائري خان وطنه بصورة من الصور وكانت الخيانة تتمثل في نقل سر الثورة والشعب إلى العدو، أو الانحياز إليه، أو التنكر للثورة.

(2) - عبد الله بن طبال، جريدة الجمهورية، الصادرة بالجزائر بتاريخ 1982/3/29، ص 5.

فقد استغل سكان الأوراس ظروف الحرب العالمية الثانية وذلك بشرائهم الأسلحة الحربية من القوافل التي كانت تأتي بها من تونس خفية وصار سكان الأوراس يتنافسون في الحصول عليها إلى أن بلغ بهم الأمر أن يسخروا من الذين يملكون بندقية صيد فحسب، بحيث يعتبرونهم متخلفين سياسيا. كما كانت الذخيرة الحربية تباع عندهم وبالقربة (1) وبالميزان.

وانطلاقا من ذلك فان الامكانيات المادية كانت شبه منعدمة، وهذا بالنسبة لجميع مناطق القطر الجزائري حيث أن منطقة الأوراس نفسها التي كانت تتوفر على كمية من الأسلحة الآلية تعتبر فقيرة في هذا الجانب لأن الأسلحة التي تمتلكها أغلبها غير صالحة للاستعمال.

ونفس الشيء بالنسبة للتكوين العسكري فلم يكن لجبهة التحرير الوطني عند الانطلاقة قادة عسكريين بمعنى الكلمة، لأنه لو أجل قيام الثورة إلى أن يتم تكوين (40 أو 50) عقيدا و(200 أو 300) رائد، فان الثورة قد لا تقوم أبدا، لأن فرنسا لم تكن تسمح ولن تسمح إطلاقا للجزائريين بأن يبلغوا هذا المستوى من التكوين العسكري الرفيع. ثم من قال أنهم سيكونون من الوطنيين؟ ولهذا تقرر أن يكون حصول الجزائريين على الاطارات العسكرية السامية في داخل صفوف جيش التحرير الوطني النظامي. كذلك فان الجبهة لم تكن تتوفر على مبالغ مالية هامة، حيث كان المجاهدون الأولين يطلبون الاعانات من المناضلين بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة، وهناك من المناضلين من باع أرضه ومنهم من رهنها ومنهم من باع حلي زوجته من أجل تمويل الثورة.

ويوضح الجدول الآتي الامكانيات المادية والبشرية التي كانت تتوفر عليها جبهة الوطني عند إعلانها الثورة المسلحة.

---

(1) - القربة هي عبارة عن وعاء يوضع فيها الماء أو اللبن.

المنطقة	عدد المجاهدين	كمية الأسلحة	الميزانية
المنطقة الأولى	350 مجاهدا[1]	كمية لا بأس بها ولكن معظمها غير صالح للاستعمال[2]	
المنطقة الثانية	66 مجاهدا[1]	كمية ضئيلة من أسلحة المنظمة السرية (لوس) ولكن أغلبها غير صالح للاستعمال[4]	يوسف زيغود معه مبلغ 15000 فرنك قديم ابن عودة معه 45000 فرنك قديم ابن طبال معه مبلغ 60000 فرنك قديم ورثته أمه عن عائلتها[5]
المنطقة الثالثة	450 مجاهدا[6]	مجموعة من بنادق الصيد أخذت من المواطنين[7]	100000 ف. قديم[8]
المنطقة الرابعة	50 مجاهدا[9]		
المنطقة الخامسة	60 مجاهدا[10]		80000 ف. قديم[11]
المنطقة السادسة	تكونت فيما بعد[12]		

(1) ـ تدخل عمر واعمران في ندوة الاذاعة على هامش إنعقاد الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، المنعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة من 28 ـ 31 أكتوبر 1981 .

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية باتنة» المقدم في الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 8 ـ 10 ماي 1983 ، ص 5 .

(3) ـ عبد الله بن طبال جريدة الجمهورية، المصدر المذكور سابقا، ص 5 .

(4) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 5 .

(5) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 5 .

(6) ـ محضر مؤتمر الصومام، المصدر المذكور سابقا، ص 3 .

(7) ـ حديث خاص مع محمدي السعيد ناصر عقيد سابق في جيش التحرير الوطني، بالجزائر العاصمة في تاريخ 1982/6/3 .

(8) ـ محضر مؤتمر الصومام، المصدر المذكور سابقا، ص 3 .

(9) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 3 .

(10) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 3 .

(11) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 3 .

(12) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 3 .

وهكذا أعلنت جبهة التحرير الوطني الثورة المسلحة دون أن تكون لها إمكانيات مادية أو بشرية جديرة بالذكر. لقد انطلقت تقريبا من الصفر إذا ما قورنت بإمكانيات العدو الضخمة المتكونة من 000 60 جندي بالجزائر عند الانطلاقة التي عززت فرنسا هذا الرقم بثلاثة فيالق من جنود المظليين وصلوا إلى ميناء عنابة يوم 1954/11/2 . أضف إلى ذلك فإن للعدو جيش نظامي عريق خاض عشرات الحروب فتدرب جنوده على كل أنواع القتال وله قيادة تضم عشرات الجنرالات الذين خبروا الحرب وأسرارها، يدعمهم مليون أوروبي في الجزائر أغلبهم مسلحون بالأسلحة الحربية. [1]

وعليه فإن جبهة التحرير الوطني لم تكن عند تفجيرها الثورة المسلحة تتوفر على قوى بشرية مؤهلة لحمل البندقية، ولا تملك مبالغ مالية ولا أسلحة أو ذخيرة حربية تساعدها على مواجهة القوات الاستعمارية الغاشمة وإنما اعتمدت في انطلاقتها على الامكانيات التي لا ينضب معينها والمتمثلة في:

1 ـ إيمانها العميق بعدالة قضيتها المتمثلة في الاستقلال الوطني الكامل، والرفض المطلق لأشكال الحلول التي تبنتها الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية التقليدية.

2 ـ إيمانها بأنها لن تغلب ولن تفرض عليها الهزيمة ولو خسرت عشرات المعارك. [2]

3 ـ اعتمادها على الامكانيات الذاتية في استمرارية الكفاح المسلح إعدادا وتخطيطا وتنفيذا، [3] وهذا من خلال تفجيرها طاقات الجماهير وتوظيفها في مواصلة المعركة المصيرية وفقا لمقولة العربي بن مهيدي: «إننا سندخل مرحلة جد خطيرة وشاقة طالما نادى بها المناضلون، إنها ليست بالأمر السهل، فعليها يتوقف مصير الوطن ـ وتتضح معالمها في ظرف لا يتعدى ستة أشهر. فان صمدنا وقاومنا، وحسنت تصرفاتنا وعملنا على احتضان الشعب لثورته في الأرياف والقرى والمدن نكون قد بلغنا الأمانة، وأدينا الرسالة، والنصر حليفنا مهما كانت الأحوال». [4]

(1) ـ أحمد عظيمي، مجلة الجيش، الصادرة بالجزائر عدد 24 في تاريخ 1982/11/1، ص 7.

(2) ـ تدخل عبد الله بن طبال، في الملتقى الوطني الاول لتاريخ الثورة، المصدر المذكور سابقا.

(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية الجزائر» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بولاية تيبازة من 1 ـ 03 ماي 1983 ، ص 10 .

(4) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تلمسان» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 8 ـ 10 ماي 1983 ، ص 5 .

ومن ثم فلم يتح لقادة الجبهة وقتهم في توفير الإمكانيات والوسائل ولذا كان اهتمامهم منصبا بالدرجة الأولى على إعلان الثورة، كيف؟ ومتى؟ وما هي الطرق الناجعة التي تجعل الجماهير يلتفون حولها منذ الطلقة الأولى.

وقد عبر مراد ديدوش عما كان يشغل بال الطليعة الثورية بخصوص هذا الجانب أحسن تعبير حين قال: «إن المشكلة ليست في المال أو في الرجال، ولكن هدفنا هو في إطلاق الرصاصة الأولى. حيث أنه ليست لنا أماكن نؤوي فيها الرجال، وليست لنا وسائل أيضا نعالجهم بها، إن مشكلة الإمكانيات ليست مطروحة لدينا فالضرورة تحتم علينا إطلاق الرصاصة الأولى والإمكانيات المتوفرة بين أيدينا وهي الموجودة في الأوراس فقط فكما هو معلوم أننا في كل مرة نطلب فيها المساعدة من أشقائنا العرب نتلقى منهم نفس الجواب عن ماذا يساعدوننا؟ إن التونسيين والمغاربة يحاربان الاستعمار الفرنسي. أما نحن فلا نزال ننتظر.»(1)

وقد كانت الطليعة الثورية مصيبة في تقديرها من حيث اقتصارها على الإمكانيات المحلية المتواضعة دون اللجوء إلى طلب المال والسلاح والاطارات من خارج القطر الجزائري، بحيث لم يعرف نتيجة ذلك أي طرف أجنبي موعد اندلاع الثورة المسلحة الشيء الذي ميز ثورة أول نوفمبر 1954 عن غيرها من ثورات العالم بوطنيتها وشعبيتها واعتمادها على النفس وتكامل كل أساليب ووسائل النضال الممكنة.

وهذا على الرغم من أن الذين خططوا لها ونفذوها هم من أبناء الشعب العاديين. بمعنى آخر، فهم لا يمثلون طبقة اجتماعية أو طائفة دينية معينة (2) وليس لهم دعم سياسي فالحزب الذي كانوا ينتمون اليه تمزقه الصراعات الداخلية، ولا ثقافة عالية يملكونها. فأغلبيتهم كانوا غير متعلمين غير أنهم كانوا يؤمنون بشيء واحد وهو أن الوقت قد حان، وكان عليهم أن يتحملوا المسؤولية التاريخية لمجابهة فرنسا الاستعمارية. (3)

---

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية الجزائر» المصدر المذكور سابقا، ص 11.

(2) ـ قامي مختار عبد الله، المجاهد الاسبوعي، الصادرة بالجزائر عدد 1004، في تاريخ 2/11/1979، ص 62.

(3) ـ أحمد عظيمي، المصدر المذكور سابقا، ص 7.

عكفت جبهة التحرير الوطني على إثر تنفيذها العمليات العسكرية الأولى في أول نوفمبر 1954 على وضع الأسس الأولى لتعبئة الجماهير الشعبية من جهة، وتعميم الثورة على مختلف مناطق القطر الجزائري من جهة ثانية. لذا تعتبر الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954 إلى غاية مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من أصعب مراحل الثورة التحريرية وأدقها وأخطرها.

ومن ثم كانت هذه الفترة الشغل الشاغل لقادة الجبهة. حيث عملوا كل ما في وسعهم وبمختلف الوسائل (عقد اجتماعات ـ توزيع مناشير ـ إصدار تعليمات إلخ) من أجل إقناع الجماهير ومختلف الفئات الاجتماعية بشرعية الثورة المسلحة، (1) وكذا السهر على ابتكار تنظيمات عسكرية وسياسية بهدف إرساء قواعد نظام متكامل لتسيير مختلف شؤون الثورة على الصعيدين العسكري والسياسي، بحيث أصبح هذا التنظيم المحكم بعد وقت قصير من عمر الثورة المرجع الوحيد للجماهير في مختلف شؤونها الخاصة والعامة. (2)

أولا ـ تشكيلة وحدات جيش التحرير الوطني:

إنطلاقا من أن طبيعة جبهة التحرير الوطني طبيعة كفاح مسلح، وأن أحسن الوسائل التي تبلور هذا الكفاح وتمثله أحسن تمثيل هو نظام الجيش ولذا كان من بين منظماتها التنفيذية الداخلية جيش التحرير الوطني وهو أهمها، مع العلم أن جيش التحرير الوطني قد برز إلى الوجود في يوم واحد مع جبهة التحرير الوطني، ومثلما قامت جبهة التحرير الوطني بتحديد أهداف الشعب الجزائري الثورية، ومطامحه القومية فانها قامت أيضا بإنشاء جيش التحرير الوطني، الذي يعتبر نواة الجيش النظامي للدولة الجزائرية المستقلة فالجيش هو السلاح القوي، الذي تعتمد عليه الجبهة لتخليص البلاد من السيطرة الأجنبية وإعادة الاعتبار للدولة الجزائرية.

---

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية عنابة» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 8 ـ 10 ماي 1983، ص 3.

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية جيجل» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 8 ـ 10 ماي 1983، ص 6.

والجيش والجبهة مصيرهما مشترك، والاثنان يعتمدان على مجموع القوى الحية للبلاد وهدفهما واحد هو محاربة القوات الاستعمارية العسكرية والبوليسية، والقضاء على أعداء الثورة حتى تنتصر حقوق الشعب الجزائري المقدسة، ويتمكن هذا الأخير من أن يعيش حرا في بلاده ويتحكم في مصيره بيده. (1)

وبما أن العمل السياسي هو الأرضية الأساسية للعمل العسكري، الذي هو عبارة عن أداة تنفيذ لتحقيق أهداف جبهة التحرير الوطني، فقد عملت الجبهة على تقوية صفوف جيش التحرير الوطني، وذلك بمده بالعناصر البارزة في النضال الثوري ليكونوا نبراسا ومثلا أعلى في الجهاد والتضحية. (2)

وقد اتبعت الجبهة سياسة حكيمة في بداية الثورة وذلك بتجنيدها شخصا أو شخصين من جميع الأعراش والدواوير والنواحي بهدف تعميم الثورة على مختلف جهات القطر الجزائري وحتى لا تكون مقتصرة على منطقة دون أخرى أو على فئة معينة من الشعب الجزائري. (3)

وقد وضعت الجبهة شروطا خاصة بالانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني، ومرت هذه الشروط بعدة مراحل حسب تطور مراحل الكفاح المسلح. فكان في بداية الثورة يشترط أن يتوفر في المنضم ما يلي:

1 ـ ماضي وطني مشرف. أي يكون الراغب في الانضمام من الذين لم يكن لهم صلة بالسلطات الاستعمارية ولم يسبق له التعامل معها ومعروف بعدائه الظاهر لها ويستدل على ذلك بماضيه النضالي في الحركة الوطنية الجزائرية.

2 ـ أن يكون مقتنعا بأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية.

---

(1) ـ عبد الحفيظ بو الصوف، المجاهد (بالعربية) الصادرة بالجزائر، عدد 2، في تاريخ 1956، ص 29.

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تلمسان» المصدر المذكور سابقا، ص 8.

(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية قالمة» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 8 ـ 10 ماي 1983، ص 10.

3 ـ أن تكون له رغبة شديدة ودوافع قوية في الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني.

4 ـ أن يكون مصمما وغير متردد على أن يقوم بأي عمل يسند إليه من طرف الجبهة.

5 ـ أن يكون متمردا على السلطات الاستعمارية، وذلك من خلال رفضه الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الفرنسي، أو من خلال السوابق النضالية التي تؤكد تمرد المعني على الواقع الاستعماري، لأن ذلك يقوي لديه روح الكفاح والتضحية والاستمرارية حتى تحقيق النصر النهائي أو يستشهد في ساحة الوغى.

6 ـ أن يكون للمعني سلاح أو ما يعادل قيمته. بالاضافة إلى شروط خاصة يستوجب توافرها في المعني مثل: السرية، الشجاعة، الفعالية، القدرة، الصراحة، الفداء والاقدام.

وهذا لا يعني أن تتوفر كل الشروط المذكورة أعلاه في طالب الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني وإنما قد يقبل إذا ما توفرت فيه بعضها. (1) ولكن هناك شرط أساسي من شروط الانضمام هو تأدية المنضم القسم، حيث يقسم أمام المجاهدين ويده على المصحف الشريف: «أقسم بالله أن أكون وفيا للثورة المسلحة والتزم بجد وإخلاص لوطني حتى النصر أو الاستشهاد.» (2)

وقد تطورت شروط الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني، حين بدأت تتوفر الامكانيات، وكثر الأنصار، وازدادت طلبات الانخراط، حيث أصبحت شروط الانضمام كالتالي:

1 ـ تتم عملية الانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني بطلب من المعني، وهذا بعد الاستفسار عن سلوك المرشح. حيث تقوم مصالح مخابرات جيش

---

(1) ـ الشعب، الصادرة بالجزائر، عدد: 162، في تاريخ 1983/8/21، ص 5.

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية عنابة» المصدر المذكور سابقا، ص 3.

التحرير الوطني بتحريات دقيقة حول أخلاقه وسيرته ووطنيته، (1) وكذلك حول علاقات أسرته وأقاربه مع السلطات الاستعمارية. (2)

2 ـ يقترح البعض من لدن جيش التحرير الوطني بناء على تجربتهم وسلوكاتهم الحسنة. (3)

3 ـ يقبل في صفوف جيش التحرير الوطني، المطاردون من طرف السلطات الاستعمارية بسبب نضالهم السياسي. (4)

4 ـ يقبل المرشح في صفوف جيش التحرير بعد أن يبرهن على الاقدام والتضحية من خلال تكليفه بعملية فدائية تستهدف اغتيال خائن أو طاغية للعدو.

5 ـ أن يكون المترشح مقتنعا وملتزما بمبدأ التطوع التقليدي الأصيل الذي يلجأ إليه المجاهدون عبر الكفاح الطويل والمرير ضد الاستعمار الفرنسي، بحيث يعتبر كل مجاهد تطوع في صفوف جيش التحرير الوطني ملزم بالبقاء والاستمرارية في التطوع إلى أن يتم النصر النهائي أو يسقط شهيدا. (5)

وبذلك أصبح جيش التحرير الوطني يتكون من:

أ) النخبة الأولى من المجاهدين، الذين أشعلوا شرارة الثورة المسلحة وهم المشاركون في هجومات ليلة أول نوفمبر.

ب) المسبلون وهم أفراد مسلحون يرتدون اللباس المدني للتمويه، يكلفون بعدة مهام لفائدة الثورة. كضرب الأهداف العسكرية، وتخريب منشآت المختلفة الخ.

ج) الفدائيون: الذين قاموا بعمليات سواء بتنفيذ حكم الاعدام في الخونة أو قاموا بتخريب منشآت العدو العسكرية والاقتصادية (6) إلخ.

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 8 ـ 10 ماي 1983، ص 9.

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية المسيلة» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بتيبازة من 1 ـ 3 ماي 1983، ص 10.

(3) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 9.

(4) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 10.

(5) ـ الشعب، المصدر المذكور سابقا، ص 5.

(6) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الوسط» المقدم في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر، من 8 ـ 10 ماي 1984، ص 6.

د) الأشخاص المطاردون من قبل السلطات الاستعمارية مثل المحكوم عليهم بالاعدام غيابيا، أو الذين كانوا متمردين على سلطات الاستعمار في جبال الأوراس وجبال القبائل وبني صالح وغيرها من الجبال التي كان يلجأ إليها المتمردون على الاستعمار قبيل اندلاع الثورة المسلحة.

هـ) الجزائريون الذين كانت لهم مسؤوليات سياسية أو إدارية وأعلنوا صراحة مقاطعة النظام الاستعماري والوقوف ضده.

و) الفارون من صفوف الجيش الفرنسي.

ز) المجندون من الجزائريين على الحدود التونسية والمغربية أو في البلدان العربية.

ح) الملتحقون بصفوف جيش التحرير الوطني بعد الهجومات التي تقوم بها وحدات جيش التحرير الوطني على مراكز العدو، وكذلك بعد المعارك التي تدور بين المجاهدين وبين جنود الاستعمار. (1)

ويوضح الجدول الآتي التشكيلة الأولى لوحدات جيش التحرير الوطني (2).

التشكيلة	عدد أفرادها	القيادة
الزمرة	5 مجاهدين	يرأسها جندي أول
الفوج	11 ـ 13 مجاهد	يرأسه عريف ونائبان برتبة جندي أول
الفرقة أو الفصيلة	3 أفواج (35 ـ 45 مجاهد)	يرأسها ستة مجاهدين برتبة جندي أول وثلاثة برتبة عريف وعلى رأس الفرقة عريف أول يساعده كاتب
الكتيبة	3 فصائل مجموع أفرادها ما بين 105 و110 مجاهد	يرأسها مساعد ونائبان أحدهما عسكري والثاني سياسي (3)
القسم	يتكون من عدة كتائب	
المنطقة	تتكون من عدة أقسام	

بالاضافة إلى ما سلف ذكره. فقد كان النظام العسكري يتوفر على جهاز للمخابرات يتجلى دوره في تقصي الحقائق وجمع المعلومات بكل دقة عن تحركات العدو، وإحصاء عدده وعدده ومواقعه. وكذلك تتبع خطوات الخونة والمتعاونين معه ودراسة التكنات العسكرية. كما كانت كل فرقة تتوفر على مجموعة تقنية تقوم بتدريب الشباب المجند على استعمال الأسلحة والمتفجرات والألغام وفن التخريب الذي يعتبر جزء من العمليات العسكرية. (4)

ومع تطور جيش التحرير الوطني من حيث العدد والعدة أصبح الفوج يتكون من 10 إلى 26 مجاهدا وتنحصر مهمته في:

1 - القيام بالعمليات العسكرية في الميدان

2 - نصب الكمائن

3 - تخريب منشآت العدو (قطع الطرق والأعمدة الهاتفية - تهديم الجسور وتحطيم قضبان السكك الحديدية إلخ).

وهذا بالاضافة إلى عمليات التوعية والتجنيد المستمر، وتبليغ صدى الثورة لدى الرأي العام الوطني. وقد صارت الأفواج تخضع لقيادة عسكرية منظمة بإشراف مسؤول عن كل ناحية يعرف باسم (الشيخ) وهي التسمية التي استعملت لقادة الثورة سنة 1955، ويساعد (الشيخ) في هذه المهمة أعضاء يتولون الأمور التالية:

1 - الاتصال بالنواحي المجاورة بقصد التنسيق معها.

2 - الاشراف على العمليات العسكرية والفدائية.

3 - القيام بعمليات إعلامية للاشهار بالثورة والاتصال بأفراد الشعب.

4 - مسؤول عن التموين والذخيرة الحربية. (5)

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية بجاية» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد ببجاية من 1 - 3 ماي 1983، ص 8.

(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 8.

(3) - دور العسكري يتمثل في التخطيط للعمليات العسكرية والمباغتة لقوافل العدو المتنقلة، ونصب الكمائن وتنظيم الدوريات لجيش التحرير الوطني، بينما يتمثل دور السياسي في توفير المؤونة والأدوية، وكافة الوسائل الضرورية لجيش التحرير الوطني والتنظيم المحكم لضمان تنقل جيش التحرير الوطني من منطقة إلى أخرى، وجلب المعلومات عن كل تحركات العدو بالاضافة إلى توعية وتعبئة الجماهير إلخ.

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية سيدي بلعباس» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 8 - 10 ماي 1983، ص 4.

(5) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي» المصدر المذكور سابقا، ص 9.

ثانيا - الأسلحة واللباس العسكري

أ) الأسلحة:

يعتبر الزمن عنصر ذا أهمية كبيرة في العمل الثوري، لذا كان المجاهدون الأوائل يعملون ليل نهار دون هوادة حتى يسبقوا بعملهم هذا قوات العدو قبل أن تستبقهم وتقضي على الثورة التحريرية. وكان الاستعداد الكبير لدى الجماهير الشعبية إحدى العوامل التي شجعتهم على هذا التسابق. فلم تكد تمضي ستة أشهر على اندلاع الثورة المسلحة حتى أصبحت الجماهير متحمسة ومتهيأة للثورة أكثر مما كان يتصوره قادة الجبهة.

غير أن أصعب مشكلة واجهتها جبهة التحرير الوطني في البداية هي كيفية الحصول على السلاح من ناحية وإقناع الجماهير من ناحية أخرى، أن السلاح متوفر حتى لا تفقد حماسها وتضعف معنوياتها. وكثيرا ما واجه المجاهدون أسئلة محرجة من طرف المواطنين حول هذا الموضوع وبأي شيء نحاربون فرنسا. ولم يكن أمام المجاهدين سوى جمع الأسلحة الموجودة في حوزة الشعب وهي في الغالب بنادق صيد، والقيام بشراء بعض القطع بطرق مختلفة وسرية للغاية من أجل تلبية طلبات المتطوعين من المناضلين والجماهير في صفوف جيش التحرير الوطني. (1)

ومن ثم فلم تكن للجبهة أسلحة ولا ذخيرة حربية تملأ العين. بل كانت الأسلحة التي أعلنت بها الثورة المسلحة هي من عند المواطنين (أسلحة بنادق صيد) حيث سبق المجاهدون السلطات الاستعمارية في جمعها من سكان القرى والمداشر. (2) وهذا بتكليفهم مجموعات محلية على مستوى الأعراش أو القرى تتولى بالدرجة الأولى مهمة إحصاء وتبليغ المجاهدين بأسماء المواطنين المالكين للسلاح، والذين كانوا يتبرعون به للثورة، أو يجندون به، أو تؤخذ الأسلحة من بعضهم قسرا، وهذه حالات نادرة.

وقد حاولت السلطات الاستعمارية حجز أسلحة الصيد المرخصة وأوكلت القيام بهذه المهمة إلى أعوانها من القياد والباشاغات والشنابط إلخ. ولكن [illegible]

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية قالمة» المصدر المذكور سابقا، ص 15.

(2) - حديث خاص مع محمدي السعيد ناصر، المصدر المذكور سابقا.

...ى حيث برهن المواطنون عن وعيهم وعرفوا كيف يحرمون العدو من هذه الأسلحة التي كانت معتبرة في مطلع الثورة.

وهكذا استعمل جيش التحرير الوطني في مطلع الثورة أسلحة مختلفة حصل عليها بمختلف الطرق وذلك من خلال:

1 ـ صناعتها محليا مثل: السكاكين، السواطير، القنابل المحرقة، القنابل المتفجرة، القنابل الموقوتة والألغام، وكذلك استعمال البارود ذو الصنع المحلي، بالإضافة إلى استغلال القنابل والقذائف المدفعية التي استعملها العدو ولم تنفجر.

2 ـ جمعها محليا من عند المناضلين مساهمة منهم في دعم الثورة. إذ توصل بعضهم إلى ان يبيع أملاكه، أو يرهن أرضه، أو يبيع حلي زوجته ليصرف هذا المبلغ أو ذاك في شراء الأسلحة.

3 ـ اقتناؤها من الخارج وجلبها إلى الداخل بواسطة عمليات مخططة ومدروسة لضمان سلامة وصولها إلى المناطق المقصودة مثل الباخرة «دنيا» التي تم شحنها بمختلف الأسلحة انطلاقا من مصر فليبيا فالناظور بالمغرب الأقصى وذلك في 18 مارس 1955.

4 ـ الحصول عليها عن طريق المجندين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال.

5 ـ غنمها أثناء الهجومات على مراكز العدو أو خلال المعارك والكمائن.

6 ـ جمعها من الأوساط الشعبية وهي عبارة عن بنادق صيد وبنادق حربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية التي حصل عليها المواطنون بطرق مختلفة. (1)

وأهم أنواع الأسلحة الآلية التي كانت في حوزة جيش التحرير الوطني:

ـ ستاتي إيطالي
ـ مات 49 فرنسي
ـ بنادق حربية أنكليزية (303)
ـ رشاش 30 أمريكي
ـ موسكوتو صنع فرنسي
ـ خامي الماني
ـ مسدسات 9 ملم. (2)

---

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر.

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الغرب» المقدم في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر من 8 ـ 10 ماي 1984، ص 22.

وتتضح أكثر قلة الأسلحة التي كان يعاني منها جيش التحرير الوطني، عندما نستعرض مختلف أنواع الأسلحة التي كانت تستعملها القوات الاستعمارية في مطلع الثورة في مواجهة المجاهدين والمواطنين العزل وذلك من خلال الجدولين التاليين (أ) و(ب).

جدول (أ)

الأسلحة الخفيفة	الأسلحة الجماعية	الأسلحة الثقيلة	المدافع الميدانية
ـ موسكوتو من صنع فرنسي ـ عشاري 1916 ـ ماط 49 (رشاش صغير من صنع فرنسي يستعمل لقذف القنابل ـ ماط 49/36 آلي من صنع فرنسي ـ رشاش 29/24 (بياسة) من صنع فرنسي (2)	ـ البنادق الرشاشة 29/24 ـ (ف.م.ب.ر) ـ الرشاش عيار 30 ـ الرشاش عيار 7/12	ـ هاون عيار 45 ـ هاون عيار 60 ـ هاون عيار 81 ـ هاون عيار 82	ـ مدفع عيار 105 مم مجرور ـ مدفع عيار 75 مم مجرور ـ مدفع عيار 120 مم مجرور ـ مدفع عيار 150 مم مجرور

---

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الشرق الجزائري» المقدم في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر من 8 ـ 10 ماي 1984، ص 27.

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي» المصدر المذكور سابقا، ص 27.

(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية بجاية» المصدر المذكور سابقا، ص 9.

جدول (ب)

الديابات	السلاح الجوي	القنابل	البواخر
ـ دبابة نصف مجنزرة (الهلفتراك) ـ دبابة مجنزرة (شار) ـ دبابة ثقيلة (شارشس)	ـ طائرات مقنبلة ـ طائرات مقاتلة ـ طائرات مطاردة ـ طائرات استطلاعية ـ طائرات الانزال ـ طائرات عمودية ـ طائرات جاغوار	ـ قنابل مسيلة للدموع ـ قنابل دخانية (غازية) ـ قنابل ذات الشظايا ـ قنابل حارقة	البواخر الحربية المختلفة (1)

ب) اللبـــاس العسكـــري

لم تكن وحدات جيش التحرير الوطني في بداية الثورة التحريرية تستعمل لباسا موحدا فقد كان المجاهدون يجمعون ما بين اللباس المدني والعسكري كاستعمال الجلابة أو القشابية ذات اللون الرمادي أو الكاكي. (2) وكذلك الألبسة المتجمعة من طرف الذين شاركوا في الحروب ضمن صفوف القوات الفرنسية سواء في الحرب العالمية الثانية، أو في حرب الهند الصينية، أو في تونس كل من تونس والمغرب. وهذا بالاضافة إلى الألبسة التي كانت تعرض للبيع في الأسواق ضمن الملابس القديمة التي كانت تباع بالميزان.

وقد لجأت الجبهة عند اختفاء الألبسة العسكرية من الأسواق إلى اقتناء نوع من القماش من اللون الكاكي لتفصل منه الألبسة العسكرية الموحدة. وكذلك بالنسبة للأحذية العسكرية فقد تم تعويضها بأحذية قماشية أو بأحذية تقليدية الصنع. (3)

---

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي» المصدر المذكور سابقا، ص 28.
(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي» المصدر المذكور سابقا، ص 12.
(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية الجلفة» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بتيارت من 1 ـ 3 ماي 1983، ص 12.

وعليه فلم يكن اللباس العسكري لباسا عسكريا بالمعنى الحقيقي، وإنما كانت هناك فضلات متبقية من الحرب العالمية الثانية، كانت تجمع عن طريق التبرعات الشعبية والشراء وقد اختفت بدورها من الأسواق نتيجة تفطن السلطات الاستعمارية لها، حيث عوضتها الجبهة بألبسة شعبية تقليدية كانت تتناسب وطبيعة المنطقة كالحذاء والقشابية والعمامة. (1)

ثالثا ـ مصادر تموين جيش التحرير الوطني

كان تموين جيش التحرير الوطني في البداية يتم عن طريق الجماهير بصورة عفوية، ثم أخضعت عملية التموين إلى نظام، فأصبح يتم عن طريق جمع الاشتراكات والزكاة والهبات والتبرعات، من طرف المواطنين وهو مصدر أساسي. وهناك مصدر ثان يتمثل في الغنائم التي يحصل عليها المجاهدون من المعمرين كالحبوب والمواشي، ومن الضرائب المفروضة على المعمرين والذين كان معظمهم يدفعونها حفاظا على حياتهم وممتلكاتهم.

وتحسبا لكل طارىء فقد عمل جيش التحرير الوطني في كل منطقة على تخزين كمية من الحبوب وبعض المواد الغذائية والألبسة وذلك عن طريق إقامة مغارات ودهاليز سرية (كزمات) بعيدة عن عيون العدو، إيمانا منه أن تلك الأموال مسخرة لفائدة الثورة. (2)

ونظرا لما للتموين من أهمية بالغة فقد أنشأت الجبهة تنظيما خاصا إعتمدت فيه على القاعدة العريضة للجماهير. إذ كانت هي المصدر الرئيسي الذي تستمد منه الثورة قوتها وقد تمثل هذا التموين فيما سمي بالمراكز الشعبية التي كانت تستقبل المجاهدين في جميع الأوقات بالليل والنهار، وتزويدهم بكل ما يحتاجونه من مؤونة وغذاء. (3)

رابعا ـ التكويـن العسكـري

يمتاز رجال أول نوفمبر بيقظة ووعي رفيع من حيث الاخلاص والثقة

---

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية المسيلة» المصدر المذكور سابقا، ص 11.
(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية جيجل» المصدر المذكور سابقا، ص 8.
(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الغرب» المصدر المذكور سابقا، ص 21.

بالنفس والشجاعة والتضحية ونكران الذات لقد كانوا حقا مصداقا لقوله عز وجل: «رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا».

ويتجلى ذلك من خلال التدابير التي اتخذوها في مختلف المجالات وذلك من خلال:

1 ـ تكوين مراكز سرية للتدريب العسكري (الرماية، إجادة استعمال الأسلحة المختلفة).
2 ـ الانضباط واحترام المسؤوليات حسب توزيعها.
3 ـ التهيئة المادية اللازمة (اللباس والمؤونة).
4 ـ التدريب على حرب العصابات وتنظيم الأفواج. (4)

وقد أسندت مهام التدريب على استعمال الأسلحة من جهة وحرب العصابات من جهة أخرى إلى مناضلين لهم تجربة أو خبرة في الحروب نتيجة المعارك التي خاضوا غمارها إلى جانب القوات الفرنسية وحلفائها إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية فضلا عن حروب الهند الصينية (5) وبذلك كان يتم تأهيل جنود جيش التحرير الوطني والشباب الراغبين في الجهاد على فن القتال، وتعويد المقاتل تبعا لطبيعة الأرض التي قد تجري بها المعارك. (6)

أما التدريبات فقد اقتصرت في المرحلة الأولى على أسلحة الصيد والأسلحة الآلية الفردية، والمتفجرات والقذائف اليدوية واستعمال السلاح الأبيض، لأن جيش التحرير الوطني لم يكن لديه كما مر في بداية الثورة أسلحة أوتوماتيكية متطورة ولا أسلحة مضادة للدبابات أو للطائرات، وبذلك لم يكلف نفسه بتكوين الأفواج العاملة في هذين السلاحين (م/ط. وم/د) إلا بعد أن تطورت الوسائل الحربية لديه وحصوله على أسلحة من هذا النوع. كذلك لم يكن جيش التحرير الوطني في هذه المرحلة في حاجة الى أفواج الاقتحام (الكومندوس)،

(4) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي» المصدر المذكور سابقا، ص 8.
(5) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تلمسان» المصدر المذكور سابقا، ص 5.
(6) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي» المصدر المذكور سابقا، ص 11.

ولكنه يحضر ويدرب أفراد الفرق والأفواج ولكن كلما امتدت الثورة إلى المدن صار تكوين فرق الكومندوس شيئا ضروريا.

وهكذا ركز جيش التحرير الوطني إلى جانب عمليات الازعاج ونصب الكمائن، جهوده الكبرى في هذه الفترة على عمليات تدريب الجنود والمناضلين الذين التحقوا بالجبال لحمل السلاح على جميع أنواع القتال، وخاصة حرب العصابات والتخطيط للعمليات التي يقوم بها الجيش قبل تنفيذها، لأن إهمال أي جانب يمكن أن يؤدي الى عواقب وخيمة. إذ أن الثورة تواجه عدوا لا يرحم ويعمل بكل ما لديه من قوة من أجل خنقها عسكريا والقضاء عليها سياسيا، ولذلك يجب حساب كل صغيرة وكبيرة في هذا العمل الشاق.

والى جانب التكوين العسكري كان التكوين السياسي للجندي يأخذ نصيبا وافرا من جهود التدريب، لأن ثورة نوفمبر لم تكن ثورة عسكرية فقط وإنما كانت عملية تستهدف تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والسيكولوجي للمجتمع. لقد كان العامل السياسي والعامل العسكري يسيران جنبا إلى جنب ولا يفترقان. ولذلك فان تكوين المجاهد وإعداده لمواجهة الموت أو النصر يمر حتما باعداده سياسيا وعقائديا ونفسيا حتى يقتنع بالقضية وعدالتها. وبذلك يمكنه ان يكون مستعدا في أي وقت، وفي أي مكان وعن إيمان تام لخوض المعركة ومواجهة الموت، بحيث أعطت الجبهة التكوين السياسي المرتبة الأولى، كما يتضح من خلال ممارسة المسؤول للجانب العسكري والسياسي في آن واحد. (7)

كما كان يوازي هذا التدريب من جهة أخرى غرس الروح الوطنية في نفوس جنود جيش التحرير الوطني بواسطة الأناشيد الوطنية المتمثلة خاصة في حفظ وترديد بعض القصائد التي جادت بها قريحة مناضلين كتبوا للثورة الجزائرية مثل قصائد:

- من جبالنا طلع صوت الأحرار، ينادينا للاستقلال

(7) ـ أحمد عظيمي، الجيش، المصدر المذكور سابقا، ص 7.

ـ حزب الثوار وعليهم، هانت الأعمار
ـ إخواني لا تنسوا شهداءكم. (1)

وهكذا كان كل جندي أو مجاهد لا يذهب الى ميادين القتال الا بعد ان يتلقى تدريبا عسكريا يتيح له أن يبدي نشاطا مجديا، أو يخوله هذا التعليم اكتساب عناصر التربية والتكوين التي يستلزمها نوع الكفاح المسلح الذي يشارك في خوضه ضد قوات العدو. كذلك فان جندي جيش التحرير يتوجب عليه معرفة فنون الحرب ومختلف الواجبات المفروضة عليه، وذلك من خلال:

1 ـ استفادة كل مجاهد من التكوين العسكري في معرفة طبيعة الأرض التي يوجد فيها أو يحل بها من أجل إدراكه الموقف الذي يتخذ ضمن فرقته.

2 ـ اهتداء كل مجاهد سواء في الليل أو في النهار، وذلك بمعرفته كيفية استعمال الاتجاهات، وهذا باعتماده بالليل على نجمة القطب التي تدله على جهة الشمال أو عن طريق الجدار والصخور والأشجار التي يكتسيها الندى والطحلب بصفة أقوى بالجهة الشمالية الغربية.

3 ـ معرفة كل مجاهد أن الذروة أو القمة هي الخط الأعلى لمرتفع من مرتفعات الأرض وأن الأكمة هي مرتفع منفرد وذو شكل مستدير على العموم، وأن الحدبة هي بقعة بارزة تقع في نهاية المرتفع من الأرض وبذلك تكون المعلومات التي يقدمها المجاهد إلى رؤسائه واضحة دقيقة ويتأتى للقائد بفضلها من أن يجهز فرقا للزحف على العدو وأن يحتاط ليتم انسحاب جنوده بعد الانتهاء من الهجوم.

4 ـ كل مجاهد يجب عليه أن يستفيد من مرتفعات الأرض ومنخفضاتها ومن سهولها وأوعارها أو صعابها لكي يتمكن من الاختفاء عن بصر الخصم ويتقدم إلى الأمام.

5 ـ كل مجاهد لابد أن يعرف أنه عندما يتحتم على الفرقة قطع مراحل طويلة يكون من الضروري توقفها عشرة دقائق بعد كل ساعة من السير.

6 ـ كل وحدة أو فرقة لابد أن تكون لها طليعة تمهد لها الطريق وتتكون من بعض عناصرها وتعمل على اكتشاف العدو وليتأتى للفرقة الهجوم عليه فجأة.

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين وتقرير ولاية أم البواقي، المصدر المذكور سابقا، ص 11.

7 ـ عند حلول وحدة من الجيش بمكان ما، فلابد أن يكون لها حراس يسهرون على سلامة أفرادها ويطلعون قائد الوحدة على كل من يقترب من المخيم، وعلى كل حادث مريب، زيادة على ذلك لابد من تنظيم دورية تقوم بجولات حول المخيم ليتسنى لها الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول العدو.

8 ـ كل مجاهد بصفته ينتمي إلى أسرة واحدة، ويدافع عن راية واحدة ومنخرطا في عمل مشترك وحياة مشتركة يجب عليه أن يكون عونا لاخوانه المجاهدين ومحبا لهم. وكما انه يقاسمهم المجد والشرف في الدفاع عن الوطن وتحريره من براثن الاستعمار، فإنه من الواجب عليه أن يقاسم المحن وأنواع الحرمان والأخطار.

9 ـ كل مجاهد مطالب بأن يتذكر أقاربه ويتحاشى كل ما من شأنه أن يقلقهم ويفزعهم كأن يتحدث إليهم عن أمور مكدرة.

10 ـ كل مجاهد مطالب بتشجيع المواطنين المضطربي البال ويرفع من معنوياتهم ليتخذوا موقفا يليق بكرامتهم كجزائريين مسلمين.

11 ـ كل مجاهد مطالب بعدم استعماله الغدر أو الوسائل الوحشية وذلك بأن يتجنب العنف كيفما كان ضد الأشخاص المنتمين إلى الأعداء، وإذا فعل ذلك فانه سيتعرض لعقوبات صارمة.

12 ـ كل مجاهد مطالب باحترام رؤسائه احتراما لائقا وأن يعتبرهم بمثابة إخوانه الكبار ومستشاريه ومرشديه، وأن يطيعهم في كل وقت وحين ولو يؤدي به ذلك إلى المخاطرة بحياته. (1)

أسلوب مواجهة العدو

لقد كانت العمليات العسكرية الـ 30 التي نفذتها الطليعة الثورية ليلة أول نوفمبر 1954 إعلانا عن مولد العنف الثوري في وجه الظلم الاستعماري بل إعلان عن مولد خطة جديدة للعمل من أجل التحرير وسحبا لبساط المزايدات من تحت أقدام محترفي السياسة أو الكفاح في إطار «الشرعية».

(1) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالجزائر، عدد 1 في تاريخ 1956، ص 21 ـ 22.

لقد كان السلاح والتنظيم الثوري بين أيدي الذين شاركوا في المجموعات الأولى ثم الايمان المطلق بما يقومون به وبالهدف الذي يعملون من أجله. كل هذه العوامل مجتمعة تشكل خطا فاصلا بين العمل الثوري المسلح وأي عمل مسلح آخر. وتأتي الاستمرارية لتطبع العمل الثوري المسلح بأضخم طابع يستحق بعده أن يسمى جيشا ثوريا.

ففي العمليات الأولى التي نفذتها الطليعة الثورية كان هناك بعد ان: البعد الوطني، حيث كانت العمليات العسكرية قد عمت جميع أنحاء القطر. والبعد الطبقي حيث كان الفلاحون المستغلون جنبا الى جنب مع المتثقفين الثوريين.

وأول ما يتبادر الى ذهن الانسان هو السؤال التالي: كيف تمكنت جبهة التحرير الوطني بسلاحها البسيط أن تصمد وتحقق انتصارات ساحقة على قوات الاحتلال المدججة بالسلاح الحديث ومدعومة بقوات الحلف الأطلسي؟ ومن لابد من الاشارة إلى العمل الثوري المسلح في الثورة الجزائرية الذي كان يكتسي صيغا عديدة من بينها:

1 ـ المواجهة العسكرية والمباشرة.

2 ـ التصفية الجسدية الفردية للعناصر المناهضة أو المعادية للثورة، سواء كانت جزائرية أو أجنبية.

3 ـ التصفية الجسدية للعناصر الجزائرية المتعاونة مع السلطات الاستعمارية.

4 ـ القيام بأعمال تخريبية الهدف منها تعطيل العدو، كنسف الجسور، وقطع الأعمدة الكهربائية والأسلاك الهاتفية. (1)

وقد حددت جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة قواعد واختيار «الأدغال» كميدان مفضل للقتال لأن الغابات تناسب حرب العصابات باعتبارها الشكل الأكثر تطابقا مع الكفاح الثوري. فهذه المناطق الجبلية القاسية ذات المسالك الصعبة يسكنها مواطنون يكنون للاستعمار الفرنسي عداوة منذ الاحتلال بسبب سلبه أموالهم وطردهم من أراضيهم، واستعماله العنف للقضاء على قيمهم

(1) ـ المركز الجزائري للاعلام والثقافة، بيروت ـ لبنان: الجزائر أخبار ووثائق، عدد 17، في تاريخ 1972/10/31، ص 12.

وتقاليدهم ومحاولة فرض نظامه الذي يستمد أصوله من الثقافة الأجنبية ويعتمد على التفرقة العنصرية والظلم والقهر لكل محاولة للتحرر. (1)

وتركزت العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني في المرحلة الأولى على العمليات التخريبية، أو عمليات (اضرب واهرب). أي مناوشة العدو في كل مكان، وازعاجه باستمرار وحرمانه من الشعور بالراحة والأمن. (2)

وكان تنفيذ هذه العمليات العسكرية يتطلب مجموعات قليلة العدد، خفيفة السلاح أي عمليات المواجهة المحدودة في المكان والزمان (كمائن)، دوريات اقتحام لمواقع أو مراكز صغيرة إلخ، حيث أن العمليات غير المحدودة تتطلب مجموعات أكثر عددا. كما يتطلب التخطيط لها قدرات أكبر سواء على صعيد السلاح او على صعيد الخطة وجعل مدة الاشتباك (3) قصيرة هو لكسب الوقت في الانسحاب، لأنه إذا طال الاشتباك فإن قوات العدو تستنجد بقوات كثيرة، الشيء الذي يجعل وحدات جيش التحرير الوطني تعجز عن مواجهتها.

ومن جهة ثانية فإن عنصر المفاجأة يؤدي إلى نتيجة شبه مضمونة بحيث أن الكمائن التي يعدها جيش التحرير الوطني إعدادا محكما كانت تحقق في الغالب (80 ـ 90٪) من أهدافها. إذ أن الجبال هي المكان الطبيعي لحرب العصابات بما توفره الطبيعة من وسائل الحماية وما يقدمه سكانها من مساعدة لجيش التحرير الوطني قبيل الاشتباك وأثناءه وبعده.

وكانت المعارك والاشتباكات والكمائن التي شهدها الريف الجزائري تختلف حسب المناطق، فالأسلوب الذي كانت تتبعه وحدات جيش التحرير الوطني في المناطق التي تكثر فيها الغابات هو غير الأسلوب الذي تتبعه الوحدات المتواجدة في مناطق النجود العليا أو المناطق الصحراوية. وحسب تطورات

(1) ـ كمال عبد الرحيم، الجيش، الصادرة بالجزائر، عدد 200 في تاريخ 1982/11/1 ص 22.

(2) ـ الحاج الاخضر عبيد، المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، عدد 42، في تاريخ 1959/5/8، ص 9.

(3) ـ يطلق الاشتباك على نشوب معركة خفيفة بين المجاهدين وقوات العدو، وهو يختلف عن الكمين، حيث أن الاشتباك يقاوم فيه قوات العدو، ويرد على النار بالمثل. بينما الكمين هو وقوع قافلة أو دورية للعدو في كمين نصبه المجاهدون. ولذا فالخسائر في صفوف العدو تكون في الكمين أكبر وأخطر وغالبا ما يقضي على جنوده قضاء مبرما.

الثورة أيضا. فالعمليات العسكرية التي وقعت سنتي 1954 و1955 هي غير العمليات التي وقعت سنتي 1956 و1957، من حيث اختلاف الأسلوب ومن حيث اختلاف الأسلحة.

ثم إن اتساع مساحة الجزائر واختلاف الطبيعة الجغرافية فيها من منطقة إلى أخرى جعل الأسلوب مختلفا. ففي بعض المناطق يكون أسلوب الكمائن أكثر نجاعة في حين تكون المعارك الكبيرة أكثر فعالية في المناطق الأخرى. بمعنى آخر كانت الكمائن التي تنصبها وحدات جيش التحرير الوطني لقوات العدو تختلف إعدادا وتنفيذا حسب طبيعة المكان.

ومع ذلك فقد كانت هناك سمات مشتركة. ولعل أبرز هذه السمات أن العمليات التي كانت تقوم بها وحدات جيش التحرير الوطني عادة كانت تتصف بالمباغتة. أي الهجوم المفاجىء ثم الانسحاب السريع بعد أن تؤدي المهمة حسب الخطة المرسومة.

وكان يختار عادة عند نصب الكمين الأماكن القريبة من الجسور او المضايق بأن ينسف الجسر عندما تكون القافلة عابرة أو بقصف المضيق بحيث تصبح قوات الاحتلال عاجزة عن اجتيازه. وفي الوقت الذي يقع فيه الانفجار تنصب نيران أسلحة المجاهدين على قوات العدو وبكثافة وفي لحظة واحدة.

إن عمليات الهجوم كانت إحدى الأساليب التي اتبعها جيش التحرير الوطني بقصد إدخال الرعب في نفوس عساكر العدو. وكذلك من أجل إبراز الوجود الفعلي للثورة. إذ أن هذه العمليات كانت تجد حماسا كبيرا لدى الجماهير. وغالبا ما كانت عمليات الاقتحام تأتي ردا على أعمال التعسف التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الجماهير أو تأتي ردا على اعتقال أو تعذيب أو قتل أحد المناضلين. وقد ساعد كثيرا الرد الفوري للمجاهدين على قوات العدو على تعزيز ثقة الجماهير بجيشها وثورتها. (1)

وحتى يكون للثورة طابعا شموليا، فقد كانت وحدات جيش التحرير

(1) - الجزائر أخبار ووثائق، المصدر المذكور سابقا، ص 10 ـ 16.

الوطني أي (الأفواج) لا تتمركز في مكان واحد بل تنتقل من مكان إلى آخر قصد إعطاء الثورة طابع الشمولية وبالتالي تحصين الوحدات وعدم كشفها من قبل قوات العدو من جهة وجعلها في مأمن من أي خطر كان من جهة أخرى وغالبا ما كان يمنح للمجاهدين ألقابا مستعارة (أسماء حربية تعطى من طرف رفاق السلاح) كما يتم عند تجنيد المجاهد حرق كل وثائقه الرسمية من بطاقة تعريف وغيرها، وإخفاء لقبه الحقيقي وهذا لأسباب أمنية. (1)

وقد بقيت أفواج جيش التحرير الوطني تواجه قوات العدو وفق مبادىء حرب العصابات، إذ كانت تتجزأ إلى مجموعات صغيرة مما جعلها تمتاز بالفعالية والسرعة والسهولة في التنقل وهي مجهزة بأسلحة خفيفة، بحيث كانت هذه المجموعات الصغيرة تبرهن على وجود الثورة عبر أنحاء القطر الجزائري وذلك من خلال قيامها بعمليات عسكرية خاطفة. (2)

ومن ثم فإن مواجهة الجيش الاستعماري من طرف جيش التحرير الوطني مواجهة كلاسيكية لم تكن واردة في الحسبان، وهذا نظرا لعدم وجود أي نوع من أنواع التكافؤ والتوازن بين الطرفين. ومن ثم كيفت الجبهة أساليب مواجهة العدو عسكريا بما يتماشى وظروفها الموضوعية.

فقد كان شكل القتال الذي فرضته على قوات العدو هو الشكل الأمثل والأنسب في مثل تلك الظروف ألا وهي حرب العصابات، تلك الحرب التي أرهقت العدو، وبددت طاقاته وأسلحته وأرهقت اقتصاده وأثرت على معنوياته، في الوقت الذي كانت تخدم فيه الجبهة وتقوي من سمعتها وتخدم أطروحاتها السياسية أمام الرأي العام الدولي.

وبذلك تحولت تلك المناطق الجبلية المنيعة التي كان يسيطر عليها جيش التحرير الوطني إلى مدارس حقيقية للتدريب على حرب العصابات، التي مكنته على الرغم من قلة عدده وعدته من مواجهة أعتى قوة استعمارية في العالم مما جعل جيش التحرير الوطني يتجنب في تنظيمه تركيبة الجيوش الكلاسيكية

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين وتقرير ولاية أم البواقي، المصدر المذكور سابقا، ص 10.
(2) - كمال عبد الرحيم، المصدر المذكور سابقا، ص 22.

في تشكيلات قتالية ثابتة ومعروفة، وإنما كان يعمل دائما وخصوصا في المرحلة الأولى من الثورة على ملائمة تشكيلية حسب المواقع الجبلية التي كانت تشكل مجال تحركه الحيوي، وحسب إمكانياته في ميدان التمويه والاخفاء. (4)

الهدف من العمليات العسكرية

كانت جبهة التحرير الوطني تهدف من وراء قيامها بالعمليات العسكرية رغم قلة عددها وعدتها الحربية إلى ما يلي:

1 ـ القيام بأعمال مسلحة ملفتة للنظر عبر التراب الوطني ثم الانسحاب إلى مواقع آمنة تتم فيها دراسة النتائج المحصلة.

2 ـ القيام بعد ذلك بأعمال التنظيم السياسي والعسكري وذلك من خلال:

أ) تأسيس خلايا عمل حضرية وريفية يسند إليها مهمة تثقيف وتوعية المناضلين والمواطنين على السواء.

ب) إيجاد الدعائم المادية والامدادية اللازمتين لتطوير الكفاح المسلح ومواصلته بقوة أكبر، وهذا بواسطة جمع الأسلحة سواء كانت بنادق صيد أو بنادق حرب.

ج) إقامة شبكات الاتصال.

د) شرح مبادىء الثورة وأهدافها للجماهير.

هـ) عزل وتصفية المتعاونين مع قوات العدو.

و) تخطيط العمليات العسكرية وتنفيذها في الزمان والمكان الذي يكون فيه ميزان القوى لصالح جيش التحرير الوطني حتى يتمكن هذا الأخير من كسب أسلحة جديدة من وراء تلك العمليات.

3 ـ العمل على الاستمرارية في توجيه الضربات إلى العدو ومضايقة قواته وذلك بتنظيم فرق لجيش التحرير الوطني تكون منظمة تنظيما جيدا وكبيرة العدد تقوم بنصب الكمائن لقوافل الجيش الاستعماري، وشن الغارات على مواقعه العسكرية أو على أهدافه الاقتصادية الحيوية مثل محطات الكهرباء ومزارع المعمرين والجسور، وخطوط السكك الحديدية وغيرها.

(4) ـ الجيش، الصادرة بالجزائر عدد 224 في تاريخ 1982/11/1، ص 36.

وكان جيش التحرير الوطني يهدف من وراء نصبه الكمائن وشن الغارات على قوات العدو ومراكزه بالدرجة الاولى إلى الاستيلاء على غنائم الأسلحة في ميدان المعارك أو من مراكزه المختلفة، بالاضافة إلى زرع الاضطراب والهلع والخوف في نفوس المعمرين وفي الادارة الاستعمارية بصفة عامة. (1)

ولإظهار تواجد، جيش التحرير الوطني في مختلف أنحاء القطر وهذا بتركيز نشاط الأفواج من نوع «الكوموندوس» أساسا على نصب الكمائن وتخريب الأهداف العسكرية والاقتصادية ومزارع المعمرين والمراكز الكهربائية والسكك الحديدية بالاضافة إلى مشاركتها في تعميم جو عدم الاطمئنان، وهذا بقصد تحطيم العدو ماديا ومعنويا، بحيث يتصور أنه يواجه خصما حاضرا في كل مكان وأن جيش التحرير الوطني كان يتعمد في ضرب المراكز الاستعمارية خاصة في زمن واحد. (2)

لقد كان البرنامج السياسي والايديولوجي لجبهة التحرير الوطني هو الذي يتحكم في مسار العمليات العسكرية وهو الذي كان يحدد ويقدر متى وأين، وكيف تجري العمليات العسكرية؟ وما هو الهدف العسكري والسياسي الذي يجب الوصول إليه بعد كل عملية سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، وذلك حتى يتم عزل السياسة الاستعمارية وفضحها سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا أمام أنظار كل شعوب العالم. (3)

وقد التزم جيش التحرير الوطني في مواجهة قوات العدو بالأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر والمتمثلة في المبادىء العشرة التالية:

1 ـ مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام.

2 ـ مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على الموارد والأدوات إلى أقصى حد ممكن.

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 35.
(2) ـ كمال عبد الرحيم، المصدر المذكور سابقا، ص 22.
(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية سطيف» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بسطيف من 8 ـ 10 ماي 1983، ص 8.
(4) ـ الجيش، الصادرة بالجزائر، عدد 224، في تاريخ 1982/11/1، ص 36.

3 ـ تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني.

4 ـ الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة وإلى التفرقة ثم الالتئام بعد ذلك والهجوم.

5 ـ تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.

6 ـ توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو ووسط السكان.

7 ـ توسيع الشبكة العاملة من أجل اقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سدا أمينا ثابتا.

8 ـ تقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.

9 ـ تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك في نفوس المجاهدين.

10 ـ مراعاة المبادىء الاسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو. (٩)

نتائـج العمليـات العسكريـة

لم تمض سوى فترة قصيرة من انطلاقة الثورة التحريرية حتى تمكنت جبهة التحرير الوطني وجيشها الوطني من تسجيل انتصارات معتبرة بفضل اتباعها أسلوب حرب العصابات في مواجهة قوات العدو التي تجمعت منذ البداية في قوات ضخمة لشن حرب خاطفة ضد وحدات جيش التحرير الوطني من أجل سحق الثورة التحريرية في المهد.

وقد فوتت جبهة التحرير الوطني الفرصة على العدو بتبنيها منذ البداية المقاومة الشعبية، فاعتمدت على الجبال والمناطق الريفية وجعلت من الفلاحين قوة رئيسية في خوض الكفاح المسلح، فزودوها بالرجال وأسلحة الصيد والمؤونة الخ، واستطاعت جبهة التحرير الوطني نتيجة ذلك، على الرغم من إمكانياتها المحدودة وأسلحتها البدائية أن تشن حربا تحريرية ابتداء من الجبال ثم تعميمها على القرى والمدن الجزائرية دون أن تتوقف، بل تطورت ونمت نموا مطردا بفضل تأسيس خلايا الثورة التي امتدت من الجبال إلى القرى والمداشر والمدن وربطت الواحدة منها بالأخرى في كل منطقة.

---

(٩) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالجزائر، عدد 1، في تاريخ 1956، ص 24.

وتمكنت جبهة التحرير الوطني من تعزيز نشاطها العسكري بفضل اتباعها خطة محكمة تمثلت في:

1 ـ بناء وتقوية القدرة القتالية لوحدات جيش التحرير الوطني أثناء عمليات القتال.

2 ـ انتزاع السلاح من أيدي العدو ومقاتلته به.

3 ـ تنمية حرب العصابات وتعزيزها.

4 ـ مقاومة غارات العدو.

5 ـ مهاجمة العدو وفي مراكزه المختلفة.

وبذلك نمت وتعززت وحدات جيش التحرير الوطني التي كانت ضعيفة في بداية الانطلاقة وفي حاجة إلى كل شيء (سلاح ـ ذخيرة حربية ـ لباس ـ مؤونة ـ أدوية الخ) نمت نموا مضطردا وحققت انتصارات معتبرة خاصة في أوساط الجماهير التي صارت مقتنعة نتيجة تلك الانتصارات وأن المستعمرين الفرنسيين ليسوا بالقوة الجبارة التي لا تقهر، وبالامكان إلحاق الهزيمة بهم إذا ما توحد الشعب الجزائري، والتف حول جبهة التحرير الوطني.

وهكذا كانت العمليات العسكرية ذات تأثير بالغ في نفوس الجماهير وحماسا كبيرا في أوساط الشباب بصفة خاصة، الذين أظهروا حماسا كبيرا للانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني، لأن تلك العمليات، عمليات الاقتحام على الخصوص، كانت تدخل الرعب في نفوس جنود العدو وعززت ثقة الجماهير في جبهة وجيش التحرير الوطني.

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد حققت نتائج معتبرة في ظرف قصير على الصعيد العسكري، فلأن جيش التحرير الوطني لم يكن قوة من الجنود المقاتلين بالسلاح فحسب وإنما كان يشمل قوات من المجاهدين الذين كانوا يقومون إلى جانب مهمتهم الأولى المتمثلة في العمليات العسكرية القيام بمهمة التوعية السياسية والوطنية.

لقد كان أولئك المجاهدون الذين يطلق عليهم إسم «المرشدون السياسيون» أو «المفوضون السياسيون» والذين صار يطلق عليهم فيما بعد إسم

والمحافظين السياسيين، كانوا ينقلون أوامر جيش التحرير الوطني إلى المواطنين وفي نفس الوقت يقومون بمحاربة الاشاعات الاستعمارية التي تحاول القضاء على التأييد الشعبي لجيش التحرير الوطني. (1)

ومن ثم ساهمت الانتصارات المعتبرة لجيش التحرير الوطني مساهمة فعالة في عزل المواطنين عن الادارة الاستعمارية، كما دعمت تلك العمليات العسكرية تغلغل الثورة في أوساط الجماهير وحتى في أوساط المترددين والمتشككين نتيجة فقدهم الأمل في الاعتماد على حماية الاستعمار لهم.

فقد صار المجاهدون أينما حلوا يستقبلهم المواطنون بالترحاب والاحترام الكبيرين بلغ بهم حد التقديس في بعض الأحيان، وهذا كان دافعا قويا للكثير من الشباب بإقدامهم على تنفيذ عمليات فدائية دون سلاح من أجل قبولهم في صفوف جيش التحرير الوطني. (2)

الفـداء: تنظيمـه، أهدافـه ونتائجـه

أولا ـ تنظيم الفداء:

تعني كلمة الفداء في مصطلح الثورة التحريرية الجزائرية فداء النفس وتقديمها تضحية سواء بنيل الغاية أو الاستشهاد. وكلمة الفدائي كانت تطلق على المناضل الذي تكلفه الجبهة بالقيام بمهمة صعبة وخطيرة في نفس الوقت، لأن هذا المناضل يكون مستعدا على الدوام للتضحية بنفسه من أجل الوطن.

(3)

وتعود نواة العمل الفدائي إلى تكوين المنظمة السرية (لوس) سنة 1947 لأن اختيار المناضلين في هذه المنظمة كان يعتمد على خصال تتوفر في الفدائي كقوة الارداة والخصال المعنوية من شجاعة وحيوية ومبادرة وصبر وثبات. وكما

(1) ـ الجزائر أخبار ووثائق المصدر المذكور سابقا، ص 16 .
(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية سطيف» المصدر المذكور سابقا، ص 7 .
(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الشرق الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 37.

هو معروف، فقد كانت المنظمة السرية تتهيأ لأعمال فردية وجماعية بدون
عنصر المفاجأة والمباغتة للأعداء، وضرب الأهداف العسكرية الاستراتيجية للعدو، بل تخريب وتحطيم المنشآت الحيوية للعدو في جميع الميادين من سياسية واقتصادية وثقافية ونفسية.

وعليه فإن الفداء ماهو إلا أسلوب من أساليب الكفاح المسلح فرضته ظروف حتمية وممارسة شاقة يكتنفها الخطر، لا يقدم عليه إلا ذو الإيمان الخالص، والارادة القوية والشجاعة النادرة. وقد اعتمدته جبهة التحرير الوطني منذ إعلانها الثورة المسلحة وخاصة في المدن الكبرى بحكم ظروفها وطبيعتها، حيث يتعذر على جيش التحرير الوطني القيام بالعمليات العسكرية داخل المدن والقرى. (4)

فقد كانت جبهة التحرير الوطني بالاضافة إلى محاربتها الوجود الاستعماري مجبرة بأن تحارب بنفس العنف والحزم كل عنصر فاسد في جسم الأمة وتقضي على كل العملاء. وفي بادىء الأمر كان جنود جيش التحرير الوطني هم الذين يقومون بتنفيذ العمليات الفدائية داخل المدن والقرى، ولكن عندما تطورت الأحداث أصبح تكوين الخلايا ضروريا ووضعت تحت تصرفها تشكيلات فدائية. (5)

وأصبح الفدائي مهيكلا في وحدات صغيرة جدا لا يعرف أفرادها بعضهم البعض. والمسؤول هو الوحيد الذي يعرف أفراد التشكيلة أو الخلية. ولكل خلية محيطها الجغرافي الذي تتحرك فيه حتى لا يقع تصادم أو تداخل بين الخلايا. كما أن الفدائي ينفذ العمليات الفدائية تطبيقا لأوامر المسؤولين بطريقة

(4) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية الجزائر»، المصدر المذكور سابقا، ص 14.
(5) ـ التشكيلة الفدائية تضم اثنين فأكثر.

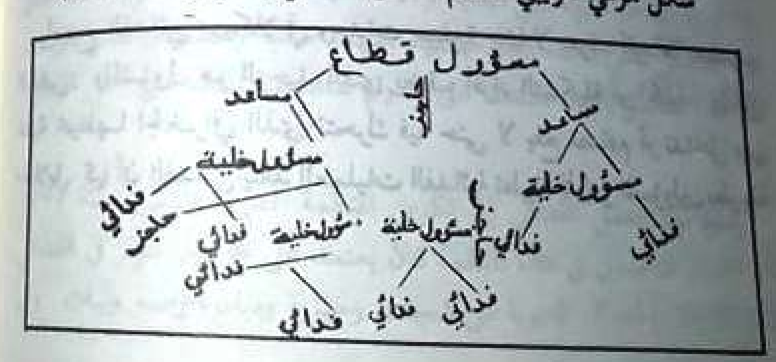
منظمة، حيث يقدم له (المرشد) الوسيلة والهدف وبعد تنفيذ العملية تؤخذ منه الوسيلة إن كانت مسدسا لتخفى وينجو هو بنفسه. (1)

إن تنظيم العمل الفدائي يكون سريا للغاية ابتداء من اختيار المناضل الذي يقوم بالمهمة إلى غاية تنفيذ العملية. فهناك المناضل الذي يقدم للفدائي الوسيلة (مسدس، قنبلة، خنجر). وهناك المناضل الذي يساعده لضمان نجاح العملية ونجاته من الوقوع في قبضة العدو. (2)

وفي الحقيقة أننا لا نستطيع أن نحدد هيكلا دقيقا لنظام الفداء وهذا راجع لطبيعة العمل الفدائي نفسه، غير أنه يمكننا تقديم هيكلا أو شكلا هرميا تقريبيا. لقد كان العمل الفدائي يعتمد على نظام الأفواج المحدودة العدد. فكان لكل قطاع في المدينة مسؤول يساعده أثنان أو أكثر وكان لكل مساعد فوجان أو خليتان. وتضم كل خلية عضوين ومسؤولا وتحتفظ كل خلية بسرها ولا يمكن أن تعرف أي شيء عن بقية الخلايا.

هذا بالنسبة للعاصمة والمدن الكبرى. أما بالنسبة للمدن الصغرى والقرى فان عملية الفداء فيها كان ينفذها مسبل أو جندي بأمر من جيش التحرير الوطني. (3)

شكل هرمي تقريبي لتنظيم العمل الفدائي بالجزائر العاصمة (4)



(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الشرق الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 37.

(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية سطيف» المصدر المذكور سابقا، ص 5.

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الوسط» المصدر المذكور سابقا، ص 16.

(4) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 16.

وبالنسبة للدوافع التي كانت تدفع الفدائي إلى التضحية فهي حب الوطن والجهاد والرغبة في التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني. وما إقدامه على القيام بعمليات فدائية خطيرة سوى برهنته على أنه جدير فعلا بالانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني. (1)

فالفدائي كان يكلف بعملية فدائية معينة كشرط أساسي ليقبل في صفوف جيش التحرير الوطني، أو لتبرئة نفسه من عقاب، إذ كان قد ارتكب خطأ، ويلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني، إذا اشتبه فيه من طرف العدو. وعلى هذا الأساس يعتبر الفدائيون قوة احتياطية لجيش التحرير الوطني لأن شروط التجنيد كانت قاسية جدا، بحيث لا يقبل اي فرد في صفوف جيش التحرير الوطني إلا بمقاييس دقيقة، مما جعل الثورة تعيش أخصب فتراتها. (2)

ونظرا لطبيعة المدن وتعقيداتها فقد أسندت مهمة الفداء داخل المدن إلى مناضلين من سكان المدن نفسها، لأنهم أدرى بشوارعها وممراتها التي تساعدهم أكثر في التحكم في العمليات المسلحة المراد تنفيذها. وكانت كل العمليات التي ينفذها الفدائيون تتم بالتنسيق مع الأفواج العاملة بالأحياء ويتلقون الأوامر من قادة جيش التحرير الوطني. (3)

وتعتبر مهمة الفدائي أكثر دقة وعملياته تحتاج إلى دراسة واسعة وهو غالبا ما يحصل على المعلومات من عناصر مساندة للثورة من داخل المكان المستهدف لاختيار الوقت المناسب والأسلوب الملائم لتنفيذ العملية. ولعل أهم شيء كان يواجهه الفدائي هو تأمين كيفية انسحابه. (4) والفدائيون في المدن قد يكونون رجالا وقد يكونون نساء. والأطفال كانوا يساعدون في القيام بالعمليات الفدائية عن طريق إخفاء الأسلحة وتضليل العدو. فالفداء يتخذ أساليب مختلفة

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الجنوب» المقدم في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة من 8 - 10 ماي 1984، ص 11.

(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تبسة» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 8 - 10 ماي 1983، ص 8.

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تلمسان» المصدر المذكور سابقا، ص 14.

(4) - الجزائر، أخبار ووثائق. المصدر المذكور سابقا، ص 14.

وتنفيذه وهو يتكيف حسبما تقتضيه الظروف. والعملية قد تتم على مراحل بأن ينقل الولد المسدس في سلة الخضار، أو تأخذ المرأة القنبلة في حقيبة يدها ليسلمها الى الفدائي الذي ينفذ العملية. وهذا بدوره يسلم السلاح بعد تنفيذ العملية الى مناضل آخر.

إن هذه الاستراتيجية في تنفيذ العمليات الفدائية كان من نتائجها:

1 ـ تشجيع العناصر الفدائية على تنفيذ مهمتها بالسرعة والدقة المطلوبة.

2 ـ توفير إمكانية النجاح للعملية.

3 ـ تميزها بالصفة الجماعية. (1)

وكانت العمليات الفدائية داخل المدن تتميز بالاحتماء بالجماهير، فالفدائي في المدن لايستطيع البقاء بمعزل عن الجماهير، بل يندمج فيها اندماجا كليا. لأنه إذا كان الجندي أو المجاهد يلتجيء للطبيعة (الجبال) في أوقات الضيق، فان الفدائي لم تكن لديه هذه الصفة وكل ما يستطيع فعله هو الانتقال من بيت لآخر، أو من حي لآخر.

كما تميزت العمليات الفدائية داخل المدن بالدقة والسرية التامة، وقد ساعد التشكيل الهرمي لخلايا الفدائيين على استمرارية الثورة داخل المدن. فكلما اكتشفت خلية من طرف العدو وإلا وقامت خلية بديلة لها، ثم أن الفدائي خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة لجنود جيش التحرير الوطني فهو عبارة عن إنسان مدني ليس له بدلة عسكرية مخفية ولا هو منظم في فرق وكتائب بحيث يعيش ويتحرك في أوساط الجماهير. إن الفدائي قد يكون عامل بناء يعمل في النهار ويقوم بالاغارة في الليل، وحتى أنه قد يكون موظفا في إدارة حكومية وعندما تأتيه التعليمات من القيادة يقوم بتنفيذ حكم الثورة في رئيسه وربما في زميله في العمل في حالة ما إذا كان هذا الأخير متواطئا مع العدو.

فهذه الصفة قد خففت العبء على الثورة. فالفدائي يتعاطى أعماله الاعتيادية ويؤمن رزق أطفاله. ومن جهة ثانية كان من نتيجتها أنها جعلت العدو يرتاب بكل جزائري، إذ أن الرصاصة يمكن أن تنطلق من أي مكان وفي كل وقت. (2)

---

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 14.

(2) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 15.

ثانيا ـ أهداف الفداء:

لقد شرعت جبهة التحرير الوطني في تنفيذ العمليات الفدائية في المدن والقرى وتوجيه الضربات الهادفة الى المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمرافق الحيوية للعدو وذلك بهدف تجسيد الوجود الثوري أمام السلطات الاستعمارية بمختلف أجهزتها الارهابية والتعسفية. من البوليس الى الجندرمة، الى القضاء، الى الجيوش الجرارة وما يتبعها من رجال القوم (1) وغيرهم من المتعاونين الذين ماتت ضمائرهم وباعوا وطنهم مقابل لقمة العيش المغموسة بالذل والهوان.

وكانت جبهة التحرير الوطني تستهدف من العمل الفدائي تحقيق جملة من الأغراض النفسية والسياسية من بينها ما يلي:

1 ـ ترهيب وتحذير المواطنين المتعاونين مع العدو.

2 ـ مجابهة الحركات المضادة للثورة.

3 ـ البرهنة على أن الثورة قادرة على ضرب كل من تسول له نفسه الوقوف في طريقها.

4 ـ إثبات قدرة الثورة على حماية الجماهير من بطش العدو وعملائه.

5 ـ الثأر للمناضلين الذين يعدمهم العدو.

6 ـ إرغام قوات العدو على تخصيص عدد كبير من جنودها لحماية المستوطنين في المدن والقرى وحماية أيضا المصالح الاستعمارية مما يزيد في إرهاقها بزيادة النفقات العسكرية واستنزاف اقتصادها.

7 ـ تحذير حراس السجون الذين يضطهدون المعتقلين من أجل القضية الوطنية وضرب كل من خالف أوامر الجبهة ليكون درسا وعبرة لغيره.

8 ـ تنفيذ حكم الاعدام في الخونة الذين يتعاونون مع الادارة الاستعمارية على حساب القضية الوطنية، ومحاربة كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة الثورة.

---

(1) ـ القومي كان يراد به الحركي وكان استعمال عبارة «القومي» في البداية أكثر من استعمال عبارة «الحركي»، لأن عبارة «القومي» كانت أخف نكأ من الناحية الدلالية النسبية من لفظ «الحركي» الدالة صراحة على الخيانة الوطنية. وكما كان يقال: قومي يقال حركي. والقومي نسبة الى «القوم» وهم من يحملون السلاح ويركبون الخيل في العامية الجزائرية.

9 ـ تخفيف الضغط على جيش التحرير الوطني في الجبال بفتح الجبهة الحضرية.

10 ـ إنهاك قوات العدو ماديا ومعنويا وبث الرعب في صفوف المستوطنين حيثما كانوا.[3]

ومن ثم فإن العمل الفدائي هو وسيلة لبث الرعب وإحداث الهلع والفزع في نفوس الاستعماريين وأعوانهم، وهو أداة فعالة أيضا لكسب الجماهير إلى صفوف الجبهة داخل المدن والقرى. بمعنى آخر، كان للعمليات الفدائية هدفان: جانب إعلامي وجانب نفسي.

1 ـ الجانب الاعلامي: لقد كان الاستعمار الفرنسي يخفي الهزائم التي يتلقاها على يد جيش التحرير الوطني في الجبال والأرياف نظرا لبعدها عن وسائل الاعلام بحيث صارت العمليات الفدائية المكثفة تبرز تلك الانتصارات المعتبرة التي يسجلها جيش التحرير الوطني يوميا في ميادين القتال مع قوات العدو، يبرزها للرأي العام الداخلي والدولي وهذا من خلال:

أ) رمي القنابل داخل مراكز ومقرات الاستعمار، أو على تشكيلات جيش العدو، المترجلة والمنقولة بواسطة الشاحنات.

ب) تنفيذ حكم الاعدام جهارا في سفاحي العدو وعملائه إلخ.

2 ـ الجانب النفسي: كانت العمليات الفدائية ترفع من معنويات الجماهير، لأنها كانت تؤكد لها أن الثورة قادرة على ملاحقة أعداء الوطن أينما وجدوا كغلاة المعمرين والخونة، وضباط المخابرات والجندرمة والبوليس وأعضاء منظمة اليد الحمراء.[4]

زيادة على ذلك فإن جبهة التحرير الوطني كانت بمجرد ما ينفذ الفدائي العملية تبدأ في العمل الدعائي لاستغلال الحدث لصالح الثورة، حيث توضح

---

(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الوسط»، المصدر المذكور سابقا، ص 6.

(4) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الشرق الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 35.

أن تنفيذ الاعدام في سفاحي الاستعمار والخونة ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة، أي أن تنفيذ حكم الثورة هو من أجل غاية سياسية.

إن العنف يولد العنف، فعندما يقتل ضابط للعدو أو معمر أو وطني، فإن أول عمل يقوم به العدو هو الانتقام من المدنيين العزل بدون استثناء، الشيء الذي يدفع المترددين للانضمام إلى صفوف الثورة. وهذه الظاهرة مثلما تنطبق على المدن تنطبق على القرى.

فالغاية إذن من تنشيط العمل الفدائي داخل المدن كانت ترمي إلى إبراز وجود الثورة وجعل الاعتقاد يسود بأنها أي الثورة موجودة في كل مكان وفي كل وقت، فقتل خائن كان يقصد به إعطاء درس لغيره من الخونة بأن العقاب يلحقهم أينما وجدوا، كما أن تنفيذ حكم الثورة في طاغية كان المقصود به أيضا توجيه الانذار لكل من سيسيء إلى الجماهير.

وحتى يأخذ العمل الفدائي طابعه السياسي فقد جرت العادة أن يسبق تنفيذ حكم الاعدام توجيه الجبهة رسالة إنذار تطلب فيها من الشخص المقصود أن يغير موقفه أو سلوكه وإلا فسوف ينال جزاءه. وحتى يعطى للعمل الفدائي مفعوله النفسي فغالبا ما كان يعين للخائن الوقت والمكان الذي سوف ينفذ فيه حكم الثورة.

وكان الأسلوب الذي اتبعته الجبهة في تنفيذ الحكم في المدن هو نفس الأسلوب الذي اتبعته في القرى، مما ترتب عنه قيام شعور لدى المواطنين بأن الثورة دائما إلى جانبهم في نفس الوقت الذي يخلق فيه الاحساس للخونة والمستعمرين أن شبح الثورة يلاحقهم باستمرار الشيء الذي يجعلهم يعيشون في قلق وخوف مستمرين، وكثيرا ما كان يدفع ببعضهم إلى الجنون.[1]

ثالثا ـ نتائج العمليات الفدائية:

إن العمليات الفدائية في المدن والقرى والتي كانت تستهدف بالخصوص غلاة المعمرين وكبار العملاء وضباط مخابرات العدو والبوليس والجندرمة

---

(1) ـ الجزائر أخبار ووثائق، المصدر المذكور سابقا، ص 14.

الاستعماريين كان أثرها الدعائي أبلغ وأقوى في الأوساط الشعبية، حيث أثرت تأثيرا إيجابيا على معنويات الجماهير وسلبيا على المعمرين وحماتهم من السلطات الاستعمارية.

فكانت الجماهير تتصيد كل صباح الأخبار من مختلف المصادر وبمختلف الوسائل، التي ترفع من معنوياتها وتشدها إلى قضيتها وثورتها. في الوقت الذي كانت فيه هذه الأخبار تبث الهلع والدهشة والتشاؤم في صفوف المستعمرين وعملائهم، وتقلص نتيجة ذلك نفوذ السلطة الاستعمارية في المدن والقرى، وفر المعمرون من أصحاب المزارع المتاخمة للجبال المعزولة إلى حيث يجدون الأمن المفقود، وصار كل الأوروبيون يتنقلون في المدن والقرى مسلحين. (3)

كما عززت العمليات الفدائية الانتصارات التي كان يحرزها جيش التحرير الوطني على قوات العدو، بحيث تمت بواسطتها القطيعة بين الادارة الاستعمارية والجماهير، بسبب الأعمال الوحشية التي كان يقوم بها العدو ضد الجماهير دون تمييز على إثر كل عملية فدائية. فقد كان يصب غضبه على المواطنين بالاعتقالات الجماعية والاغتيالات والقتل الجماعي والتعدي على الحرمات والسلب والنهب للأموال إلخ.

وكان يشمل القمع طبعا المواطنون العزل من السلاح مما زاد من التحام الجماهير بالثورة وبالتالي ساهمت تلك الأعمال القمعية الاستعمارية في تعميق الهوة بين الاستعمار والجماهير الجزائرية بل أحدثت القطيعة التامة والابتعاد الكلي للجماهير عن الادارة الاستعمارية. (4)

وتبرز النتائج الايجابية للعمليات الفدائية في القرى والمدن من خلال الآتي:

1 ـ إجبار المواطنين المتعاونين مع العدو أو المتشككين في الثورة أو المتفرجين عليها على تحديد مواقفهم بوضوح.

2 ـ التحاق العديد من المصاليين بصفوف جيش التحرير الوطني بعد أن تأكدوا من قوة الثورة، وتبينوا الحقيقة من الزيف، وبعد أن برهنوا على نيتهم الصادقة

(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية عنابة»، المصدر المذكور سابقا، ص 5.

(4) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الشرق الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 5.

في الانتصار للقضية الوطنية باغتيال مسؤوليهم المتواطئين مع العدو وتنفيذا لشروط جبهة التحرير الوطني من أجل قبول التحاقهم بصفوف جيش التحرير الوطني.

3 ـ القضاء على العناصر الشيوعية التي رفضت الالتحاق بجبهة التحرير الوطني وحافظت على صلاتها الوثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي والتي حاولت أن تظهر على شكل أفواج مسلحة كقوة موازية للجبهة خاصة بالجزائر العاصمة.

4 ـ اقتناع المتشككين في نجاح الثورة من خلال العمليات الفدائية المظفرة، بحيث تأكدوا من فرض الجبهة وجودها في الداخل والخارج.

5 ـ شحذ الهمم لدى الجماهير، وإثارة في نفسها الحماس الوطني بفضل مشاهدتها ابطالا يقدمون أنفسهم فداء للوطن وجبابرة الاستعمار وعملائه يتساقطون كأوراق الخريف في وضح النهار من جراء ضربات المجاهدين الذين كانوا لا يهابون الموت بل كانوا يقدمون على الموت من أجل أن توهب لهم الحياة الحرة الكريمة.

6 ـ إرغام العدو على التخفيف من عمليات إعدام المساجين السياسيين بعد أن تأكد العدو أن الثورة قادرة على الثأر لأبنائها عمليا.

7 ـ فرض حظر التجول وتطبيق نظام الدوريات العسكرية في المدن الكبرى وبذلك تشتت جهود العدو. (1)

ولعل أهم نتيجة حققها العمل الفدائي في نظرنا هي ارتفاع الوعي لدى الجماهير التي أصبحت إلى جانب توفيرها للفدائيين المأوى والمأكل وفي نفس الوقت تقدم لهم المعلومات الدقيقة عن العدو، وعملائه، كما صاحبت العمليات الفدائية يقظة شديدة وسط الجماهير، بحيث كان الحادث على الرغم من وقوعه أمام عيونها وفي واضحة النهار، يكون جواب الجميع على أسئلة العدو «ما رأيت ولا سمعت».

فهذه المقاومة السلبية للجماهير كان لها تأثير كبير على نفسية المستعمرين

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الوسط»، المصدر المذكور سابقا، ص 7.

الذين كان يجن جنونهم عندما يردد الجميع نفس الجواب، الشيء الذي جعلهم يعتقدون أن كل جزائري (فدائي)، وهذا التصور خدم سياسة جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي. (4)

المسبلون ودورهم في تخريب منشآت العدو

إن كلمة المسبل تعني الشخص الذي يكرس حياته للعمل من أجل نجاح الثورة بكل إخلاص ونكران للذات، وتفان تام، والمسبلون هم أفواج من المجندين من الشعب وجدوا منذ أول نوفمبر 1954. وهم بالنسبة لجبهة التحرير الوطني مثل العيون والآذان والأطراف بالنسبة لكائن حي، (5) فهم يترصدون أخبار العدو والمضادين للثورة، ويربطون الاتصال بين مختلف الوحدات العسكرية والخلايا الثورية. (6)

ويمكن حصر الدور الذي يقوم به المسبلون في التالي:

1 - إقلاق العدو وإشعاره بتواجد الثورة في كل شبر من تراب الوطن وهذا من خلال تخريب الطرقات، ونسف الجسور، وتحطيم السكة الحديدية قصد تعطيل وصول نجدات العدو وتنقله وخاصة في المناطق الجبلية، فضلا عن تعطيل الخطوط الهاتفية والكهرباء.

2 - تدمير المنشآت الفنية والاقتصادية التي تؤدي إلى إضعاف العدو وتحطيمه من الناحية الاقتصادية.

3 - تخريب مزارع المعمرين الذين أظهروا عداءهم للثورة. (7)

4 - الاستعلامات (تحركات العدو - أخبار الخونة - الأسلحة المخزونة إلخ).

5 - الحراسة.

6 - الاتصال.

---

(4) - الجزائر أخبار ووثائق، المصدر المذكور سابقا، ص 15.

(5) - العربي بن امهيدي، الجيش، الصادرة بالجزائر، عدد 8، في تاريخ 1964/10/1، ص 38.

(6) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية المدية» المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بتيارة من 1 - 3 ماي 1983، ص 4.

(7) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تلمسان» المصدر المذكور سابقا، ص 18.

7 - الالتحاق بأماكن المعارك فور بلوغهم الخبر بتوقيتها أو نشوبها.

8 - تقديم مسؤول المسبلين تقريرا شهريا الى مساعد المسبلين على مستوى الدوار وهذا بدوره يقدم تقريرا شهريا الى العريف الاول العسكري المسؤول على مستوى القطاع وكل من تكشف السلطات الاستعمارية أمره يلتحق فورا بصفوف جيش التحرير الوطني. (8)

غير ان أهم دور يقوم به المسبلون هو دور الدليل للمجاهدين في المنطقة، فإذا ما ارادت وحدة من جيش التحرير الوطني التنقل تمهد المسبلين يتحركون حالا بانتظام وبدقة تامة. وفي الحين يعين مكان الاتصال الجديد ويتنقل جندي الاتصال (9) مع مسؤول القرية إلى المكان الذي تتجه إليه الوحدة وتعيين اللجنة المحلية مهمة كل مسبل فورا، وكذلك يعد حالا الايواء للجنود والضباط الذين تم الاعلام بهم:

وإلى جانب هذه الاستعدادات يعين رئيس القرية أو الدوار حارس الليل، والحارس الذي يعوضه بالنهار، وهو الحارس الذي يعززه بعض المجاهدين في الأوقات التي تتطلب يقظة متزايدة. أضف إلى ذلك فان وحدة جيش التحرير الوطني قبل أن تنتقل في الليل أو في النهار يكون الطريق الذي تسلكه قد عين واكتشف من طرف المسبلين.

وفي الأماكن التي تعتبر خطيرة يختفي فيها الحارس المدني أو المسبل ليكشف عن الخطر المحتمل وليخبر في الحال قائد الفرقة، وهكذا تجري تحركات جيش التحرير الوطني عبر كامل التراب الجزائري، وخاصة في الأماكن المطوقة بشدة في النهار أو في الليل حيث يوفر المسبلون أكبر ما يمكن من الضمانات والعناية و99٪ بأمن تام.

والجدير بالذكر أنه عندما تحل وحدة من وحدات جيش التحرير الوطني

---

(8) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية بجاية» المصدر المذكور سابقا، ص 5.

(9) - الاتصال. كان لفظ «الاتصال» أو «رجل الاتصال»، يطلق على الشخص الذي كان يتكفل بتبليغ الاخبار من مكان إلى آخر، كما كان هذا الشخص بحكم طبيعة مهمته يتصل بالناس لأهداف مختلفة، فقد كان يتصل مثلا بالجنود الجزائريين الذين كانوا في بداية الثورة منخرطين في الجيش الفرنسي، في إطار الخدمة العسكرية الاجبارية التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشبان الجزائريين.

بدوار تقوم غالبا بزيارة التلاميذ في المدرسة وبزيارة عائلات المجاهدين وأحيانا تقوم بجولة في بستان أو مزرعة للتحدث والمناقشة مع الفلاحين في مشاكل الري والزراعة، واعتداءات قوات العدو على كرامتهم، وفي نفس الوقت يقوم ممرض الوحدة بمعالجة المرضى من المدنيين، وعندما تقرر هذه الوحدة أن تستأنف التنقل لمتابعة نشاطاتها في الدواوير الأخرى تتحرك عجلة المسبلين القوية في خدمة محرري الجزائر، كذلك فان المسبلين الذين هم العون المساعد لجيش التحرير الوطني يساهمون أيضا في المعارك التي يخوضها جيش التحرير الوطني ضد قوات العدو في منطقة تواجدهم.

كما كانت الاتصالات التي يقوم بها المسبلون بين الشعب وبين جبهة التحرير الوطني تزيد في تقوية الطاقات، وتدعم الامكانيات، وتشحذ العزائم، وتضيف مكاسب جديدة كل يوم في طريق التحرير الوطني، [1] ومن ثم اشتهر المسبلون بالبطولة والبسالة والشجاعة النادرة أثناء أداء واجبهم الثوري، فلا يخافون ولا يهابون من اقتحام الأخطار والمصاعب ولا يترددون في الاقدام حتى على الموت عندما يكون ذلك لصالح الثورة وهذا مصدر تسميتهم بالمسبلين. [2]

---

(1) - العربي بن المهيدي المصدر المذكور سابقا، ص 38.

(2) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر 1980، ص 306.

الفصل الثالث

التنظيم السياسي ودوره في تعبئة الجماهير وتنوير الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية

لقد ظلت فرنسا تردد طيلة قرن وربع قرن، ان الجزائر هي عبارة عن ثلاث مقاطعات فرنسية، وأن «الأمة الجزائرية لا وجود لها»، وبحكم طول المدة أصبح الاستعمار حقيقة ماثلة لا في الواقع فحسب، بل في الأذهان والشعور، ونتج عن ذلك وجود فئات إرتبطت مصلحيا بالاستعمار، ووقوف ممثليها الذين كانوا يدعون أنهم يمثلون الشعب الجزائري غداة انطلاقة الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 موقفا عدائيا من جبهة التحرير الوطني.

يضاف الى ذلك حقيقة أخرى مؤلمة، وهي أن تضارب الأفكار وكثرة الصراعات بين الأحزاب قد أثرت سلبيا في تهيئة الشعب لمواصلة الكفاح المسلح. ولذلك بقيت الجماهير على الهامش، ولم تكن مجندة في تنظيمات ثورية تستطيع من خلالها أن تستجيب لنداء أول نوفمبر من أول يوم للثورة. ولعل من واجبنا أن نشير منذ البداية أن قادة الأحزاب السياسية التقليدية لم تكن عندهم قناعة ذاتية للثورة التي التف حولها الشعب منذ الانطلاقة. وبالتالي يتحاشون العمل الجماهيري الخلاق ووجدوا في أسلوب الخطب المنبرية ما يشبع حاجات العقلية البورجوازية فاتخذوها وسيلة أساسية لبلوغ هدفهم المنشود.

وعلى العكس من ذلك فإن جبهة التحرير الوطني كانت تؤمن منذ البداية بأن الحركة الجماهيرية هي أساس قيامها واستمرارها ونجاحها، وترى ضرورة العمل باستمرار على تطوير ومبادرات الحركة الجماهيرية كأساس للعمل السياسي للفئات الشعبية المحرومة. فإن قادة جبهة التحرير الوطني كانوا

يدركون منذ البداية ان الجماهير التي كانت تعاني من قهر وبطش السلطات الاستعمارية هي في أمس الحاجة إلى توجيهات الثورة سياسيا وعمليا لكي تنال حقوقها الأساسية وتنعم بالحياة الحرة. وعدم وقوف الثورة إلى جانب الجماهير في معاناتها الصغيرة والكبيرة، كان يعني بالنسبة للمسؤولين توسيع هوة العزلة التي كانت السلطات الاستعمارية تسعى إلى إبقائها بين الجماهير الشعبية وبين القيادة الثورية المؤمنة حقا بالمصالح العليا للشعب الجزائري.

وبطبيعة الحال فقد كان للثورة برنامجها المسطر في بيان أول نوفمبر. إلا ان هذا البرنامج سيظل كما هو إن لم تصحبه خطة عمل دقيقة في توعية الجماهير، وكسبها إلى جانب الثورة وسحب البساط من تحت أقدام الأحزاب التقليدية. ولذلك عملت الجبهة منذ البداية على تجميد الكفاح الجماهيري اليومي في مختلف الميادين لكي تمهد الجماهير دربها لوحدة الصفوف في الالتفاف حول الكفاح المسلح.

وهكذا قامت جبهة التحرير الوطني منذ إعلانها الثورة المسلحة بعمل طويل وشاق لتوضيح الجو السياسي وشرح موقفها بأناة وصبر لازالة الاضطراب والبلبلة في صفوف الجماهير. وقد ركزت الجبهة أثناء توضيحها مبادىء وأهداف الثورة للجماهير على تنوير الروح الدينية الكامنة في النفوس، كالتأكيد على كون الجهاد احد الأركان الأساسية في الاسلام، وأن حب الوطن من الايمان. (1)

الاتصالات الاولية بالجماهير

لقد أسندت جبهة التحرير الوطني مهمة توعية وتعبئة الجماهير في مطلع الثورة إلى جيش التحرير الوطني وخاصة في الجبال والقرى، لأن جيش التحرير الوطني كان يختلف اختلافا كليا عن الجيوش النظامية، فهو يعتمد بالدرجة الاولى في الكفاح المسلح، الذي يخوضه على الجماهير، بينما تفقد الجيوش النظامية هذه الصفة الحيوية.

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية سعيدة»، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 8 - 10 ماي 1983، ص 4.

وبما أن جبهة التحرير الوطني هي منظمة سياسية وعسكرية في آن واحد فان جندي جيش التحرير الوطني هو مناضل قبل كل شيء، مكلف بمهمة تتمثل في أداء الكفاح المسلح. وبالتالي يكون لجندي جيش التحرير الوطني مهمتان بوصفه عضوا عاملا في حركة وأساس هذه الحركة التي هي جبهة التحرير الوطني. وذلك بأن يشارك في شن حرب تحريرية من جهة، ويربي ويطور ويعبئ الجماهير وينظمها في إطار نضالي، إطار جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية.

وعليه فان المجاهد كان له دور تاريخي وسط جبهة التحرير الوطني، لان جيش التحرير الوطني بوصفه الركيزة الأساسية للجبهة يقع على كاهله واجب عظيم من أشق الواجبات وأعظمها أداء الا وهو توعية وتعبئة الجماهير في مرحلة تعتبر من أخطر المراحل التي شهدتها الثورة التحريرية. لأنها البداية والبدايات في كل الأمور الهامة دائما تكون صعبة، وتحتاج الى حكمة ونفس طويل. (2)

وهكذا كان المجاهدون الأوائل يتنقلون في سرية تامة، والحذر الشديد في القرى والدواوير يبشرون بالثورة ويعلنون الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي في اجتماعات شعبية واتصالات خاصة. وكانت الاحتياطات مشددة والتحريات تصل حد المبالغة في القرى والمدن حيث تسيطر هياكل الاستعمار من مصالح استعلامات وبوليس وعملاء من الموظفين (المنتخبين)، ومن القياد وغيرهم. (3)
ولذا كانت عمليات الاتصال بالمداشر والدواوير والقرى تقوم بها وحدات جيش التحرير الوطني على النحو التالي:

1 - جمع كل المعلومات الممكنة حول كل قرية وسكانها وأعيانها، وذلك بكل الوسائل الممكنة.

2 - استدعاء بعض الأشخاص الموثوق فيهم في هذه القرية إلى قرية أخرى سبق تنظيمها بقصد توعيتهم وإقناعهم ببرنامج الثورة، ثم مطالبتهم بتهيئة قريتهم لاستقبال جيش التحرير الوطني. في تاريخ محدد.

3 - في التاريخ المحدد وغالبا ما يكون الوقت ليلا، تقبل وحدة جيش التحرير

(2) - جبهة التحرير الوطني - مدرسة المحافظين السياسيين، نشرة هيئة أركان الحرب العامة، لم يذكر تاريخ الصدور، ص 11.
(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية عنابة»، المصدر المذكور سابقا، ص 3.

الوطني على القرية وتعقد اجتماعا عاما لسكانها في المسجد، أو في أي مكان آمن
يتم خلال ذلك شرح أسباب الثورة ومبادئها وأهدافها بقيادة جبهة التحرير
الوطني، ثم يحضر المصحف الشريف يؤدي المواطنون القسم بالوفاء للثورة
والتضحية من أجل الوطن، والجهاد في سبيل الله، وكتمان السر على الأعداء.
4. تجمع بعد تأدية القسم أسلحة القرية والملابس العسكرية الموجودة بها.
5. تنصيب فوج المسبلين المتطوعين من أبناء القرية وعددهم 11 رجلا وتعيين
قائد لهم يدعى رئيس المسبلين.

وقد كان الاتصال والاجتماع بالمواطنين أسهل في المداشر والدواوير منه في
القرى والمدن حيث ينتقل المجاهدون من دوار الى آخر ومن مشتة الى أخرى
وهم يرتدون الزي العسكري ويحملون السلاح فوق أكتافهم. ويقومون خلال
اجتماعهم بالمواطنين تعين مراكز ورجال يقومون في كل مكان بخدمة الثورة في
مختلف المجالات، كالتوعية والتموين والاتصال وغيرها. (1)

وتعتبر زيارة المجاهدين للمشاتي والدواوير في مطلع الثورة ضرورية، لانها
كانت تساهم في رفع معنويات المواطنين بواسطة الشروح التي كانوا يقدمونها لهم
عن مبادىء الثورة وأهدافها الأساسية، المتمثلة في الاستقلال الوطني الكامل.
وبما أن سكان الريف متأثرون بالقيم الاسلامية النبيلة فإن سلوك المجاهدين
والمواطنين معا كان يتغلب عليه طابع القيم الدينية والروح الاسلامية فمثلا،
عند وصول المجاهدين الى احدى المشاتي يقدمون تحية الاسلام وهي «السلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته»، ويكون جواب سكان المشتى «ربنا ينصر
الدين». وبذلك كان المجاهدون يقدمون على سكان المشاتي والدواوير لا
كجنود ثوريين ولكن كمجاهدين.

كما كان لكلمات السر المتداولة بين المجاهدين نفس المعاني، والتي لم تكن
تخرج عن مدلولات الاسلام وهي: الوطن، الثورة، العلم، وغالبا ما كانت
تستعمل الكلمات الآتية كرموز للاتصال والتفاهم مثل: «الدين والعمل، الحق

(1) - اللجنة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية بجاية»، المصدر المذكور سابقا، ص 5.

والعمل، الله أكبر، الله، محمد، الاسلام ديننا، العربية لغتنا، النظام
والعمل، خالد، عقبة، الجهاد والاخلاص، محمد، علي، العلم والعمل،
السيف والقلم، الحرب والنصر، وغيرها». أضف الى ذلك فقد كانت
الجلسات التي تعقد تفتتح باسم الله والحمد لله، ثم باسم جبهة التحرير
وجيش التحرير الوطني. (4) وكان لكل تلك الشعارات الدينية صدى عميقا في
أوساط الجماهير، حيث كانت ترفع من معنوياتها وتزيدها حماسا في النضال
الثوري.

وأصبحت جبهة التحرير الوطني نتيجة ذلك تحظى بمكانة مرموقة وتقديرا
كبيرا في نفوس الجماهير، وبقدر ما ثبتت مصداقية الجبهة وتزايد ثقة الجماهير
بها، بقدر ما ازداد تعلق الناس المترددين أو الذين لم يكونوا واثقين في البداية من
نجاح الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي المدعم بقوات الحلف الأطلسي.

وحتى تستفيد الجبهة من طاقات الجماهير لصالح الثورة كما يجب، فقد كان
عليها أن تعمل بحزم لكي تدخل الفعالية في التنظيم وتنتهج أسلوب الانضباط
الثوري، عند الجماهير ومن أجل تبليغ مبادىء الجبهة وأهدافها ينبغي القيام
بعمل مكثف من التنظيم والتوعية المستمرة للجماهير.

وهكذا نجد أن كافة الوسائل والطرق، التي كانت تتبعها الجبهة هي في
الحقيقة عبارة عن خطط مدروسة، غايتها الكبرى هي رفع وتعزيز الامكانيات
المادية والمعنوية للثورة، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرتبطة ببعضها
البعض. وقد عمدت الجبهة منذ الانطلاقة الى إرساء وتدعيم قواعد التنظيم
لدى الجماهير في الأرياف والمدن، حيث أخذت تنشىء المراكز وتكون اللجان
الشعبية، التي كان يرأسها مسؤولا عن الجبهة.

وبهذا الأسلوب تسنى للجبهة الاتصال الوثيق بالجماهير من جهة والسهر على
أمن وحماية الثورة مع توفير احتياجات المجاهدين من مأكل وملبس ومال وأدوية
وأسلحة ومعلومات واتصال من جهة ثانية، وخطت الثورة بفضل هذا التنظيم

(4) - الأصالة، الصادرة بالجزائر، عدد خاص، بمناسبة الذكرى الـ 20 للثورة (54 - 1974)، ص 11.

المحكم، والتسيير السليم خطوات كبيرة إلى الأمام سنة 1955، الذي ما لبث أن ينتهي حتى أصبح المواطن يدرك أهداف الثورة، ويطمح إلى المشاركة بكل ما يملك في العمل الثوري والوطن. (1) وقد أخذت عملية التنظيم الكثير من وقت الجبهة، واعتمدت على الوسائل التالية في التنظيم السياسي، التي ساعدت على ترغيب التحاق المواطنين بالجبهة والعمل في إطار مؤسساتها بطرق محكمة. ومن بين هذه الوسائل المستعملة ما يلي:

المرشدون أو المفوضون السياسيون (2)

إذا كانت المرحلة الأولى قد اقتضت التركيز على التنظيم السياسي والاهتمام بالجانب الاجتماعي للجماهير، فان المرحلة الثانية قد اقتضت إضافة مهام جديدة لجيش التحرير الوطني وبالتحديد إلى إطاراته الذين أطلق عليهم إسم «المرشدون السياسيون أو المفوضون السياسيون»، والذين صار يطلق عليهم فيما بعد إسم «المحافظين السياسيين». وقد كانت المهام التي يقوم بها هؤلاء «المرشدون السياسيون» عديدة وتتطلب بذل جهود ضخمة من بينها:

1 - التوعية والارشاد ومحاربة الآفات الاجتماعية في الأوساط المدنية والعسكرية.
2 - تسوية الخلافات والنزاعات بين المواطنين.
3 - تسجيل عقود الزواج والطلاق والميراث والمواليد والوفيات.
4 - الاشراف على التربية والتعليم من حيث البرامج والاطارات.
5 - جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة بصفة منتظمة.
6 - تقديم المساعدات والاعانات لعائلات الشهداء والمجاهدين والمعتقلين.
7 - الاشراف على تنظيم القرية والدوار والعرش وتكوين المسبلين في شكل أفواج على مستوى كل دشرة.
8 - ترد إليه التقارير الشهرية من مسؤول النظام في القرية كما يقدم هو بدوره

(1) - الندوة الوطنية للمجاهدين وتقرير ولايات الوسط، المصدر المذكور سابقا، ص 4.
(2) - المرشد السياسي، أو المفوض السياسي: كان هذا الاسم يطلق على ضابط أو ضابط صف من المجاهدين للقيام بمهام محدودة، وكان يشترط في مثل هذا المجاهد الثقافة الواسعة، والوعي السياسي الرفيع.

تقريرا شهريا عن مختلف النشاطات التي يقوم بها إلى العريف الأول السياسي باعتباره مسؤولا عن عدة مرشدين سياسيين.
9 - يقوم بتحويل مسؤولي التنظيم في القرى التي يشرف عليها.
10 - يصدر الأوامر المتعلقة بالعمليات الفدائية الفردية.
11 - يجند الراغبين في الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني.
12 - يقوم بتنظيم وتوعية سكان القرى التابعة لقطاعه ويعتبر المربي والمنشط والموجه الأساسي للجماهير.
13 - يقوم بالدعاية، والدعاية المضادة للاستعمار، بهدف رفع معنويات المجاهدين والجماهير وتحطيم معنويات العدو. (1)
14 - محاربة احتقار النفس والشعور بالضعف لخلق مجتمع قوي.
15 - إطلاع الجماهير على الانتصارات التي تحرز عليها جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي، وكذلك إطلاعها على مواقف الدول الشقيقة والصديقة.
16 - بث عيون النظام في القرى والمشاتي بل وفي كل عائلة، وحتى يكون المرشد السياسي مسيطرا على الناحية التي يشرف عليها لابد أن يعرف عنها كل كبيرة وصغيرة، كي يضبط أموره ويتمكن من مراقبة الجماهير وتوجيهها بواسطة مسؤولي القرى والمشاتي، أو مسؤولي الأحياء المحليين. (2)

وهناك أربع محاور كبرى إعتمدها المرشدون السياسيون في عملية تربية وتوعية الجماهير من جهة وتكوين المجاهدين والمناضلين من جهة ثانية تتمثل في الآتي:

المحور الأول، الثورة:

عمل المرشدون السياسيون على إقناع الجماهير بأن الثورة شعبية لا تعمل لصالح فئة دون أخرى، وإنما هي منبثقة من الشعب وتعمل لصالح الشعب، وبالتالي الثورة عبارة عن عملية تصفية وتطهير الأوضاع المتعفنة وغايتها ليست

(1) - الندوة الوطنية للمجاهدين وتقرير ولايات الوسط، المصدر المذكور سابقا، ص 5.
(2) - حديث خاص مع السيد موسى الطايري، محافظ سياسي سابقا في جيش التحرير الوطني، بمناسبة انعقاد الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة بقصر الأمم من 28 - 31 أكتوبر 1981.

الا تأدية رسالتها التاريخية الطبيعية، وهي تطوير الجماهير التي انبثقت منها لتقوم بدورها التاريخي المتمثل في تطهير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي.

المحور الثاني، الشعب:

كان المرشدون السياسيون يوضحون للجماهير أن استشهاد قادة الثورة أو اعتقالهم لا يؤثر في مسيرة الثورة رغم أن تعويض أولئك الرجال بنفس الكفاءة والتجربة والولاء للوطن ليست عملية من السهولة بمكان، ولكن الشعب، الذي أنجب أمثال أولئك الأبطال: كرمضان بن عبد المالك الذي استشهد في الرابع نوفمبر 1954 بدائرة سيدي علي ولاية مستغانم إثر معركة ضد قوات العدو، ويعتبر أول شهيد من قادة الثورة. ومختار باجي الذي استشهد في 18 نوفمبر 1954 بجبل بني صالح ولاية قالمة، ومراد ديدوش الذي استشهد في 18 جانفي 1955 بوادي بوكركر ولاية سكيكدة على إثر معركة ضارية خاضها على رأس (17) مجاهد ضد قوات فرنسية بلغ تعدادها (500) جندي معززين بالعتاد الحربي.

وكذلك إلقاء القبض على أحمد زهانة المدعو (زبانة أحمد) في الحادي عشر نوفمبر 1954 بغار بوجليد بعدما اشتبك مع القوات الفرنسية وأصيب أثناء ذلك بجروح، تم نقله إلى مستشفى وهران للعلاج ثم حول إلى سجن بربروس، أين جرت محاكمته بالاعدام، وكان أول من نفذ فيه الاعدام بالمقصلة من رجال أول نوفمبر وذلك في 19 جوان 1956، ومصطفى بن بولعيد الذي اعتقل في الثاني عشر فيفري 1955 في طريقه لجلب الأسلحة من المشرق ونقل إلى السجن العسكري بالقصبة بمدينة قسنطينة، وقدم للمحاكمة مرتين، مرة حكم عليه بالاعدام وفي المرة الثانية بعشرين سنة سجنا، غير أنه تمكن من الفرار من الكدية بقسنطينة ويلتحق بجبل الأوراس واستشهد مع خمسة من المجاهدين يوم 22 مارس 1956 بالجبل الأزرق الكائن بالأوراس، وغيرهم من شهداء الثورة والمعتقلين في المرحلة الأولى.

وهكذا كان المرشدون السياسيون يركزون في توعية الجماهير بأن الشعب هو المنظمة الدائمة، ولذا من الواجب على المجاهد والمناضل والمواطن العادي أن

يخدم الشعب ويعمل من أجله، لأن الشعب هو كنز الثورة الذي لا يفنى، أي الكنز الروحي الذي تستمد منه الثورة حياتها وبقاءها، والجيش الثائر يعتبر بمثابة الأسماك في وسط الماء فلو نضب الماء لنتج عنه موت الأسماك، وكذلك كون الشعب هو الحصن المنيع للثورة، الذي تتحطم عليه جميع محاولات العدو ومناوراته.

المحور الثالث، جبهة التحرير الوطني:

كان المرشدون السياسيون يبذلون قصارى جهدهم من أجل تمسك الجماهير بالجبهة وذلك بالاعتماد على الشعارات الآتية:

1. كعقيدة: جبهة التحرير الوطني هي الثورة، والثورة شعبية، والشعب في خدمة الوطن.
2. كوسيلة: جبهة التحرير الوطني هي ضمان حاضر الوطن ومستقبله.
3. كحكم: حكم جبهة التحرير الوطني له قاعدة شعبية وهو يوافق الميول الطبيعية لشعبنا وقوانين الجبهة ومبادئها الأساسية مبنية على الديمقراطية.

المحور الرابع، الوطن:

كما كان المرشدون السياسيون يعملون على توعية الجماهير بأن الوطن هو مهد الأمة وهو كنز كونه الأجداد وضحوا من أجله مئات السنين ومن الطبيعي أن لا نتركه تضيع هباء منثورا، ومن الطبيعي أيضا أن لا يترك كنز الأجداد، الذي هو ملك شرعي للشعب الجزائري في يد الاستعمار، والا فإن هذا الشعب سيكون عبارة عن عائلة بلا مقر، وشعب بلا وطن، من هنا يتحتم على الجميع من أبناء هذا الشعب الدفاع عن ملكية هذا الوطن ويعمل من أجل بنائه وازدهاره، فهو ملك للجيل الحاضر وللأجيال القادمة. (1)

ومن جهة ثانية أعطيت التعليمات للمرشدين السياسيين، منذ البداية بأن يبتعدوا في عملهم عن الأنانية وحب الذات وعبادة الشخصية واحلال محلها الروح الجماعية والعمل المشترك، وفقا لما جاء في بيان أول نوفمبر، وفإن تحرير الجزائر هو من عمل كل الجزائريين وليس من عمل شخص أو فئة دون غيرها،

(1)- *جبهة التحرير الوطني، نشرة المحافظ السياسي، لم يذكر تاريخ الصدور، ص 392.*

وقد عمل المرشدون السياسيون في هذا الاطار على ترسيخ مبدأ «إدارة الجموع» وسط الجماهير، لأن المجاهدين الأوائل كانوا يدركون نتيجة التجربة المرة التي عاشوها في فترة الكفاح السياسي، أنهم قليلون أولئك الرجال، اللذين يقاومون حب السيطرة، وحب العظمة التي تغزو ذات الانسان.

ولتفادي أخطاء الماضي، ووقاية الجماهير والوطن من الأخطار والأخطاء التي قد ترتكب وتضر بمسيرة الثورة، كان المرشدون السياسيون يشرحون دوما للجماهير هذه الحقيقة الحيوية، وهي أن الثورة ملك للجميع، وهي من انجاز «الشعب وإلى الشعب» على هذا الأساس كان المرشدون السياسيون يقومون بتربية الجماهير ويبعدونها عن الغش والمخادعة وبالتالي كانوا يمنحونها تربية ثورية تعتمد على المبادىء لا على حب الذات وتقديس الشخصية.

كما عمل المرشدون السياسيون على محاربة العصبية، أي النعرات القبلية والجهوية وهذا من خلال رفعهم شعور الجميع في مستوى الوطن إلى ان جعلوا من الحدود المصطنعة التي خلقها الاستعمار الفرنسي عروة الوحدة الوثقى، بحيث أصبحت الجماهير تدرك أن في الوحدة تكمن قوتها وأن السهر على هذه الوحدة وتوطيدها واجب كل مناضل ومواطن سواء كان مسؤولا أم غير مسؤول. (4)

الاعـــلام

كانت جبهة التحرير الوطني مقتنعة منذ انطلاقة الرصاصة الأولى أن الأسلوب العسكري لا يكفي وحده لاخضاع المستعمر لمطالبها المحددة في بيان أول نوفمبر من جهة، وتعبئة الجماهير وتنوير الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية من جهة ثانية. (5)

وقد كانت الجبهة تدرك أهمية الاعلام ودوره في المعركة التحريرية، وأن

(4) - نشرة هيئة أركان الحرب العامة، المصدر المذكور سابقا، ص 6.

(5) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية البليدة»، المصدر المذكور سابقا، ص 20.

نجاح الثورة يتوقف إلى حد كبير على الكفاح المسلح أولا ثم على التنظيم السياسي ثانيا، خاصة وأن القضية الجزائرية رغم وضوح عدالتها، كانت محاطة بكثير من التعقيدات، فالرأي العام الدولي، ظل طوال قرن وربع قرن لا يعلم عن الجزائر سوى أنها «جزء لا يتجزأ من فرنسا» وبالتالي فإن الجزائريين لا يمثلون شعبا منفصلا عن الشعب الفرنسي وإنما يمثلون القطاع المتخلف من الشعب الفرنسي.

ومن هنا يأتي التعقيد، فإن القضية الجزائرية لم تكن مجرد قضية شعب يكافح من أجل استقلاله السياسي، ولكن لاعادة الاعتبار إلى شعب عربي مسلم ليست له أية روابط تربطه بالشعب الفرنسي لا من حيث الأصل ولا من حيث المعتقد.

ومن ثم كان إعلام الجبهة ملزم بأن يواجه تحديات رئيسية، تمثلت فيما يلي:

1. تحطيم الفكرة، التي ظلت ترددها فرنسا منذ 1830 من أن والجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا»، وإقناع الرأي العام الدولي بأن هناك شعبا جزائريا له أصالته وتراثه ولا يمكن أن يصبح فرنسيا، وله الحق في أن يحيا حياة حرة كريمة ككافي شعوب العالم.

2. إبراز الوجه الآخر من حقيقة فرنسا التي اشتهرت في العالم بأنها موطن العدالة والحرية والمساواة، وذلك بإظهار سياستها اللاإنسانية، التي كانت تتبعها مع الشعب الجزائري منذ 1830 حتى صار أغلبيته من الحفاة العراة الخ.

3. إقناع الراي العام الدولي بأن الحركة الثورية الناشئة من العدم قادرة على استلام زمام الأمور في الجزائر. (6)

وهكذا دخلت جبهة التحرير الوطني ميدان الاعلام بامكانياتها الضعيفة للدفاع عن مبادىء الثورة وأهدافها، وتحطيم حصون الدعاية الاستعمارية

(6) - عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر 1954 - 1962، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1978، ص 48.

المضللة للرأي العام الوطني والدولي، رغم تأكدها من أنها تواجه عدوا متمرسا وعريقا في هذا الميدان، ولم يكن لديها تجارب أو إمكانيات مادية أو بشرية في مجال الاعلام. غير أنها اعتمدت على العقيدة التي هي سلاحها الأوحد، عقيدتها في عدالة قضيتها، عقيدتها بحتمية انتصار الثورة عندما تدعمها الجماهير ماديا وأدبيا. وكان من بين الوسائل التي استعملتها جبهة التحرير الوطني في مجال الاعلام:

أولا. الاعلام الشفهي أو الاعلام المباشر:

كان الاعلام الشفهي أو الاعلام المباشر الأكثر انتشارا والأسرع تأثيرا في الرأي العام الوطني. وغالبا ما كان يوجه إلى المواطنين أثناء الاجتماعات التي يعقدها المرشدون السياسيون في المداشر والقرى قصد إطلاعهم على انتصارات جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي، وتزويدهم بالتعليمات الصادرة من الجبهة. بخصوص مقاطعة الادارة الاستعمارية، بالاضافة إلى جمعهم معلومات دقيقة عن تحركات العدو وعملائه وخططه إلخ. ونقلها لقادة الثورة في قالب نظامي محكم لابطال مفعولها وللرد عليها في الوقت المناسب وبالوسائل الملائمة. (1)

وقد كان الاعلام الشفهي يعتمد على الجانب الديني، كالدعوة إلى الجهاد، حيث كان المرشدون السياسيون يلقون خطب حماسية في تجمعات المواطنين في المداشر والقرى يبرزون فيها على الخصوص تفضيل المجاهدون عند الله على المتقاعسين. كما جاء في قوله تعالى في الآية (94) من سورة النساء «لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما»، بحيث كانت تلك الخطب التي يلقيها المرشدون السياسيون تلهب الجماهير حماسا وغيرة وطنية تجعلهم يتسابقون إلى تلبية نداء الجهاد في سبيل الله لنيل شرف الشهادة. (2)

---

(1). المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تلمسان»، المصدر المذكور سابقا، ص 10.

(2). المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية المسيلة»، المصدر المذكور سابقا، ص 23.

كما كانت الدعاية بواسطة الشعب أيضا لها مفعولها. فقد كان المواطنون [...] أخبار انتصارات جيش التحرير الوطني على إثر الزيارات التي يؤدونها للمجاهدين في الجبال. (1) إلا أن نقل الأخبار والتعليمات شفاهيا لها خطورتها على الثورة وعلى الفرد الناقل معا. (2) ولهذا كان يختار لهذه المهمة الرجال من ذوي العزم والإيمان القادرين على مواجهة الصعاب وتحمل الصبر على المكروه.

ثانيا. الرسائل:

لقد كانت الرسائل المكتوبة تسير جنبا إلى جنب مع الرسائل الشفهية أو الاعلام الشفهي حيث كانت الجبهة توجه رسائل شخصية متعددة. من بينها رسائل موجهة إلى الفئات التالية:

1. المتعاونون مع العدو: تحذرهم بواسطتها من خطورة ذلك على الشعب وعلى جرائمهم معا. وأحيانا تطلعهم على الحكم الصادر ضدهم، ووقت تنفيذه.
2. الجنود المتضمنون في صفوف الجيش الاستعماري، تحث فيها المرتزقة على الخصوص من الجنود الأجانب على مغادرة صفوف الجيش الفرنسي والرجوع إلى أوطانهم، وفي نفس الوقت تحث الجنود الجزائريين الذين غررت بهم السلطات الاستعمارية، أن يلتحقوا بصفوف الثورة للدفاع عن وطنهم. (3)
3. المعمرون: تطالبهم فيها بالاعانات المالية وعدم التعرض لمناضلي الثورة. وإذا لم يمتثلوا لتعليماتها فإنها ستعاملهم معاملة الخونة وستنفذ فيهم الحكم الذي تصدره عليهم محاكم الثورة.

ونظرا لما لهذه الوسيلة الاعلامية من خطورة لما تتضمنه كشاهد إثبات. فقد كان «النظام» يختار من يقوم بتبليغها من المناضلين الأكثر كتمانا للسر وقدرتهم على عدم لفت انتباه العدو. لأن إيقاف حامل الرسالة يمكن أن يتسبب في اعتقال عدد من المناضلين والمحبين للثورة». (4) وهذا نص إحدى النماذج من الرسائل التي وجهتها جبهة التحرير الوطني إلى مرتزقة الجيش الفرنسي:

---

(1). حديث خاص مع السيد محمدي السعيد ناصر، المصدر المذكور سابقا.

(2). المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية الجلفة»، المصدر المذكور سابقا، ص 8.

(3). المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي» المصدر المذكور سابقا، ص 33.

(4). الجزائر. أخبار ووثائق، المصدر المذكور سابقا، ص 17.

(5). جاب الله بلقاسم، أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 39، في تاريخ 1979، ص 102.

وبما جنود فرنسا.

وإنكم بعملكم في الجندية الفرنسية تخدمون مصالح المستعمرين وتتعذبون في سبيل سعادة وهناء أمثال ورونو ميير Renio Meyer جلاد الأمة الجزائرية وإذا متم فإنكم تموتون في سبيل شرذمة مستغلة لشعب بأكمله، أي أنكم تموتون فداء الاستعمار. إننا لسنا من قطاع الطريق، نحن جنود جيش التحرير الوطني نعمل في سبيل مبادىء العدالة والانسانية. ولقد خدعوكم في شأننا ففكروا في الأمر، إن إعانة المستعمرين، الذين لفظتهم الانسانية تعتبر جريمة لا تغتفر ضد شعب يدافع عن حقه. إن انتصارنا محقق، ولتسقط العنصرية». (1)

ثالثا، المنشور:

المنشور هو الورقة التي تحتوي على موضوع من المواضيع وتوزع على الناس مجانا من أجل إطلاعهم بشيء أو اطلاعهم على حدث من الأحداث وهذه الورقة التي نسميها، «منشورا» تكون من ورق عادي حجم (21 × 27 أو 21 × 31) وتكتب على وجه واحد أو على الوجهين حسب قصر الموضوع أو طوله. وفي العادة لا يتعدى الورقة الواحدة لأنه إذا تعداها إلى ورقتين أو أكثر فإنه يصبح نشرة وليس بمنشور.

كذلك فان المنشور ينقسم الى نوعين: منشور سياسي ومنشور تجاري. وهذا النوع الأخير لا يهمنا كثيرا، وإنما يهمنا بالدرجة الأولى المنشور السياسي الذي يهدف إلى نشر فكرة سياسية ما، لحزب أو لمنظمة من المنظمات. فهو يعلن عن قيام حركة سياسية أو نقابية أو غيرها. أو يعلن عن اندلاع ثورة ضد نظام حكم فاسد، أو ضد نظام استعماري ويكون محررا بأسلوب عادي مبسط لأن الغاية منه هي إطلاع الرأي العام على ما يهدف إليه. فهو يتوجه إلى العامة مخاطبا عواطفهم وعقولهم من أجل كسب مواقفهم وجلب تأييدهم لفكرة سياسية أو شرح مبدأ عقائدي.

وقد كان المنشور السياسي أول وسيلة من وسائل الاعلام استعملته واللجنة

---

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 330، في تاريخ 1955/8/26، ص 6.

الثورية للوحدة والعمل» لاطلاع الرأي العام الوطني والدولي بالإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني من جهة، وعن اندلاع الثورة المسلحة من جهة ثانية. وهو نداء أول نوفمبر الذي كتب في صيغة منشور، ووزع في الليلة الفاصلة بين 31 أكتوبر وأول نوفمبر 1954.

فكان لابد لجماعة المناضلين الشباب من أن يعلنوا للشعب عن قرارهم الخطير بميلاد جبهة التحرير الوطني، وإعلان الكفاح المسلح تحت لوائها، وفي نفس الوقت توضيح برنامجها وسياستها وأهدافها، حيث وجهوا المنشور (بيان أول نوفمبر) للفئات التالية:

1 - للشعب الجزائري بصفة عامة وللمناضلين بصفة خاصة.
2 - الفرنسيون من مسؤولين ومستوطنين.
3 - للرأي العام الدولي.

ووزع المنشور الأول للثورة في الجزائر، ثم في فرنسا وأذيع بواسطته قرار الثورة بصمت على الرأي العام الداخلي والدولي المستمع منهم والقارىء، والأمي منهم والمثقف. (1) أضف إلى ذلك فان الصحافة التي تكونت في بداية الثورة كانت على شكل مناشير. فكانت تطبع المعلومات التي لم تكن في متناول الجميع، أي التي توجد بين أيدي المرشدين السياسيين فقط، حيث يتم توزيعها عبر المداشر والقرى والمدن. (2) كما ترسل بواسطة البريد إلى خارج القطر الجزائري وخاصة إلى فرنسا ولمدة طويلة قبل أن يفطن العدو للعملية، ويشدد المراقبة على الطرود والرسائل الموجهة إلى الخارج. (3)

وقد كانت جبهة التحرير الوطني تلجأ إلى المنشور عندما تعلن عن قرار ما. بقصد تعميم ذلك القرار على الجماهير، بحيث كان يوزع بواسطة المناضلين في جميع نواحي القطر الجزائري، ويكون توزيعه في وقت واحد، بل في ساعة ودقيقة واحدة. وذلك وفقا للتعليمات التي كانت تصدر عن قيادة جبهة التحرير مقدما. وفي الغالب كان يتم التوزيع في الأوقات التي تكون فيها الشوارع

---

(1) - الزبير سيف الاسلام. أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر عدد 2 في تاريخ 1972، ص 47 - 49.
(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين وتحرير ولاية المسيلة، المصدر المذكور سابقا، ص 23.
(3) - حديث خاص مع السيد حمدي السعيد ناصر، المصدر المذكور سابقا.

مكتظة بالمواطنين مثل منتصف النهار، أو السادسة مساء، لأن في هذه الأوقات يتم خروج العمال والمواطنين من أعمالهم. أو يتم توزيعها ليلا ما بين الساعة السابعة والعاشرة. وكان توزيع المنشور في أوقات خروج الناس من العمل يهدف إلى تحقيق عاملين:

العامل الاول، يتمثل في إبلاغ المنشور إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور الموجود في الشوارع والطرقات في هذه الأوقات وعجز السلطات الاستعمارية عن حجز المنشور في مثل هذا الزحام.

والعامل الثاني، يتمثل في الوقت والمحافظة على المناضلين من وقوعهم في قبضة العدو.

هذا ويوزع المنشور ليلا في الحالة التي تكون فيها رقابة العدو مشددة في النهار حيث يوضع المنشور في صناديق البريد أو يرمى تحت الأبواب. (1) وقد كان المناضلون يخفون المناشير تحت معاطفهم، لأن إيقاف المناضل وهو يحمل ورقة من هذا النوع تساوي حكما قاسيا من طرف محاكم العدو. وفي بداية الكفاح المسلح، كان المنشور هو الوسيلة الوحيدة في أيدي المناضلين فبواسطته يقومون بشرح مبادىء الثورة وأهدافها، وتوضيح مواقف الجبهة تارة أخرى، والرد على مزاعم المستعمرين أحيانا، وتحذير الرأي العام الوطني من مغالطات المستعمرين واستفزازاتهم في كثير من الأحيان. (2) وقد شكلت مناشير الثورة أسلوبا للتأثير السياسي والمعنوي على الجماهير، حيث كانت تنطلق دائما في تحليلاتها وتعليقاتها من مبدأ أن التفاف الجماهير حول الثورة، هو الوسيلة الوحيدة لتمكين الثورة من تحقيق النصر، بحيث أصبحت الجماهير مقتنعة بضرورة جمع الطاقات واستغلالها من أجل دحر العدو تحت شعار النصر أو الاستشهاد. (3)

وفي الحقيقة أن الاعلام المباشر قد حقق نتائج معتبرة من بينها ما يلي:

1 - رفع معنويات المواطنين وجعلها بمثابة الدرع الواقي لجبهة التحرير الوطني ومدها بكل الوسائل المادية والبشرية. (4)

---

(1) - الزبير سيف الاسلام. المصدر المذكور سابقا، ص 49.

(2) - جاب الله بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 102.

(3) - الزبير سيف الاسلام. أول نوفمبر الصادرة بالجزائر عدد خاص في تاريخ 1973/8/1، ص 43.

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية الجلفة»، المصدر المذكور سابقا، ص 8.

2 - اعتقاد الجماهير وأن المجاهد لا يقهر باعتباره الرجل الخارق الذي لا يخترقه الرصاص، بالاضافة إلى أن المجاهدين كانوا يتحولون في لحظات الخطر إلى أكياش تختفي عن الأنظار، وأصبح الحديث نتيجة ذلك في الأوساط الشعبية منصبا عن الثورة والانتصارات التي يسجلها جيش التحرير الوطني في كل يوم. (1)

3 - تجاوب الكثير من جنود اللفيف الأجنبي مع نداءات جبهة التحرير الوطني وذلك بفرارهم من وحداتهم والتحاقهم بصفوف جيش التحرير الوطني الذي كان يحسن معاملتهم، ثم يطلق سراحهم عن طريق عواصم عالمية للالتحاق بذويهم وأهليهم. (2)

4 - التأثير في أوساط المعمرين نتيجة بث الدعاية بواسطة عمال المزارع، الذين كانوا يضخمون قوات جيش التحرير الوطني، وإمكانيات الثورة المادية منها والبشرية بصفة عامة، بحيث صار يستجيب لطلباتها ويدفع مبالغ مالية ويقوم بتقديم الأدوية، وعدم مضايقة مناضلي جبهة التحرير الوطني، بل والستر عليهم في الأوقات الحرجة. (3)

رابعا - الاعلام الموجه من خارج الجزائر:

لقد كان الاعلام على الصعيد الخارجي يتم بواسطة التصريحات التي يدلي بها ممثلو الجبهة، وكذلك من خلال الندوات الصحفية التي كانوا يعقدونها في مختلف العواصم الأجنبية، فكان ما يدلي به هؤلاء ينشر في الصحافة الدولية كليا أو جزئيا أو يعلق عليه. (4)

وهكذا إستغل ممثلو جبهة التحرير الوطني في الخارج وسائل الاعلام في البلدان الشقيقة والصديقة لابراز الانطلاقة والتعريف بالثورة التحريرية وبأبعادها الحقيقية، حيث واجه ممثل الجبهة الذي كان يشرف على الاعلام الموجه من «إذاعة صوت العرب» بالقاهرة الدعاية الفرنسية الكاذبة، التي

---

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي»، المصدر المذكور سابقا، ص 33.

(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تلمسان»، المصدر المذكور سابقا، ص 10.

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية البليدة»، المصدر المذكور سابقا، ص 20.

(4) - الزبير سيف الاسلام. المصدر المذكور سابقا، ص 24.

حاولت أن تقلل من الصدمة التي أحدثها انفجار الثورة بعنف في أوساط الرأي العام الفرنسي بصفة خاصة. (1)

فما إن حل مساء أول نوفمبر 1954 حتى كانت «إذاعة صوت العرب» تعلن بقوة عن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية وتسمع العالم نشيد الأحرار الجزائريين:

من جبالنا طلع صوت الأحرار
ينادينا إلى الاستقلال»

ويقوم ممثل الجبهة بالقاهرة بأول تعليق له من «إذاعة صوت العرب» بعنوان: «الثورة تنفجر في الجزائر» يقول فيه: «إن حركة المقاومة في بلاد المغرب العربي قد دخلت اليوم مرحلة حاسمة وفعلا فإن حركة الفرق الجزائرية المسلحة قد انضمت لتدعيم الجبهة التي تكافح الامبريالية الفرنسية في جميع الشمال الافريقي. وقد اختارت هذه الفرق اليوم الأول من نوفمبر للانطلاقة بحركتها الجديدة وأنها عقدت العزم على مواصلة الكفاح حتي يتم تحطيم الاستعمار تحطيما تاما وشاملا، والقضاء على طغاة الاستعمار الذين فرضوا على بلادهم منذ 124 سنة.

«ولقد أحدثت بداية هذه الحركة من طرف الفرق الجزائرية مفاجأة عنيفة في جميع الأوساط بالتراب الجزائري، ويعتقد الملاحظون بأن انفجار هذه الوطنية الجزائرية يعتبر بداية نهاية الاستعمار الفرنسي في كامل القارة الافريقية.

«ولقد كان الفرنسيون أشد الناس استغرابا في الليلة الماضية عندما انفجرت ثلاثون قنبلة في آن واحد في نواح مختلفة بعاصمة الجزائر، وقد ضرب رجال الكومندوس محطة كهرباء المدينة، كما تم قتل خمس ضباط وعدد من الجنود من خلال هذه العمليات، أما الخسائر المادية فقد قدرت بـ 200.000 جنيه.

«والذي استغرب الملاحظين هو أن الانفجارات قد امتدت من العاصمة إلى منطقة قسنطينة وإلى خنشلة وإلى باتنة وبوفاريك، ولقد اعتبر رجال الشرطة الفرنسية هذه الحركة في تلك المناطق بمثابة امتداد لحركة الفرق التونسية بشرق

(1)- الزبير سيف الاسلام. أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر عدد 3 في تاريخ 1973/2/1، ص 75.

الجزائر، وحركة الفرق المغربية بغرب الجزائر. أما عمل الفرق الجزائرية المسلحة في ناحية بوفاريك، فقد اعتبر العمل التمهيدي لأعمال العنف التي ستتعرض لها الجزائر في الأيام القادمة. (8)

وقد استعمل ممثلو جبهة التحرير الوطني إلى جانب «إذاعة صوت العرب» و«إذاعة القاهرة» اللتان كانتا تخصصان نشرة يومية أو حصة يومية للجزائر منذ اللحظات الأولى من اندلاع الثورة التحريرية على أمواج الأثير بمحطات الاذاعات الشقيقة والصديقة لاذاعة أخبار الثورة الجزائرية بلغات متعددة وفي مقدمتها «إذاعة بودابيست» السرية التي كانت تذيع برامجها تحت عنوان: «صوت الاستقلال والحرية» بحيث كانت هذه أولى الاذاعات التي اهتمت بنشر وإذاعة أخبار الثورة المسلحة الجزائرية. (9)

وهكذا لعب الاعلام غير المباشر الذي احتضنته في مطلع الثورة إذاعات عديدة من الدول الشقيقة والصديقة لعب دورا كبيرا في إبلاغ صوت الثورة الجزائرية إلى الرأي العام الدولي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة.

فقد كانت الحصص التي تقدمها «إذاعة صوت العرب» على الخصوص تجد صدى واسعا على الصعيدين الوطني والدولي، إذ كانت تدعو الجزائريين للجهاد في سبيل تحرير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي وتبرز انتصارات جبهة التحرير الوطني عسكريا وسياسيا وتروج لها لدى الرأي العام الوطني والدولي.

وكذلك تندد بالأساليب القمعية التي يمارسها العدو ضد السكان العزل من الشيوخ والنساء والأطفال والتعذيب الجسدي والنفسي للمناضلين واستنطاقهم في المحتشدات والمعسكرات الفظيعة.

التنظيم السياسي والاداري للثورة (1)

كانت الادارة الاستعمارية متمركزة في كل التجمعات السكانية الكبرى

(8)- بو الطمين جودي، ثورة الجزائر، لمحات كما شاهدتها وقرأت عنها، الجزائر: مطبعة البعث، الطبعة الأولى 1981، ص 11.

(9)- الزبير سيف الاسلام، المصدر المذكور سابقا، ص 74.

(1)- المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي»، المصدر المذكور سابقا، ص 33.

الواقعة في السهول الخصبة للساحل الجزائري، بينما كان تمركزها محدود جدا في المناطق الريفية، وقد قررت جبهة التحرير الوطني على إثر الانطلاقة الكبرى أن تحل نظامها على نظام فرنسا بصفة نهائية وبسرعة أيضا. (4)

ولذا فما إن نفذت العمليات العسكرية الأولى للثورة التحريرية حتى شرعت جبهة التحرير الوطني في الاتصال بالمناضلين المحايدين المنتمين لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في القرى والمدن والأرياف قصد تجنيدهم ليقوموا بنشر مبادىء وأهداف الثورة في أوساط الجماهير، لأنهم كانوا يتمتعون بنضج سياسي، وتجربة طويلة في ميدان التنظيم، واستعداد كامل للتضحية بالنفس والنفيس في سبيل تحرير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي، حتى يكونوا قدوة لغيرهم من المواطنين.

ولم تكن هذه المهمة سهلة نظرا لما تتطلبه من التزام بتعليمات الجبهة وتطبيقها بحذافيرها، وذلك بعدم إجبار المواطنين مثلا على التجنيد والانضمام إلى صفوف الثورة بل يكون ذلك عن طواعية منهم وعن اقتناع بالروح الوطنية وبقداسة الجهاد والنضال من أجل تحرير الوطن من المستعمر الغاشم.

وقد قام أولئك المناضلون الأوائل بعمل واسع فكانوا العيون المتفتحة للثورة بترصدهم تحركات العدو وجواسيسه الذين كان يبثهم العدو في كل مكان بهدف اكتشاف نظام الثورة والاطلاع على كل ما يجري في الخفاء من تنظيم وتجنيد للجماهير. (5)

ونظرا لحماس المواطنين وتكاثر عدد الملتحقين بصفوف الثورة وجب العمل على إحكام التنظيم السياسي والاداري، وإرساء هياكل قاعدية قادرة على مجابهة واقع الثورة، وتلبية احتياجات جبهة التحرير الوطني المتزايدة، والتصدي لدعايات العدو ومناوراته، بالاضافة إلى عزل الجماهير عن الادارة الاستعمارية تماما.

---

(4) ـ كمال عبد الرحيم، المصدر المذكور سابقا، ص 22.

(5) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تيزي وزو»، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بولاية تيبازة من 1 ـ 3 ماي 1983، ص 4.

وعملت جبهة التحرير الوطني على تدعيم التنظيمات الأولية السالفة الذكر بتنظيمات جديدة تمثلت في وضعها البنية السياسية والادارية وهذا من خلال تأسيسها الخلايا الشعبية عبر القرى والمدن الجزائرية تحت إشراف المرشدين السياسيين، وركزت في البداية على إنشاء فروع لها في الدواوير والمشاتي وقد أصدرت تعليمة للمسؤولين المحليين منهم وغير المحليين، أي من أعضاء جيش التحرير الوطني بأن يتناولوا في كل التجمعات واللقاءات الأحاديث ذات الطابع الديني التي تحث على الجهاد، وبذل النفس والنفيس في سبيل استمرارية الثورة، وكذلك العمل على إقناع (الطلبة) أي معلمو الكتاتيب القرآنية الذين يعتبرون شيوخ المشاتي، بأن يركزوا في أحاديثهم الدينية وخاصة في خطبتي صلاة الجمعة على الجهاد والمجاهدين.

وعندما أصبحت الأرضية مهيأة انتقلت الجبهة إلى المرحلة الثانية المتمثلة في تنصيب اللجان أو جمعيات الدوار، وتعيين المسؤولين المحليين ومحافظات الجبهة بأن لا تثير الأحقاد القديمة التي زرعها الاستعمار الفرنسي بين العائلات والمشاتي المتمثلة في (سياسة فرق تسد) والتي قد تؤدي إلى نسف برنامج الجبهة في حالة ارتكاب أخطاء من هذا النوع.

وبذلك استعملت الجبهة طريقة ذكية حيث اتصلت بسكان الدواوير فردا فردا لاعداد القوائم ـ عادة اثنان أو ثلاثة ـ التي تتضمن عددا من المثقفين باللغة العربية من أجل تقديمها للانتخابات التي تجري بطريقة ديمقراطية. (1) وبعد ذلك ظهر التنظيم الاداري الذي أطلق عليه إسم التنظيم السياسي والاداري للثورة، وذلك إنطلاقا من الخلية، ثم الفوج والعرش فالقسم، وكل هذه التنظيمات كانت تخضع إلى أوامر المرشد السياسي الاقليمي لجيش التحرير الوطني. (2)

1 ـ الخليــة:

تعتبر الخلية الركيزة الأساسية للنظام السياسي والاداري للثورة وتضم ما بين

---

(1) ـ سي عبد الله، أول نوفمبر، عدد 3، الصادرة بالجزائر في تاريخ 1973/2/1، ص 62.

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية البليدة»، المصدر المذكور سابقا، ص 10.

(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية سيدي بلعباس»، المصدر المذكور سابقا، ص 5.

(10 - 15) مناضلا في القرى وما بين (2 - 5) مناضلين في المدن، (3) وكانت هذه الخلايا تقوم بنشاطاتها في سرية تامة بحيث لا يعرف أعضاء خلايا قرية أو مدينة بعضهم بعضا في أغلب الأحيان ولا يتم الاتصال بينهم إلا عن طريق رؤساء الخلايا. (4)

وقد كانت الجبهة عند تأسيسها الخلايا الشعبية تختار العناصر المناضلة حيث كانت تصنف المواطنين إلى ثلاثة أصناف: محب - مشارك ومناضل وكي ينتقل المشارك إلى صفوف المناضلين لابد من أن يخضع لفترة المراقبة والتجربة في النشاطات الثورية تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر. وأول شيء يقوم به المناضل هو تأديته القسم بواسطة المصحف الشريف وغالبا ما يكون ذلك في المسجد، وصيغة القسم هي: «أقسم بالله أنني لا أخدع نظام الجبهة، وأن ألتزم بتنفيذ أوامرها، وأن أطيع مسؤوليها، وأن لا أفشي سرا من أسرار الثورة مهما كانت الظروف والأخطار التي أتعرض لها»، وبذلك أصبح الفدائيون يختارون من بين المناضلين، الذين أظهروا كفاءة وشجاعة كبيرين في مرحلة اختبارهم. (5)

أما المهام التي كانت تقوم بها الخلايا الشعبية فهي عديدة ومتنوعة، من بينها ما يلي:

1 - منع المواطنين من التوظيف في الادارة الاستعمارية بمختلف أصنافها.

2 - منع المواطنين من دفع الضرائب للخزينة الاستعمارية.

3 - منع المواطنين من طرح قضاياهم في المحاكم الاستعمارية.

4 - منع المواطنين من التوجه الى مكاتب الانتخابات.

5 - إجبار المواطنين الذين تقلدوا مناصب سياسية مثل: (القائد، الباشاغا، الشانبيط ... إلخ) إلى الاستقالة فورا من الادارة الاستعمارية. (6)

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية المدية»، المصدر المذكور سابقا، ص 6.

(5) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية وهران»، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 8 - 10 ماي 1983، ص 5.

(6) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية عنابة»، المصدر المذكور سابقا، ص 5.

6 - إلزام المواطنين بالتخلي عن كل البدع كالزيارات للزوايا والمشايخ (الدراويش) وإقامة الحفلات الخاصة كالزردة وغيرها، وكذلك الشعوذة بمختلف أنواعها. (7)

7 - السهر على تطبيق أوامر الجبهة المتعلقة بالمواطنين وفي مقدمتها حظر تناول السجاير والشمة حيث أصدرت الجبهة قرارا يمنع المواطنين المدنيين منهم والعسكريين من تناول السجاير والشمة وهذا اعتبارا من أن مادة التبغ هي ضريبة يدفعها المواطن إلى خزينة السلطات الاستعمارية. وقد جاء منع تناول السجاير والشمة بعد أن أعلن مسؤول فرنسي على أن فرنسا تمون جيشها المتمركز في الجزائر من مدخول هذه المادة ويمكن زعزعة الخارجين عن القانون على حد تعبيره بهذا المدخول.

وكرد فعل على ذلك ولأسباب انضباطية أو تعويد الجماهير على تطبيق أوامر الثورة حرمت الجبهة تناول السجاير والشمة على كل الجزائريين من عسكريين ومدنيين، وأصدرت عقوبات صارمة ضد المخالفين لهذا الأمر وصلت في بعض الأحيان إلى حد الاعدام، علاوة عن العقوبات الجسدية كقص الأذن والأنف والشفتان. (8) أضف إلى ذلك فإن منع تناول السجاير والشمة هو حرصا من الجبهة على صحة المجاهدين وسلامة أمنهم وتوفير الأموال للمواطنين من جهة، ومقاطعة اقتصاد المعمرين من جهة ثانية. (9)

8 - السهر على أمن وسلامة المجاهدين، وتوفير احتياجاتهم المختلفة وهذا من خلال:

أ) - القضاء على الكلاب لأن نباحهم يثير انتباه وارتياب عملاء الاستعمار ويتسنى لهم بالتالي اكتشاف المجاهدين عند مرورهم بمكان ما.

ب) - إزالة الحواجز والزروب المقامة حول الديار والبساتين وبين الحقول تسهيلا لتحركات المجاهدين عند اتصالهم بالمواطنين، وأثناء المعارك والاشتباكات، ونصب الكمائن.

(7) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 14.

(8) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 14.

(9) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تيزي وزو»، المصدر المذكور سابقا، ص 5.

ج) - توفير كل ما يحتاج إليه المجاهدون من مأكل وملبس ومال ودواء وسلاح ومعلومات واتصال.

د) - مواصلة جمع بنادق الصيد والذخيرة الحربية وبعض القطع المتخلفة من أسلحة الحرب العالمية الثانية. [8]

هـ) - إجبار كل مواطن على دفع الاشتراك [4] أولا، ثم بدفع التموين واللباس والدواء والمشاركة في شبكة الاستعلامات والأخبار، [5] وكل مواطن يدفع حسب استطاعته وهذا يعني أن الشعب هو الذي كان يمول الثورة، إذ ليس لها موردا آخر أو مساعدة أخرى من الخارج. [6]

9 - إقامة شبكات استخبارية شعبية ترصد تحركات العدو، أي جمع كل المعلومات السياسية والعسكرية عن العدو بحيث تعتبر هذه الشبكات عيون الثورة. [5]

2 - الفوج:

يضم الفوج ثلاثة خلايا أو أكثر وهو يمتاز بالتنظيم الدقيق ودراسة المشاكل المطروحة على بساط البحث وإيجاد الحلول المناسبة لها. وكذلك التفاني في أداء الواجب الثوري. مما ساعد التنظيم السياسي والعقائدي على التغلغل بسرعة فائقة في أوساط الجماهير عبر أنحاء القطر بحيث صار حديث الجميع ينحصر في كيفية تمتين الوحدة. والنشاط الثوري والجهاد في سبيل الوطن. [6]

---

(8) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 5.

(4) - اشتراك: كان الاشتراك يطلق على مبلغ من المال يقدمه المواطنون إلى الثورة شهريا وتختلف قيمته النقدية باختلاف الناس وطبقاتهم وأحوالهم، فالموظف كان يقدم مبلغا ماليا لا يتجاوز نسبة 10٪ بالنسبة لمرتبه الشهري، فالذي كان مرتبه الشهري وقتذاك مثلا 40000 فرنك قديم كان يدفع مبلغ يقدر بـ 4000 فرنك قديم، وهكذا تصاعدا أو تنازلا، ومن لم يكن موظفا كان يقدم اشتراكه الشهري بانتظام، فبالنسبة للتجار كان المبلغ يقدر تبعا لكساد تجارة التاجر أو رواجها، ثم تبعا لرأس ماله الضخم أو الضحل. وكان الاشتراك في مألوف العادة يقدم مقابل وصل مكتوب، كتب في أعلاه «جبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني»، وكان بالوصل خانات لكتابة الاسم واللقب والمبلغ والشهر، وكان يختم بخاتم (ج. ب. ت. ن).

(5) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية جيجل»، المصدر المذكور سابقا، ص 4.

(6) - تدخل الرائد ناصر في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة من 28 - 31 اكتوبر 1981.

(7) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي»، المصدر المذكور سابقا، ص 14.

(8) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية سيدي بلعباس»، المصدر المذكور سابقا، ص 5.

3 - العرش:

يضم العرش عدة أفواج يترأسه مرشد سياسي وهو يقوم بمهام متعددة من بينها ما يلي:

1 - متابعة تطبيق أوامر الجبهة.

2 - الفصل في النزاعات التي تحدث بين المواطنين.

3 - التنسيق بين جميع الأفواج.

4 - عقد الاجتماعات السرية للمواطنين.

5 - الاتصالات المستمرة للشباب وإعداده للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.

6 - القيام بتوعية وتعبئة الجماهير.

7 - إحباط المناورات الاستعمارية الهادفة إلى عزل الجماهير عن الثورة.

كما يضم العرش الفروع التالية:

1 - مسؤول التموين.

2 - مسؤول الأخبار والمواصلات.

3 - مسؤول مكلف بجمع المؤونة والذخيرة الحربية التي ترسل إلى وحدات جيش التحرير الوطني.

4 - مسؤول مكلف بالاستعلامات، أي جمع المعلومات عن تحركات العدو.

5 - مسؤول مكلف بالتنسيق بين عرشه والأعراش الأخرى المجاورة، وهؤلاء المسؤولون يعتبرون الصلة الأولى بين الثورة والجماهير. [1]

4 - القسم:

يتكون القسم من عدة أعراش ويترأسه مسؤول القسم وينوب عنه أربعة نواب:

1 - المسؤول السياسي.

2 - المسؤول العسكري.

---

(1) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 5.

3 - مسؤول المواصلات والأخبار.

4 - مسؤول التموين.

ويساهم القسم في نشر وتدعيم سياسة الجبهة داخل المجتمع. وللقسم قيادة وإدارة تراقب جميع الأنشطة القاعدية من خلال التقارير والأوامر، وكان يعتمد على المواطنين في عملية تنظيم الاتصال بين الأعراش والأقسام والمراكز وبين قيادات الأقسام. (8)

الجانب الاجتماعي ودوره في عزل الجماهير عن الادارة الاستعمارية

لقد ترافق النضال الاقتصادي والاجتماعي مع الكفاح العسكري والسياسي، بحيث كان المجاهد يحمل البندقية بيد والمعول باليد الأخرى، يقاتل في الليل ويكدح في النهار. وبفضل ذلك تحول الريف الجزائري إلى معقل للثورة بسبب الترابط بين المجاهدين والجماهير، فقد كان المجاهدون يساعدون المواطنين على تحمل أعباء الحياة يحمونهم من جور وانتقام المستعمرين، ويساعدونهم في عمليات البذر والحصاد. يعلمون أبناءهم ويغرسون فيهم الروح الوطنية والثورية بواسطة الكتاتيب القرآنية التي كانوا يشرفون عليها.

كما عمل المجاهدون على تآزر وتلاحم المواطنين بغض النظر عن الجهة التي ينتمون إليها محاربين بذلك كل أنواع الجهوية والقبلية. بحيث أصبح المواطنون عبر أنحاء القطر يشعرون بأنهم أسرة واحدة لا تنفصم روابطها، هدفها الوحيد الوصول إلى انتزاع الاستقلال والحرية من براثن الاستعمار الفرنسي. وقد تجلى ذلك من خلال روح التعاون والتعاطف والأخوة، حيث أن سكان مناطق

(8) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 6.

أصبحوا يستقبلون إخوانهم القادمين من مختلف أنحاء القطر - بسبب
... الاستعمار - ويؤثرونهم على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة. (1)

وحرصت الجبهة منذ البداية على حفظ كرامة عائلات الشهداء والمجاهدين والمسبلين والمناضلين الدائمين. وذلك بتقديمها منحة شهرية لعائلات الفئات المذكورة. ثم عممت هذه المنحة بحيث صارت تشمل أيضا عائلات الفقراء والمحتاجين والمعلمين، (2) بل وحتى عائلات الخونة، وذلك حفاظا على كرامة أفراد هذه الأسر كجزائريين من جهة، وتفويت الفرصة على الاستعمار في ضمهم إلى صفوفه من جهة ثانية. الشيء الذي جعل إعدام بعض الخونة من طرف الجبهة يبقى مجهولا في الأوساط الشعبية (3) ولم تنس الجبهة الدور الخطير للعلاج ووسائله اللذين لا يقلان عن دور السلاح حيث عملت على تكوين ممرضين وممرضات بواسطة أطباء جزائريين مناضلين والسعي في الحصول على وسائل العلاج من أدوية ومطهرات وآلات الفحص. (4)

وهكذا كانت وحدات جيش التحرير الوطني تنطلق من مراكزها نحو المداشر والقرى لمعالجة المرضى من المدنيين وهي مزودة بوسائل التمريض التي كان أغلبها بدائية. فقد كانت المبادرات الفردية المرتكزة على الوسائل البسيطة هي العامل الأهم في معالجة المرضى والجرحى سواء من المدنيين أو العسكريين. وكثيرا ما أجريت عمليات جراحية خطيرة بوسائل بسيطة وبدون تخدير، وكللت بالنجاح.

كما كان يستعان في معالجة المرضى والجرحى من جنود جيش التحرير الوطني بأطباء وممرضين جزائريين مناضلين، ويستعان في نفس الوقت بمواطنين من ذوي الخبرة في الطب الشعبي التقليدي، خاصة في علاج كسور العظام والجروح الناتجتان عن الاصابات. (5) وقد استغل جيش التحرير الوطني

(1) - الجزائر أخبار ووثائق، المصدر المذكور سابقا، ص 21.

(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين وتقرير ولاية البليدة، المصدر المذكور سابقا، ص 11.

(3) - حديث خاص مع السيد محمدي السعيد ناصر، المصدر المذكور سابقا.

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين وتقرير ولاية تلمسان، المصدر المذكور سابقا، ص 12.

(5) - المنظمة الوطنية للمجاهدين وتقرير ولاية أم البواقي، المصدر المذكور سابقا، ص 12.

الكهوف في الجبال، بحيث جعل منها مستشفيات عمل بها أطباء وممرضون جزائريون لاستقبال المجاهدين المصابين بجروح خطيرة. (1)

وكان القضاء من بين الأمور التي أولتها الجبهة عنايتها منذ البداية. فعلى الرغم من اهتمام مسؤولي الجبهة في كل نواحي القطر وبالدرجة الأولى بتنظيم الخلايا الشعبية تنظيما ثوريا مع جمع الأسلحة والذخيرة وشرح مبادىء الثورة وأهدافها على ضوء بيان أول نوفمبر، الذي كان من مبادئه بسط العدالة واحترام المبادىء الاسلامية، فرغم تلك الأولويات المستعجلة فإن المرشدين السياسيين كانوا يأمرون المواطنين بأن لا يرفعوا قضاياهم إلى المحاكم الفرنسية وأسندوا حلها إلى لجان تتكون خاصة من العلماء والفقهاء فكان إذا مر مسؤول من جيش التحرير الوطني على ناحية وطرحت له المشاكل ينظر فيها فإن كانت سياسية اجتهد في حلها حسب التعليمات الثورية، وإن كانت ذات صبغة دينية أو اجتماعية كلف بها علماء وفقهاء الناحية.

وكل من كان يخالف حكم العلماء أو أوامر الجبهة يعد من الخونة ويعاقب حسب جريمته وعلى قدر مخالفته. (2) وقد كان في الحالات القضائية الخاصة أو الاستعجالات ترسل لجنة القضاء المواطنين حاملين رسالة مكتوبة عليها خاتم جيش التحرير الوطني إلى قضاة معروفين من ذوي الثقة. ويكون الجواب من قبل القاضي المعين سري يرسل إلى جيش التحرير الوطني يتضمن الحكم النهائي في قضية ما. (3)

وقد حظي الجانب الاقتصادي هو الآخر باهتمام الجبهة على الرغم من كل الاجراءات القمعية الاستعمارية للجماهير. فقد حرصت الجبهة على تنظيم الأسواق العامة. خاصة لسكان الأرياف في المناطق الجبلية، (4) إذ أصدرت الجبهة قرارا يمنع المواطنين من الذهاب إلى الأسواق التي تشرف عليها الادارة الاستعمارية، وقد خلق لها بطبيعة الحال مشاكل من حيث تموين المواطنين.

---

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تلمسان»، المصدر المذكور سابقا، ص 12.
(2) - الجيش، الصادرة بالجزائر، عدد 128 في تاريخ 1974/11/1، ص 35.
(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي»، المصدر المذكور سابقا، ص 14.
(4) - الجزائر أخبار ووثائق، المصدر المذكور سابقا، ص 21.

ولكنها استطاعت أن تجتاز هذه المحنة بنجاح، لأن 90٪ من المواد الغذائية كانت في بداية الثورة من إنتاج محلي ولم يبق لها سوى الحصول على الأشياء الضرورية كالدواء والقماش. وتعتبر هذه أول نواة للادارة الجزائرية المستقلة، لأن هذه التجربة صارت معممة على مناطق القطر ثم قننت في مؤتمر الصومام. (1)

إن كل هذه التنظيمات المذكورة كانت عبارة عن خطة من جبهة التحرير الوطني تهدف من ورائها إلى الحد والقضاء نهائيا على التعامل مع المؤسسات التي تديرها فرنسا، سواء كانت تلك المؤسسات إدارية أو قضائية، وقد كان قرار منع التقاضي في الادارة الاستعمارية على الخصوص صداه البعيد في أوساط الجماهير وأثر في نفس الوقت على معنويات العدو بحيث أصبح يشعر أن جبهة التحرير الوطني قد تحكمت في زمام الأمور. (2)

وبذلك أصبح التنظيم السياسي والاداري الذي أوجدته الجبهة هو الركيزة الأساسية للثورة بين صفوف الجماهير. بل صار يمثل الجيش المتقدم للنظام العسكري الذي كان يخطط للعمليات العسكرية انطلاقا مما يستوحيه من النظام السياسي والاداري. ففي كل دشرة أو قرية أو مدينة توجد الخلايا الشعبية التي تهتم بمختلف شؤون الثورة. بحيث ارتفع الوعي وسط الجماهير نتيجة نشاطاتها المكثفة. وصارت الجماهير تبدي حماسا كبيرا للتطوع في صفوف جيش التحرير الوطني ولولا نقص الأسلحة لتطوع الشعب بأسره. (3)

وقد تطور نضال الجماهير تدريجيا، فانتقل من الأشكال العادية للنشاط السياسي (تقديم طلبات الانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني - توزيع المناشير - التبليغ بالمتعاونين مع العدو - دفع اشتراكات) إلى مقاطعة الادارة الاستعمارية والقضائية، والامتناع عن دفع الضريبة للخزينة الاستعمارية، وعدم الامتثال تماما للأوامر الصادرة عن الادارة الاستعمارية إلخ.

---

(1) - عبد الله ابن طبال، المصدر المذكور سابقا، ص 5.
(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تبسة»، المصدر المذكور سابقا، ص 6.
(3) - الحاج الاخضر عبيد المجاهد (بالعربية) الصادرة بتونس عدد 42 في 1958/5/18، ص 9

وقد اتضحت هذه الحقيقة للعيان يوم أعلن التجار الجزائريون إضرابهم المشهور بتاريخ 5 جويلية 1955، وذلك بمناسبة احتلال فرنسا للجزائر استجابة للمنشور، الذي وزعته الجبهة على التجار الجزائريين وأمرتهم فيه بإضراب عام حيث جاء فيه ما يلي:

«إنه ستجري مناقشة في هذا اليوم حول القضية الجزائرية بالجمعية الوطنية الفرنسية فلنبرهن للعالم اجمع بأن الشعب الجزائري مرتبط مع المجاهدين الأبطال في الأوراس وفي البلاد القبائلية إلخ. أما التجار الذين لا يوصدون أبوابهم في ذلك اليوم فإنهم سوف يقاطعون مقاطعة تامة، وعلى الخونة أن يخشوا غضب الشعب».

ولقد كان الاضراب عاما شاملا في أوساط التجار الجزائريين وبلغ نسبة (90٪) في الأوساط المختلفة. ورغم استعمال السلطة الاستعمارية كل وسائلها القمعية (استجواب الناس، بحث الأوراق، إلقاء القبض على الكثير من التجار..) فإن الاضراب قد استمر وانتهى في وقته المحدد كما بدأ بإجماع وانقياد. (1)

إن هذا التنظيم المحكم لجبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي جعل قوات الاحتلال تعجز عن إلحاق الخسائر بصفوف الثورة إذ أصبحت هذه الأخيرة محاطة بسياج متين أساسه الجماهير العريضة. فهذه العلاقة العضوية بين الجبهة والجماهير. جعلت كافة محاولات مشاريع الاستعمار العسكرية منها والسياسية تبوء بالفشل الذريع، حيث أن هذا التلاحم لم يقتصر على منطقة دون أخرى، وإنما شمل كافة مناطق الثورة.

وفي الحقيقة أن هذا الانقلاب النفسي لم يكن يتحقق لولا الطابع الشعبي الجماهيري الأصيل للثورة، التي صهرت في بوتقة النضال جميع فئات الشعب الجزائري، وصقلتها صقلا جديدا، بحيث جعلت كل فرد يشعر أنه ولد في الثورة من جديد. وبذلك انتقل المواطن الجزائري من حالة الانسان العادي

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 327، في تاريخ 1955/7/15، ص 8.

إلى حالة المناضل الثوري الواعي بالأحداث الداخلية والخارجية، وبالتالي مشاركة فعالة في تحرير الوطن من المحتل الغاصب. (3)

وقد تولدت نتيجة هذا الوعي السياسي روح جديدة تمثلت في الدقة واليقظة والحزم والتنظيم المحكم، واعتماد مبدأ المحاسبة الموضوعية. وصار المواطن يلجأ في حل مشاكله إلى التراضي والمصالحة عن طريق اللجان الشعبية المحلية مستغنيا في ذلك عن الادارة الاستعمارية وعملائها. (4)

ويعتبر العامل الديني الركيزة الأساسية في توعية الجماهير وتعبئتها. لقد برز هذا من خلال التضحيات التي كانت تقدمها الجماهير بإيمانها الراسخ وعقيدتها المتينة. وكان قادة الجبهة الميامين قدوة حسنة للجماهير حيث كانوا يطبقون الشعائر الدينية ويستهلون هجوماتهم بعبارات «الله أكبر، الجهاد في سبيل الله».

كما كان المجاهدون يؤدون الفرائض الدينية كصيام رمضان وصلاة القصر، والمسح على الأحذية أثناء الوضوء ـ والافطار في شهر رمضان، ويمنح المتزوجون منهم أربعة أيام في كل ثلاثة أشهر وذلك للقيام بزيارة عائلاتهم قدوة بأسلافهم المجاهدين الأوائل.

وهكذا كان العامل الديني إحدى العوامل الأساسية في قيام الثورة التحريرية، وعاملا فعالا في الصبر الذي تحلت به الجماهير أمام بطش قوات العدو. بحيث كانت دبابات العدو تدوس أجسام المواطنين من الأحياء وهم يرددون «الله أكبر»، «وتحيا الجزائر». (5)

وانطلاقا من كل ما تقدم، فإن جبهة التحرير الوطني كانت مدرسة وطنية أساسها القيم الأخلاقية الرفيعة. بحيث بعثت مقومات الشخصية الوطنية وعززتها بسلوكات ثورية في أوساط الجماهير. وصنعت الجبهة نتيجة ذلك من

(3) - الجزائر أخبار ووثائق، المصدر المذكور سابقا، ص 17.
(4) - النظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية بشار»، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بولاية سعيدة من 8 ـ 10 ماي 1983، ص 3.
(5) - النظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية قسنطينة»، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 8 ـ 10 ماي 1983، ص 22.

الأمين أبطالا يضرب بهم المثل في الشهامة والشجاعة والنبل والوطنية الصادقة مرغوا أنوف قادة الجيوش الاستعمارية في الوحل وفي عار الهزائم. «1»

فلقد أصبح الشعب الجزائري يشارك في الثورة برجاله ونسائه بشيوخه وشبابه. فالمرأة كانت تقوم بدورها في الكفاح أحسن قيام بدون كلل ولا ملل. تبيت في الليل يقظة تعمل كل ما يطلب منها بل كل ما تستطيع عمله بجميع مجهوداتها من طهي الطعام وغسل الثياب والمشاركة في خوض المعارك إلى جانب أخيها الرجل.

كما كانت المرأة تقوم بكل هذه الخدمات بقلب مملوء الصبر وقوة إيمان والاخلاص لوطنها لا تشكو ولا تكل، بل كانت ابتسامة الرضا لا تفارق محياها ولا تخشى التعب. هدفها الوحيد تخليص وطنها من أغلال الاستعمار الغاشم الذي أذاقها أنواع الاهانة ومرارة العيش مما بغض لها الحياة في ظل العبودية والهوان.

أما الرجال فإنهم صاروا يكافحون بكل شيء بأموالهم وأولادهم وأنفسهم، لقد ضحوا بكل ما يملكون في سبيل استقلال وطنهم وافتكاكه من المستعمر الغاصب. فقد كان الرجل يقوم بالحراسة ليلا ونهارا يبلغ الأخبار والرسائل إلى إخوانه. يشتري كل ما يحتاجه جيش التحرير الوطني من أكل ولباس وأدوية إلخ. يتنسم الأخبار من جهة إلى أن أصبح جيش التحرير الوطني رغم بعده عن المدن يعلم كل ما يجري فيها.

هذا هو دور المدنيين من أفراد الشعب الجزائري الذين كان يطلق عليهم إسم «المسبلين»، أما جنود جيش التحرير الوطني فقد كانوا مثالا للانضباط والأخوة الصادقة يحترمون قائدهم ويقدرونه حق قدره، يؤدون واجبهم برضى لا يفارقهم المرح، يتشوقون إلى العمليات العسكرية اشتياق الظمآن إلى الماء العذب في الصحراء المقفرة، فقد كان جنود جيش التحرير الوطني عند خوضهم المعارك يتقدمون دائما الى الأمام، لأنهم واثقون من تحقيق النصر،

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية تيزي وزو»، المصدر المذكور سابقا، ص 6.

كانوا مقتنعين بأنهم في كلتا الحالتين هم منتصرون، فإن هم استشهدوا فإلى جنة الخلود، وإن هم عاشوا فإنهم يعيشون أحرارا في ظل السيادة الوطنية. «1»

وهكذا استطاعت جبهة التحرير الوطني في ظرف قصير نسبيا (سبعة أشهر) أن تستقطب الجماهير وأن تنظمها تنظيما يتماشى مع الخط الذي انتهجته، حيث أصبحت الجماهير هي المحيط الحيوي الذي تتحرك فيه وحدات جيش التحرير الوطني وتشكيلات الفدائيين وخلايا المناضلين وهي المعين الوحيد الذي تستمد منها قوتها ومنعتها. «2»

السياسة الخارجية للثورة

لقد ربطت جبهة التحرير الوطني سياستها الداخلية بسياستها الخارجية حيث شرعت إثر تفجيرها الثورة المسلحة تتحرك على الصعيد الخارجي بشكل موازٍ لما تقوم به على الصعيد العسكري والتعبوي للجماهير من أجل فك العزلة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع قرن.

فلقد كانت عقدة الأسطورة الاستعمارية، عقدة الجزئية «الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا» قد استحكمت في النفوس وسيطرت على الألسنة والأقلام في أنحاء المعمورة، بدون استثناء حيث نجد مواقف الأحزاب الوطنية الاستقلالية في البلدان المغربية نفسها كانت تتميز بمحاولات التملص والتخلص، وذلك بتسديدها النصائح للجزائريين دوما بالتريث والتربص والصبر وتهربها من العمل الجدي المشترك لهدف مشترك هو الاستقلال بدعوى أن القضية الجزائرية معقدة بحكم هذه «الجزئية التي لا تتجزأ من فرنسا».

وكان نفس الشعور المعقد يسود بلدان المشرق العربي حيث كانت كلها تزكي أسطورة - الجزئية التي لا تتجزأ - وهذا حتى في أوساط الجامعة العربية باستثناء

(1) - المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 31، في تاريخ 20 - 1957/5/31 طبعة ثانية ص 2.

(2) - الجيش، الصادرة بالجزائر عدد 224، في تاريخ 1982/11/1، ص 36.

عبد الرحمن عزام - بل كان هناك اتجاه في الجزائر إلى اعتبار الجزائر مرتبطة بفرنسا [1] ومن ثم فإن طرح القضية الجزائرية على الصعيد الدولي لم يكن وليد الصدفة، ولا نتيجة توافق ظروف معينة ولكنه كان تطبيقا لسياسة الجبهة الخارجية، حيث تضمن بيان أول نوفمبر الموجه إلى الشعب الجزائري والمناضلين في سبيل القضية الوطنية، تضمن مبدأين أساسيين هما:

1 ـ تدويل القضية الجزائرية.

2 ـ تأييد الحلفاء الطبيعيين.

وقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني في سياستها الخارجية على المجهود العسكري في الداخل لأنها كانت تدرك أنها بدونه لن يكون لمجهودها السياسي أية فائدة حيث أن السياسة الخارجية في مطلع الثورة كانت تتمثل في التعريف بالقضية الجزائرية وسط الرأي العام الدولي بما في ذلك رأي عام الشعوب التي يجند أبناؤها لخوض الحروب الاستعمارية. بمعنى آخر أن نشاطات ممثلو الجبهة في تلك المرحلة لم تكن تتجاوز المستوى السياسي والدعائي البحث، لأن الاستراتيجية المستعملة من طرف الجبهة كانت تتكون بالدرجة الأولى من الشعارات والمقالات والخطب والاتصالات السياسية السرية والعلنية التي كانت تهدف إلى عزل السلطات الفرنسية وسط الهيئات العالمية وفضحها داخل شعبها نفسه. [2]

ومع ذلك فقد كان على ممثلي الجبهة أن لا يضيعوا أية فرصة تسنح لهم لعرض وجهة نظر الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، ودحض الحجج القانونية المزعومة التي يختفي وراءها الاستعمار الفرنسي لتبرير أعماله في الجزائر، وتعزيز موقفه الدولي. [3] وهكذا عمل ممثلو جبهة التحرير الوطني في الخارج على وضع المشكل الجزائري في الصعيد الدولي في وقت مبكر من الثورة. من ذلك طلبه تسجيل القضية الجزائرية في الدورة التاسعة للأمم المتحدة في نوفمبر 1954 [4].

(1) ـ مولود قاسم نايت بلقاسم، الشعب الصادرة بالجزائر عدد 4973، في تاريخ 1979/10/31، ص 11.

(2) ـ عبد المجيد المقراني، الجيش الصادرة بالجزائر عدد 128 في تاريخ 1974/11/1، ص 28.

(3) ـ علي بلحاتم، الأصالة، الصادرة بالجزائر عدد خاص بمناسبة الذكرى الـ 20 للثورة 54 ـ 1974، ص 93.

(4) ـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ـ وزارة الأخبار، نشرة داخلية عدد 13 في تاريخ 1962/03/01، ص 7.

وقد تدعم هذا الطلب ـ بفضل جهود ممثلي الجبهة من طرف مندوب المملكة العربية السعودية الذي قدم يوم الخامس جانفي من عام 1955 مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة لفت فيها أنظار هذه الأخيرة إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر وذكر بأنها تهدد الأمن والسلام العالميين، إلا أن الهيئة الدولية أنهت دورتها التاسعة دون أن تبث في هذا الموضوع معتقدة آنذاك أن فرنسا ستتوصل إلى إقرار حل مرضي للقضية الجزائرية مثلما فعلت بالنسبة للقضيتين التونسية والمغربية، خاصة وأن فرنسا قدمت حجتها المعتادة أمام الوفود المشاركة في هذه الدورة بأن القضية الجزائرية «قضية فرنسية داخلية» ولا يحق لهيئة الأمم المتحدة مناقشتها. [1]

وفي الرابع والعشرين أبريل من عام 1955 حضر وفد هام لجبهة التحرير الوطني أشغال مؤتمر باندونغ للدول الافريقية ـ الأسيوية بصفته ملاحظ من أجل طرح القضية الجزائرية أمام المجتمعين وإخراجها من دائرة المحيط الفرنسي، وربطها بقضيتي الشعبين الشقيقين تونس والمغرب، وكذلك السعي لطرحها في هيئة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن القضية الجزائرية لم تسجل بصفة رسمية في مؤتمر باندونغ إلا أن وجود وفد الجبهة ضمن المؤتمرين يعد انتصارا كبيرا حيث أن المؤتمر كان يضم 25 دولة إفريقية ـ آسيوية، تمثل ربع سكان المعمورة (مليار ونصف المليار نسمة)، وتعبر عن أماني الانسانية جمعاء في السلم والحرية والمساواة بين كل الأفراد وكل الشعوب، وتتقرب إليها الدول الكبرى من كلا المعسكرين، لأنها كانت تدرك قيمة هذا التجمع الكبير، والقوة المعنوية الهائلة التي تمثلها في العالم. [2]

وقد كانت النتائج التي تمخض عنها مؤتمر باندونغ جد إيجابية بالنسبة للقضية الجزائرية حيث صادق المؤتمر على لائحة بخصوص كفاح شعوب المغرب العربي جاء فيها بالخصوص «إن مؤتمر الدول الأفرو ـ آسيوية يؤيد حقوق الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها بنفسها ونيل استقلالها». وعلاوة على

(1) ـ المجاهد الأسبوعي، الصادرة بالجزائر عدد 1143 في تاريخ 1982/7/2، ص 77.

(2) ـ المجاهد (بالعربية) عدد 104، في تاريخ 1961/12/11، ص 4.

هذا التأييد الذي أثار حفيظة الأوساط الاستعمارية، بتقديم مساعدتها المخصوصة إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها». (6)

وقد جن جنون السلطات الاستعمارية من القرارات الصادرة عن مؤتمر باندونغ، بحيث اعتبرها السيد «إدغار فوره Edgar Faure رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك من خلال التصريح الذي أدلى به في الندوة الصحفية التي عقدها بباريس بأنها قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا بالشمال الافريقي، فالمؤتمر كما قال قد خص بالذكر قضية القطر الجزائري والحال أن هذا القطر هو جزء لا يتجزأ من فرنسا». (7)

من هنا يكون مؤتمر باندونغ قد شكل منعطفا تاريخيا في ميدان التضامن العالمي واستقلال الشعوب فنادت خلاله جبهة التحرير الوطني بضرورة تنسيق استقلالها الوطني وأبرزت للعالم نوعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري على الخصوص، كما أكدت على ضرورة مساندة كفاح الشعوب من طرف البلدان التي كانت بالأمس تحت السيطرة الاستعمارية. (8)

وليس يعني هذا أن الجبهة قد حققت من خلال مؤتمر باندونغ كل أهدافها الخارجية بمجرد مصادقة الدول المشاركة فيه على تلك المقررات، فقد كان عليها أن تضطلع بمهمة ثقيلة بعيدة المدى، تتطلب الكثير من العمل الدؤوب المستمر، والجهود المكثفة لشرح أهدافها لكل الدول وخلق تيار شعبي لدى الرأي العام الدولي، يؤمن بهذه الأهداف ويعمل لتحقيقها في كل أنحاء العالم، وخاصة في «دول العالم الثالث» التي تؤمن جماهيره بمبادىء «مؤتمر باندونغ» إيمانا لم يبلغ في كل جهاته درجة الوعي العميق الذي يدفع إلى العمل المنظم الفعال. (9)

---

(6) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 7.
(7) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 317، في تاريخ 1955/5/6، ص 8.
(8) - محمد سحنون، المجاهد الأسبوعي، الصادرة بالجزائر عدد 1005، في تاريخ 1979/11/9، ص 27.
(9) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، عدد 104، في تاريخ 1961/9/11، ص 4.

وانطلاقا من هذه الشعلة الثورية تظافرت جهود ممثلي جبهة التحرير الوطني وحركة هذه الحركة التضامنية في العالم الثالث، وتم بفضل مؤازرة الكتلة المناهضة للاستعمار من إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حيث تقدمت بعد ثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر باندونغ وبالتحديد بتاريخ 26 جويلية 1955 أربعة عشر دولة افريقية - آسيوية بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبة فيها بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للدورة العاشرة.

وقد تضمنت هذه المذكرة، الأسس الرئيسية لتدويل القضية الجزائرية طبقا للمادة 120 من النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنص على أن: «كل قضية تعرض على التسجيل في جدول الأعمال يجب أن تكون مصحوبة بمذكرة إيضاحية وفي حدود الامكان بوثائق رئيسية أو مشروع قرار». (1)

ويعتبر ذلك أول انتصار تحققه جبهة التحرير الوطني على المستوى الخارجي، فهي أول خطوة إيجابية في طريق تحطيم العزلة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري طوال قرن وربع قرن، وكان من نتيجة ذلك بروز عمل تضامني بين الثورة الجزائرية وبين حركات التحرر الافريقية - الأسيوية، بحيث أصبح للطرفين تكامل في النضال واستمراريته ضد الاستعمار المهيمن على القارتين منذ قرون يستحوذ على خيراتها ويسخر شعوبها من أجل رفاهية وازدهار الأقلية من أبناء جلدته.

---

(1) - علي بلحاتم، المصدر المذكور سابقا، ص 93.

الفصل الرابع

الأساليب والاجراءات المتخذة للقضاء على الثورة في المهد

«ان مشكلة فرنسا مع الجزائر أعمق مشكلة تعرضت لها فرنسا وفضحت بها وعرف فيها ضعفها وأسباب ضعفها، لأن مشكلة الجزائر جاءت بعد انتهاء مشكلة الهند الصينية. فلو كان كيان فرنسا ما يزال يملك المقومات الايجابية لكان ينبغي ان تكون أقدر على حل مشكلة الجزائر بعد ان ازاحت من عبء الهند الصينية واستعمارها المرهق: ان مشكلة فرنسا مع الجزائر أضخم من مشكلتها مع الهند الصينية وهي تثير أزمة أعمق وأوسع. ففرنسا تنظر إلى المغرب العربي عامة وإلى الجزائر خاصة على أنها امتداد حيوي قريب لأرضها وان حرمانها من هذا الامتداد يهدد حياتها اقتصاديا وعسكريا. أضف إلى ذلك ان الفئات الاستعمارية المعززة بالشركات الرأسمالية والطبقية الاقطاعية تشتري الحكومات والصحافة والجيش وتتستر وراء الشرف القومي والكرامة الفرنسية والمصلحة القومية وهيبة فرنسا ومستقبلها» (1).

أبو القاسم محمد كرو

---

(1) - أبو القاسم محمد كرو، كتاب البعث صوت الجزائر، تونس: المطبعة العصرية، الطبعة الأولى أوبسمبر 1956، الطبعة الثانية في مارس 1958، ص 48.

لقد عمل المسؤولون الفرنسيون منذ اندلاع الثورة المسلحة في الجزائر كل ما في وسعهم من أجل استمرارية الحرب الابادية في الجزائر وحاولوا أن يبرروا وجودهم في الجزائر بشتى التعليلات ومختلف الأسباب. فإلى جانب زعمهم القائل في كون الجزائر هي بلدهم وهي «جزء لا يتجزأ من فرنسا»، فقد حاولوا تدعيم موقفهم عن طريق وجود اعتبارات اقتصادية وهي أن فرنسا ستعيش في حرمان اقتصادي إن هي فقدت الجزائر. كما أن غياب فرنسا عن الجزائر يعني انتشار الفوضى والمبادىء المناهضة للحضارة الأوربية وما يريدون الوصول إليه هو أن أبناء الجزائر لم يثوروا لتحقيق أهداف إنسانية ووطنية في آن واحد، وإنما ثاروا ضد المدنية الفرنسية والجنس الفرنسي. وعليه فإن الجزائريين كبقية المسلمين، في العالم يخضعون للقوة لأن ديانتهم تأمرهم بالثورة على الضعف والضعفاء والاستسلام للقوة والأقوياء. (4)

وقد استطاع الوهم القانوني على الخصوص «الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا» أن يغير المظهر السياسي للمشكلة الجزائرية بحيث أصبح الرأي العام العالمي نتيجة ذلك لا يهتم حتى بالمظاهر الاقتصادية والاجتماعية للبلاد الجزائرية. كما يتضح من خلال اندهاش الرأي العام الدولي عند اندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954، فلم يكن الرأي العام الدولي يدرك وأن المقاومة الجزائرية التلقائية في ظاهرها كانت نتيجة اضطهاد سياسي طويل للشعب الجزائري، وأن ذلك الاضطهاد قد عظم شدة ابتداء من الثامن ماي 1945 الذي هو تاريخ سقوط 45.000 شهيد من الجزائريين في ميدان الشرف. (5)

وهكذا حاول المستعمرون أن يحافظوا على نفوذهم وقوتهم السياسية المدعومة من طرف الجيش الفرنسي وذلك على أساس «الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا» من الناحية القانونية. لكن هذا المنطق القانوني الجائر لم يدم أمام تحركات الجزائريين الذين أرادوا تغيير مجرى الأمور. ونتيجة لهذا التحدي، قامت

---

(4) ـ الشباب الجزائري، الصادرة بتونس، عدد 9، في تاريخ 1960/1/1، ص 1.

(5) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 2، في تاريخ 1956، طبعة ثانية، ص 1.

السلطات الفرنسية باتخاذ إجراءات متعددة لقمع حركة التحرير الوطني في الجزائر. (1) من بينها:

الاجـراء العسكـري

تتمثل الاجراءات العسكرية التي اتخذتها السلطات الاستعمارية في بداية الثورة المسلحة في الأمور التالية:

أ ـ رفع الامـدادات العسكريـة:

لقد ابتدأت عملية إخماد الثورة بعملية روتينية لتطهير الجزائر من «المتمردين» الذين قتل منهم 42 شخصا وسجن منهم ما يزيد عن 2000 «مشبوه». وفي هذا الإطار قامت القوات الفرنسية في شهر ديسمبر 1954 بعملية قمع في جبال الأوراس وبلاد القبائل إشتركت فيها الطائرات والمدرعات. (2) كما واصل الجنرال «جيل» عملياته القمعية ضد المواطنين العزل كي لا يتصلوا بالثورة، وكي لا يؤمنوا بها، وكي لا يصدقوا بقيام ثورة مسلحة ضد المحتلين. (3)

وتواصلت الامدادات العسكرية على الجزائر يوما بعد يوم نتيجة ازدياد العمليات العسكرية والفدائية التي يقوم بها المجاهدون والفدائيون ضد مراكز العدو ومنشآته وعملائه بحيث بلغت القوات الفرنسية في مطلع عام 1955 80،000 جندي بعد أن كانت لا تتجاوز 49،000 جندي في بداية نوفمبر 1954. بالاضافة إلى عدد من الطائرات العمودية وقوات المظليين التي شاركت في حرب الهند الصينية المدربة على حرب العصابات والجبال لاخماد الثورة في منطقة جبال الأوراس الوعرة.

ثم شرعت القوات الاستعمارية في تنفيذ عمليات أطلق عليها إسم عمليتي «فيوليت» و«فيرونيك» وقد انطلقت هذه العمليات تحت إشراف السيد «ليونار» الحاكم العام للجزائر. وتعتبر هذه العمليات كما حددتها السلطات الاستعمارية

---

(1) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 23، في تاريخ 1977/8/1، ص 26.

(2) ـ محمد حسين شعبان، 90 يوما في الجزائر، القاهرة: مطبعة نهضة مصر ـ الفجالة 1960، ص 9.

(3) ـ بوالطمين جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، الجزائر: المصدر المذكور سابقا، ص 17.

كمهمة أساسية تنشيط لمنطقتي الأوراس والشمال القسنطيني من أجل القضاء المبرع على مراكز الثورة فيها. وتركزت هذه العمليات في البداية على جبلي (النمامشة وتوش) جنوب الأوراس اشتركت فيها المدرعات والطائرات وخلفت هذه العمليات التي استهدفت سكان القرى العزل المئات من الشهداء وتدمير القرى بما فيها من بشر ومزروعات وحيوانات. (1)

وبتعيين السيد «جاك سوستيل» واليا عاما على الجزائر في 25 جانفي 1955 تفاقمت عمليات القمع والابادة وساعد على ذلك ارتفاع عدد القوات الفرنسية إلى 100،000 جندي وتعزيز القوات البحرية بوحدة من البوارج الحربية. (2)

وفي يوم 25 فيفري 1955 أعلن «جاك سوستيل» Jaques Soustelle أن «الجزائر تؤلف جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وأن فرنسا لن تترك الجزائر وأنه لابد من العمل كل يوم أكثر لادماج الجزائر في فرنسا». (3)

2 ـ إصدار قانون حالة الطوارىء:

بعد أن اشتد وطيس معركة التحرير بالجزائر واستحال على رجال الادارة الفرنسية أن يتغلبوا على تيار الثورة الذي بدأ يجرفهم، وبات واضحا أن الجزائريين الذين يشعرون بالظلم تكاتفوا فيما بينهم للقضاء على النظام الاستعماري الموجود في بلادهم، التجأ الفرنسيون إلى الاستعانة بقوانين إضافية جديدة لارغام الجزائريين على مهادنة فرنسا وقبول سياسة الاحتلال المفروضة عليهم. وهكذا إضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تطلب من البرلمان الفرنسي اتخاذ تشريعات استثنائية كانت تتزايد شدة وخطورة حتى انتهت إلى الأخذ بكثير من القوانين التي كان التشريع الفرنسي يطبقها في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا الهتليرية بحيث بلغ الفزع بالمسؤولين الفرنسيين درجة جعلت نصف أعضاء الحكومة الفرنسية يطالبون في جلسة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 15

(1) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 26.
(2) ـ العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر: دار البعث بقسنطينة، الطبعة الأولى 1984، ص 126.
(3) ـ المجاهد (بالعربية) الصادرة بتونس عدد خاص في تاريخ 1959/11/1، ص 20.

1955 بتطبيق قانون 11 جويلية 1938 الخاص بتجهيز الأمة لحالة الحرب، (1)

كما تقرر في هذه الجلسة أيضا وجوب استعمال الشدة والصرامة للقضاء على الثورة التحريرية، وهذا بإرسال فرق جديدة من الجند ومن الجندرمة إلى الجزائر وتشكيل فرق جديدة من طوابير «القومية». (2)

ونظرا إلى أن عمليات «فيوليت» و«فيرونيك» لم تحقق النتائج المرجوة منها والمتمثلة في القضاء على الثورة في المهد، فقد وافقت الحكومة الفرنسية على طلب الوالي العام السيد «جاك سوستيل». المتضمن تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر بإصدارها مشروع «قانون حالة الطوارىء».

وعلما وأن «قانون حالة الطوارىء»، أو هذا السلاح الرهيب ليس بجديد. بل وضع في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1849 لمواجهة حالة الحرب الخارجية أو التمرد العام المسلح والحرب الأهلية في الداخل ولكن نظراً لخطورة هذا السلاح القانوني فإن فرنسا لم تستعمله في مدة طويلة تتجاوز المائة عام إلا أربع مرات.

الأولى: في ديسمبر 1852 بمناسبة الانقلاب الذي حمل نابليون الثالث إلى الحكم وإسقاط الجمهورية الثانية.

الثانية: في 1870 أثناء الحرب الألمانية التي أدت إلى خداع الألزاس ـ لورين.

الثالثة: في 1914 عند بدء الحرب العالمية الأولى.

الرابعة: في 1939 عند بدء الحرب العالمية الثانية.

ونظرا إلى أن تطبيق «قانون الحصار» محاط بشروط عديدة لابد من توفرها حتى يصادق عليه البرلمان كي يصبح نافذا. وبما أن العملية الفرنسية معروفة

(1) ـ المجاهد (بالعربية) الصادرة بتونس، عدد 88، في تاريخ 1961/12/30، ص 9.
(2) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 311، في تاريخ 1955/3/25، ص 8.

عادة بالتشكيلات القانونية، فقد عمدت حكومة السيد «إدغار فوره» إلى طبع على عجل مشروع قانون أسمته «قانون حالة الطوارىء». (1)

إن «حالة الطوارىء» إجراء قانوني جديد إتخذته السلطات الفرنسية تجنبا للجوء إلى «حالة الحصار» التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش. وقد جاء في بيان لوزارة الداخلية الفرنسية «أن حالة الطوارىء» تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات، بينما تؤدي «حالة الحصار» إلى تفكيك الهياكل التقليدية الادارية لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية. ذلك أن «حالة الطوارىء» تبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملاءمة مع أحداث تعد كارثة عمومية من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية.

والحقيقة أن «حالة الطوارىء» هي ذاتها «حالة الحصار» لأنها تتضمن إجراءات تقضي على الحريات الفردية التي يتمتع بها كل مواطن فرنسي، والتي لا تمس ولا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابعة من دستور سنة 1946 وهي نفس المادة المتعلقة «بحالة الحصار»، (2) لأن «حالة الطوارىء» تعتمد على الاجراءات (3) التالية:

1 ـ حظر حرية التجول للأشخاص ووسائل التنقل.

2 ـ حظر إقامة أي شخص غير مرغوب فيه.

3 ـ الحكم بالاقامة الجبرية على أي شخص.

4 ـ حظر الاجتماعات العامة.

5 ـ إجراء التفتيشات في المنازل ليلا ونهارا.

6 ـ إمكان غلق المقاهي وقاعات السينما والمسارح.

7 ـ فرض الرقابة على الصحف والمنشورات والروايات.

8 ـ تشريد السكان.

(1) ـ أضواء الصادرة بالجزائر، عدد 42، في تاريخ 1984/9/22، ص 8.
(2) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 105.
(3) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 312، في تاريخ 1955/4/1، ص 7.

9 ـ الأمر بتسليم السكان سائر الأسلحة للحكومة (أسلحة الصيد).

10 ـ المحاكم العسكرية تتولى المحاكمات بدل المحاكم المدنية.

هذا وتنص المادة الأولى من «قانون حالة الطوارىء» على أن الاجراء الجديد: «يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب الوطن الأم. والجزائر أو عمالات ما وراء البحار ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعيتها وخطورتها».

الجمعية الوطنية الفرنسية تصادق على مشروع «قانون حالة الطوارىء»

عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية ابتداء من 23 مارس 1955 لدراسة وإثراء مشروع «قانون حالة الطوارىء». وقد برزت ثلاثة آراء للنواب حوله بين مؤيدة ومعارضة:

الرأي الأول: يرى أن تطبيق «قانون حالة الطوارىء» معناه اعتراف صريح بالحرب الجزائرية الفرنسية.

الرأي الثاني: يرى أن تطبيق «قانون حالة الطوارىء» مخالف للدستور الفرنسي.

الرأي الثالث: يرى أن تطبيق «قانون حالة الطوارىء» ضروري جدا من أجل القضاء على الثورة المسلحة في المهد.

وكان من بين النواب الذين أيدوا تطبيق «قانون حالة الطوارىء» بالقطر الجزائري في جلسة 30 مارس 1955 النائب (جنتون) Jonton حيث جاء في تدخله: «إن حالة القطر الجزائري لا تستدعي إصلاحات اقتصادية فقط، بل الواجب يحتم على الحكومة أن تبادر بتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية أيضا. لكن إلى جانب تنفيذ هذه الاصلاحات يجب تمكين الحكومة من سلاح قانوني «حالة الطوارىء» لكي تتمكن بسرعة وبصفة حاسمة من إرجاع الأمن والهدوء إلى الجهات التي تقع فيها أعمال الاعتداء». (1)

(1) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 313، في تاريخ 1955/4/8، ص 8.

أما الآراء المعارضة فقد كانت بدورها تنقسم إلى قسمين: قسم يعارض «قانون حالة الطوارئ» لكونه يجسد الأمر الواقع، أي الاعتراف بوجود الحرب بين الشعب الجزائري من جهة والاستعمار الفرنسي من جهة ثانية، كما يتضح من تدخل النائب «كترو» Gatroux إذ قال:

«إن هذه الحالة التي تريد الحكومة فرضها على الجزائر ستكون سببا في إيجاد نفسية سيئة وتخلق جو مضاد لنا تماما، ويمكن لسائر الناس عند إعلاننا «حالة الطوارئ» أن يصدقوا الأنباء التي تذيعها الجامعة العربية وهم عندئذ لن يستنتجوا بأن الحالة في القطر الجزائري قد أصبحت تساوي على الأقل في خطورتها الحالة الموجودة ببلاد المغرب الأقصى والمملكة التونسية إلى درجة أن أصبحت الحكومة لا تستطيع مواجهة الموقف إلا بفرض «حالة الطوارئ» الاستثنائية. إننا بإعلان «حالة الطوارئ» سنعترف أمام هيئة الأمم المتحدة اعترافا صريحا بوجود قضية جزائرية ولم يقف خطر هذه الحالة عند هذا الحد، بل أن آثارها السيئة ستكون وخيمة جدا لأن «حالة الطوارئ» ستشعر سكان القطر الجزائري (من المسلمين طبعا) بأنهم قد أصبحوا يعيشون تحت سيطرة قوانين استثنائية. فهذه الحالة النفسية التي سوف يوجدها إعلان «قانون حالة الطوارئ» لن تكون نتيجتها خلق عواطف المودة والصداقة نحو فرنسا، بل ستكون على العكس من ذلك». (1)

ومن بين النواب الذين عارضوا أيضا مشروع «قانون حالة الطوارئ» في جلسة 31 مارس 1955 لكونه يخالف نص الدستور الفرنسي... النائبة «أليس اسبور تيس» Alice Sportice نائبة عمالة وهران حيث جاء في تدخلها ما يلي:

«إن النص المعروض علينا خطير للغاية وانه لمشروع لم يصدر مثله عن أي مجلس فرنسي منذ نهاية القرن الماضي على أن الحكومة السابقة لم تنتظر هذا القانون لتفعل الأفاعيل في البلاد الجزائرية، وإنما هي تريد هذا القانون لكي تفسح مجال الارهاب والزجر والعدوان... إن سياسة الضغط لم تحل أي

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 312، في تاريخ 1955/4/1، ص 8.

عويصة وقد جربتم هذا من قبل وأنكم تستمرون على وصف الجزائر بأنها ثلاث مقاطعات فرنسية، وتتكلمون عن سياسة الادماج، لكن كل هذا مجرد هراء فارغ. والحقيقة أن الشعب الجزائري محروم من مباشرة حقوقه الشرعية بعيد عن ثروته يعيش في فقر وأمية وإهمال إنه لمحتقر مهان. نقول بصراحة أنه لا دواء للحالة إلا قيام الجمهورية الجزائرية الحرة على انقاض النظام الحالي وركام المجلس الجزائري، ولا وسيلة لارجاع الهدوء إلى البلاد إلا بوقف أعمال الاضطهاد والتنكيل والشروع في تنفيذ سياسة جديدة مبنية على الاعتراف بالواقع المحسوس». (2)

وجاء في تدخل النائب «فالون»: «خلافا لما تقوله الحكومة فإن حالة الطوارئ التي تطلبون منا المصادقة عليها هي أفدح خطبا من حالة الحصار، فالقانون الجديد يعطي النظام البوليسي سلطة لا تتحدد ويمتهن الكرامة البشرية إلى أقصى حدود الامتهان ويفتح أبواب المعتقلات».

أما النائب الشيوعي السيد «بلخي» فقد جاء في تدخله: «إن هذا المشروع يخالف تمام المخالفة لنص الدستور الفرنسي وما هو إلا وسيلة قمع واضطهاد تستعمل لمقاومة الحركات الشعبية المطالبة بحقها». (3)

وعندما عقب السيد «بورجيس مونوري» Bourges Maunoury وزير الداخلية الفرنسي آنذاك على تدخلات النواب في جلسة 31 مارس 1955 حاول أن يبرر موقفه على أساس أنه لم ينشىء هذا القانون «حالة الطوارئ» ولكنه وجده جاهزا تقريبا، لأن سلفه السيد «فرانسوا ميتران» François Mitterand هو الذي فكر فيه وكون لجنة لتحريره غير أنه لم يستطع أن يقدمه للجمعية للمناقشة والاثراء بسبب سقوط وزارة «منديس فرانس» Mendes France، ومما جاء في تدخل السيد «بورجيس مونوري» ما يلي:

«إننا نواجه الحالة في قطر الجزائر يجب أن نقابلها به من استعداد في الميدانين: الحربي والاداري، فقد قدمت النجدات العسكرية الكافية وقد زدنا

(2) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 313، في تاريخ 1955/4/8، ص 8.
(3) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 8.

من جهة أخرى في عدد وفي نفوذ حكام الجهات، لكن الحالة لا تزال مزعجة في بعض جهات القطر الجزائري فإن الثائرين والخارجين عن القانون في تلك الجهات يخضعون لقيادة رجال أجانب عن البلاد. فحالة «الطوارىء» التي هي وسط بين الحق العام وبين حالة الحصار تمكن الحكومة من استعمال الوسيلة الكفيلة بتمهيد الأمن والقضاء على الثورة، إن حالة «الطوارىء» هذه لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية، بل ستحدد بالمناطق التي توجد فيها أعمال الثورة وأعمال الشغب، أو التي يأوي اليها الثائرون ويختفون فيها على أننا لم نبتدع جديدا، فهذا القانون قد هيأته قبلنا وزارة منديس فرانس ووجدناه جاهزا للعمل، ونحن لن نكتفي بفرض حالة «الطوارىء» بل أننا سننفذ مع ذلك سياسة إصلاحات اقتصادية واسعة كإنشاء الطرق والسدود والمدارس كما ستقوم الحكومة بسعي سياسي حازم للغاية عند الدول الأجنبية التي تتدخل مباشرة في القضايا الفرنسية البحتة (القضية الجزائرية) وذلك بارسال الرجال المسلمين لتعزيز جانب الثائرين، وإمداد هؤلاء بالسلاح والأموال والقيام بحملة عنيفة بواسطة الاذاعات لتنشيط الثورة والحث على تعميمها. (1)

وقد استطاعت الحكومة الفرنسية أن تقنع النواب بالمصادقة على مشروع «قانون حالة الطوارىء» حيث أجمع النواب باستثناء الشيوعيين والاشتراكيين على قبول «قانون حالة الطوارىء»، وهذا بعد المناقشة التي جرت في جلسة أول أفريل 1955 ودامت 15 ساعة ونصف ساعة، وبعد أن أقدم النواب على 50 اقتراعا علنيا لرفض كل تغيير في النصوص المعروضة تمت المصادقة على مشروع «قانون حالة الطوارىء» بـ 379 صوتا ضد 219 صوتا.

وبعد مصادقة أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية على مشروع «قانون حالة الطوارىء» قدمته الحكومة إلى مجلس الجمهورية الفرنسية وبعد مناقشة خاطفة قرر مجلس الجمهورية المصادقة على نفس النص المعروض بـ 333 صوتا ضد 77 صوتا. (2)

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 312، في تاريخ 1955/4/8، ص 7.
(2) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 313، في تاريخ 1955/4/8، ص 7.

وبذلك أدخلت السلطات الاستعمارية «قانون حالة الطوارىء» حيز التنفيذ ابتداء من الثالث أفريل 1955. (1) وبمقتضى هذا القانون فقد أصبح للسلطات الاستعمارية الحق القانوني في نفي وفرض الاقامة الجبرية على المواطنين الجزائريين ومحاكمتهم من قبل المحاكم العسكرية، كما خولت صلاحيات لعملاء العمالات بمنع تحرك الأشخاص والسيارات في أماكن عدة وفي أوقات معينة. (2) أما المناطق التي فرضت عليها «حالة الطوارىء» في البداية وورد ذكرها في الجريدة الرسمية الفرنسية الصادرة بتاريخ 6 أفريل 1955، (3) فهي:

1 - دائرة باتنة (جبال الأوراس)
2 - دائرة تيزي وزو (بلاد القبائل)
3 - البلدية الممتزجة بتبسة.
4 - بلدية مدينة تبسة.

وهكذا فعلى الرغم من أن «قانون حالة الطوارىء» يتعارض تماما مع اعتبار «حوادث الجزائر» مجرد «عملية بوليسية بسيطة» ضد «بعض العصابات المتمردة» فإن السلطات الاستعمارية شرعت بالفعل في تطبيقه بناحيتي الأوراس والقبائل الكبرى ثم عممته على أحواز بسكرة والوادي (4) حتى تفصل الجنوب عن تونس وتمنع مرور الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس. (5) كما أصدر عامل عمالة قسنطينة قرارين الأول بتاريخ 17 أفريل، والثاني بتاريخ 18 أفريل 1955 يرغمان المواطنين على حمل «رخصة المرور» كما يمنعان السير بالسيارات خارج الطرقات الوطنية. (6)

ولكي تتمكن السلطات الاستعمارية من تطبيق بنود القمع الواردة في نصوص «قانون حالة الطوارىء» بحذافيره فقد جاءت بأمهر الضباط السامين

(1) - المجاهد (بالعربية) عدد خاص، المصدر المذكور سابقا، ص 20.
(2) - إبراهيم شبوط، أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر عدد 68 في تاريخ 1984، ص 98.
(3) - البصائر، المصدر المذكور سابقا، ص 8.
(4) - محمد حسين شعبان، المصدر المذكور سابقا، ص 11.
(5) - أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 23 في تاريخ 1977/8/1، ص 27.
(6) - إبراهيم شبوط، المصدر المذكور سابقا، ص 98.

الذين اكتسبوا خبرة وشهرة واسعة في ممارسة حرب العصابات في حروب الهند الصينية، وفي البلدين الشقيقين تونس والمغرب كما صرح بذلك الوالي العام النشيد «جاك سوستيل» لدى عودته في السادس والعشرين أفريل 1955 من باريس حيث قال:

«إن تنفيذ قانون حالة الطوارىء في الجهات التي أعلن عنها بالبلاد الجزائرية قد نال مصادقة الحكومة، وأن الحكومة تريد أن يقع تنفيذ القانون الذي فرض حالة الطوارىء بحذافيره للاسراع بوضع حد للحالة الحاضرة. . . إنه قد تقرر وجوب تنسيق الأعمال بين السلطتين العسكرية والمدنية في الجهات التي أعلنت بها حالة الطوارىء بعمالة قسنطينة. ولهذا فان هذه الجهات توضع تحت سلطة عسكرية ابتداء من يوم غرة ماي 1955 يتولاها جنرال كبير يقع تعيينه لتلك المهمة». (1)

وقد تم في الثامن والعشرين أفريل 1955 تعيين الجنرال «بارلنج» Parlange قائدا عاما للجهات التي تشملها «حالة الطوارىء» آنذاك ولتنسيق سائر العمليات السياسية والحربية والادارية بها. وقد سبق لهذا الجنرال أن تولى قيادة ناحية الصويرة بالمغرب الأقصى، وهو ملم غاية الالمام باللغة العربية. وتم في نفس الوقت اختيار مساعدو الجنرال «بارلنج» من الضباط الذين باشروا مهمة الاستعلامات بالمغرب الأقصى وحسب المصادر شبه الرسمية فإن هؤلاء الضباط هم أيضا يجيدون اللغة العربية كتابة ومحادثة.

وقد أسندت السلطات الاستعمارية للجنرال «بارلنج» مهمة كبيرة حيث يباشر تحت سلطة وتحت إشراف عامل العمالة سائر النشاطات المدنية والعسكرية الموجودة بعمالة قسنطينة من جند وقوى الشرطة والجندرمة والبوليس المعاون والادارة المدنية ورجال القوم إلخ. بالاضافة إلى إشرافه على تشكيل فرق «الدفاع المدني». (2)

كما جاء في الصحافة الفرنسية وقتذاك أنه وضع تحت تصرف الجنرال

(1) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 317، في تاريخ 6/5/1955، ص 8.
(2) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 8.

«بارلنج» الفيلق الذي يحمل أكثر أوسمة من بين فيالق الجيش الفرنسي. وقد وصل هذا الفيلق بالفعل إلى منطقة الأوراس يوم الثالث ماي 1955. وتم أيضا تعيين الكولونيل «ديكورنو» قائد الناحية السمندو «يوسف زيغود حاليا» وأوردت الأنباء أن هذا الكولونيل من أبطال الهند الصينية دون أن تبين في أي معركة سجلت بطولته في الهجوم أم في الانسحاب. لأن كما هو معروف أن معركة «ديان بيان فو» لم تترك لفرنسا أي بطل في هذه الواقعة غير الموتى. (4)

وقد رافقت هذه العملية حملة دعائية واسعة لتمجيد المظليين وإرهاب الأهالي، حيث جاء في إحدى المناشير التي كانت تلقى بالطائرات على منطقتي الأوراس والشمال القسنطيني هذه العبارة: «عما قريب سينزل السخط على رؤوس المتمردين وبعد ذلك سيحل السلم الفرنسي من جديد». وقد دعمت السلطات الاستعمارية هذه التحركات المصحوبة بحرب نفسية بمبادرات جبانية في المجالات العسكرية قام بها بعض المسؤولين أمثال المتصرف «هرتنز» Hortense حاكم بسكرة والمشرف على ناحية توقرت العسكرية المتمثلة في تكوين فرق «الحركة».

ومن ناحية ثانية أصدرت السلطات الاستعمارية تعليمات تتعلق بزيادة عدد المحتشدات والتجمعات، وشددت في نفس الوقت الرقابة السياسية في ميدان الإعلام والثقافة، حيث صودرت مجموعة من الكتب لأنها تتعرض لحرب العصابات وحروب التحرير بصفة عامة ومنعت أيضا عرض بعض الأفلام الأمريكية مثل قنطرة «وادي كواي» و«الجنرال» وغيرهما مما له صلة بالمقاومة والكفاح المسلح. (5)

إخفاق «قانون حالة الطوارىء» في إخماد لهيب الثورة المسلحة

على الرغم من مختلف الاحتياطات والاجراءات المتخذة والمتعلقة بمضاعفة الامكانيات الحربية فإن الجنرال «شايار» عبر بمرارة في أحد تقاريره عن الوضع

(4) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 107.
(5) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 107.

السائد حيث قال: «إن ما يجري في الجزائر حاليا يمكن أن تكون له عواقب وخيمة. وعليه ينبغي في نظري الا تنسى بأن التأني والضعف لا ينفعان في البلاد الاسلامية».

كما عبر المارشال «جوان» في الرسالة التي بعثها في الثامن عشر ماي 1955 إلى السيد «إدغار فور» رئيس الحكومة الفرنسية عبر عن مرارة الهزائم التي تتلقاها قواته على يد أبطال جيش التحرير الوطني. ومن جملة ما ورد في هذه الرسالة:

«إن الوضع في الجزائر خطير جدا والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبه بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد، وذلك في سائر عمالة قسنطينة».

ويهدف هذا التشكي الصادر عن القادة الفرنسيين العسكريين منهم والسياسيين بالدرجة الأولى إلى حمل الحكومة الفرنسية على الاستجابة في أسرع وقت لكل الطلبات المتعلقة برفع ميزانية الحرب وعدد المقاتلين، وسن القوانين الجديدة التي من شأنها أن تساعد على خنق الثورة في المهد.

وقد استجاب بالفعل مجلس الوزاره لهذه الرغبات حيث قرر في الجلسة التي عقدها يوم 16 ماي 1955، إضافة 40000 جندي آخرين إلى القوات العاملة في الجزائر. وتقرر أيضا التجنيد الاحتياطي وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية. (1) وإعطاء التفويض المطلق للقادة العسكريين يفسرون ذلك المبدأ كما يشاؤون. (2) كما صادق البرلمان الفرنسي يوم 31 ماي 1955 على تطبيق «حالة الطوارئ» في القطر الجزائري. وأعلن في نفس الوقت السيد «بورجيس مونوري» وزير الداخلية الفرنسي بأن القمع سيكون بدون هوادة ولا رحمة وأن الجو غير صالح للاصلاحات وكذلك فإن الجزائر تشكل مقاطعة فرنسية كبرى. (3)

(1) - المسؤولية الجماعية: تعني عند الجنرال «شاباره» إلقاء القبض على كل رجال القرية وإرسالهم إلى المحتشدات إذا ما قام المجاهدون بقطع أعمدة الهاتف على مقربة من تلك القرية ويكون السجن بعد التغريم وإعادة غرس الأعمدة وقد طبق ذلك الجنرال «شاباره» خاصة في نواحي وادي الزناتي الكائن على بعد حوالي 60 كلم جنوب مدينة عنابة في حين يرى الجنرال «بوفره» أن المسؤولية الجماعية تعني هدم القرية بأكملها عندما يقدم مجهول من تلك القرية على إعدام جندي فرنسي واحد.

(2) - العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 126.

(3) - المجاهد (بالعربية) عدد خاص، المصدر المذكور سابقا، ص 20.

أما السيد «إدغار فور» رئيس الحكومة الفرنسية فقد صرح يوم التاسع جوان 1955 بأن الحكومة لا تتسامح أبدا أمام «حوادث الاجرام» وأنها تبذل كل جهودها لكي تنفذ بكل سرعة القرارات التي اتخذتها ولجنة تنسيق شؤون الشمال الافريقي، من حيث إرسال القوى المتواصل واستعمالها. (4)

وفي مطلع جوان 1955 وافقت الحكومة الفرنسية على المقترحات (5) التي عرضها عليها السيد «جاك سوستيل» الوالي العام على الجزائر والمتمثلة في:

1- إعادة الثقة إلى الأهالي بتوسيع الجهاز العسكري، أي جعل الجيش أكثر تحركا وتنقلا.

2- إنشاء عمالتين جديدتين في نطاق الادماج وهما: عمالتا عنابة وتيزي وزو.

3- إصلاح الأحوال المتزوجة.

4- فصل الديانة الاسلامية عن الدولة.

5- نشر التعليم العربي.

6- تكوين فرق «القومية».

ومن أجل تدعيم الاجراءات الجديدة فقد أصدرت السلطات الاستعمارية في الحادي عشر جوان 1955 قانونا جديدا يعمم تطبيق «حالة الطوارئ» في الميدان القضائي وهذا بإحالتها الأعمال التي ارتكبت بعد 30 اكتوبر 1954 ضد أمن الدولة وبواسطة السلاح، وما إلى ذلك على المحاكم العسكرية في كل من دوائر: (6) قسنطينة - باتنة - عنابة - بجاية - قالمة - سطيف - تيزي وزو - تلمسان، وكعادة السلطات الاستعمارية في تعزيز إجراءاتها القمعية. فإنها شنت حربا نفسية ضد الجماهير الجزائرية حيث أدلى السيد «بورجيس مونوري» وزير الداخلية الفرنسي في الخامس عشر جوان 1955 بتصريح ادعى فيه أن الحالة العسكرية قد أخذت تتحسن بالقطر الجزائري، وأن المبادرة قد أصبحت بيد الجند الفرنسي. ويرجع الفضل في ذلك كما قال إلى أمور منها:

(4) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 323، في تاريخ 1955/6/17، ص 6.

(5) - المجاهد (بالعربية) المصدر المذكور سابقا، ص 23.

(6) - البصائر، المصدر المذكور سابقا، ص 7.

1 - وصول الفيلقين الجديدين: فيلق تونس وفيلق حدود ألمانيا.
2 - توفير الطائرات الخفيفة من نوع الهليوكوبتر.
3 - إستخدام جماعة «القوم» وتدريبهم على مقاومة حرب الكمين.

وحتى يتسنى للحرب النفسية من التوغل إلى نفسية الجماهير والسيطرة عليها فقد نظمت السلطات الاستعمارية في الثامن عشر جوان 1955 في عاصمة الجزائر مظاهرة صاخبة لفيلقها الثاني الأطلسي الذي جاءت به من حدود ألمانيا، حيث كان يتجول في شوارع المدينة وأنهجها وأحيائها. رغم كثرة عدد جنوده وضخامة عدته 10 آلاف جندي يركبون (تسعمائة ناقلة عسكرية حديثة). بالاضافة إلى المصفحات والدبابات والطائرات المطاردة وغيرها. (1)

ومن جهة أخرى فقد صرح السيد «بورجيس مونوري» يوم 23 جوان 1955 أمام لجنة الداخلية بأن الامدادات العسكرية تتوالى وأن عشرين ألفا قد حلت مددا وستلوها عشرون ألف أخرى وسترسل لبلاد الجزائر الفرق التي تسحب شيئا فشيئا من الهند الصينية، وأن تسعة من السفن التي تخفر السواحل ستتولى مراقبة ومصادرة أعمال المهربين للأسلحة. معلنا في نفس الوقت بأن شمال قسنطينة سيكون خاضعا لقيادة عسكرية موحدة على غرار ناحية الأوراس والجنوب. كما أنه سيقع تقوية المحكمتين العسكريتين في قسنطينة وباتنة.

وبخصوص نظام «الحرس المدني» الذي سيتولى حماية مزارع المعمرين والدفاع عن أصحابها وكذا عن المراكز النائية فقد أعلن بأنه سيشكل مليشيات بمشاركة شيوخ المدن ورجال السلطتين المدنية والعسكرية مضيفا بأنه قد وضعت برامج لتخفيف الوطأة على نظام الولاية العامة، حيث سيقع إنشاء خمسة عشر منطقة إدارية جديدة وستحدث أيضا عمالة جديدة هي عمالة عنابة. (2)

وكان آخر إجراء عسكري إتخذته السلطات الاستعمارية عشية هجوم 20 أوت 1955 بمنطقة الشمال القسنطيني هو تمديدها «حالة الطوارئ». فقد قرر

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 324، في تاريخ 1955/7/1، ص 7.
(2) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 325، في تاريخ 1955/7/1، ص 7.

مجلس الوزراء الفرنسي في السادس جويلية 1955 تمديد «حالة الطوارئ» الجزائري إلى ستة أشهر أخرى ابتداء من شهر أكتوبر 1955. (3) كما صادق البرلمان الفرنسي بتاريخ 30 جويلية 1955 على تمديد «حالة الطوارئ» للفترة المذكورة، وهذا طبعا بعد مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليه. كما صادق البرلمان الفرنسي في نفس التاريخ على إحداث عمالة عنابة ومجلسين للاستئناف بقسنطينة ووهران. (4)

ولكن على الرغم من الإجراءات العسكرية المعقدة والبالغة الخطورة في آن واحد بالنسبة للشعب الجزائري فإن جيش التحرير الوطني قد كبد قوات العدو في الستة أشهر الأولى للثورة خسائر جسيمة (5) تمثلت في:

1 - قتل وجرح وأسر ما يزيد على (2500) ضابط وجندي فرنسي.
2 - تحطيم وعطب أكثر من (300) عربة نقل.
3 - تحطيم وعطب حوالي (20) طائرة عمودية (هيليوكوبتر) بينما تراوحت خسائر جيش التحرير الوطني ما بين (350) شهيد وما يقرب من (100) جريح.

الاجـراء القمعـي

«ومنذ عام 1954 ونحن جميع الفرنسيين شركاء في جريمة قتل جماعي أتت تارة باسم القمع وطورا باسم إشاعة السلام، على أكثر من مليون ضحية رجالا ونساء شيوخا وأطفالا حصدوا بالرشاشات خلال عمليات المداهمة والتفتيش أو حرقوا أحياء في قراهم، أو جندلوا وذبحوا، أو بقرت بطونهم، أو عذبوا حتى الموت. قبائل برمتها أسلمت للجوع، للبرد، للضرب، للوباء في مراكز التجميع التي ما هي في الواقع الا معسكرات استئصال ومواخير عند الاقتضاء للنخبة من خرق الجيش حيث يحتضر أكثر من 500،000 جزائري وجزائرية حتى أن أكثر الصف اعتدالا راحت تغلق علينا أبشع النعوت وتتهمنا بالقتل والسحل وقنص الانسان في شوارع المدن الجزائرية». (6)

سيمون دي بوفوار

(3) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 327، في تاريخ 1955/7/15، ص 7.
(4) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 330، في تاريخ 1955/8/26، ص 8.
(5) - الفضيل الورتلاني، المصدر المذكور سابقا، ص 72.
(6) - سيمون دي بوفوار - جيزيل حليمي، جميلة بوباشا، ترجمة (محمد النقاش) بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الاولى مارس 1962، ص 5.

لقد كان الهدف الرئيسي للاستعمار الفرنسي منذ البداية هو استعمال جميع وسائل القمع ضد مختلف أفراد الشعب الجزائري، وذلك بتحطيم المعنويات وإجبار الناس بالقوة على الرضوخ لارادة غلاة الاستعمار في البلاد. (1) وحسب شهداء عيان كانوا في غياهب السجون الفرنسية فان فرنسا لم تترك وسيلة لانتهاك آدمية الشعب إلا واتبعتها من داخل السجون وفي عمليات الاستنطاق وفي المحتشدات أو ما يعرف بمراكز التجميع وتسليط عليهم مختلف الوان الذل والهوان والموت البطيء وكل ذلك أملا في القضاء على الثورة في المهد. (2)

هذا ويمكننا حصر أساليب القمع ووسائله في الآتي:

1 ـ القمع في الأريـاف:

إن الأرياف الجزائرية أي البوادي والجبال هي التي تتجل فيها أبشع صور القمع للاستعمار الفرنسي وأحط أنواع الانتقام الوحشي وأحقر ما توصل اليه العلم الحديث من وسائل الفتك والدمار فالأرياف الجزائرية هي التي تفنن فيها قادة فرنسا الاستعماريين وتدربوا فيها على استعمال كل الوسائل التي جربوها لابادة الشعب الجزائري أفرادا وجماعات وذلك لأن هذه الارياف هي التي يعيش فيها الشعب الجزائري عيشة الحرية الحقيقية بعيدا عن النفوذ الفرنسي. (3)

إن الاستعمار الفرنسي لم يراع في الأرياف الجزائرية أي قانون من قوانين الحرب ولا من قوانين الانسانية ولا الأخلاقية. خاصة بعد أن أعطى الجنرال «غاستون بارلنج» أوامره بجعل المسؤولية جماعية على سكان المناطق الريفية التي تكون مسرحا للمعارك مع المجاهدين. والتي تتهم بالتعاون معهم. وبذلك أصبحت القوات الاستعمارية تعاقب مجموعة من الجزائريين كلما ضربت مصالح الاستعمار. رغم أن هذا الاجراء يشكل خرقا صارخا لمبدأ القانون

---

(1) ـ المجاهد (بالعربية) الصادرة بتونس عدد 90 في تاريخ 1961/2/27، ص 4.
(2) ـ عواطف عبد الرحمان، المصدر المذكور سابقا، ص 108.
(3) ـ المجاهد (بالعربية) الصادرة بتونس عدد 42، في تاريخ 1958/5/18، ص 6.

الدولي الذي يقرر أن المسؤولية فردية. (1) ومن بين الوسائل التي استعملها الاستعمار الفرنسي في قمع سكان الأرياف الجزائرية ما يلي:

أ) الطيران، الذي كان يستعمل بصورة منتظمة لالحاق أكبر خسارة ممكنة بالثوار أو السكان. فالشيء المهم بالنسبة للجيش الفرنسي هو: «تدمير كل ما يتحرك» سواء كان بشرا أو حيوانا.

أما الطائرات المستعملة فهي في الغالب من نوع (ت د) و(ب 26) وهي من الصنع الأمريكي و(سبفاير) من الصنع الكندي. و(غامبيرا) من الصنع البريطاني.

ب) المدافع المختلفة العيارات، كانت هذه توجه قذائفها حسب الأهداف التي تعينها الطائرات، أي قصف الأماكن والمنازل التي يشتبه في وجود الثوار بها أو تعاطف سكان منطقة معينة مع الثورة المسلحة.

ج) مدافع البحرية، وهي أسلحة قوية ومدمرة تستعمل لضرب المناطق المتاخمة للشواطىء الجزائرية. وفي العادة يكون هناك تنسيق بين المدافع الثقيلة الموجودة في البر والمدافع الثقيلة الموجودة على ظهر البوارج الحربية وذلك لضرب وتحطيم قرى بأكملها.

د) المشاة وهم العناصر الخطيرة المتكونة من اللفيف الأجنبي والجنود الفرنسيون المختصون في محاصرة السكان في قراهم وتعذيبهم ثم إشعال النيران في بيوتهم وذلك لكي ينتقموا من كل الضربات التي كانت توجه إلى قوات الاحتلال والعملاء من طرف جيش التحرير الوطني. (2)

2 ـ القمع في المدن:

على غرار العمليات القمعية في الأرياف قامت قوات الاحتلال في المدن بعمليات انتقامية ضد سكان المدن في كل مرة يقوم فيها الفدائيون بأعمال بطولية تتمثل في اغتيال كبار الشخصيات المعروفة بعدائها للثورة ولمصلحة الوطن. وقد كانت القوات الفرنسية تلتجىء إلى أساليب قمعية متنوعة لاجبار السكان على الرضوخ للاحتلال الأجنبي وعدم التعاون مع الثورة، وزيادة عن عمليات

---

(1) ـ إبراهيم شبوط، المصدر المذكور سابقا، ص 98.
(2) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس عدد 42، في تاريخ 1958/5/18، ص 6.

التفتيش المستمرة في المدن بحثا عن المشبوه (1) فيهم فإن القوات الفرنسية كانت تقوم بحملات تمشيط في المدن بعد أية عملية فدائية يقوم بها الثوار، باعتقال المواطنين وتنقلهم إلى مراكز عسكرية (2) ثم تجبرهم على إقامة الأسلاك الكهربائية حول المراكز العسكرية وتشييد المحتشدات، وتقديم الخدمات للجيش الفرنسي بدون مقابل، أما بالنسبة للمشبوهين في أمرهم فإن القوات الفرنسية كانت تقوم باستنطاقهم مستخدمة وسائل الارهاب الفظيع، وبعد ذلك يجبرون على الاعتراف بما يريد ضابط المركز أو عملاءه خاصة من المعمرين واليهود. (3)

وبالاضافة إلى هذه الأعمال التي كانت تقوم بها الفرق العسكرية الفرنسية كانت هناك الشرطة السرية التي تتمثل مهمتها في استطلاع ما تفكر فيه الجماهير الجزائرية وما يجول بخاطرها وسلاح هذا البوليس في عمله هو الشك، فكل من لا يطمئن إلى نظرته أو إلى مشيته في الشارع أو حتى إلى طريقة حديثه مع الناس يلقى عليه القبض ويساق إلى مركز التحقيق وفي هذا الاخير يسلط على جسده ألوان التعذيب. . . وكم من شهيد وشهيدة قضيا نحبهما بين يدي الجلادين في مراكز التحقيق لأنهما لم يبوحا بأي سر من أسرار الثورة. وهناك شرطة المرور والحرس المتنقل والجندرمة، وكل فئة من هذه الفئات لها طرقها الخاصة في تعذيب الجماهير الجزائرية من نهب واعتداء على حرماتها وإهانة مقدساتها وفوق ذلك كله هناك كتائب «مليشيات» الأروبيين المسلحين الذين ينشرون الرعب، وتعيش الجماهير تحت رحمتهم متعرضة لخطرهم بين لحظة وأخرى.

في هذا الجو المشحون بالأخطار والمفاجآت المرعبة يخرج الرجل أو المرأة الجزائرية من بيته وهو لا يدري هل سيعود اليه سالما أو أنه سيعود إليه جثة

(1) ـ المشبوه: كل مدني يعتبر في نظر السلطات الاستعمارية مشبوها، فاذا ما عثرت القوات الاستعمارية على «جره» أو لاحظت على أحد بمجرد «التفاتة» أو «نظرة مضطربة» تنطلق نحوه متهمة إياه على أنه «فلاق» وعندما تتبين خلاف ذلك تنهال عليه بالاسئلة «هل رأيت الفلاقة» ثم يساق إلى المراكز الاستعمارية لتجرى عليه الاستنطاقات الأليمة.

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية سيدي بلعباس»، المصدر المذكور سابقا، ص 10.

(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الجنوب»، المصدر المذكور سابقا، ص 9.

أم لا يعود بالمرة حيث يلقى به في بئر أو في وادي أو في خندق إلخ. على هذا النمط تجري الحياة اليومية في المدن الجزائرية ولكنها مع ذلك تعتبر أياما عادية بالنسبة لغيرها من الأيام التي تشاهد العمليات الكبيرة.

ونشير بأنه في مراكز الاعتقال حيث يساق الآف من يسمونهم بالمشبوه فيهم، يتم تصنيف المقبوض عليهم إلى عدة أصناف:

1 ـ صنف من يسمونهم بالارهابيين وهؤلاء مصيرهم التعذيب ثم القتل.

2 ـ صنف من يتهمونهم بجمع المال وجزاؤهم أيضا التعذيب ثم القتل.

3 ـ صنف من يسمونهم بالمشبوهين، وهذا الصنف الثالث يقسمونه إلى ثلاثة أقسام أيضا:

- القسم الأول يذهب بأصحابه إلى المعتقلات.
- القسم الثاني يساق أصحابه إلى السجن.
- القسم الثالث يكون مصير أصحابه النفي والابعاد عن منطقتهم.

وكل هذه الأقسام الثلاثة ينال المنتمون إليها حظهم المشترك من الاهانات والتعذيب والأشغال الشاقة وأمام المحاكم العسكرية كثيرا ما تصدر الأحكام لا على الأفراد بوصفهم أفراد بل على الجماعات بوصفهم أصنافا وكثيرا ما يسمع قاضي المحكمة العسكرية يقول:

الصنف الأول: العشرة الموجودين على اليسار حكم عليهم بالاعدام،

والصنف الثاني العشرة الذين وراءهم حكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة إلخ، وينطق القاضي بهذه الأحكام وقد علقت في الجدار الذي خلفه لوحة كتب عليها: «الحرية ـ الاخاء ـ المساواة». (1)

المناطـــق المحرمـــة

أمام عجز السلطات الاستعمارية على إخماد لهيب الثورة المسلحة لجأت إلى اتخاذ إجراءات وحشية استهدفت قمع الثورة والجماهير من خلال عمليات إجلاء السكان وإرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم وحشدهم داخل مراكز التجمع. (2) فقد بدأت السلطات الاستعمارية عملية ترحيل المدنيين

(1) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس عدد 41، في تاريخ 1959/5/1، ص 4.

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية أم البواقي»، المصدر المذكور سابقا، ص 26.

الجزائريين منذ اليوم الأول للثورة حيث عملت على تنظيم مراكز لتجميع سكان منطقة باتنة منذ شهر نوفمبر 1954. تلتها عمليات القمع الجماعي في مناطق الأوراس وشمال قسنطينة والقبائل في مطلع سنة 1955، مما أدى إلى هجرة مئات الآلاف من المدنيين إلى المدن وتجميعهم حول المراكز العسكرية الاستعمارية على سفوح الجبال وبجانب الطرق الرئيسية للمواصلات. (٨)

وكان أول قرار يقضي بوجود منطقة محرمة في الجزائر الثائرة يرجع تاريخه إلى الثاني عشر نوفمبر 1954. لقد حلقت يومذاك الطائرات الفرنسية على جبال الأوراس البالغ عدد سكانه (200.000) نسمة ورمت مناشير تأمر فيها سكان هذه المنطقة بالالتجاء إلى مراكز معينة، وذلك في أمد لا يتجاوز ثلاثة أيام، وجاء في خاتمة تلك المناشير:

«عن قريب سيسلط على هذه الجهات شر مفزع ماحق يستتب بعده السلام الفرنسي إلى الأبد».

وفقد المستعمرون صوابهم عندما رأوا أن عدد ضئيلا جدا من سكان المنطقة يتكون من نساء وعجزة استجابوا للنداء، فقال بعض الضباط في يأس: «إن ثلاثة أيام لا تكفي لرحيل (200.000) نسمة ينبغي أن نطيل في الأجل المضروب».

ومدد الأجل ثلاثة أيام أخرى، ولكن دون جدوى، وبعد ذلك لم تعد الطائرات ترمي المناشير وإنما ترمي القنابل وفتحت فرنسا بذلك باب التدمير والإبادة في القطر الجزائري.

وقد قدم الجندي الفرنسي «جاك بيشو» Jacques Bichou شهادة عن عمليات قمع سكان الأوراس في مقال نشر تحت عنوان: «عام في الأوراس» بأن الجنود الفرنسيين صاروا يطلقون الرصاص على كل إنسان يشاهدونه دون أدنى ميز. كما أكد بأنه شاهد قوافل كاملة من الرجال أبادها الطيران بدعوى أنها تموّن الثوار، معطيا الدليل على أن تلك القوافل لم تكن تحمل من المؤونة إلا

(٨) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، عدد 99، في تاريخ 1961/7/3، ص 8.

رفق أصحابها. وقد اتسعت الرقعة المحرمة في جبال أوراس حتى أصبحت مساحتها تقدر بمئات الكيلومترات المربعة.

وعندما تأجج لهيب الثورة في عدة مواقع من القطر الجزائري لم تجد السلطات الاستعمارية ما تفعله سوى تسطير القرارات التي تقضي على السكان بالرحيل أو الإبادة، فمن الأوراس إلى المناطق المتاخمة للحدود المغربية إلى بلاد القبائل ثم جبال الونشريس فالشمال القسنطيني، فجبال الناظور بوهران إلى مناطق شاسعة من الصحراء الجزائرية، فمناطق شرق القطر الجزائري.

وفي الواقع فإن السلطات الفرنسية كانت تهدف من وراء إجلاء السكان وتجميعهم داخل مراكز التجمع إلى منع جيش التحرير الوطني من الاتصال بالسكان. غير أن الواقع عكس ذلك فمراكز التجمع ليست معسكرات لمحاصرة الشعب ومراقبته وعزله عن جيش التحرير الوطني فقط ولكنها محتشدات للموت تطبق فيها الفكرة النازية من إبادة الجنس بأشكال متعددة، والدليل أن أقل بادرة من أي شخص في هذه المراكز كانت تؤدي به إلى الموت بتهمة التعاون مع الثورة، ومن نجا من الموت يسلط عليه التعذيب وعمليات «غسل المخ» التي كثيرا ما تكون نتيجتها الجنون، أو احد الأمراض المزمنة. (1)

المحتشــدات

لقد صرح أغلب المسؤولين الفرنسيين على إثر اندلاع الثورة المسلحة أنه لن تقام في القطر الجزائري «محتشدات». كما جاء في تصريح السيد «بورجيس مونوري» وزير الداخلية الفرنسي من فوق منبر المجلس الوطني الفرنسي أثناء مناقشة هذا الأخير «حالة الطوارىء» بقوله:

«إن وضع بعض الناس في إقامة جبرية عملا بهذا القانون، لا يعني أبدا وأصلا أنه سيقع إنشاء «معتقلات» أو «محتشدات» وليس الأمر مجرد السير نحو إنشاء تلك «المحتشدات». (2)

وأكد ذلك السيد «جاك سوستيل» الوالي العام للجزائر الذي كان من أبطال

(1) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 8.

(2) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 324، في تاريخ 1955/6/25، ص 1.

المقاومة الفرنسية، والذي ذاق تحت نيران الألمان طعم الظلم والاستبداد الوحشي وقاد تحت إمرة الثائر الفرنسي الأول فرق الفداء والتضحية. فقد قال هو الآخر بأنه لن يسمح بأن يقع في القطر الجزائري تحت سلطته وأيام ولايته شيء مما كان قد ثار ضده وحمل بنفسه السلاح لمقاومته في بلاده. (٣)

غير أن الواقع يبين لنا أنه قد حدث العكس تماما. وذلك من خلال وجود المحتشدات التالية التي سميت تعمية وتضليلا بـ «مراكز الايواء»

٦ ـ محتشد قلتة الصطل: إن هذا المحتشد الذي يقع في الصحراء القاحلة الممتدة الأطراف بين قصر البخاري والجلفة يتربع على مساحة من الأرض تبلغ نحو النصف هكتار أحاطت به الأسلاك الشائكة من كل جانب وشددت عليه الحراسة ليلا ونهارا، وداخله خيام ممزقة يقتسمها الذين ساقهم غضب الحاكم أو القائد أو الجندرمي إليه، بعدما سجلوا أسماءهم في القوائم السوداء وأرسلوا بها إلى إدارة العمالة وقالوا عنهم انهم من كبار «المشوشين». (٤)

فهذا المحتشد، الأكل فيه رديء جدا وقليل جدا، بحيث يتناول المعتقلون فيه نحو 400 غرام من الخبز وقليل من الحساء والبطاطس. أما الماء فهو مقسط تقسيطا مخجلا وهناك نحو المائة من الرجال كدسوا تكديسا. (٥) كذلك فان الموقوفين داخله لا يتصلون بأي صحيفة أو كتاب. فقد كان لهم شغل يومي يلهيهم عن القراءة وعن المطالعة وعن السمر. ذلك هو انهماكهم في صيد العقارب، وقنص الأفاعي والحيات، ومطاردة العناكب التي يبلغ بعضها حجم العصفور.

أما الذين وضعوا بهذا المحتشد فليسوا من الثوار، لأن الثوار قد اعتصموا بالجبال والغابات. وليسوا من المشبوهين، لأن المشبوهين قد وضعوا في غيابات السجون. بل هو نوع آخر من مخلوقات الله اختارتهم عناية الادارة الفرنسية ووضعتهم هنالك لكي لا يكونوا ثوارا ولكي لا يكونوا مشبوهين. هم أصحاب الأعراف بين جنة الاستعمار وجحيمه. (٦)

---

(٣) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 321، في تاريخ 1955/6/03، ص 1.

(٤) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 1.

(٥) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 324، في تاريخ 1955/6/25، ص 1.

(٦) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 321، في تاريخ 1955/6/03، ص 1.

٧ ـ محتشد آفلو: يقع هذا المحتشد بين جدران الثكنة العسكرية العتيقة ويضم نحو (200) معتقل، ويعتبر المعتقلون فيه من أسعد المعتقلين إن صح التعبير لأنهم ينامون في الغالب تحت سقف ويتناولون من الأكل ما يسد رمقهم.

٨ ـ محتشد شلال: لعل أقرب هذه المعتقلات إلى الهتلرية هو هذا المحتشد الذي يبعد نحو 35 كلم عن مدينة المسيلة. فتعساء الحظ الذين سيقوا إلى هذا الجحيم الأرضي لا يتناول الواحد منهم طيلة يومه وليله إلا نحو ربع اللتر من الحساء و(100) غرام من الخبز وقليل من المشروبات يدعى تساعا بالقهوة و18 حبة تمر غذاء.

وقد كانت الأخبار التي تتسرب عن هذه المراكز الجهنمية التي أطلقت عليها السلطات الاستعمارية إسم «مراكز الايواء» للتعرير بالناس، ولتضليل الرأي العام الداخلي والخارجي تدل دلالة قاطعة على أنها محتشدات من شر أنواع المحتشدات. ومعتقلات من أفظع أنواع المعتقلات وأنها تذكر كل من يسوقه حظه إليها بأقذر صفحات المحتشدات الهتلرية التي كان شباب فرنسا على الخصوص يذوق فيها صنوف التعذيب.

كما تبين هذه الأخبار المتسربة أيضا أن هذا النوع من المعتقلات «المحتشدات» التي أحاطت بها الأسلاك الشائكة. ويحرسها الجند الشاكي السلاح، كانت تضم مجموعة من علماء الأمة وشبابها، ومنهم عدد كبير من رجال سلك التعليم والنوادي المحلية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. فهؤلاء الذين ساقهم الحظ إليها صاروا يحسدون سكان السجون. إن لم يحسدوا سكان المقابر.

فهذه المحتشدات الواقعة على الخصوص في «قلتة الصطل» وفي «آفلو» وفي «شلال» محتشدات من النوع الرفيع جدا... بحيث جعلت كلها في أمكنة تبلغ فيها درجة الحرارة في الأيام العادية من فصل الصيف 50 درجة باستمرار وتزيد عليها في الكثير من الأحيان كما هو الحال في «قلتة الصطل». بالاضافة

إلى أنها قد أحيطت كلها بأسلاك شائكة يقف عليها جماعة من الجند ومن الجندرمة على الدوام. (1)

الاستنطاق وأساليبه المدمرة للكائن الانساني

ولقد أباحت فرنسا بمناسبة الحرب الجزائرية انتشار أساليب تعود إلى مستوى أدنى من مستوى القرون الوسطى. فلم تقتصر ممارسة التعذيب على اعترافات صاحب العلاقة. وهذا في حد ذاته مناف لجميع قواعد القانون. بل تعدته إلى انتزاع معلومات عن أشخاص ربما اشتركوا معه في العمل. فلا مجال للادعاء بتخليص روح صاحب العلاقة عن طريق تعذيب جسده. بل القصد الأساسي هو تحطيم الكائن الانساني المسؤول فيه، تدمير شخصه لحمله على اقتراف أخس الأعمال، عنيت الوشاية. بحيث يجعل هذا العمل وجوده المعنوي مستحيلا في المستقبل، ويحيله إلى أداة مسيرة نفسانيا بأيدي جلاديه. (2)

أندريه فيليب

تعتبر وسائل الاستنطاق التي كانت تستعمل أثناء العصور الوسطى وأساليب ديوان التفتيش التي أبيد الاسبان بواسطتها أمة الأندلس العربية المسلمة، وسائل بدائية وألاعيب صبيانية إذا ما قارناها بالأساليب التي مارسها «سادة المدنية» و«ملائكة التمدن الغربي» و«رسل الرحمة» إننا لنظلم ظلما شنيعا زبانية «ديوان التفتيش» إذا ما نحن قارناهم بزبانية الاستعمار الفرنسي.

إن المستعمرين الفرنسيين في القرن العشرين وفي عهد مجلس الأمن والأمم المتحدة كانوا يحرقون الانسان حيا، ويتفننون في النكال به ويضيفون إلى أساليب الحرق القديمة ما تيسر مما جاد به تقدم الزمن و«العلم» الأروبي، أو الحضارة الأروبية.

لقد باشر المستعمرون الفرنسيون حرق الانسان الجزائري حيا أثناء حرب الاحتلال في القرن التاسع عشر وقصت أنباؤهم المستقاة عن جنودهم

---

(1) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 324، في تاريخ 1955/6/25، ص 1.
(2) ـ سيمون دي بوفوار ـ جيزيل حليمي، المصدر المذكور سابقا، ص 271.

وبوزجيهم فظائع عن جرائم «سانت ارنو» و«كولوزيل»، و«راندون» وغيرهم. وكان الناس يظنون أن تقدم الزمن وتمدن الفرنسيين يمنعهم من تكرار هذه الجرائم. غير أن حرب الجزائر أثبتت أن الأحفاد لا يقلون قسوة ووحشية عن الأجداد. (1)

كما أن أسلوب التعذيب لم تنحصر مزاولته سرا على مفتشين مختصين فقد دفع شبان من الجيش الفرنسي إلى الاشتراك فيه... بحيث صار كل شيء يسخر لتدريب الشبان الفرنسيين على «القسوة» وتجريدهم من كل حس خلقي وحملهم على اعتبار التعذيب تطبيقا دارجا تبرره النتائج المجنية. والواقع أن عواقب هذه الأساليب مدمرة للحس بالمسؤولية الخلقية وهي بالتالي أشد خطرا على من يمارسونها أو يجيزونها منها على من هم ضحاياها. (2)

وكثيرا ما كان يحمل أطباء الجيش الفرنسي كي يكونوا شركاء للجلادين فقد كانت تبذل محاولات معهم من طرف قادة الجيش لحملهم على الوشاية بمرضى أو جرحى مشتبه بهم. كما كان أطباء الجيش الاستعماري يطالبون بتقديم شهادات الوفاة لتغطية قتل السجناء، وأحيانا يستدعون إلى إنعاش ضحايا تعذيب، حتى أن الطبيب يكون في حاجة إلى تفاني الرسل واستبسال الشهداء لتوفير معاملة أفضل للأسرى وتزويدهم بغذاء أحسن ومراعاة كرامتهم ولو مراعاة نسبية.

ولكن ما يصعب على الطبيب هو الافلات من مطالب مصالح الاستخبارات التي تلح بضرورة «إنعاش» جرحى العصاة بعد تعذيبهم لاعادة الكرة. فإذا ما رفض الطبيب ذلك لفقوا له تهمة عدم الانضباط وما يتلو ذلك من تأديب. وعليه أن يستعين بالحيلة أو بالامتثال، وعلى أي حال فإن مصالح الاستخبارات غالبا ما تستغني عن رأي الطبيب. (3)

وكما سبق أن ذكرنا أن كل مدني يعتبر مشبوها فيه في نظر السلطات

---

(1) ـ أبو القاسم محمد كرو، المصدر المذكور سابقا، ص 89.
(2) ـ سيمون دي بوفوار ـ جيزيل حليمي، المصدر المذكور سابقا، ص 271.
(3) ـ سيمون دي بوفوار ـ جزيل حلمي، المصدر المذكور سابقا، ص 251.

الاستعمارية فإذا عثرت القوات الفرنسية على «جرة» أو لاحظت على أحد مجرد «الثقافة» أو «نظرة مضطربة» تتهمه بأنه «فلاق» وعندما تتبين خلاف ذلك تنهال عليه بالأسئلة: «هل رأيت الفلاقة»؟ ثم يساق إلى المراكز الفرنسية لتجري عليه الاستنطاقات الأليمة. (4)

أما الأساليب التي كان يجريها زبانية الاستعمار الفرنسي على المستنطقين فهي عديدة ولكنها تشترك جميعها في التعذيب الوحشي المجرد من الانسانية نذكر من بينها ما يلي:

1 ـ التعذيب بالكهرباء: إن التعذيب بتسليط التيار الكهربائي على أجساد المستنطقين من أقدم وسائل التعذيب عند البوليس الفرنسي بالجزائر، ورد اليها مع ورود الكهرباء. إذ كان في بداية الأمر يسلط على المتهمين بالجرائم. ولما قامت الحركة الوطنية الجزائرية واشتد ساعدها صار يسلط على مناضليها وأبطالها المياميين.

أما عند اندلاع الثورة المسلحة فقد أصبح ضرورة من ضرورات الاستنطاق لابد وأن يذوقه كل معتقل سواء أكانت تهمته تافهة.. أو ألقي عليه القبض حاملا السلاح أو متلبسا (بجريمة) كمداواة المرضى أو حمل الدواء، فزبانية الاستعمار يوصلون هذا التيار بجسم الضحية بوضع سلك خاص في أماكن (العفة والسرة) من الانسان أو بوضعه في الأظافر أو في الأذن أو في اللسان وفي كل مكان حساس وكثير من المعذبين أزهقت أرواحهم وماتوا بهذا التيار. (2)

وهذه شهادة أحد الجنود الفرنسيين عن التعذيب بالكهرباء فيقول:

«في السادس والعشرين.. أي في مطلع 1955 مساء جاءت دورية ليلية بأربعة مشبوهين فتعرض إثنان منهم للآلة المغناطيسية. وقد سمعنا صراخهما في وقت متأخر من الليل. إنها المرة الأولى التي يجري فيها التعذيب في الفرقة للحصول على اعتراف. وقد حدثني لـ... أنه حضر في هـ... منذ بضعة أيام مشهد تعذيب من هذا النوع. حيث وضع شريط على عضو التناسل والآخر على شحمة الأذن وقد جرى ذلك بحضور زوجة الرجل». (3)

---

(4) ـ المجاهد (بالعربية) الصادرة بتونس عدد 39، في تاريخ 1959/4/2، ص 11.

(2) ـ محمد أبو القاسم كرو، المصدر المذكور سابقا، ص 90.

(3) ـ بيير هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، ترجمة (بهيج شعبان)، بيروت دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1957، ص 53.

وهذه شهادة لأحد وجهاء قسنطينة حول نفس عملية التعذيب بالكهرباء، يقول:

«اوقفني الجيش الفرنسي وسيربي حالا إلى ك... وفي الساعة العاشرة من يوم السبت بدأ الاستجواب معي بحضور عقيد ومقدم ونقيبين. وهذا الاستجواب الذي دام 57 ساعة كان يقوم به مقدم (كولونيل)، وقد تعرضت أثناء الاستجواب لعمليات التعذيب الآتية:

أ) إيصال التيار الكهربائي بأصابعي وأذني.

ب) غطسي في حوض الماء.

ج) ضربي بالسياط على أخمص قدمي وعلى أجزائي الجنسية.

د) إيصال التيار الكهربائي بأجزائي الجنسية (ويجب أن أشير إلى أن الكهرباء كانت تنتج من آلة يديرها نقيب).

وهذا وبعد أن حجزت في غرفة أطلق سراحي في الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين». (1)

2 ـ التعليق منكسا: كان من أفحش أساليب التعذيب عند زبانية المستعمر تعليق المستنطق منكسا كالشاة الذبيحة، رجلاه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل، ويتركونه هكذا فترة من الوقت ثم ينزلونه وهو في حالة الاغماء وقد تفككت أعصابه. (2)

وقد جاء في رسالة كتبها أحد الجنود الفرنسيين بهذا الخصوص ما يلي:

«في الثالث من ديسمبر.. بعد الظهر، دعا الدرك بعض العسكريين الموجودين في ساحة الحصن ليأتوا ويتمتعون بأحد المشاهد، وكانوا على أهبة تعذيب عربيين أوقفا في السهرة.

وكان البند الأول من التعذيب يتضمن تعليق هذين الرجلين العاريين تماما من أرجلهما، وأيديهما مكتوفة إلى الوراء، وأن يغمسوا رأسهم، مدة طويلة في سطل ماء ليحملوهما على الكلام.

---

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 54.

(2) ـ محمد أبو القاسم كرو، المصدر المذكور سابقا، ص 93.

والبند الثاني من التعذيب هو أن يحلقوهما، وأيديهما مربوطة مع أرجلهما إلى الوراء والرأس إلى فوق هذه المرة. وقد وضعت تحتهما مسامير مروسة، ثم أخذوا يزوجونهما بواسطة اللكمات بشكل يجعل أعضاءهما الجنسية تحتك بالمسامير المروسة.

وكانت الملاحظة الوحيدة التي أبداها أحد هذين الرجلين هي أن التفت إلى العسكريين وقال: «أنا خجول لوجودي عاريا أمامكم». ولما لم يستطع الدرك أن يخرجوا شيئا من الرجلين قالوا: «سنعود إلى ذلك في المساء». (1)

3 - تشريب الماء: إن الماء كما هو معلوم وسيلة لحياة جميع الأحياء كما جاء في قوله تعالى: «وجعلنا من الماء كل شيء حي» أما زبانية الاستعمار فقد جعلوا الماء وسيلة من وسائل الموت، حيث كانوا يوثقون «الضحية» بحيث لا يستطيع حراكا ولا مقاومة ثم يمدون من حنفية أنبوبا من المطاط يصل بينها وبين فم «الضحية»، ثم يرسلون الماء حتى يمتلىء جوفه ويكاد يختنق، وعندئذ يطلقونه ثم يشرعون في وطئه بالأرجل، ويأخذ الماء ينبع من جميع منافذ جسمه.

وتارة أخرى يشدد الزبانية وثاق «الضحية» ويلقون به في حوض مليء بالماء ويقف الزباني المكلف بالتعذيب بتغطيسه ورفعه حتى يرى أنه قد أدى (واجبه) كاملا، وعندئذ يخرج للرفس بالأقدام، وقد مات الكثير تحت هذا التعذيب (2).

4 - إطلاق وإشهار السلاح: ومن أشنع أساليب التعذيب هي أن الزبانية يوقفون المستنطق ويوثقونه إلى عمود ويشهرون عليه السلاح ليوهموه أنهم سيقتلونه ويشرعون في إطلاق النار عليه بالفعل مجتهدين أن يقع الرصاص قريبا من رأسه أو صدره، وقد تحترق ثيابه أو يسلخ جلده كما يشهرون عليه المدي والسكاكين ويهجمون عليه موهمين إياه أنهم سيذبحونه أو يطعنونه وما يزالون بالضحية حتى تنهار أعصابه ويعترف بما لم تجنه يداه ويصادق على القوائم المهيئة بـ «الجرائم وبالمشاركين»، وهكذا يظفر البوليس بـ «خلية جديدة» من خلايا الجبهة أو الارهاب كما كانوا يسمونها. (3)

---

(1) - بيير هنري سيمون، المصدر المذكور سابقا، ص 50.
(2) - محمد أبو القاسم كرو، المصدر المذكور سابقا، ص 91.
(3) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 92.

5 - الموت البطيء: من أساليب التعذيب أثناء الاستنطاق، القتل البطيء، وإتلاف الجسم عضوا عضوا، حيث يقوم الزبانية بإسناد المستنطق إلى خشبة على هيئة المصلوب ثم يشرعون في استنطاقه وقد صوبوا إليه أسلحتهم فإن أجاب بما يريدون بادروا إلى قتله والانتهاء منه، وإن امتنع بدأوا يطلقون النار على أعضائه اليد بعد اليد والرجل بعد الرجل وقد يستعملون في ذلك حرابهم فيطعنونه بهذه الطريقة حتى يقضى عليه ولا يمكن إحصاء من نفذ فيهم الاعدام بهذه الطريقة لأنها تقع كل يوم وبكافة جهات القطر.

وعلى سبيل المثال نذكر الوقائع التالية وكلها وقعت بحوز القرقور عين الفراج من دائرة سطيف سابقا ولاية سطيف حاليا، وذلك يوم 20 جويلية 1955 وهو ثاني أيام عيد الفطر:

- مهدي الحلو: مدني أسر ثم أخذ للاستنطاق فربط إلى خشبة على هيئة مصلوب ثم أخذ الزبانية يطلقون النار على يديه الواحدة بعد الأخرى متلهين متفكهين، وكلما أطلقوا عليه النار سألوه أن يعترف أو يعيدوا الكرة وهو لا يقول شيئا وأخيرا وضعوا الرشاشة في فمه وأجهزوا عليه.

- برجان عبد الحميد: مدني أطلق الزبانية رصاصتان على صدره ثم أخذوه وهو ما يزال رمق به من الحياة الى فوق حائط، وألقوا به من علو شاهق فتردى في هاوية سحيقة.

- الشيخ الفضيل إمام ومعلم: ربطه الزبانية على هيئة المصلوب ثم أخذوا يكسرون أطرافه بالرصاص، ولما لم يحصلوا على شيء منه من المعلومات أخذوه وألقوا به حيا من علو شاهق في هاوية سحيقة.

- فلهوي المسعود وسناد العربي وصالح بن خليل: فعل بهم الزبانية كما فعلوا بالشيخ الامام.

- الشيخ علي مصباح: من رجال الثقافة يحسن عدة لغات أخذه جنود الاستعمار من قبيلة بني حافظ إلى بني شيبانة وهناك عذبوه عذابا شديدا ثم أعدموه.

- السيدة فلانة... جردها جنود الاستعمار من ثيابها وجلدوها بالسياط

ووضعوا السلاح في فمها علها أن تشي بزوجها ولما لم تفعل أشعلوا النار في دارها وأتلفوا أرزاقها. (1)

وفي الناحية الثانية من المنطقة الثالثة قام جنود الاستعمار بأعمال بربرية ليس لها مثيل حيث أخذوا امرأة كانت زوجة لأحد المجاهدين، حيث بقروا بطنها واستخرجوا منه الجنين الذي لم يتجاوز الستة أشهر ورموا به إلى كلابهم البوليسية. (2)

6 ـ نزع الأظافر وقلع الأسنان: من افتك أساليب الاستنطاق نزع الأظافر بالمحددات والكلاليب، وقلع الأسنان والأضراس واحدة إثر واحدة، ونتف الشعر من الأماكن المختلفة من جسم الانسان، (3) وكذلك إخاطة الأصابع اليدوية والرجلية بالخيوط الغليظة، وتركيز القدمين على لوحة مليئة بالمسامير وهذا بعد تشريح اليدين والرجلين بالسكاكين.

ثم يأتي دور قطع الأذن بالموسى وبعض الأعضاء الحساسة (4) وكل هذا يتم بالتدريج وفي أوقات مختلفة حيث يسبق الزبانية بتهديد المستنطق بالفعل ثم الفعل، وبعد الفعل يسألون الضحية. هل هو مستعد للاعتراف أم أنهم يكررون له العملية؟ وهكذا فإما أن يعترف لهم بما يريدون ويصادق على كل القوائم التي أعدوها للمشاركين أو يموت تحت التعذيب.

وإما أن يذهب أمام قاضي التحقيق على هذه الحال المشوهة، ومن العجيب أن القاضي (العادل) لا يخطر بباله أن يسأل ضحيته عما أصابه، وإنما يصادق على كل ما قاله للبوليس لأن البوليس يهدده إن هو أنكر حرفا فسيعيد إلى أيديهم وتتكرر عمليات التعذيب معه وهم صادقون في هذا التهديد. (5)

7 ـ تسليط الكلاب الضارية على الضحية: من أفظع الأساليب التي التجأ إليها زبانية الاستعمار تسليط الكلاب الضارية المدربة على المستنطق

---

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 97 ـ 98.

(2) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، عدد 90، في تاريخ 1961/2/27، ص 4.

(3) ـ محمد أبو القاسم كرو، المصدر المذكور سابقا، ص 91.

(4) ـ المجاهد (بالعربية) الصادرة بتونس عدد 39، في تاريخ 1959/4/2، ص 11.

(5) ـ محمد ابو القاسم كرو، المصدر المذكور سابقا، ص 91.

وإغراؤها بالضحية، فبعد التعذيب والتنكيل بالكهرباء [illegible] الضحية بالعراء ثم يرسل عليه الكلب فيأخذ في [illegible] لحمه، ويصارعه ويمرغه، كل ذلك والزبانية [illegible] كلبهم به حتى يحلو لهم أن يحولوا بينه وبين الضحية [illegible] فتكا ذريعا. (4)

8 ـ حرق الأحياء: كان أول ضحية لهذا الأسلوب البربري [illegible] يتواجد بالقرب من مدينة قسنطينة، وبالتحديد بدائرة [illegible] يوسف حاليا، وذلك في مطلع عام 1955، ففي الوقت الذي [illegible] يباشر عمله، إذ بجند الاستعمار يقتحمون ضيعته ويضرمون النار في المنتوج، فلما شاهدهم يفعلون ذلك استنكر فعلتهم قائلا: [illegible] هذا؟ إنه لمنكر!

فأجابوه: «ألا تعجبك أفعالنا؟ سنريك آياتنا في نفسك، [illegible] أمام المواطنين ثم صبوا عليه كميات من النفط (البنزين) وأشعلوا [illegible] وقد تكررت عملية الاحراق هذه. ففي شهر ماي 1955 باشر جنود [illegible] العملية السابقة مع أحد المدنيين بقرية «تاكسنة» ولاية جيجل. (5)

9 ـ دفن الأحياء: عندما ينتهي زبانية الاستعمار مع المستنطق [illegible] مسدود رغم الأساليب الجهنمية التي أجروها عليه يلجأون إلى [illegible] يرجهم منه في هذه الحالة، وهي أنهم يحفرون الحفر بقدر قامة الانسان ثم يوقفونه في الحفرة ويهيلون عليه التراب حتى لا يبقى منه إلا جزء يسير ويتركونه هكذا بالعراء في شدة القيظ والبرد إلى أن يموت.

وكما يقومون بدفن الأشخاص أفرادا يدفنونهم جماعات حيث يحفر جنود الاستعمار حفرة تسع جماعة ويضعونهم فيها وقوفا بحيث لا يستطيعون حراكا، ثم يضعون فوق رؤوسهم عوارض لوح، حتى يقللوا ما استطاعوا من أمل الخروج، وهكذا يعذبونهم بهذا الأسلوب مدة تتراوح بين ثلاثة وسبعة أيام حتى تنهار أعصابهم أو يموتوا وقل من ينجو من هذا العذاب الشديد. (6)

---

(4) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 94.

(5) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 85 ـ 86.

(6) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 93.

10 - إخضاع الأطفال الصغار للاستنطاق الوحشي:

كان جنود الاستعمار الفرنسي يعتقلون الأطفال الصغار «المشبوهون» لكون آبائهم أو إخوانهم يتواجدون في صفوف جيش التحرير الوطني ويجرون عليهم - على صغر سنهم - استنطاقات قاسية وعندما ييأسون من الحصول على اعترافات منهم، يرمونهم في بئر، أو في قبو، ويبقونهم هناك ما يزيد على الأسبوعين تحت التعذيب الوحشي بدون أكل ولا شرب حتى يقضوا نحبهم.

وهناك من الأطفال من يقع استنطاقهم بالاعتداء على شرفهم وقد راح كثيرا من الأطفال الصغار ضحايا هذه العملية المشينة، وفي هذا سيان البنات الصغيرات والأولاد الصغار (٨)

ونورد شهادة أحد الجنود الفرنسيين عن كيفية تعذيب الأطفال الصغار (٩) حيث قال:

«. . . هناك غلام في الثالثة عشرة من سنه سجن في المطبخ منذ يومين، وقد زعم رجال الحراسة أنهم فاجأوه هاربا لينذر الثائرين، وقد كان مع غيره من الرعاة، وهرب حين أبصر الجنود نحو غاب خرج منه بعض رفاقه، وأطلق الجنود النار، وتوقف الرشاش ونجح الجنود في القبض عليه مع شيخ هرم حاول الهرب أيضا.

والبارحة مساء إعتقدت أولا أن العواء صادر عن بنات آوى، ولكنه استمر فخرجت بالبيجاما وسمعت جلبة أصوات وتأوهات صادرة من خيمة الضابط فقلت لنفسي: «من المستحيل أن يمارسوا عملية التلفون على الولد. إنه الهرم الذي يريدون إجباره على الكلام.

ودخلت إلى منزلي، وعاودني التقزز، وفكرت بالولد الذي تخيلت أنهم يعذبونه داخل العربة المقطورة بسيارة (الجيب) حيث سجن في الليل. لقد كان بالفعل الطفل هو الذي يعذبونه ويبدو أنه تكلم. فقد أعلن لي الملازم ذلك صباحا بشكل انتصار، وكنت محطما تماما. فمن المستحيل الذهاب نحو الولد أو أن أكلمه وأخفف عنه، إنه لن يفهمني لأنه لا يعرف الفرنسية».

---

(٨) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالجزائر عدد 39، في تاريخ 1959/4/2، ص 11.

(٩) - بيير هنري سيمون، المصدر المذكور سابقا، ص 76.

11 - التعذيب كوسيلة للتسلية والترفيه عن النفس

[illegible] أبطال فرنسا بشيء من القلق أو الملل فإن ضباطهم [illegible]
المناظر ويشفي عنهم السأم وذلك بالتجائهم إلى [illegible]
«حقوقهم»، بوصفهم غزاة يحتلون أرضا أجنبية [illegible]
الساحة العامة ويشرعون في الثارة عليهم بالضرب [illegible]
الزين. ثم يفرقونهم الى صفوف من النساء وأخرى من الرجال [illegible]
يتعجبون من ذلك ولا يباغتون. لقد تعودوا على هذه العمليات [illegible]

وبعد ذلك يشرع أبطال فرنسا في تعرية المواطنين نساء ورجالا [illegible]
وحليهم، أو تعليقهم من أيديهم وأرجلهم في الأشجار دون حياء [illegible]
القوانين الأخلاقية. وبهذا المنظر كانوا يدفعون عن أنفسهم الملل [illegible]
يسمونه بعمليات «التهدئة» ويسمونه أيضا بأعمال «التمدن» التي جاءت بها
فرنسا ليعلموها للجزائريين ولتصبح لهم مثالا يحتذى. (١)

الاجـراء الاصلاحـي

في منتصف 1958، كتبت مجلة «لاكونوميست» البريطانية مقالا جاء فيه:
«وإذا كانت بعض الأوهام التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر [illegible]
إلى القرن العشرين بفضل التدجيل اللفظي ما تزال سوق نافقة في فرنسا [illegible]
الذنب في ذلك ذنب الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي لم تحاول تعريف
الشعب الفرنسي بحقيقة الحالة الاقتصادية والسياسية عن حرب الجزائر [illegible]
الشعارات الفرنسية التي تنادي بأن «الجزائر فرنسية» قد أصبحت [illegible]
السحر. فقد علمت الفرنسيين بأن كل تنازل أو اتفاق يعني انسحلال [illegible]
فرنسا، والتقارير التي تقدم لهم تقول أن الحرب لا تساوي شيئا تقريبا». (٢)

إن هذه الفقرة تؤكد لنا أن المسؤولين الفرنسيين قد حاولوا تخفيف الأعباء
المالية عن الشعب الفرنسي والالتجاء إلى التهدئة السياسية بعد فشلهم الواضح
في سحق الثورة عن طريق القوة العسكرية. كما أن الفرنسيين قد أعطوا [illegible]

---

(١) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس عدد 90، في تاريخ 1961/2/27، ص ٩.

(٢) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس عدد 23، في تاريخ 1958/5/7، ص ٦.

بأن الثورة قد جاءت نتيجة للبطالة والفقر. ويؤكد هذه المقولة السيد «لاكي» رئيس المجلس الجزائري في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة فتح المناقشات حول العمليات المسلحة الجزائرية بقوله: «إن الكفاح ضد البطالة بإيجاد العمل للعاطلين لهو الدواء الناجع الذي لا يوجد أنفع منه لوقف حركة العصابات المسلحة».

وهذه الغاية نفسها دفعت عامل عمالة قسنطينة أن يعتمد مبلغ 10.000.000 فرنك قديم بقصد استخدام بعض الفئات من عاطلي منطقة الأوراس على الخصوص. وهذا ما جعل وكالة «فرانس بريس» تعبر بقولها عند زيارة السيد «فرانسوا ميتران» وزير الداخلية الفرنسية وقتذاك للجزائر، حين قالت: (8) «إن المشكلة الكبرى التي يجب إيجاد حل سريع لها في هذه البلاد لهي مشكلة البطالة».

الجمعية الوطنية الفرنسية تناقش مشروع الحكومة الاصلاحي

بالرغم من تفاقم حدة النزاع الجزائري الفرنسي حول استقلال الجزائر واستعادة سيادتها فإن أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية قد وافقوا على مناقشة فكرة الاصلاحات السياسية التي تمثلت في إيجاد العمل للعاطلين عن الشغل وتطبيق قانون 1947 في الجزائر، أي إدماج الجزائر في فرنسا. وقد تم تقديم عرض المشروعين من طرف السيد «فرانسوا ميتران» وزير الداخلية الفرنسية آنذاك وذلك في جلسة الجمعية الوطنية الفرنسية، المنعقدة بتاريخ 1955/2/2 وعند مناقشة قانون 1947 وتطبيقه في الجزائر، (9) برزت في صف أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الاول: يحبذ هذا الاتجاه الاصلاحات ولكن يقيدها بشرط استتباب الأمن في ربوع القطر الجزائري. وقد عبر عن هذا الاتجاه السيد «رابي» الاشتراكي، نائب عمالة وهران بقوله: «إني عجبت وخجلت عند

(8) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 297، في تاريخ 1954/12/17، ص 3.

(9) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس عدد خاص، المصدر المذكور سابقا، ص 2.

سماعي تفاصيل الأعمال البوليسية التي تقع في القطر الجزائري، وماكنت أعتقد أن الحكومة ستتمكن من إصلاح الحالة، وتحقيق العدل، وترسيم اللغة العربية وإرضاء الجميع».

الاتجاه الثاني: يحبذ هذا الاتجاه الاصلاحات في جانب ويرفضها في جانب آخر وقد عبر عن هذا الاتجاه عدد من النواب من بينهم، السيدان «سيفر» و«كليبي» نائبا عمالة وهران. وقد جاء في تدخل السيد «سيفر»: «إن حالة أصدقائنا المسلمين في القطر الجزائري قد ساءت وتحرجت إلى درجة أن الذين يحملون منهم أوسمة قد أصبحوا يخفون تلك الأوسمة كي لا يكونوا عرضة لضربات «الفلاقة» وأن أكبر مصيبة أصابتنا هي أن الرجل الذي كان سببا في مصائبنا وآلامنا قد بقي في مركزه ولم يتغير مع التغييرات الوزارية ألا وهو وزير الداخلية «ميتران». إن الغلطة الأساسية التي ارتكبتها الحكومة هي التفكير في الاصلاحات السياسية قبل أن تسلك سياسة إصلاح اقتصادي إجتماعي».

أما السيد «كليبي» فقد جاء في تدخله: «إن الهدوء لم يرجع إلى القطر الجزائري رغم أن أغلبية السكان المسلمين قد بقوا مخلصين للحكومة ويجب على الدولة أن تفهم الثائرين بصفة عملية محسوسة إنه لا يمكن الحصول على أدنى شيء بواسطة القوة وأعمال العنف. ثم إن الكلام عن الاصلاحات إنما سابق لأوانه، ريثما يستتب الهدوء بصفة مطلقة. وهذه الاصلاحات التي تفكر الحكومة في إنجازها فورا بالبلاد الجزائرية. معناها أن الفرنسيين يجب أن يخرجوا من القطر الجزائري، لأن الجزائر ستصبح منطقة دستورية تشبيها بحزب الدستور التونسي».

الاتجاه الثالث: يرفض هذا الاتجاه الاصلاحات من الأساس ويدعو السلطة إلى استعمال العنف ضد الثوار. ومن بين النواب الذين عبروا عن هذا الاتجاه ـ السيد «روني مير» نائب عمالة قسنطينة، وهو من الأعضاء الأساسيين في الحزب الراديكالي الذي ينتمي اليه رئيس الوزراء الفرنسي، وما جاء في تدخله:

«... لا أدري ماذا تكون نتيجة تسمية السيد «سوستيل» بالولاية العامة

في الجزائر إنما أعرف شيئا وهو أن سياستنا الجزائرية يجب أن تكون سياسة الشدة والقمع والزجر بكل قوة وأقسى ما يمكن إلى أن ننهي تماما أعمال الثوار والخروج عن القانون. أما الدستور فإنه لم يطبق ولا يمكن تطبيقه لأنه يحتوي أمورا لا يمكن أصلا تنفيذها مثل: الفصول التي تقتضي إلغاء النظام العسكري ببلاد الجنوب، وإلغاء الأحواز الممتزجة، وتحرير الدين الاسلامي وترسيم اللغة العربية إلخ. أما البرنامج الوحيد الذي يجب أن ينفذ في قطر الجزائر فهو برنامج الاستثمار الواسع وإنشاء الطرق في كل الجهات الجبلية حتى لا تقع في مثل مصيبة الأوراس مرة أخرى».

وعند تدخل السيد «منديس فرانس» رئيس الحكومة الفرنسية في جلسة الثالث فيفري 1955 أوضح للنواب أن الحكومة تهدف من وراء الاصلاحات الشاملة، من سياسية واقتصادية واجتماعية إلى خنق الثورة المسلحة في المهد. ومما جاء في تدخله: «إنني أنتقد الذين يقولون بوجوب الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ويرون تأخير الاصلاح السياسي. فالاصلاح يجب أن يشمل كل الميادين في وقت واحد. ويجب أن ينفذ ذلك سريعا دون انتظار أي شيء. وعلينا أن نبادر حالا بمحاربة البؤس ومحاربة الجوع إلخ.» (1)

سقوط حكومة «منديس فرانس»

على الرغم من محاولة رئيس الحكومة الفرنسية من طمأنة الجميع بأن عملية الاصلاحات ما هي إلا مناورة وخدعة للشعب الجزائري. فإن المعارضة قد ركزت هجومها ضد الحكومة على الوضعية العسكرية المتدهورة في الجزائر وعلى عدم الفائدة من إجراء أي إصلاح كان وعلى الخوف والرعب المنتشر في الجزائر وسقطت نتيجة ذلك حكومة السيد «منديس فرانس» بعد أن نزعت الجمعية الوطنية الفرنسية في الرابع فيفري 1955 الثقة منها بـ 319 صوتا ضد 273 صوتا.

وهكذا فعلى الرغم من أن حكومة السيد «منديس فرانس» كانت تريد أن تقدم على تطبيق سياسة الاصلاحات من أجل تهدئة الخواطر المضطربة أو تخدير

(1) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 305، في تاريخ 1955/2/11، ص 7 ـ 8.

المشاعر المتهيجة في حدود أن «الجزائر فرنسية». فإن السيد «ميير» Mayer قد لعب دورا كبيرا في البرلمان الفرنسي لاسقاط الحكومة التي يرأسها رجل من حزبه وعشيرته لأن «ميير» شعر أن تلك الاصلاحات تعتبر خطرا على فرنسا، لأنها قد تحد قليلا من المآسي الدموية التي يريد هو وأمثاله من الاستعماريين أن يغرقوا فيها الجزائر من أقصاها إلى أقصاها. (1)

فقد اعتبر المستعمرون أن تفكير حكومتهم في تطبيق قانون الجزائر والمعارك قائمة تنازلا للذين حملوا السلاح وخطوة عملاقة في طريق التخلي عن العمالات الثلاث المكونة للجزائر الفرنسية، لأجل ذلك، رفعوا شعاراتهم المعادية لسياسة الحكومة المركزية، وجندوا كل طاقاتهم للاطاحة بها، خاصة وأن السيد «منديس فرانس» يعد في نظرهم واهب الاستقلالات ومخربا للأمبراطورية الاستعمارية.

والواقع أن هزيمة حكومة السيد «منديس فرانس» التي تعد أكبر دليل على قوة المعمرين وسعة سلطانهم قد أغرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوما ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة، قامت بها شخصيات ذات اتجاهات سياسية وعقائدية مختلفة. (2)

لقد لقيت حكومة السيد «بينو» Pinaue نفس مصير حكومة «منديس فرانس» وذلك على إثر عرض السيد «بينو» برنامج حكومته على مجلس الأمة الفرنسي في الثامن فيفري 1955، الذي ورد فيه ما يلي: (3)

«إنه يجب على فرنسا أن تعيد الأمن إلى نصابه في الجزائر وتهدىء الحالة، لكن لا يجب أن تخيب من أجل ذلك أمل السكان المسلمين أو تزعجهم، كما ينبغي على الحكومة أن تحارب البؤس والبطالة وتحسن أوضاع الفلاحين، وتسلك سياسة تعمير لاسكان المهملين وتهتم بحالة العمال الجزائريين الذين يعملون بالبلاد الفرنسية، وكذلك تنفيذ كل ما جاء في الدستور الجزائري دون

(1) ـ عباس محمود العقاد، البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 312، في تاريخ 1955/5/4، ص 1.

(2) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 101 ـ 103.

(3) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 307، في تاريخ 1955/2/25، ص 7.

أن يهمل منه شيئا، ومع أن الحكومة لا تهمل أي طائفة أو أي فئة فانها ستعمل على منح المسلمين كل الحقوق التي تخولهم إياها جنسيتهم الفرنسية.

وقد حدد مجلس الوزراء الفرنسي في الجلسة التي عقدها حول القضية الجزائرية بتاريخ 14 مارس 1955، الميادين التي تشملها الاصلاحات وحصرها في بعض الميادين الاقتصادية والاجتماعية، كمسائل الري، وإحداث المساكن وبناء المدارس الحكومية وانشاء المستشفيات، وتوجيه دعوة عامة لرؤوس الأموال كي تتدفق على القطر الجزائري.

ورغم التحفظ الذي أبداه مجلس الوزراء الفرنسي في البلاغ الذي أصدره بالمناسبة وأكد فيه أن عملية الشروع في الاصلاحات المذكورة تبقى مرهونة باستتباب الأمن عبر نواحي القطر الجزائري، أي أنه يستحيل القيام بالاصلاحات ما دامت الثورة قائمة في الجزائر، (1) فإن الجمعية الوطنية الفرنسية قد نزعت الثقة من حكومة السيد «بينو» بـ 312 صوتا ضد 268 صوتا، وبقيت فرنسا بضعة أيام بدون حكومة، ثم عهد رئيس الجمهورية الفرنسية السيد «روني كوتي» Rene Coty للسيد «إدغار فور» Edgar Faure الزعيم الراديكالي ووزير المالية، فوزير الخارجية بوزارة السيد «منديس فرانس» بتشكيل الحكومة الجديدة. (2)

وقد وقفت وزارة السيد «إدغار فور» يوم 1955/2/23 أمام الجمعية الوطنية الفرنسية وقدم رئيسها عرضا عن المنهج الحكومي الطويل الذي وعد فيها البلاد الفرنسية بكل خيرات الدنيا ونعيمها ومما جاء في عرضه عن الجزائر ما يلي:

«إن القطر الجزائري يكون مع نفس البلاد الفرنسية وحدة لا يمكن لأي بشر أن يمسها بسوء وعلينا نحن أن نزيد من متانة هذه الوحدة وحيويتها سواء كان ذلك في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، مع احترام الدستور الجزائري الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية. أما الاصلاحات التي يمكن إدخالها على البلاد الجزائرية، فلا أريد أن أتكلم عنها للمجلس إلا بعد

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 311، في تاريخ 1955/3/25، ص 8.
(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 7.

الدراسة العميقة وإمعان النظر. فليست هذه المشاكل مما يمكن حلها إلا بإرادة حكومية.. إن مشكل قطر الجزائر من أثقل المشاكل التي أتوء بحملها منذ قبلت تشكيل الحكومة، وأقول أنني أعرف هذا المشكل جيدا، فهو على قسمين: مشكل اقتصادي، ومشكل اجتماعي، وسبب كل ذلك البطالة والفاقة، وتزايد عدد السكان فيجب علينا أن نمد القطر الجزائري بالأموال الطائلة وبصفة مستمرة». (1)

مشروع سوستيل الاصلاحي يحظى بثقة حكومة «إدغار فور»

كان من بين المسؤولين الفرنسيين المتحمسين في بداية الثورة للقيام بإصلاحات في الجزائر تشمل جميع الميادين في إطار «الجزائر فرنسية» السيد «جاك سوستيل» الوالي العام للجزائر الذي صرح على إثر تنصيبه في الخامس عشر فيفري من عام 1955 واليا عاما للجزائر خلفا للجنرال «روجي ليونارد» Roger Leonard الذي فشل في إخماد الثورة صرح بما يلي:

«إنه لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل، إذا ما جوبه بحسن نية وحسن استعداد ولم يراع في حله الا الصالح العام، فبهذه النية قلمت، إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين، فيجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية والسياسية والثقافية، ويجب أن تتظافر كل القوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقويم، والاتحاد هو أول وسائل النجاح». (2)

وقد أكد السيد «سوستيل» تمسكه «بالجزائر فرنسية» وتهدئة الوضع عن طريق قيام الحكومة الفرنسية بإصلاحات شاملة، وهذا في الجلسة التي عقدها المجلس الجزائري في مدينة الجزائر يوم 23 فيفري 1955 من أجل مناقشة التقرير المالي لعام 1955، ومما جاء في الخطاب الطويل للسيد «سوستيل» ما يلي:

«إن فرنسا لا تفرق بين مقاطعاتها الجزائرية أو البروطانية (3) أو غيرها من بلاد

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 308، في تاريخ 1955/3/4، ص 8.
(2) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 307، في تاريخ 1955/2/25، ص 8.
(3) - البروطانية: مقاطعة بروطانيا هي منطقة مكونة من اربع ولايات تقع غرب فرنسا كانت دولة مستقلة انضمت الى فرنسا في عهد فرانسوا الأول سنة 1532.

فرنسا وهي ليست مستعدة لمغادرتها هذه أو تلك. إن فرنسا هي موجودة في بيتها، أو أن الجزائريين بعبارة أخرى هم جزء لا يتجزأ من البلاد الفرنسية ذات الوحدة المتماسكة. إنه يوجد بين أيدينا دستور جزائري صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية، فالواجب علينا جميعا أن ننفذه تنفيذا تدريجيا صادقا، باتفاق مع المجلس الجزائري ستتخذ المقررات التي تعجل ذلك التنفيذ، لا أن نسعى لاتخاذ تلك المقررات من غيرنا (أي من الجمعية الوطنية الفرنسية) أو من الحكومة الفرنسية، ومن ذلك أننا نريد أن ترتقي النظم المحلية رقيا حقيقيا، وذلك يمكن من جهة باشراك سكان البلاد بصفة حقيقية فعالة في مباشرة مهام مصالحهم، ويمكن من جهة أخرى في تقريب إدارات الحكومة من المحكومين ومن ذلك إصلاح الأحواز الممتزجة كما يوجبه علينا الدستور الجزائري... فالانسان لا يعيش بالخبز وحده ولا يعيش بالقوانين والمنظمات، بل يعيش بشيء آخر ألا وهو الكرامة، ان التطلع إلى الكرامة البشرية رغبة جامحة في الانسان، وهي القوة الدافعة في النظام الديمقراطي، فالتضامن الاجتماعي والغاء الخصومات والتنابز بالأصل، يجب أن يكون شعارنا في أعمالنا إلخ...».(8)

ويمجيء السيد «سوستيل» شهدت الجزائر عهد جديد من الارهاب والفظائع الاستعمارية. مما جعل أغلبية المستعمرين يرتاحون لوجوده بالجزائر بمرور الأيام. فقد شرع «سوستيل» منذ أن وطأت قدماه الجزائر في التعرف على الحياة العسكرية والمدنية، بحيث قام بعد مرور أربعة أيام على تعيينه بعدة زيارات وتفقدات ميدانية لنواحي القطر الجزائري وخاصة منطقة الشرق الجزائري التي تتمركز فيها الثورة واطلع على أحوال البلاد وما تعانيه من تخلف وفقر شديدين. وقد صرح «سوستيل» عند زيارته لمنطقة الأوراس قائلا:

«إن هذه المنطقة تشهد تزايدا ملحوظا في عدد السكان والأرض لا تكفي، لذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية. ويعني هذا أن الثورة سببها الفقر. فعلى الجيش الفرنسي أن لا يقوم بعمليات القتل وإنما بعمليات سلمية، أي يكسب ثقة الشعب خصوصا في المناطق التي لم تشتعل فيها الثورة بعد، وكسب هذه الثقة يكون بتطبيق إجراءات إدارية واقتصادية واجتماعية».

(8) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 308، في تاريخ 1955/3/4، ص 8.

ويدا «سوستيل» بالفعل في تطبيق برنامجه الجديد الرامي إلى الاصلاحات كما يدعي. فشرع يوزع كميات كبيرة من القمح والحبوب على سكان المناطق الفقيرة وخاصة التي لم تصلها الثورة بعد في محاولة لشراء ضمائرهم. عن طريق إشباع بطونهم بالحبوب والمعونة وإلهائهم عن الثورة. بل وعد سكانها بجعلهم يعيشون في مستوى سكان القرى الفرنسية وطمأنهم بأنه بإمكانه أن يجعل من الجزائر قطعة من فرنسا حقيقية. (1)

وعندما لاحظ السيد «سوستيل» أن الجماهير الجزائرية بدأت تتبنى الثورة التحريرية قام بمحاولة جديدة، وهي عبارة عن مشروع إصلاحي يشتمل على عشر نقاط يمكن تلخيصها في الآتي: (2)

1 ـ تقسيم إداري جديد بإنشاء عمالات ودوائر جديدة، وفي اعتقاد سوستيل ان هذا الاجراء سيسهل من عملية المراقبة ويضبط حركة المواطنين.

2 ـ تعصير الفلاحة، بواسطة المكننة. وهذا الأسلوب في نظره سيلهي الجزائريين ويشدهم إلى الأرض، فلا يلتحقون بصفوف الثورة.

3 ـ توسيع الصناعات الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة.

4 ـ تحويل البلديات المختلطة قصد خلق الانسجام الاداري، ومن أجل الاستجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر.

5 ـ استقلال الدين الاسلامي عن الادارة الفرنسية وذلك استجابة لأحد المطالب الأساسية التي كانت تنادي بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

6 ـ تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، حيث أن هذه النقطة تشكل مطلبا كانت تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.

7 ـ محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية.

8 ـ فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين.

(1) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 23، في تاريخ 1977/8/1، ص 26.

(2) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 110 ـ 111.

9 ـ تمكين الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالوظيف العمومي حتى لا يبقى حكرا على المستعمرين وقت تحضير الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد.

10 ـ مطالبة الوطني بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها أن تخلق جوا من الارتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر. (1)

إن هذا البرنامج في جوهره لا يختلف كثيرا عن البرامج التي سبقته بدءا بمشروع «بلوم فيوليت» وانتهاء بـ «قانون الجزائر». غير أن «سوستيل» كان محظوظا، لأن الثورة التحريرية كتمت أفواه غلاة المعمرين الذين صاروا في معظمهم مستعدين للاصلاح إذا كان المقابل هو السلام والعودة إلى ما قبل نوفمبر 1954.

وقد أوضح السيد «سوستيل» عند عرض مشروعه على البرلمان الفرنسي أن هذا المشروع سيطبق أولا على المناطق المحرومة والفقيرة. ولكن شريطة أن يسبق تطبيقه «قانون حالة الطوارىء» في القطر الجزائري. وطالب الحكومة الفرنسية بمساعدات مالية تقدر بخمسة مليارات فرنك لخدمة الامدادات العسكرية وتطبيق مشروعاته و«قانون حالة الطوارىء».

وحسب البنود الواردة في مشروع «سوستيل» فإن هذا المشروع يخفي بين طياته مخططا رسم بدقة يرمي إلى دمج المجتمع الجزائري ومحو الشخصية الجزائرية العربية الاسلامية فتأخذ أولا صفة تابع ثم تتدرج نحو الدمج والذوبان داخل الاطار الفرنسي. ومع ذلك فإن هذا المشروع قد لاقى تذمرا ونقدا ومعارضة شديدة من طرف المعمرين. (2)

إن «جاك سوستيل» كما يقول «جون دانيال» في مقال له في «جريدة الاكسبريس» كان دائم التفكير في كيان «الدولة الجزائرية»، وهل تكون دولة متحدة مع فرنسا على قاعدة «الفيدرالية»؟ أم تكون دولة منضمة للجمهورية الفرنسية على غرار بلاد الألزاس، التي هي جزء من الجمهورية مع احتفاظها بدستور خاص يتعلق باللغة والتعليم وغير ذلك؟

(1) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 26.

(2) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 26.

من هنا نبعت فكرة «سوستيل» في أن «الارهابيين» يجب أن يعاملوا كأشخاص يسألون وحدهم عما ارتكبوا وأمر بأن لا تقع عقوبة على غير الذين تثبت إدانتهم. لهذا كانت خيبة الاستعماريين عظيمة عندما رأوا النجدات العسكرية القادمة من فرنسا تتظاهر بسلوك سياسة الاعتدال. (1) مما جعل مشروع «سوستيل» يلاقي تذمرا ونقدا ومعارضة شديدة من طرف المعمرين. (2)

وقد نشطت الحركة السياسية في الأسبوع الأول من شهر جوان 1955 نشاطا كبيرا واتخذت شكلها في خصومة هائلة وواسعة النطاق بين المستعمرين الغلاة الذين يريدون القضاء على الثورة باستعمال الزجر الجماعي، والقمع الدموي على نطاق واسع، وإيصاد الأبواب في وجه كل إصلاح وكل استجابة لرغبات الشعب الجزائري. وبين جماعة من المستعمرين الذين يرون أن الثورة ستزداد قوة وشدة إذا ما وقع الاكتفاء باستعمال القوة وحدها، وسيزداد إقبال الناس عليها إذا ما تركت الحكومة الفرنسية الحبل على الغارب وسمحت بسلوك سياسة القمع الجماعي والتنكيل بالناس دون ميز.. (3)

ويرى «جون دانيال» أن الاستعماريين إذ ينادون بوجوب سياسة القمع الجماعي إنما يثبتون بأنفسهم ثلاثة حقائق. (4)

1 ـ أن الشعب الجزائري متضامن مع الثائرين.

2 ـ أن الشعب الجزائري ليس مندمجا في الجمهورية الفرنسية.

3 ـ أن فرنسا لا يمكنها أن تبقى فوق أديم الارض الجزائرية إلا بواسطة القوة والبطش والارهاب، وأن تستعمل ذلك مرة كل خمسة أعوام تقريبا.

أما السيد «روجي استيفان» فيقول في مجلة «الابسرفاتور» في مقال له:

«إن السيد «سوستيل» لم يستطع إخماد الثورة في الأوراس بالأساليب التي استعملها. لكن علينا أن نتساءل: هل كان يمكن التغلب على الثورة باستعمال وسائل أخرى (القمع الجماعي والبطش الارهابي) وما يدريكم لعل هذه

(1) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 322، في تاريخ 1955/6/10، ص 1.

(2) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 26.

(3) ـ البصائر، المصدر المذكور سابقا، ص 1.

(4) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 1.

الوسائل كانت تخرج الثورة عن مناطقها الحالية، وتجعلها ثورة عامة؟ . . . . إذا كان السيد «سوستيل» لم ينجح في إخماد الثورة فلأنه لم يملك إلا الوسائل العسكرية ولم يمكن من الوسيلة السياسية. فاذا علمنا أن 100.000 جندي فرنسي لم يتمكنوا من التغلب على ثلاثة آلاف (3000) من الثائرين، فما ذلك إلا لأن الجو السياسي قد فسد بصفة خاصة. فيجب علينا أن نباشر إصلاحه قبل كل شيء. ولا يكون ذلك بتنفيذ الدستور الجزائري تنفيذا تاما فحسب، بل يكون باجتيازه والتوغل وراءه وإعادة النظر في المشاكل الاقتصادية». (1)

وقد أكدت لجنة البحث البرلمانية في التقرير الذي قدمته للحكومة الفرنسية على إثر الزيارة التي قامت بها للجزائر في الأسبوع الأول من شهر جوان 1955 المتعلقة بدراسة كيفية صرف الاعتمادات العسكرية بأنه لا يمكن الاعتماد على الحرب وحدها في إخماد الثورة. وإنما يجب القيام بإصلاحات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وذلك حتى يتسنى لها القضاء على البطالة، وإيجاد استقرار اقتصادي في ميدان الصناعة والفلاحة. (2)

وفي إجتماع مجلس الوزراء، المنعقد بتاريخ: 15 جوان 1955 تقرر المصادقة على الخطوط الرئيسية لبرنامج الاصلاحات العامة الذي عرضه الوالي العام السيد «جاك سوستيل». كما جدد مجلس الوزراء ثقته في شخص الوالي العام وطلب إليه أن يبادر بإنجاز جزئيات البرنامج، (3) المتمثلة في تخفيض ثمن السكر والكهرباء وتوزيع كمية كبيرة من المواد الغذائية على المعوزين تقدر قيمتها بمليار ومائتي مليون فرنك. (4)

وقد حاول السيد «إدغار فور» رئيس الحكومة الفرنسية أن يبرر الاجراء الأخير الذي اتخذه مجلس الوزراء الفرنسي في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 21 جوان 1955، فبعد أن أبرز المجهودات الكبيرة التي بذلت على الصعيد العسكري المتعلقة بإرسال الامدادات العسكرية ومنها

---

(1) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 1.
(2) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 323، في تاريخ 1955/6/17، ص 6.
(3) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 324، في تاريخ 1955/6/25، ص 8.
(4) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 325، في تاريخ 1955/7/1، ص 3.

200.000 جندي وصلوا الى الجزائر أخيرا وهذا في إنتظار وصول طائرات عديدة من نوع (الهيلوكوبتر) الخ.

عندئذ أوضح السيد «إدغار فور» التدابير الجديدة الخاصة بإعادة تنظيم القطر الجزائري إداريا ومنح الجزائر خمسة مليارات من الفرنكات للتجهيز الاقتصادي، وتوزيع 200.000 وجبة يومية من الغذاء على الفقراء، مضيفا بأن سياسة الحكومة الفرنسية ترمي الى منح أرض الجزائر الصبغة الدينية والثقافية التي تمتاز بها البلاد الجزائرية.

وكان من أهم أسس البرنامج المزمع تطبيقه ما يلي:

1 ـ الاصلاح الزراعي.
2 ـ رفع مستوى المعيشة.
3 ـ تنفيذ الدستور الجزائري تنفيذا كليا.
4 ـ فصل الدين الاسلامي عن الدولة.
5 ـ جعل اللغة العربية لغة رسمية وإلزامية في سائر المدارس الحكومية بتدريسها.
6 ـ تمكين المسلمين بأكثر عدد من أشغال الوظائف العمومية. (1)

وجاء في تصريح السيد «بورجيس مونوري» وزير الداخلية الفرنسي يوم 23 جوان 1955 بأن عددا من الاصلاحات هي بصدد الدراسة، من بينها:

1 ـ قضية فصل الدين الاسلامي عن الدولة التي لم يتم تحرير فصولها بعد.
2 ـ قضية مشاركة المسلمين في الوظائف العمومية.
3 ـ قضية رفع الأجور.

أما قضية الاصلاح الزراعي فقد قال بأن البحث فيها يطول لأنها متشعبة. (2)

وفي السادس والعشرين جوان 1955 وافقت الهيئة المركزية لحزب التجمع الشعبي الذي شكل الحكومة مرات عديدة والذي هو أيضا قوام الأغلبية

---

(1) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 6.
(2) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 1.

الحكومية بالجمعية الوطنية الفرنسية على سياسة الاصلاحات الشاملة من
سياسية واقتصادية واجتماعية، أي تكون أوسع من برنامج سوستيل، كما
طالبت بأن تتبع طريقة أكثر مرونة وأنجع حل من أجل القضاء على الثورة.

وهكذا رفض المسؤولون الفرنسيون منذ بداية الثورة المسلحة الاعتراف
بالصبغة السياسية للمشكل الجزائري، وحتى بعض الفرنسيين الذين كانوا
يتظاهرون بالنية الطيبة لم يعترفوا إلا بالمظهر الاقتصادي والاجتماعي للمشكلة
الجزائرية، بل إن كثيرا من التقدميين الفرنسيين كانوا يعتبرون تنديدهم بالبؤس
الذي يعيش فيه الشعب الجزائري، ومطالبتهم بتغيير ظروف المعيشة بالجزائر
«تكرما» كبيرا منهم وتفهما عميقا للمشكلة الجزائرية. (1)

ومن جهة ثانية فقد كان أغلب المسؤولين الفرنسيين يرجعون أسباب حمل
الجزائريين السلاح في وجه الاستعمار الفرنسي إلى ثلاثة عوامل أساسية:

1 ـ أن المشكلة الجزائرية هي أولا اقتصادية وأنه لابد من إصلاحات عكسية
لتوفير الخبز لتسعة ملايين نسمة.

2 ـ إن المشكلة الجزائرية هي اجتماعية ويجب مضاعفة الأطباء والمدارس
الخ..

3 ـ إن المشكلة الجزائرية هي بسيكولوجية، فالجزائري المضطهد، الجاهل
الناقص التغذية يشعر بمركب النقص تجاه أسياده، ويمكن تهدئته بهذه
العوامل الثلاثة:

فإذا شبع واشتغل وعرف القراءة فإنه لن يخجل بعد من أن يكون إنسانا،
وهكذا نجد من جديد الدعوة إلى الأخوة الفرنسية الاسلامية القديمة. (2)

لكن الواقع الجزائري كان يختلف اختلافا كليا عن مضامين تلك
التصريحات التي كان يدلي بها المسؤولون الفرنسيون في باريس والجزائر، فرجال
الشرطة الفرنسية كانوا يستعملون جميع وسائل التعذيب لاستخراج الأسرار
والاعترافات من الجزائريين وبذلك قضوا على إمكانية وجود أي تعاون بين

(1) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس عدد 14، في تاريخ 1957/12/15، ص 1.
(2) ـ جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، ترجمة عايدة وسهيل ادريس، بيروت: دار الآداب لم يذكر تاريخ النشر، ص 6.

السلطات الفرنسية وأبناء الشعب الجزائري، كما أن إقدام فرنسا على الزج بكل
من يناضل من أجل تحرير وطنه في السجن، قد جاء بنتائج عكسية للنظام
الفرنسي المنبوذ، فقد تحولت تلك المحتشدات والسجون إلى مدارس تكوين
سياسي وعقائدي، ومراكز تدريب عسكري ومعسكرات إعلامية وثقافية. (1)
ما كان لجبهة التحرير الوطني أن تتمكن من إنشائها بمثل تلك الظروف الملائمة
حيث أسرع معظم المعتقلين عندما أفرج عنهم إلى الالتحاق بصفوف جيش
التحرير الوطني. (2)

كما لعب السجن والنفي دورا كبيرا، فكل سياسي أو مناضل وصل إسمه
إلى المخابرات الاستعمارية يقبض عليه فورا ويسجن ثم يسلط عليه التعذيب
الوحشي حتى يموت أو يبوح بأسرار الثورة، مما أدى بالكثير ممن كانوا سياسيين
أو متعاطفين أو مؤيدين للثورة إلى الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني
خوفا من اكتشاف أمرهم والقبض عليهم. (3)

وكذلك كان الأمر عندما شرعت السلطات الاستعمارية في تطبيق «قانون
الطوارىء» و«مبدأ المسؤولية الجماعية»، حيث لجأ سكان الأرياف الذين تعرضوا
لمساوىء هذين الاجرائين إلى الجبال أو إلى الحياة السرية في إطار جبهة التحرير
الوطني. (4) وصارت نتيجة ذلك جماهير الأرياف تعيش في عزلة تامة وتموت من
الجوع والبرد والمرض. فالأطفال يتضررون ويئنون والجلادون الفرنسيون لا
يلتفتون إليهم إلا بعين التشفي ويسمونهم «بفلاقة» المستقبل. ولكن الجماهير
التي تعودت على هذه الحياة المليئة بالصعاب التي كانت تقاوم الموت بفتات من
العيش وبأكل الأعشاب إستطاعت أن تنتصر على وسائل الابادة والمحق
واستطاعت أن تضحي بوسائل العيش السهل لتحفظ كرامة الثورة وانتصارها.
(5)

(1) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس عدد 90، في تاريخ 1961/2/27، ص 4.
(2) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 129.
(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية ثالثة»، المصدر المذكور سابقا، ص 12.
(4) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 129.
(5) ـ المجاهد (بالعربية)، المصدر المذكور سابقا، ص 4.

فكان المواطن هو الممول وهو الحارس وهو الاتصال وهو رجل الاعلام وهو المنبه ومركز لقاءات الثورة بالجماهير، وهو الذي يموت تحت التعذيب الوحشي بدءا بقلع أظافره بالكماشة (الكُلاب) الى بتر أعضاء جسده جزءا جزءا في سبيل أن لا يفشي سرا من أسرار الثورة، وهو الذي قد يقتل أخاه او اباه في سبيل محو عار الخيانة. (٩)

وكلما تفنن قادة الاستعمار في مضايقة الثورة وخنقها كلما تعمق التحام الجماهير بالثورة (٤) واستهانت هذه الجماهير أكثر بالاستعمار الفرنسي وأساليبه المختلفة إيمانا منها بثورتها وحتمية استقلال وطنها. (٣) فقد أصبحت جبهة التحرير الوطني رمزا للهيمنة الروحية والقداسة، كما أن أنظار الجماهير صارت متعلقة بجيش التحرير الوطني. ومن الغباوة أن ينتظر قادة الاستعمار من الجماهير الجزائرية التأثير على اتجاهات الثورة التحريرية بل العكس هو الأصح. نظرا لما أحرزت عليه هذه الأخيرة من انتصارات عسكرية وأدبية وديبلوماسية كمؤتمر باندونغ التاريخي.

والواقع أن التحول النفسي والفكري العميق الذي جعل الجماهير تواجه في شجاعة خارقة وصمود رائع حرب الابادة الجماعية التي تصبها عليها القوات الاستعمارية المدججة بأسلحة حلف الأطلنطي الجهنمية الفتاكة، وتتلقى مختلف المصائب والمحن بعزيمة الشوري الصامد وثبات المؤمن القوي هو الأساس الذي قامت عليه الثورة التحريرية في بناء المجتمع الجزائري الجديد.

---

(٩) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية الجلفة»، المصدر المذكور سابقا، ص 8.
(٤) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية الأغواط»، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بولاية سعيدة من 8 ـ 10 ماي 1983، ص 9.
(٣) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس عدد 42، في تاريخ 1958/5/18، ص 6.

الفصل الخامس

هجوم 20 أوت 1955: أهدافه ونتائجه

«اليوم أصبحت القضية قضية موت أو حياة، ففي أول نوفمبر كانت مسؤولياتنا تنحصر في تحرير الوطن وتنفيذ الأوامر، لكن اليوم وجب علينا أن نختار إحدى الطريقتين: إما أن نشن غارات عامة يحدث من جرائها الانفجار الشامل، وبالتالي نحث كل الجهات على مضاعفة عملياتها، ويذاع صوت كفاحنا بكل صراحة على المستويين الداخلي والخارجي، وإما أن يكون هذا بمثابة برهان بأننا عاجزون على أن نقود هذا الشعب إلى الاستقلال وبهذا نكون قد قاتلنا إلى آخر مرة وتكون في النهاية عملية إنتحارية».

«يوسف زيغود»

٧- صعوبات تواجهها الثورة عشية الهجوم (1)

كانت جبهة التحرير الوطني تواجه عشية هجوم 20 أوت 1955 عدة صعوبات على الصعيدين العسكري والسياسي.

الصعوبة الأولى: تكمن الصعوبة الأولى في تركيز ثقل الثورة في منطقة الأوراس. ولهذا إرتأى قادة الثورة تنظيم هجوم خارج منطقة الأوراس لكي يؤكدوا شمولية الثورة لجميع أنحاء الوطن وإنتظامها تحت قيادة موحدة هي جبهة التحرير الوطني.

الصعوبة الثانية: تكمن الصعوبة الثانية في نقص الأسلحة وإرتفاع طلبات التجنيد في نفس الوقت في صفوف جيش التحرير الوطني: فقد كان لصمود منطقة الأوراس أثرا كبيرا في نفوس الجماهير الشعبية بحيث صارت هذه الأخيرة تقوم بعمليات تخريب تلقائية لمنشآت العدو ومزارع المعمرين وتنسبها لجنود جيش التحرير الوطني حتى تبرهن للعدو على تواجد المجاهدين في كل مكان وأن عددهم في تزايد مستمر. (2)

الصعوبة الثالثة: تكمن الصعوبة الثالثة في التصعيد الخطير في موقف المستعمر وخططه الهادفة لسحق الثورة في المهد وذلك من خلال:

1 - تعميم قانون حالة الطوارىء على أغلبية مناطق القطر الجزائري.

2 - قيام العدو بحرب نفسية وتوظيفه في سبيل ذلك كل ما يملك من إمكانيات

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية قسنطينة»، المصدر المذكور سابقا، ص 16

(2) - صالح بوبنيدر (صوت العرب)، جريدة الشعب، الصادرة بالجزائر، عدد 6484، في تاريخ 1984/09/02، ص 11

حربية وإعلامية، وهذا بإشاعاته داخل الأوساط الجزائرية والفرنسية والدولية بعدم وجود ثورة في الجزائر (1) الخ.

3 - إدعاء السلطات الاستعمارية بأن تطبيق «قانون حالة الطوارىء» قد حال دون تعميم الثورة المسلحة وأن القوات الفرنسية تسيطر على الموقف وتتحرك عبر أنحاء القطر الجزائري بكل حرية وأمن، وكذلك فإن المعمرين يعملون في مزارعهم في ظل الاطمئنان والأمن التام وأنه سيتم القضاء على المجموعات الإرهابية عن قريب. أي في فترة زمنية قصيرة وذلك عندما تنتهي القوات الاستعمارية من القضاء على العصابات الكبرى في منطقة الأوراس حيث ستصفي الجو بصورة نهائية. (2)

4 - تعيين السيد «جاك سوستيل» في مطلع سنة 1955 واليا عاما على الجزائر، وهذا كرد فعل مباشر على الثورة المسلحة، فالسيد سوستيل محنك في السياسة وخبير في المجتمعات البدائية التي درسها في أمريكا اللاتينية، فكان لابد للسلطات الاستعمارية من الاستنجاد بدهائه وخبرته. (3)

إن العوامل المذكورة وغيرها جعلت الشهيد يوسف زيغود قائد المنطقة الثانية يعكف بضعة أيام على تحليل الوضع السائد بعمق من جميع جوانبه، بضمير المجاهد المخلص وإهتدى أخيرا إلى إتخاذ موقف يتحمل نتائجه وحده أمام التاريخ. لقد فكر يوسف زيغود في الأمر مليا بعد أن تباحث مع مساعديه ما يقرب من خمسة عشر يوما في الموضوع، ثم طلب منهم مهلة للتفكير والتروي.

وعند إنتهاء الفترة المحددة للبث في الأمر، إتضح له أن الحل الوحيد يتمثل في مجابهة الخطر الماثل أمام الثورة كالشبح المخيف وتطويقه قبل إستفحاله. (4) وهذا للقيام بهجوم شامل عبر تراب المنطقة الثانية بهدف نسف خطط «سوستيل» الجهنمية التي حققت نجاحا نسبيا، وكذلك النزول بالثورة إلى الشارع لتصبح ثورة الجماهير لا ثورة نخبة من الشعب وتحرير الجماهير أيضا من

(1) - الأخضر بو الطمين، أول نوفمبر الصادرة بالجزائر، عدد 51، في تاريخ 1981، ص 6

(2) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، عدد 40، في تاريخ 1959/4/16، ص 3

(3) - عمار عودة، جريدة الشعب، الصادرة بالجزائر، عدد 6473، في تاريخ 1984/8/20، ص 4

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الشرق الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 12

الخوف والرعب الاستعماري المسلطين عليها منذ سنة 1830. وسيحقق نتيجة ذلك الفرز المنشود بين الاستعمار وأعوانه وبين الجماهير وثورتها، وسيعطي ذلك لا محالة صدى عاليا للقضية الجزائرية وسيسجل مبدأ واضحا هو النصر أو الاستشهاد. (1)

وذلك لأن الثورة لا تعيش بالتعاطف والتأييد فقط وإنما تحتاج إلى وقود يتجدد باستمرار: طاقات بشرية تتجند، أموال تجمع، عتاد حربي، أدوية تؤمن، شبكات إعلام واستخبار تنظم إلخ. وذلك حتى تستطيع الثورة أن تكسب رهان الوقت والصمود وحتى تبلغ نقطة اللاعودة، وبالتالي تقضي على المساعي التي يبذلها «سوستيل» بمساعدة عدد من العناصر اليسارية إلى إيجاد إنقسام في الصف الوطني عن طريق التلويح بوعود قد تستهوي بعض محترفي السياسة وقد تدفعهم إلى مواجهة المجاهدين وتقديمهم للرأي العام الجزائري في صورة مغتصبين دمويين لا خير يرجى منهم للوطن.

صحيح أن الرأي العام الجزائري لم يكن خالي الذهن من الثورة ولكنه في نفس الوقت كان يعيش في حالة إنتظار وترقب، كانت عواطف الجزائريين مع الثورة، ولكن كان لسان البعض منهم يقول لجيش التحرير الوطني:

«إذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون».

كان أولئك المترددين والمتشككين ينتظرون أن تبلغ الثورة نقطة اللاعودة حتى يقبلوا عليها. (2)

ومع ذلك نقول بأن قرار قيادة المنطقة الثانية بأن يشمل الهجوم كل ترابها هو قرار خطير من حيث كونه يضع وزن المنطقة في هذا الهجوم بإستعمالها كل إمكانياتها من أسلحة وجنود وإطارات... والأخطر من هذا كله هو إتخاذ قرار الهجوم بأن يكون في وضح النهار على الساعة الـ 12 منتصف النهار من يوم 20 أوت 1955 في كل مدن الشمال القسنطيني، وأن تشارك الجماهير أيضا في هذا

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 14
(2) ـ أضواء، الصادرة بالجزائر، عدد 42، في تاريخ 1984/9/22، ص 7

الهجوم حتى تأخذ مصير المعركة بيدها ويسير معها جيش التحرير الوطني بالأسلحة. (1)

وقد عبر القائد يوسف زيغود عن أهمية هذا الهجوم لا بالنسبة لمنطقة الشمال القسنطيني فحسب ولكن بالنسبة للثورة التحريرية ككل، حيث قال:

«اليوم أصبحت القضية قضية موت أو حياة، ففي نوفمبر كانت مسؤولياتنا تنحصر في تحرير الوطن وتنفيذ الأوامر، لكن اليوم وجب علينا أن نختار إحدى الطريقتين: إما أن نشن غارات عامة يحدث من جرائها الانفجار الشامل، وبالتالي نحث كل الجهات على مضاعفة عملياتها ويذاع صوت كفاحنا بكل صراحة على المستويين الداخلي والخارجي، وإما أن يكون هذا بمثابة برهان على أننا عاجزون أن نقود هذا الشعب إلى الاستقلال، وبهذا نكون قد قاتلنا إلى آخر مرة، وتكون في النهاية عملية إنتحارية». (2)

أهداف ومراحل تنفيذ القرار

نظرا لما يتميز به هذا القرار التاريخي من حيث كونه يقرر مصير الثورة المسلحة فقد حرصت قيادة منطقة الشمال القسنطيني أشد الحرص على تنفيذه بدقة وفي وقته المعين، وكانت الخطة التي وضعتها لتنفيذه تتضمن ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: تتمثل هذه المرحلة في تحديد الأهداف، وقد كانت أهم الأهداف التي حددتها قيادة المنطقة إنطلاقا من العوامل السالفة الذكر تنحصر في الآتي:

1 ـ فك الحصار المضروب على المنطقة الأولى الأوراس، فقد نقل الاستعمار الفرنسي معظم قواته كما سبق إلى منطقة الأوراس في محاولة منه لتطويق الثورة والقضاء عليها نهائيا، وكان لزاما على المنطقة الثانية أن تشن هجومات شاملة عبر تراب المنطقة حتى تتمكن من تشتيت القوات الاستعمارية وفك القيود عن الثورة في منطقة الأوراس. (3)

(1) ـ تدخل عبد الله بن طبال في ندوة التلفزيون على هامش إنعقاد الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، المصدر المذكور سابقا.
(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الشرق الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 12
(3) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 24، في تاريخ 1977/11/1، ص 38

وقد قال يوسف زيغود عشية التحضير لـ 20 أوت 1955 بهذا الخصوص:

«إننا يجب أن نتحمل الأعباء مع الأوراس، وإذا بقيت العمليات هناك وبقي الأوراس وحده فسوف تضيع الثورة. ويقضي عليها العدو.

لذا لابد أن نقوم بأكبر عملية يتمخض عنها نجاحا باهرا». [1]

2 ـ ربط الاتصالات بين مختلف مناطق الثورة، لقد أصبحت الاتصالات بين المنطقة الثانية وبقية المناطق والهيئات الخارجية للثورة شبه منعدمة. فالاتصال الوحيد للمنطقة الثانية كان عن طريق الجرائد الاستعمارية من خلال نشرها بلاغات مقتضبة عن العمليات العسكرية والفدائية التي ينفذها جيش التحرير الوطني في مختلف مناطق الثورة.

مما لاشك فيه أن الهجوم الشامل الذي ستقوم به المنطقة الثانية عبر كامل ترابها سيجعل الجرائد الفرنسية على الخصوص تتحدث عنه. وبذلك تتأكد بقية المناطق وأن المنطقة الثانية لم تمت وأن الثورة مازالت مستمرة بها. وتبادر نتيجة ذلك إلى مؤازرتها من أجل فك الحصار المضروب عليها إلى جانب منطقة الأوراس وهذا عن طريق تعميم العمليات العسكرية على مختلف مناطق الثورة. [2]

3 ـ تأكيد وطنية الثورة وشعبيتها: لقد نص قرار هجوم 20 أوت 1955 على مشاركة الجماهير الشعبية في الهجوم بمختلف الوسائل التي تملكها (سواطير، فؤوس عصي، خناجر إلخ) مما سيقضي على دعاية المسؤولين الفرنسيين وفي مقدمتهم السيد «جاك سوستيل» الذين يقومون بحملة دعائية واسعة النطاق في الخارج وفي إطار هيئة الأمم المتحدة نفسها. والمتمثلة أساسا في أن الثورة المسلحة الجزائرية مستوحاة من الخارج وليست نابعة من صميم الشعب الجزائري.

فعندما تشاهد شعوب العالم على صفحات الجرائد حيث النساء بردائهن الأسود والصبيان والعجائز والشيوخ متناثرة في الشوارع وفوق الأرصفة ستصدر حكمها النهائي على فرنسا الاستعمارية التي تدعي ما يجري داخل الجزائر هو مجرد تمرد أو عصيان مستوحى من الخارج. [3]

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية قالمة»، المصدر المذكور سابقا، ص 27

(2) ـ تدخل عبد الله طيال في ندوة التلفزيون، المصدر المذكور سابقا.

(3) شهادة السيد أحمد هبهوب، مسجلة يوم 1981/11/4 بمدينة عزابة، ولاية سكيكدة.

4 ـ تأمين القاعدتين الشرقية والغربية: إن تأمين القاعدتين الشرقية والغربية هدفا إستراتيجيا. لأنه يتعلق بمستقبل الثورة. خاصة وأن القاعدة الشرقية تعرضت إلى أزمة حادة بعد إستشهاد قائدها مختار باجي في شهر نوفمبر 1954.

ومن ثم فإن نجاح الثورة المسلحة مبنيا على أمن القاعدتين (الشرقية والغربية) وسلامتهما فهما بالنسبة إلى الثورة بمثابة فتحتين تتلقى خلالهما في المستقبل الامدادات العسكرية من المشرق العربي خاصة وأن الشعب الجزائري قد وضع تحت تصرف الثورة كل ما يملك من أموال قصد حصوله على السلاح وقد عاهدته الثورة على ذلك. وإن لم توفي بعهدها في الأجل المحدد بسنتين فمن حقه أن يتخلى عنها. [1]

ومن حيث إستراتيجية القاعدتين فقد قال يوسف زيغود عنهما مايلي:

«بخصوص القاعدة الغربية فإن الخط الرابط بينها وبين المشرق العربي مصدر تمويل ثورتنا الرئيسي بواسطة المغرب الأقصى عن طريق الخط البحري ويصعب علينا مستقبلا شحن الأسلحة والذخيرة الحربية على طريق البحر لأنه محروس حراسة مشددة من قبل الأسطول الفرنسي المعزز بأساطيل الحلف الأطلسي. لذلك فإن كل ما تتحصل عليه القاعدة الغربية من إمدادات مستقبلا على طريق الخط المذكور فلا طمع فيه.

أما بخصوص القاعدة الشرقية فإن مصير خمسة مناطق من مناطق بلادنا الستة متوقف عليها بعد أن تفتح أبوابها في المستقبل وهي على التوالي:

* المنطقة الأولى (الأوراس).
* المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني).
* المنطقة الثالثة (القبائل).
* المنطقة الرابعة (المدية).
* المنطقة السادسة (الصحراء).

(1) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 39

وذلك لأن طريق المناطق المذكورة آمن لاتصاله بالمشرق العربي على طريق البر».

وعن تنظيم الجيش بالقاعدة الشرقية قال يوسف زيغود:

«إن القاعدة الشرقية بالنسبة لثورتنا منطقة إستراتيجية هامة وقواعد العصابات تحتم علينا معرفة الأراضي. لذلك قررنا أن يكون تكوين الجيش من أبناء المنطقة. أما إطاراته فتكون من جميع المستويات سوف نختارهم من كل مناطق الثورة. وذلك حتى نجنبها من الوقوع في الفوضى مستقبلا، لأنه إذا بقينا مكتوفي الأيدي إزاء ما يجري بها الآن من أعمال تخريبية فستكون الكارثة محققة على مستقبل ثورتنا».

أما الكيفية التي سيتم بها شحن الأسلحة والذخيرة الحربية إلى داخل القطر الجزائري فقد قال يوسف زيغود أنها ستتم حسب الطريقة التالية:

«بعد تنظيم المنطقة وتكوين الجيش يجب علينا أن نشرع في إقامة المخازن لتخبئة الأسلحة والذخيرة الحربية داخل القاعدة بدلا من إقامتها بالقطر التونسي الشقيق، وذلك لأن جيشنا إذا دخل تونس سينهار معنويا وأخلاقيا».

ومن حيث مستقبل المنطقة والدور الذي ستلعبه في تحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية قال يوسف زيغود:

«إننا قررنا أن يتم تحرير المنطقة بعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ يأتي بعدها الشروع في وضع الخطة النهائية والتي ستكون حتما ألا وهي التحضير لعملية «ديان بيان فو» Dien Bien Fhu التي تلقتها فرنسا في حرب فيتنام ولابد أن تتلقى مثلها في الجزائر».

أما بالنسبة للمكان والزمان اللذين ستقع فيهما مثل هذه العملية التاريخية فقد أجل القائد يوسف زيغود البحث فيهما والموافقة عليهما إلى القيادة العليا للثورة. (1)

5 - رفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر وإعادة

(1) - أحمد هبهوب، المصدر المذكور سابقا

الثقة للجماهير، وتعزيز الروح القتالية للمجاهدين، وبث الرعب وعدم الاطمئنان في نفوس المعمرين.

6 - الرد على عمليات الابادة والتقتيل الجماعي والسلب والنهب التي تمارسها قوات العدو ضد المواطنين العزل في القرى والمدن نتيجة مساندتهم للثورة وتدعيمها ماديا وأدبيا. (أ)

7 - التضامن مع الشعب المغربي، فلم يغب عن أذهان قادة المنطقة الثانية قضية توحيد المغرب العربي الكبير ضد العدو المشترك، أي أنهم لم يفكروا في تحرير الجزائر وحدها خاصة وأن الجرائد والاذاعات كانت تطالعهم عما كان يتعرض له الشعب المغربي الشقيق من عمليات القمع في وادي زم، مبرزة في نفس الوقت المعارك التي كان يخوضها جيش التحرير الوطني ضد قوات الاستعمار الفرنسي فكانوا يخشون أن يشتد الحصار على المقاومة المغربية وتفشل في استمرارية المقاومة ويحقق الاستعمار الفرنسي حلمه الكبير.

أضف إلى ذلك فإن 20 أوت 1955 يصادف الذكرى الثانية لنفي الملك محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر في 20 أوت 1953 من طرف الاستعمار الفرنسي. وهذا سيعطي للهجوم الشامل بعد للتضامن والاحساس بالمصير المشترك ووحدة النضال والأهداف المشتركة لشعوب المغرب العربي. (ب)

8 - تدويل القضية الجزائرية، مما لاشك فيه أن هجوم 20 أوت 1955 سوف يلفت أنظار الرأي العام العالمي والهيئات الدولية بأن في الجزائر ثورة وطنية مسلحة ضد الوجود الفرنسي هدفها إستعادة السيادة الوطنية بأي ثمن وهذا سيساعد على إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومناقشتها في دورتها الخريفية المقبلة. ومن شأنه أيضا أن يسهل لها الدخول إلى قاعات المؤتمرات الدولية وحصولها على التأييد والدعم السياسي والمعنوي للشعب الجزائري. (ج)

إن الثورة التحريرية هي في أشد الحاجة إلى أي نوع من المساندة ولو كانت

(أ) - أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 39

(ب) - تدخل عبد الله طبال في ندوة التلفزيون، المصدر المذكور سابقا

(ج) نفس المصدر الآنف الذكر

أدية من طرف الدول الأجنبية. وبذلك كما قال القائد يوسف زيغود سوف يختزل عاما من عمر الثورة التحريرية. أي أنها سوف تتحقق أهدافها التحريرية في سبع سنوات ونصف بدلا من تسع سنوات ونصف الذي هو عمر كل الثورات الكبيرة والتي قطعت هذه المدة الزمنية بتمامها الثورة الفيتنامية لأنها لم تسجل أو تطرق أبواب الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إلا بعد مرور عامين على إندلاعها. [5]

وأخيرا يمكن القول بأن منطلقات هجوم 20 أوت 1955 كانت بالدرجة الأولى نتيجة حتمية لتطور الكفاح التحريري. وضرورة مسايرة إندفاع الجماهير الشعبية في تقديمها المزيد من التضحيات، إذ أصبحت هي صاحبة المبادرة وسيدة الموقف في الميدان وقد إعترف بهذه الحقيقة القائد يوسف زيغود لما رأى الجماهير تحتضن الثورة بدون تحفظ فقال: «إن الشعب الجزائري عظيم جدا ولا يمكن أن يقوده إلا عظيم أكثر منه وإلا كانت الكارثة العظمى». [6]

المرحلة الثانية: تتمثل المرحلة الثانية في التحضيرات المادية والبشرية، فإنطلاقا من الأهداف التي رسمتها قيادة المنطقة بخصوص هجوم 20 أوت 1955، فقد شرعت تجسدها في الواقع العملي وهذا بإنتقالها إلى مرحلة التحضيرات المادية والبشرية لترجمة تلك الأهداف المرسومة إلى عمليات عسكرية وسياسية تخطو بالكفاح المسلح نحو الانتصارات الكبرى وفي إطار التحضيرات هذه قررت قيادة المنطقة إخضاع هذه العملية إلى عدة أمور:

أولا: القيام بعمليات عسكرية تجريبية تختبر القيادة من خلالها مقدرة إطارات المنطقة على قيادة وتأطير الجماهير في عمليات تخريب واسعة النطاق، تتمثل في ضرب إقتصاد المستعمرين وبث الرعب في نفوسهم ودفعهم إلى وقف إستثماراتهم ومغادرة الأرياف الجزائرية على الخصوص.

وكان من بين العمليات التي نفذتها الجماهير تحت حماية جيش التحرير الوطني في الناحية الشرقية من المنطقة الثانية هي عملية الخامس من جويلية

---

(5) أحمد مهوب، المصدر المذكور سابقا

(6) - المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولايات الشرق الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 24

1955، الذي يصادف الذكرى الـ 125 لاحتلال فرنسا للجزائر التي ألحقت بمزارع المستوطنين خسائر كبيرة، تمثلت في التالي:

1) تخريب 70 مزرعة
2) قطع 40 هكتارا من أشجار الكروم.
3) قطع 40 هكتارا من أشجار الحموض.
4) إتلاف أكثر من 700 هكتار من القمح والشعير.

وكان من نتائج هذه العملية العسكرية التخريبية مايلي:

أ) تأكد قيادة المنطقة من أن الجماهير على كامل الاستعداد للمشاركة في الهجوم المقرر.

ب) إكتشاف قيادة المنطقة إلى أن سلاح الطيران الفرنسي الذي دخل المعركة لأول مرة ليس في مستوى شهرته، فقد قامت الطائرات بقنبلة دوار ملية الذي إنسحب إليه بعض المجاهدين إثر العمليات ودام القصف ساعتين كاملتين متواصلتين غير أن عملية القصف هذه أسفرت عن إصابة مجاهد واحد وطفلة صغيرة بجروح طفيفة.

ج) ضعف الاستعلامات الفرنسية. فقد نظمت الوحدات الاستعمارية المرابطة بعزابة وضواحيها حفلا ساهرا إثر الغارة المذكورة إعتقادا منها وأن قائد الناحية قد قتل من جراء القصف الوحشي. حيث قوض المجاهدين أحلام المستعمرين بقيامهم في صبيحة اليوم التالي بثلاث عمليات عسكرية في مدينة عزابة نفسها مؤكدين بذلك لقوات العدو، وأن تلك الغارة الوحشية لم تنل من عزيمتهم إطلاقا.

د) سيطرة الخوف والفزع على نفوس المستوطنين مما أدى بالبعض منهم إلى مغادرة القري والمدن الصغيرة في إتجاه المدن الكبرى. من ذلك أن شيخ بلدية الركنية نشر إعلانا في «الاديبيش دي كونستانتين» يعرض فيه للبيع القرية بكاملها بما في ذلك دار البلدية التي كانت ملكا خاصا له. [1]

---

(1) - عمار بن عودة، المصدر المذكور سابقا، ص 4

ثانيا: توجيه القائد يوسف زيغود رسائل للمنطقتين الأولى والثانية دعا من خلالها بقية المناطق القيام بعمليات عسكرية منسقة. شارحا أسباب ذلك. غير أن تلك الرسائل لم تحقق أية نتيجة. فقد صادف المبعوث الى المنطقة الأولى إستشهاد بشير شيهاني ولم يكن خلفه قد عين بعد. وكان إبن بولعيد وقتذاك في السجن.

أما مبعوث يوسف زيغود الى المنطقة الثالثة التي يطلب منها الاتصال بالرابعة والخامسة لنفس الغرض. فقد وقعا في قبضة العناصر المصالية بمدينة البويرة حيث قتلا غدرا. (٨)

ثالثا: مؤتمر الزمان: كان أول إجتماع تحضيري للهجوم عقده القائد يوسف زيغود بحضور أعضاء مجلس المنطقة في «بوساطور» الكائن قرب سيدي مزغيش ولاية سكيكدة حاليا وذلك في الثاني عشر جويلية 1955 غير أنه تأكد للقيادة أثناء الاجتماع أنه يتعذر عليها مواصلة الاجتماعات التحضيرية بالمكان المذكور، بسبب إكتشافه من طرف العدو، وعندئذ تقرر تغييره إلى مكان آخر.

وهكذا وقع الاختيار على مكان به مرتفعات يسمى «الزمان» (٤) الذي إنعقد به المؤتمر التحضيري للهجوم، وذلك يوم 1955/7/23، وقد حضره ما يزيد عن 100 مجاهد من بينهم عبد الله بن طبال، عمار بن عودة، علي كافي، محمد الصالح ميهوب وبوضرسة عمار وفي هذا الاجتماع الهام الذي أشرف عليه يوسف زيغود (٥) عكف المشاركون على دراسة المحاور التي تشملها خطة الهجوم دراسة جدية وموضوعية مراعين في ذلك كل التقديرات والاحتمالات، وكانت هذه المحاور تتمثل في الآتي:

المحور الأول: يتمثل هذا المحور في تعين يوم الهجوم: وقد أختير هذا اليوم: يوم السبت الذي يوافق 20 أوت 1955 وذلك لعدة أسباب أهمها:

---

(٨) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 4

(٤) ـ يبعد الزمان الذي يسمى «بالحدائق حاليا» بـ 4 كلم عن مدينة سكيكدة وتحده هذه الأخيرة من الناحية الغربية، ومدينة القل من الناحية الشرقية، وعين زويت تحده من الناحية الشمالية، ويمتد جنوبا عبر سلسلة وادي برنطاطة.

(٥) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين «تقرير ولاية سكيكدة»، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة في 8 ـ 10 ماي 1983، ص 17

1 ـ كون هذا اليوم، يوم السبت هو نهاية الأسبوع وبداية العطل والاجازات بالنسبة لجنود العدو ورجال الشرطة والدرك.

2 ـ كون هذا اليوم يصادف يوم سوق مدينة سكيكدة وغيرها من مدن المنطقة الثانية الذي تنشط فيه الحركة وتتوافد عليه أعداد كبيرة من مواطني الجهات المجاورة وبالتالي يسهل على جنود جيش التحرير التستر والتنكر والدخول مع الوافدين إلى هذه الأسواق.

3 ـ كون هذا اليوم يصادف الذكرى الثانية لنفي ملك المغرب محمد الخامس إلى مدغشقر وهذا لكي تبرهن الثورة الجزائرية على وحدة وتلاحم شعوب المغرب العربي في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي. (٢)

المحور الثاني: يتمثل المحور الثاني في توقيت الهجوم، وقد حددت الثانية عشر منتصف النهار، كساعة الصفر، لانطلاق الهجوم عبر تراب المنطقة الثانية لأن هذا الوقت يصادف خروج الأروبيين من أعمالهم لتناول طعام الغذاء، فيشكلون بذلك تجمعا يسهل على مجموعات المجاهدين الدخول إلى أماكن العمليات دون لفت الأنظار إليهم والاحساس بهم من طرف مسؤولو الشركات وقوات العدو التي تتبادل الحراسة على الثكنات في هذه اللحظات وبذلك يتحقق عنصر المفاجأة ويضمن النجاح بإلحاق أكبر الخسائر في صفوف العدو المادية منها والبشرية ويقلل من الخسائر في صفوف المجاهدين. (٢)

المحور الثالث: يتمثل المحور الثالث في تحديد مدة الهجوم، وقد حددت المدة بثلاثة أيام متتالية، وذلك على النحو التالي: (٣)

اليوم الأول: 20 أوت: تنصب كمائن للقوات الاستعمارية المتمركزة في القرى والقيام في نفس الوقت بعمليات فدائية، وتنفيذ حكم الاعدام في الخونة الذين يشكلون خطرا على الثورة.

اليوم الثاني: 21 أوت: تنصب كمائن للقوات الاستعمارية وتحرق وتخرب مزارع المعمرين، وتنفيذ حكم الاعدام في الغلاة منهم.

---

(١) ـ المصدر الأنف الذكر، ص 17

(٢) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 39 ـ 40

(٣) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية جيجل»، المصدر المذكور سابقا، ص 5

اليوم الثالث: 22 أوت: تضرم النيران في جميع المصالح الاستعمارية.

المحور الرابع: يتمثل هذا المحور في التحضيرات من جميع جوانبها وتشمل مسايل:

1 ـ التحضيرات المادية: وتتمثل في تكثيف نشاطات جمع الأسلحة بمختلف أنواعها وكذا الذخيرة الحربية والمعدات، بالاضافة إلى صنع قنابل محلية وعبوات متفجرة لاستعمالها في الهجوم.

2 ـ التحضيرات البشرية: وتتمثل في جمع المجاهدين والمسبلين والمناضلين في أماكن معينة بعيدة عن أعين الاستعمار، بقصد تشكيل أفواج الهجوم وتوزيع الأسلحة عليهم، وإطلاعهم على الأهداف المحددة للهجوم.

3 ـ التحضيرات المعنوية: وتتمثل في تهيئة الجو السياسي وتعبئة المناضلين وتوعية الجماهير لرفع معنوياتها. (1)

المحور الخامس: يتمثل هذا المحور في تحديد نقاط وأماكن الهجوم، وقد حددت الأهداف التي سيتم الهجوم عليها كالتالي:

1 ـ ضرب الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة.

2 ـ مهاجمة مراكز البريد والمقاهي والحانات والساحات العمومية التي يتواجد بها الأروبيون.

3 ـ مهاجمة مطار سكيكدة ومنجم العالية.

4 ـ قتل بعض المعمرين وعملاء الاستعمار من الجزائريين.

5 ـ قطع أعمدة الهاتف والكهرباء.

6 ـ تحطيم الجسور ووضع حواجز في بعض الطرقات. (2)

المحور السادس: يتمثل هذا المحور في تحديد أماكن العمليات. وقد أختير (39) هدفا تشمل على الخصوص المدن والأماكن التالية:

ـ قسنطينة ـ الخروب ـ فيليفيل (سكيكدة حاليا) ـ القل ـ عين عبيد ـ وادي الزناتي ـ كلارمان (الفجاز) كوندي سماندو (يوسف زيغود) ـ الحروش ـ سان

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية سكيكدة»، المصدر المذكور سابقا، ص 23

(2) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 23

شارل (رمضان جمال) قالبيدي (بوالي محمد) ـ قالمة ـ جاب (عزابة) ـ الهابة ـ السطورة ـ فلفلة (مناجم العالية).

وكان إختيار الأماكن المذكورة وغيرها بسبب وجود بها معسكرات الجيش الفرنسي والمطارات والموانئ ومراكز الشرطة والجندرمة. أضف إلى ذلك فإن هذه المدن المختارة تشهد نشاطا كبيرا من قبل سكانها المعمرين البالغ عددهم حوالي 120،000 نسمة يملكون المزارع ويشتغلون بالتجارة والصناعة. (1)

ومن ناحية ثانية فإن هذه المدن كانت تتوفر على المنشآت الاقتصادية كالمصانع وخطوط السكك الحديدية ومحلات المعمرين التجارية. وأماكن ترددهم على المقاهي والحانات، وتواجد بعض رؤساء البلديات وحراس الغابات والمتعاونين مع العدو، وبعض العائلات الأروبية الغنية كعائلة «ميلو»، و«إيسيلا» و«ردود بغاز» إلخ.

المرحلة الثالثة: تتمثل المرحلة الثالثة في التحضيرات على مستوى النواحي. لقد تواصلت التحضيرات على إثر الاجتماع الهام الذي أنعقد في «الزمان». حيث عقدت عدة إجتماعات تحضيرية ضمن سلسلة اللقاءات والاعداد للهجوم في مختلف نواحي المنطقة ضمت مسؤولي النواحي والقسمات والجهات كرست لتحديد المهام وجمع الأسلحة وتنظيم العمل العسكري والسياسي وتوعية وتعبئة الجماهير التي ستشارك في الهجوم للقيام بما سيناط إليها من واجبات على خير وجه. وأعطيت تعليمات صارمة بشأن كتمان سر الهجوم.

وقد قام كل مسؤول في ناحيته بمواصلة التحضيرات المادية والبشرية والمعنوية المتمثلة في التالي:

1 ـ مواصلة جمع الأسلحة والذخيرة الحربية والمعدات.

2 ـ صنع القنابل المحلية والعبوات المتفجرة.

3 ـ تحضير كل الوسائل التي تتطلبها طبيعة الهجوم.

(1) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 40

4 ـ القيام بتهيئة الجو النفسي في أوساط المناضلين والجماهير.

5 ـ التدريب العسكري للمسبلين والمناضلين والمواطنين الذين أصرت قيادة المنطقة الثانية على إشراكهم بأعداد كبيرة في الهجوم حتى يأخذ هذا الهجوم بعدا وتأييدا شعبيين يفند أكاذيب الاستعمار التي حاولت أن تنفي جماهيرية وشعبية الثورة التحريرية.

وقد كانت عملية توفير السلاح والعتاد اللازم من أهم المشاكل التي واجهها مسؤولو النواحي فماهي يا ترى الأسلحة والعتاد الحربي الذي يتطلبه مثل هذا الهجوم الواسع الجريء في وضح النهار؟ فهذا الهجوم بطبيعة الحال يتطلب أسلحة حديثة وعتاد حربي متقدم خاصة في مواجهة مستعمر مجهز بالمدرعات والدبابات والطائرات وأفراد مسلحون بالرشاشات والقنابل اليدوية والأسلحة الآلية إلخ.

كذلك كيف يمكن تدريب أعداد كبيرة من الجماهير الشعبية دون أن تحس بها القوات الاستعمارية ودون أن تراها عيون جواسيسهم؟

طرحت كل هذه المشاكل وغيرها في إجتماعات قادة المنطقة. غير أنه لم تقف أي منها عقبة تحول دون تنفيذ الهجوم الشامل. فلم تقف مشكلة السلاح كعقبة. حيث عوض جيش التحرير الوطني بدائية أسلحته وعتاده الحربي الضئيل بالعزيمة والاصرار على تحرير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي بمشاركة الجماهير الشعبية.

كما عين القائد يوسف زيغود على ضوء الاجتماعات والاتصالات التي إبتدأت منذ شهر جويلية 1955 ـ في إطار التحضيرات للهجوم ـ مسؤولين لقيادة إدارة أمور التحضيرات للهجوم، ووزعهم على نواحي المنطقة. وقد تمثلت مهمتهم الأولى في تنظيم تجمعات للسكان بطرق لا يتنبه لها العدو وعيونه يحثونهم أثناءها على مؤازرة المجاهدين في الجبال.

وذلك بتقديم ما لديهم من أسلحة ومعدات حربية من شأنها أن تلحق خسائر بمنشآت العدو وفي نفس الوقت يتم تكليف بعض المواطنين من ذوي

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية سكيكدة»، المصدر المذكور سابقا، ص 18

الخبرة بصنع القنابل الحارقة (مولوتوف) من زجاجات البنزين والكيروسين، وكذلك صنع القنابل اليدوية من علب السردين و«الطماطم». (1)

وبعد عملية جمع الأسلحة من بنادق الصيد والمسدسات والأدوات التقليدية المتمثلة في الفؤوس والمعاول، المناجل، السواطير الخناجر، الناشين، المزارات والعصي إلخ. تم توزيع هذه الأسلحة والمعدات على المناضلين والمواطنين وخاصة الشباب منهم القادرين على حمل السلاح ومواجهة نيران العدو بشجاعة لا تلين. (2)

المرحلة الرابعة: تتمثل المرحلة الرابعة في تشكيل أفواج الهجوم، وتوزيع المهام عليها. لقد ظل سر الهجوم مكتوما لدى قادة المنطقة إلى غاية 19 أوت 1955 حيث أطلعت عليه أفواج الهجوم التي تشكلت في جميع نواحي المنطقة حسب الشكل التالي:

ناحية سكيكدة: أختيرت ناحية سكيكدة كهدف أساسي وإستراتيجي لهذا الهجوم. الشيء الذي أدى إلى تشكيل أكثر من (20) فوجا للقيام بالهجوم على مدينة سكيكدة وضواحيها. وقد خصصت لمدينة سكيكدة وحدها حوالي ثلاثة عشر فوجا لتهاجمها من الجهات الآتية: (3)

1 ـ المطار
2 ـ مقلع فلفلة للرخام
3 ـ منجم الحديد بالعالية
4 ـ سانت أنطوان (الحدائق حاليا)
5 ـ مراكز وثكنات الجيش الفرنسي
6 ـ جان دارك (العربي بن مهيدي حاليا)
7 ـ حراسة بعض الطرق لمنع وصول النجدات.

ناحية الحروش: تم تشكيل بناحية الحروش ثلاثة مجموعات تتكون من

(1) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 42
(2) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 47، في تاريخ 1980، ص 29
(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية سكيكدة»، المصدر المذكور سابقا، ص 24

حوالي (700) مجاهد ومسبل ومناضل ومواطن تهاجم مدينة الميلية على ثلاث محاور رئيسية: (1)

1 ـ طريق البراج
2 ـ طريق سكيكدة
3 ـ طريق بئر أسطل.

وهناك أفواج أخرى كلفت بالهجوم على قرية كاستغيل (صالح بو الشعور حاليا) من الأماكن التالية: (2)

1 ـ البراج
2 ـ سان شارل (رمضان جمال حاليا)
3 ـ مجاز الدشيش
4 ـ سيدي مزغيش.

ناحية يوسف زيغود: شكل بهذه الناحية إثنى عشر فوجا تضم حوالي ثلاثمائة وخمسين (350) مشارك. تهاجم المدينة من الأماكن التالية:

1 ـ محطة القطار
2 ـ المقبرة
3 ـ الفج.

ناحية الميلية: في إطار التحضيرات الجارية عقد إجتماع بدوار بني صبيح بلدية السطارة ولاية جيجل حاليا بمكان يدعى طهر القيقب في السابع عشر أوت تحت إشراف عبد الله بن طبال. وقد دام هذا الاجتماع ثلاثة أيام. وتميز بالسرية التامة. (3)

وفي يوم 19 أوت أي اليوم الثالث من الاجتماع قدم قادة الثورة توجيهات وإرشادات لجنود جيش التحرير الوطني حثوهم من خلالها على أداء واجبهم المقدس نحو وطنهم وتحليهم بالشجاعة والصمود والصبر أمام جيش المستعمر

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 24
(2) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 24
(3) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 25

المسلح تسليحا حديثا. كما تم في هذا الاجتماع توزيع قوات جيش التحرير الوطني بالناحية حسب الأماكن التي يعرفها المجاهدون بحيث كان هذا التقسيم يتشكل على النحو التالي: (1)

1 ـ المجاهدون المنتمون إلى مدينة ميلة بقيادة الشهيد علي العواطي توزعوا على الأماكن التالية:
أ) قامراس التابعة لبلدية سيدي معروف
ب) مدينة القرارم
ج) مدينة ميلة
د) جسر (أولاد وارزق).

2 ـ المجاهدون المنتمون إلى بلدية سيدي معروف بقيادة الشهيد سعد بوعافية وبهلول علوش توزعوا كمايلي:
ـ من قامراس حتى بستان أروبي يدعى «فيو».

3 ـ المجاهدون المنتمون إلى بلدية العنصر والطاهير بقيادة مسعود الطاهيري والشهيد مختار دخلي المدعو «البراكة» والحاج خوجة توزعوا على الأماكن التالية:
ـ من بلدية العنصر إلى مدينة جيجل.

4 ـ المجاهدون المنتمون إلى بلدية الميلية بقيادة مسعود بوعلي وعلي بن جكون توزعوا على الأماكن التالية:
ـ من الولجة إلى مشاط إلى الميلية.

ناحية القل: توزع المجاهدون المتواجدون بهذه الناحية حسب الطريقة الآتية:

1 ـ المجاهدون المنتمون إلى مدينة القل بقيادة صالح مزدور والأخضر بالكرشة توزعوا كمايلي:
ـ من زكار إلى عين رويبح إلى السوقية والحارك وغيرها.

(1) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 12، في تاريخ 1975/8/1، ص 14، 16

2 ـ المجاهدون المنتمون إلى بلدية السطارة ـ قطينة سابقا ـ قسموا إلى قسمين:

ـ القسم الأول بقيادة أحمد البوري توزع أفراده كمايلي:

ـ من مجاز العباس إلى قرية السطارة إلى قرية بوشارف.

القسم الثاني بقيادة عبد الله الذي ومحمد الأحمر توزع أفراده كمايلي:

ـ من بوشارف إلى قرية برج علي (أراقو سابقا) إلى بونعجة إلى حدود الأربعة أم الطوب.

3 ـ كلفت مجموعة من المجاهدين بقيادة سعد بو الصيادة المعروف بـ (رابح بن البويون) بحراسة الطريق العام الذي يؤدي من زرزور حتى قرية بودوكة.

أما مدينة القل فقد حصص لها تسعة (9) أفواج تضم في مجموعها 236 مجاهدا ومسبلا ومناضلا. وكان من بين المشرفين على هذه الأفواج الاخوة: عمار الشطايبي، بكوش الأخضر، علوش مبارك والشهيد إبراهيم فوفو. أما الأهداف المحددة لها فكانت كالتالي: (1)

الفوج الأول، كلف بمايلي:

أ) رمي القنابل على محافظة الشرطة وحانة المعمر (برية ومطعم قالية وحانة فروجة).

ب) تخريب معمل السمك وحرق شاحناته.

الفوج الثاني، كلف بقطع الأشجار ووضعها كحواجز في طريق بومهاجر.

الفوج الثالث، كلف بحرق الفلين.

الفوج الرابع، كلف بقطع أعمدة الهاتف والأشجار ووضعها كحواجز في طريق القل الشرايع.

الفوج الخامس، كلف بالهجوم على الثكنة العسكرية بالمدينة.

الفوج السادس، كلف بتنفيذ عمليات وسط المدينة.

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية سكيكدة»، المصدر الآنف الذكر، ص 25

الفوج السابع، كلف بمايلي:

أ) محاصرة منزل الحاكم.

ب) محاصرة منازل بعض الشخصيات الأوروبية.

الفوج الثامن، كلف بالهجوم على ثكنة الجندرمة.

الفوج التاسع: كلف بالهجوم على مزرعة المعمر (فيلانسو).

ناحية قسنطينة: بالنسبة للهجوم على مدينة قسنطينة وضواحيها: فقد تولى القائد يوسف زيغود شخصيا الاشراف على تنظيم الهجوم، وفي هذا الاطار إنتقل يوسف زيغود إلى جبل الوحش الموجود قرب قسنطينة، رفقة علي شوشان وذلك يوم 17 أوت، وقد توجه من هناك إلى مزرعة عائلة برخلخال ثم إنتقل مع عدد من المجاهدين إلى مزرعة محمود بن سالم أين عقد إجتماعا مصغرا كان موضوعه تحضير ملتقى يوم 18 أوت 1955.

وفي صبيحة التاسع عشر أوت أشرف يوسف زيغود على إجتماع ثان مصغر بمزرعة محمود بن سالم، ضم الشهيد مصطفى عواطي، حاج علي، بوقفة إبراهيم عمر، بلغيث القرمي، باباي بوحفص، إلى جانب مجموعة من المجاهدين يقدر عددهم بحوالي 50 مجاهدا ثم إنتقل الجميع إلى مزرعة برخلخال حيث أقيمت صلاة العصر جماعة بحضور يوسف زيغود، وبعد أداء الصلاة وزعت الأسلحة التي كانت محفوظة عند المجاهد برخلخال شعبان وعددها (44) بندقية صيد منها (12) بندقية أخرجها قشيد رابح قبل أيام من المدينة.

وبعد أداء صلاة المغرب تحول الجميع المقدر بـ 150 مجاهد إلى منطقة الحمايضية عند بوضرسة عمر، وفي حدود الساعة الثامنة ليلا إلتحق بالجميع 15 مجاهدا من المدينة في ثلاث سيارات من بينهم علي زعموش، مصطفى عواطي، عبد الحميد كفوش، أحمد زنير، صالح لعكير وأحمد بن مزداد.

وفي مشتة الحمايضية وزعت الأفواج من طرف يوسف زيغود كمايلي:

ـ ستة أفواج كلفت بالهجوم على مدينة قسنطينة.

- فوج كلف بالهجوم على مدينة الخروب.
- فوج كلف بالهجوم على حامة بوزيان.
- فوج كلف بالهجوم على بيزو (مراد ديدوش حاليا).

كما تم تعيين مع كل فوج كشاف من أبناء المنطقة لارشاده على المسالك المؤدية إلى النقاط المحددة. (1)

ناحية وادي الزناتي: كان القائد العام لهذه الجهة التي تشمل وادي الزناتي وضواحيها: عين أعبيد، عين رقادة، تاملوكة، عين مخلوف (ريفي سابقا) والسواحلية هو رابح بن لوصيف وقد قسمت هذه الناحية كمايلي:

1 ـ جهة عين أعبيد وهدفها قرية عين أعبيد نفسها.

2 ـ بقية الجهات هدفها: مدينة وادي الزناتي، ناحية تاملوكة وعين التراب تهاجم البلدة من جهتها الجنوبية (جبل المنصل) ويقصد المهاجمون رأسا قلب البلدة.

3 ـ جهة عين مخلوف (ريفي) ورأس العقبة من جهة الشرق طريق قالمة تهاجم مركز الجندرمة.

4 ـ جهة السواحلية: الشمال والغرب على جبل عين القمح تهاجم السجن وحامية المدينة ومراكز الادارة المحلية: المحكمة، دار البلدية ودار الشرطة. (2)

ساعة الصفر

عندما إنتهت قيادة المنطقة من عملية ضبط مهمة من الأفواج وتدريب بعض أفرادها على كيفية قطع الاتصالات الهاتفية والبرقية وخطوط مواصلات قوات العدو وتموينها، وكذا الحصول على معلومات وإحصاءات دقيقة عن قوات العدو وإمكانياتها بالمنطقة، إنتقلت إلى المرحلة الأخيرة التي أطلقت عليها «ساعة الصفر».

فقد أشرف أعضاء مجلس المنطقة يوم الجمعة 19 أوت في مختلف أنحاء

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية قسنطينة»، المصدر المذكور سابقا، ص 16، 17
(2) عبد الرحمن بلعقون، أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 45، في تاريخ 1980، ص 26

المنطقة على تجمعات نظمت للذين سيشاركون في الهجوم من المسبلين والمناضلين والمواطنين، وتم تدريب عدد كبير منهم في هذه التجمعات على الطريقة التي ستتبع في الهجوم على مراكز العدو ومنشآته.

وكان القائد يوسف زيغود قد نظم هو الآخر تجمعا لاطارات جيش التحرير الوطني في أمسية الجمعة (19 أوت) في دار (الزام) بالناحية التي سيشرف عليها في الهجوم، وقد حضر هذا التجمع عددا كبيرا من المدنيين يتراوح عددهم مابين 400 إلى 500 شخص.

وبعد التوجيهات القيمة التي قدمها يوسف زيغود للحاضرين والمتعلقة بالأسلوب الموحد الذي سيتبع في الهجوم من طرف الجميع، وقد التحق على إثر ذلك إطارات وجنود جيش التحرير الوطني بوحداتهم المختلفة.

وقد بقي سر الهجوم في ظل الكتمان الشديد إلى غاية «ساعة الصفر» بحيث لم تحصل القوات الاستعمارية على أية معلومات تنبىء بوقوع الهجوم، رغم تنقلات مجموعات المجاهدين الكثيرة عبر تراب المنطقة، ورغم تنظيم قادة المنطقة عدة إجتماعات، وخاصة إجتماع قندابو قرب سكيكدة، والذي دام خمسة عشر يوما، رغم قربه من مقر الدائرة، وشرطة الاستعلامات العامة والشرطة القضائية ومجموعة من الفرقة الجمهورية للأمن وفرقة من المظليين.

ومكن هذا التجمع القادة كما سبق أن ذكرنا من تحديد الأهداف وتعيين أفراد المجموعات وتحضير القنابل الذي شارك فيه يوسف زيغود، وصنع بنفسه عدة قنابل. (1)

وحسب الخطة المرسومة فقد دخل المجاهدون صبيحة السبت 20 أوت القرى والمدن متنكرين في الثياب المدنية ومن تحتها اللباس العسكري والسلاح متجهين إلى الأسواق، أو مختبئين في منازل المواطنين أو متمركزين في الغابات والهضاب القريبة من مسارح العمليات حتى لا ينكشف أمرهم. (2)

هذا وقد كانت الاشارة المتفق عليها في إنطلاق الهجوم عندما تحن «ساعة

(1) ـ إبراهيم شيبوط، المصدر المذكور سابقا، ص 100
(2) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 25، في تاريخ 1977/12/1، ص 19

الصفر» هو رفع العلم الوطني الذي تصحبه صيحات المجاهدين بكلمة «والجهاد في سبيل الله» كإشارة لبدء الهجوم. (8)

وهكذا وما إن حانت «ساعة الصفر» ونادى المؤذن بصوت عال «الله أكبر» حتى إنطلق صوت الرصاص ودوي القنابل يخترقان عنان السماء عبر كامل تراب المنطقة الثانية في وقت واحد وفي يوم واحد من يوم السبت 20 أوت 1955 على الساعة الثانية عشر «منتصف النهار».

وقد كان المجاهدون والمسبلون والمناضلون أينما توجهوا إلا ويجدون أمامهم الجموع الغفيرة من الجماهير رجالا ونساء شبابا وفتيات يهرعون إليهم في تظاهرات صاخبة ممزوجة بالزغاريد والهتافات وهي تحمل الأعلام الوطنية والفؤوس والسكاكين والمذاري والهراوات، والعصي، وبعض القطع الحديدية البسيطة.

وكان الأغلبية من جنود جيش التحرير الوطني والمسبلين والفدائيين يحملون بنادق الصيد أو السلاح الأبيض، ونادر بينهم من يحمل قطع السلاح الحربي.

ولكن على الرغم من نقص السلاح وإنعدامه لدى أغلبية المشاركين في الهجوم فقد إحتل المشاركون بعض المدن والقرى في فورة ذلك الحماس الشعبي المنقطع النظير إحتلالا كاملا ولعدة ساعات، مثل: قريـة «أراقو» الميلية ولاية جيجل حاليا.

كما تم تنفيذ حكم الاعدام في كثير من الأوروبيين السفاكين، وبعض الخونة الخطيرين وفي نفس الوقت تم تفجير قنابل بالمدن داخل المحلات العامة للأوروبيين وكذلك تم حرق محطات البنزين. (2)

وهكذا هاجم المجاهدون بمشاركة الجماهير الشعبية في وضح النهار العديد من المواقع العسكرية وضربوا المصالح الاقتصادية العمومية والخاصة عبر مختلف نواحي المنطقة الثانية ويقدر عدد المشاركين في الهجوم بـ 12185 مواطن من بينهم 185 مجاهد.

---

(8) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 24، في تاريخ 1977/11/1، ص 42

(2) ـ عبد الرحمن بلعقون، أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 45، في تاريخ 1980، ص29

وهناك وصف في مقال لمراسل جريدة «الإيكو دي الجي» بسكيكدة عن «الاستعراض العسكري الذي قام به الثائرون (المجاهدون) في حي الاسبرانس» بمدينة سكيكدة يوم 20 أوت جاء فيه مايلي:

«ولقد قص علي أحد الحاضرين حديث هذا المنظر الرهيب: لقد كان الثائرون يجتازون الطريق في صفوف متوالية يشمل كل صف ستة من الرجال، وكانوا يترنمون بنشيد حزب الشعب الجزائري، أما النسوة من فوق السطوح فقد كن يملأن الفضاء بالزغاريد وكانت تتقدمهم الراية.

وفي الصفوف الأولى كنت ترى فرق الثائرين النظامية إن صح التعبير وكانوا يرتدون اللباس العسكري الخاكي اللون، ويتمنطقون بأحزمة الخرطوش وينتعلون الأحذية العسكرية ويمسكون بين أيديهم الترابات، وكان بعضهم يحمل شارة حمراء فوق «البيري» الذي يعلو رؤوسهم مثل: (جند المظلات) وأولئك هم قادة الفرق ومن بينهم من يحمل عمامة صفراء، وهم المكلفون بجمع المتطوعين الفلاحين من المشاتي، وتتلو تلك الصفوف والنظامية صفوف المتطوعين الذين كانوا يحملون بنادق الصيد والمناجل والفؤوس ويتضاهرون بها».

وقد قال المراسل إن الذين هاجموا مدينة سكيكدة بهذه الصفة كانوا (2000) رجل منهم (600) من «الفلاقة» الحقيقيين والبقية كانوا من رجال المشاتي المجاورة الذين تطوعوا تحت تأثير الأولين، وأن هذه الفرق المهاجمة قد تمكنت من الوصول إلى وسط المدينة. (4)

كما قدم السيد طوما نائب مدير مكتب وزارة الداخلية الفرنسية من خلال التصريح الذي أدلى به على إثر قيامه بزيارة خاطفة لعمالة قسنطينة بعد هجوم 20 أوت قدم وصفا مقتضبا للمهاجمين جاء فيه: «إن العملية التي قام بها الثائرون كانت على غاية من الدقة والضبط. فالثائرون الذين كانوا يلبسون اللباس العسكري كانوا يكتنفون ويضبطون المتطوعين الذين وقع تجنيدهم من سكان الناحية، وكان هؤلاء الثائرون يقبلون الموت بعد مقاومة يائسة أمام جنو

---

(4) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 331، في تاريخ 1955/9/2، ص 5

حفظ النظام، وقد أظهر الثائرون أنهم تلقوا تمرينات محكمة للقيام بحرب الطرقات والأنهج.[1]

تفاصيـــل الهجـــوم

إستهدف هجوم 20 أوت 1955 مراكز الاستعمار في الأماكن التالية:

- الخروب - عين عبيد - عين رقادة (منطقة نفوذ) مقر شركة متعددة الجنسيات - منجم العالية، ملكية شركة متعددة الجنسيات أيضا - الحروش - إسمندو (يوسف زيغود حاليا) - وادي الزناتي - تاملوكة (جبل) - عزابة - سان شارل (رمضان جمال) - بيزو (مراد ديدوش حاليا) - القل - قسنطينة - ميلة - بولا ليمور - الميلية - هضبة الزيتون - بني والبان - كيليرمان - غاستو - غلبتي - كلوزيل - بون (عنابة) - بنتيفر (عين الباردة).[2]

ونقدم فيمايلي بإيجاز الكيفية التي جرى بها الهجوم، وكذا الخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بمراكز العدو ومنشآته إلخ...

ناحية سكيكدة: ففي مدينة سكيكدة وضواحيها التي تعتبر ميناء حيويا ومدينة كبرى يتجمع فيها العدد الكبير للمعمرين، علاوة على نشاطها الصناعي والتجاري ومركزها العسكري الاستراتيجي، فقد قامت الأفواج المعينة بالهجوم على الأهداف المحددة لها في الموعد المضروب - يوم السبت 20 أوت منتصف النهار - إستعمل فيه المهاجمون كل أنواع الأسلحة والمعدات المتوفرة لديهم (فؤوس، خناجر، عصي إلخ).

وقد إنطلق المهاجمون في جو حماسي زادتهم زغاريد النسوة من السطوح والشرفات والشوارع حماسا ملتهبا، بحيث طوقوا مدينة سكيكدة من جميع الجهات، ثم إقتحموها من الأماكن التالية:

- طريق جان دارك، مرج الذيب، الزفزاف، المحطة الخارجية للقطار، كريار

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 331، في تاريخ 1955/9/2، ص 8

(2) - إبراهيم شيبوط، المصدر المذكور سابقا، ص 101

رومانات، طريق سان انطوان، وادي الواح القشوري، سبع أبيار، بن قانة، الأطواد (المسلخة).

وقد تركز الهجوم على:

1 - مركز الشرطة:
2 - مركز الجندرمة
3 - ثكنات الجيش
4 - ثكنة الحرس الجمهوري المتنقل
5 - مركز القيادة العامة للجيش
6 - البنك المركزي
7 - محطة الكهرباء
8 - الحانات والمطاعم
9 - بعض المحلات التجارية الهامة
10 - الساحات العمومية إلخ...

أثناء الهجوم تدخل المدنيون الأروبيون إلى جانب الجيش الفرنسي وأخذوا يطلقون النار على المهاجمين من نوافذ وشرفات منازلهم مستهدفين من وراء ذلك الإبادة الجماعية للشعب الجزائري.

وقد دام الهجوم أربع ساعات، إبتداء من الساعة الثانية عشر إلى الرابعة مساء ألحق أثناءه المهاجمون خسائر مادية وبشرية معتبرة في صفوف العدو، تمثلت في:

- في مطار المدينة: حطم المهاجمون بعض الطائرات الحربية والمباني العسكرية وقضوا على عدد كبير من جنود العدو هناك، بينما إستشهد في هذا الهجوم الاخوة: صالح بوزغاية، محمد بكوش، المدعو «القاشيش»، بودارية وعلوش.

- في العالية: الواقعة شرق المدينة هاجم المشاركون منجم الحديد وتمكنوا من القضاء على معظم المعمرين المتواجدين هناك، كما غنموا أنواعا من العتاد، ومبلغا من المال.[1]

وكان هذا الهجوم سببا في إغلاق هذا المنجم حتى الاستقلال.[2]

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقرير ولاية سكيكدة، المصدر المذكور سابقا، ص 26

(2) - أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 25، في تاريخ 1977/12/1، ص 34

- في الميناء: قام المشاركون يدعمهم عمال الميناء بشن هجوم شامل على أرجاء الميناء وعلى مراكز المخابرات العامة بداخله وعلى جنود حراسه، نتج عنه خسائر معتبرة أدت إلى شل الحركة والنشاطات تماما داخل الميناء.

- وفي حي «السيبرانس»: هاجم المشاركون منازل المعمرين وحاصروا الحي فترة زمنية وأوقعوا بالمعمرين خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، كما إعترض المهاجمون شاحنتين محملتين بالذخائر والمعدات الحربية والوقود، فإستولوا على جزء كبير منها وأضرموا في الأخير النيران فيهما.

- وفي شارع «تيوفيل»: هاجم المشاركون مقر القيادة العامة لحامية سكيكدة وحاصروا شارع باريس لمدة خمس ساعات وإحتلوا كذلك حي الأوراس. كما هاجموا عددا من الحانات وأماكن اللهو والمطاعم التي يتردد عليها المعمرون، وتمكنوا من قتل عدد كبير من المعمرين الغلاة وحراس الغابات، وبعض الخونة.

- ناحية زيغود يوسف: لم يشمل الهجوم مدينة إسمندو (يوسف زيغود) بسبب إكتشاف المهاجمين من طرف العدو وقبل دخولهم المدينة، مما جعل العدو يستعد لمواجهة المهاجمين ويلحق بهم خسائر بشرية تمثلت في إستشهاد (26) مجاهدا، من بينهم: سعد بوجندية، صالح كربوش، محمد عاشور، بوزيد بومرزاق، صالح إبن ناصر، بوزيد عبد اللي، رمضان بوطاطة، حسين بلمدك، إسماعيل زغوان، صالح بونمورة ساعد مالكي، أحمد زيتوني، العيد جدي، عبد الله قادري، بوزيد بوضرسة، وموسى زيغود.

هذا وقد إستمر الهجوم بالناحية مدة ثلاثة أيام تركز بصفة خاصة على:

1 - مراكز العدو.
2 - منازل المعمرين الغلاة.
3 - منازل بعض الخونة.
4 - قطع أعمدة الهاتف والكهرباء.
5 - تخريب بعض المنشآت الهامة.
6 - تحطيم بعض الجسور والسكة الحديدية بواسطة الألغام المصنوعة محليا. (2)

(1) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 34
(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية سكيكدة»، المصدر المذكور سابقا، ص 29

وهذا بالإضافة إلى الهجومات التي نفذت في كل من:

1 - رمضان جمال: حيث هاجم المشاركون القرية من أربع جهات وتمكنوا من إلحاق خسائر معتبرة في صفوف العدو.

2 - قرية بجاز الدشيش: هاجم المشاركون القرية وأحرقوا بها نوادر المعمرين ومزارعهم، كما قتلوا أربعة معمرين.

3 - سيدي مزغيش: هاجم المشاركون القرية وسيطروا عليها لمدة ساعتين ألحقوا بالعدو أثناء ذلك خسائر مادية وبشرية تمثلت في حرق علف الحيوانات ومخازن الحبوب وقد إستشهد في هذا الهجوم تسعة مجاهدين من بينهم الأخوة: فضيل بوقندورة - فرحات بوعنان - محمد عليوش - عبد النور حسين - عبد النور حسني - بالإضافة إلى سبعة وعشرين مسبلا.

4 - قرية بوساطور: وقع إشتباك بين المجاهد محمد دخيلي المدعو «زواية» وبين قوات العدو وبسبب إكتشافه من طرف جنود العدو أثناء تهيئته أفواجا من المواطنين في «الخربة» ببوساطور، بقصد الهجوم على القرية، وقد تمكن محمد دخيلي من قتل عدد من جنود العدو قبل أن يسقط شهيدا. (1)

5 - الحروش: حاصر المهاجمون القرية وأحرقوا المحكمة وقتلوا ثلاثة جنود وستة مدنيين من الأروبيين وسقط شهيدين من المجاهدين هما: صالح بردوش وبهلول وعدد من المسبلين والمواطنين. (2)

- ناحية قسنطينة وضواحيها: هاجم المجاهدون بمشاركة الجماهير هذه الناحية من الأماكن التالية: (3)

1 - هجوم بشارع كليمانصور وبروسيمتي دوريو أسفر عن قتل مفتشا للشرطة.
2 - هجوم على مركز شرطة الدائرة الثانية الكائن بساحة «غال الكبرى».
3 - هجوم على مؤسسة برنارد لبيع الأسلحة والذخيرة الحربية والاستيلاء على ما بها من أسلحة وذخيرة.

(1) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 28
(2) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 27
(3) - أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 34

3- منازل المعمرين الغلاة.
4- محطات البنزين.
5- وقد أسفر الهجوم عن قتل وإصابة عدد كبير من الأوروبيين.

ناحية القل: تركز الهجوم في القل على الأماكن الآتية: (8)

1- ثكنتا الدرك والجيش وأسفر الهجوم عليهما عن قتل ضابط (بريقادي بدركي).

2- حرق ثلاثة مراكز للفلين والخشب التابعة لشركات فرنسية (سيقلي لوراني، بوطنو)، وألحقت خسائر مادية جسيمة في هذه المراكز.

3- تخريب معمل السمك لصاحبه (فالكس).

وقد سيطر المهاجمون على المدينة حوالي أربع ساعات، وتمثلت الخسائر البشرية في صفوف العدو: 24 قتيلا إثنان مدنيان، أما خسائر جيش التحرير فقدرت بـ (72) شهيدا و(11) جريحا.

ومن البطولات النادرة التي برزت في هذا الهجوم هو فقد المجاهد علوش بوقرة المدعو مبارك عينه اليسرى، نتيجة إصابته برصاص العدو فربطها بمنديل وواصل المعركة إلى جانب إخوانه المجاهدين والمسبلين والمواطنين، منفذا كل الأوامر المنوطة به.

وكذلك محمد نطور إبن صالح الذي منعه القائد عمار الشطايبي من المشاركة في الهجوم نظرا لسنه (45 سنة) الذي لا يسمح له بالسرعة التي يتطلبها الهجوم الخاطف حيث وقف أمام المشاركين مخاطبا القائد عمار الشطايبي بقوله:

«لم تحولون دوننا والجنة؟»

وانفجر باكيا، فلم يسع الأمر سي عمار الشطايبي إلا أن يسمح له بالمشاركة في الهجوم وانضم إلى المجموعة التي كلفت بالهجوم على الثكنة، وفي الوقت الذي هاجمته إحدى المصفحات صوب طلقاته النارية تجاهها، فأصاب أحد

---

(8)- المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقرير ولاية سكيكدة، المصدر المذكور سابقا، ص 27

4- هجوم على مطعم غامبرون الكائن في شارع كارمن أسفر عن قتل أوروبيا وجرح أربعة عشر (14) أوروبيا آخرين.

5- إنفجار قنبلة في عمارة يسكنها الكولونيل «فيرسي» Ferci.

6- إنفجار عدة قنابل في جسر القنطرة.

وفي الخروب: هوجم مركز الدرك والشرطة وثكنة الجيش، وأسفر الهجوم عن قتل أربعة جنود، وإصابة عدد آخر بجروح. كما هوجمت دار البلدية ودمر جزء كبير منها.

وفي عين عبيد التي تقع جنوب شرق مدينة قسنطينة وتبعد عنها بحوالي 25 كلم، هاجم (200) مجاهد ومسبل ومواطن. وذلك قبل الموعد المحدد بنصف ساعة (الحادية عشر ونصف) بسبب إكتشافهم من طرف العدو، غير أن تفطن العدو لم يحد من عزيمة المشاركين في تنفيذ الخطة على أحسن وجه، حيث قاموا بالعمليات التالية: (1)

1- هجوم على مركز الدرك والشرطة.
2- هجوم على دار البريد.
3- تخريب الاتصالات السلكية واللاسلكية لمنع النجدات عن قوات العدو.
4- قطع الكهرباء والمياه عن المدينة بتفجير شبكاتها.
5- إحراق منزل المعمر ميلي.
6- تدمير تعاضدية لتسويق الحبوب وعمارة يسكنها المعمرون.
7- قتل (10) مابين الجنود والمعمرين وإصابة عدد آخر بجروح.

وفي وادي الزناتي أسفر الهجوم على قتل ثلاثة ضباط ومفتش عام للمخابرات. وفي قالمة هوجمت الأماكن التالية: (2)

1- دار الولاية.
2- مركز الشرطة.
3- المحكمة.

---

(1)- نفس المصدر الآنف الذكر، ص 35
(2)- نفس المصدر الآنف الذكر، ص 35

طاقمها في وجهه، ولم يبرح عمار الشطايبي مكانه حتى دحسته المصفحة، وبجرته في سلاسل عجلاتها أجزاءا متناثرة. (1)

ناحية الميلية: قام المشاركون في هذه الناحية بعمليات مكثفة بحيث تمثلت النشاطات التي سجلت يوم 20 أوت فيما يلي:

1 ـ خوض معارك ضد قوات العدو وفي الأماكن الآتية:

- طريق بين الغدير
- وادي بادو
- طريق سكيكدة وزكار
- سلسلة معارك إمتدت من قرية السطارة إلى بوشارف إلى برج علي
- قرية القش التي كانت محطة للفلين.

2 ـ هجومات: تركزت هذه الهجومات خاصة على:

- قرية كطينة (السطارة حاليا).
- بلدية الشقفة.

3 ـ تحطيم وتخريب منشآت العدو الآتية:

- معدن بوالحام
- معدن سيدي معروف
- معدن بوجردون
- جسر دروزاني
- حرق أكوام من الفرنان في السقاطة ببلدية تكسانة ولاية جيجل حاليا.

4 ـ تهديم مراكز حراس الغابات الآتية:

- مركز القصبة.
- مركز بل بلدي.
- مركز دار الحجرادة.
- مركز تيغرمان.
- مركز الدكارة.

---

(1) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد خاص في تاريخ 20/8/1955 ـ 20/8/1973، ص 35

- مركز غارمنش.
- مركز آرافو.

5 ـ تهديم ثلاثة مساكن لمعمرين وهم (جويلي ـ ميلي ـ غماماس). (1)

أما بالنسبة للعمليات العسكرية التي سجلت يومي 21 و22 أوت بناحية الميلية فهي كمايلي:

1 ـ إشتباكات مع قوات العدو في الأماكن الآتية:

- إشتباك بالمريجة دائرة الميلية.
- إشتباك بجسر بوسابة.
- إشتباك بوادي القفش ببلدية السطارة.
- إشتباك بحامة بني هارون.
- إشتباك بسنجيو دائرة الميلية.
- إشتباك بالأربعاء أم الطوب.

2 ـ نصب كمائن لقوات العدو، من بينها:

- كمين بوادي زقار.
- كمين بتاسقيفت على الطريق الرابط بين الميلية وقسنطينة تم القضاء فيه على حاكم الميلية المدعو «رينو» الذي عاث في الجهة فسادا. (2)

- تحطيم وتخريب المنشآت الآتية:
- تهديم وإقتلاع قضبان السكة الحديدية التي تربط بين بلدية سيدي معروف (الميلية) ومدينة جيجل.
- إحراق الفلين الموجود بمحطة الميلية.
- تحطيم جسر بني الزهاني.
- إحراق منجم الزهاني بمافيه من آلات إلخ.
- تهديم مساكن الأروبيين بالمكان المدعو بديار «الفتات».
- تخريب منجم ديار الهوادف.
- تخريب منجم بودكة.

---

(1) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 12، في تاريخ 1/8/1975، ص 16

(2) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 17

- تهديم منزل حارس الغابة بالصفصافة.
- تخريب صيغة معمر بأولاد عربي.
- تحطيم جسر النفادرية.
- تحطيم جسر بني العباس.
- تحطيم الجسر الموجود (قرب سليانة).
- تحطيم جسر أولاد وارزق.
- تحطيم جسر أم تليلي.
- تحطيم جسر أحزوزاني.
- تحطيم جسر بندارية.
- تهديم منزل حارس الغابة بالبطايح.
- تهديم منزل حارس ببوياطة.

4 - تحطيم الحنفيات التالية:

- حنفية بوخداش.
- حنفية بوجدون.
- حنفية بو العروق.
- حنفية برج علي.
- حنفية بوشارف.
- حنفية قرنيني.
- حنفية ظلماس (دوار قطارة).

5 - تخريب الطرقات التالية:

- الطريق الرابط بين الميلية وبونعجة.
- الطريق الرابط بين الميلية والقل.
- الطريق الرابط بين زرزور وبني الويدان المؤدي إلى ناحية سكيكدة.
- الطريق الرابط بين برج علي والبلوطة.
- الطريق الرابط بين عين قشرة والأربعاء أم الطوب.
- الطريق الرابط بين أولاد وارزق وبونعجة.
- الطريق الرابط بين سيدي معروف وفج الخميس.

- الطريق الرابط بين أولاد صالح وبوخداش.
- الطريق الرابط بين الميلية ومشاط.
- الطريق الرابط بين عين قشرة والخميس المار بأولاد عطية.

6 - حرق وتخريب ضيعات المعمرين على مستوى دائرة الميلية.

7 - إتلاف مخزون الحبوب وعلف الحيوانات على مستوى دائرة الميلية أيضا.

8 - قطع أعمدة الهاتف والكهرباء المتواجدة ضمن الطرقات السالفة الذكر بحيث عاش العدو نتيجة ذلك عدة أسابيع بدون كهرباء وبدون إتصال. (1)

أما الخسائر البشرية التي مني بها العدو بهذه الناحية خلال الثلاثة أيام من الهجوم فهي كمايلي:

- قتل حاكم الميلية في المكان المسمى (بني الغدير).
- قتل 4 من رجال الجندرمة و5 معمرين وامرأة بقرية السطارة (كطينة سابقا).
- قتل ضابط بجسر حزوزاني.
- قتل 2 من الجنود بزكار.
- قتل 10 جنود بتانسجير.
- قتل عدد كبير من الجنود بحامة بني هارون.
- حرق 7 شاحنات ودبابة.
- حرق شاحنتين مدنيتين لمعمر أروبي بجسر حزوزاني.

وبالنسبة لخسائر جيش التحرير الوطني فتمثلت في إستشهاد:

- المجاهد قليل زيدان، إستشهد في معركة أولاد عربي.
- علي بوزردوم، إستشهد في معركة قرية السطارة.
- العناني، إستشهد في معركة (بني الغدير). (2)
- لقرون يوسف.
- نعيجة بوخميس.
- عبد الله زرطال. (3)

---

(1) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 17
(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 17
(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقرير ولاية جيجل، المصدر المذكور سابقا، ص 5

نتائـج الهجـوم

تتجلى أهمية هجوم 20 أوت 1955 وما إمتاز به من خصائص وأبعاد من خلال البيان الذي أذاعته جبهة التحرير الوطني. والذي جاء فيه بالخصوص مـايلي: (4)

«لقد تحطمت قبضة العدو، وتنفس الشعب الصعداء وعادت الثقة الى النفوس، وقد ربحنا معركة المنطقة الثانية بصورة مؤكدة. وعلى الصعيد القومي أقمنا الدليل بأن في إستطاعتنا عندما نريد أن نعرض للخطر وأن نهز إدارة العدو وجهازه العسكري. وفي نيويورك، حيث ستعرض القضية الجزائرية للمرة الأولى وستمكن العالم من أن يكون لنفسه صورة عن إمكانياتنا وتصميمنا».

ومن جهة ثانية تتجلى أهمية هجوم 20 أوت في مباركته من طرف القيادة العليا للثورة. فقد طالب القائد العربي بن امهيدي القيام بعملية مماثلة لها، فأمر بتصعيد العمليات الفدائية في المدن الجزائرية بصفة عامة وفي الجزائر العاصمة بصفة خاصة، قصد جلب إنتباه الرأي العام الدولي أكثر الى القضية الجزائرية.

من هنا يمكن القول أن هجوم 20 أوت 1955 لم يكن في حد ذاته هو المقصود لكن أخطاء العدو بالانتقام هي التي كانت صدى لهذا الهجوم. كما أن أبعاد الهجوم كانت تهدف الى شمولية الكفاح وشعبيته، وفقا لمقولة العربي بن امهيدي:

«نحن رمينا بكفاحنا أمام الشعب فإن شاء إحتضنه وإن أبى فليسقط». (2)

وها هي الجماهير الشعبية تبرهن على إحتضانها للكفاح المسلح من خلال إقدامها على التضحيات الكبيرة في هذا الهجوم الكبير، الذي كلفها مابين

(4) - أول نوفمبر الصادرة بالجزائر، عدد 17، في تاريخ 1976/8/1، ص 29

(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولايات الشرق الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 15

12،000 و14،000 شهيد. ولكنها حققت أهدافا كبيرة للثورة التحريرية، أهمها: (4)

أولا: من الناحية العسكرية: من بين الأهداف التي حققها هجوم 20 أوت 1955 على الصعيد العسكري مايلي:

1 ـ فك الحصار الذي ضربه العدو على بعض المناطق وخاصة منطقة الأوراس بحيث تسنى لجيش التحرير الوطني من تحرير مناطق كاملة أصبحت تخضع تماما لسلطة وإشراف جبهة التحرير الوطني وخارجة عن نفوذ ونطاق الادارة الاستعمارية كلية. (4) مما جعل وحدات جيش التحرير الوطني تتنقل بالنهار وترفع العلم في الأماكن التي تحل بها، وتردد الأناشيد الوطنية التي كان لها وقع خاص في نفوس الجماهير حيث كانت تبعث في نفوسهم روح الجهاد وحب الوطن. (3)

2 ـ تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر، فقد أثبت هجوم 20 أوت 1955 قدرة جبهة التحرير الوطني على التخطيط والتنسيق والتنفيذ وضعف دفاع العدو أمام هجومات جيش التحرير الوطني المدعم بالجماهير الشعبية، (4) وأن جبهة التحرير الوطني قادرة أيضا على ضرب قوات العدو في الوقت الذي تريد، وبالكيفية التي تشاء وبالعناصر التي تجند وبكل فئات الشعب الجزائري، وبذلك أحبطت جبهة التحرير الوطني خطط العدو العسكرية وأجبرت قادته على تغيير إستراتيجيتهم العسكرية لتتماشى والتطور السريع للثورة، وكانت النتيجة أن تشتت قواته لأنه لم يعد في إمكانه تركيز ثقل قواته في مكان معين لا بالنسبة للأوراس فحسب، ولكن حتى داخل منطقة الشمال القسنطيني وأدى به ذلك إلى طلب إمدادات جديدة ومنها إستدعائه لـ 400.000 جندي فرنسي الأمر الذي جعل نفقاته وخسائره تتضاعف. (5)

(4) - تدخل عبد الله طبال في ندوة التلفزيون، المصدر المذكور سابقا
(4) - أول نوفمبر الصادرة بالجزائر، عدد 26، في تاريخ 1978، ص 31
(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقريره ولاية عنابة، المصدر المذكور سابقا، ص 7
(4) - الأخضر بو الطمين، أول نوفمبر الصادرة بالجزائر، عدد 51، في تاريخ 1981، ص 7
(5) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقرير ولايات الشرق الجزائري، المصدر المذكور سابقا، ص 15

3 ـ تسهيل تنظيم طريق القوافل نحو تونس وطريق السلسلة، للإتيان بالأسلحة والذخيرة الحربية حيث أقيمت المراكز على طول الطريق الذي يتفرع إلى فرعين عندما يصل إلى جبال مرمورة غربا: الفرع الأول يمر بجبال هوارة شمال مدينة قالمة والفرع الثاني يمر بجبال ماونة جنوبها ويلتقيان شرقا في جبال بني صالح وقد تكفل المسبلون والمواطنون بحراسة قوافل السلاح. (1)

4 ـ تزويد جيش التحرير الوطني بالعناصر المقاتلة، لقد أعطى هجوم 20 أوت 1955 للعمل العسكري دفعا قويا وخلق إلتفافا وإستجابة جماهيرية لا مثيل لها. ففي الأيام الموالية للهجوم، إلتحق عدد كبير من المواطنين وخاصة الشباب منهم بالجبال من الذين آمنوا بالانضمام طواعية لصفوف جيش التحرير الوطني بحيث بلغ عدد المجاهدين في المنطقة الثانية بعد الهجوم 2000 مجاهد وحوالي 5000 مسبل، (2) وبفضل هجوم 20 أوت 1955، إرتفع عدد الراغبين في الانضمام إلى جيش التحرير الوطني.

بحيث تعززت إطاراته بالشباب المثقف الذي صار يغادر مقاعد الدراسة ويلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني في الجبال (3) إلى درجة جعلت المسؤولين في الثورة يفكرون في عواقب هذا الوضع الجديد ويضعون شروطا للراغبين في الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني، من بينها مايلي:

أ) تكليف من يرغب في الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني القيام بعملية فدائية بعدما يحدد له الهدف وفي أغلب الأحيان يطلب منه جلب السلاح معه.

ب) إتلاف بطاقة التعريف الشخصية لكل من يلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني وإنتحال في الغالب إسما مستعارا له.

جـ) قيام الراغب في الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني بعمل يبرهن فيه عن شجاعته في مواجهة العدو. (4)

---

(1) ـ حزب جبهة التحرير الوطني، المحافظة الوطنية للحزب لولاية قالمة، نشرة التواصل، عدد 1، في تاريخ 1984/11/1، ص 28

(2) ـ إبراهيم شيوط، المصدر المذكور سابقا، ص 9

(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية عنابة»، المصدر المذكور سابقا، ص 7

(4) ـ عمار طالبي، أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 12، في تاريخ 1975/8/1، ص 6

1 ـ إثبات وطنية الثورة التحريرية، فبإعتبار أن هجوم 20 أوت هو أول صدام عسكري بين جيش التحرير الوطني بمشاركة الجماهير الشعبية وبين قوات العدو ويقع في وضح النهار. فقد أسقط كل إدعاءات العدو التي روجها منذ عدة أشهر وأن الثورة المسلحة مستوردة من الخارج قامت بها مجموعة من «الفلاقة» و«قطاع الطرق» و«الخارجين عن القانون» إلخ، محاولا بذلك تحطيم معنويات المجاهدين والشعب معا.

وقد برهن هجوم 20 أوت على أن الثورة المسلحة ذات طابع وطني جماهيري شعبي (1)، كما أكد الطابع الهجومي للثورة وطبيعة الحرب معا. ثورة وطنية أصيلة نابعة من صميم الشعب الجزائري، وحرب حقيقية لن تضع أوزارها إلى أن يتم الاعتراف بإستقلال الجزائر. فتعبئة المناضلين بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة وإبراز وحدة الشعب الجزائري، والتفاف الجماهير حول الثورة على تلك الصورة يعني أن المعركة لم تعد بين حفنة من «الخارجين عن القانون» والجهاز الاستعماري.

ومن جهة ثانية فإن الدلالة التي إكتستها إنتقاء الأهداف أكد طبيعة الثورة التي تريد أن تغير كل شيء ولا تكتفي بإستقلال شكلي. فقد إستهدف هجوم 20 أوت كما سبق ثكنات الجيش ومراكز الجندرمة والبوليس، وكذلك مراكز الأنشطة الاقتصادية التي تستمد منها المنظومة الاستعمارية قوتها منها: مناجم، معامل، مزارع إلخ. (2)

وقد تناقلت أجهزة الاعلام ووكالات الأنباء الداخلية والعالمية أخبار جيش التحرير الوطني الذي إرتدى أفراده الملابس العسكرية عند قيامهم بالعمليات العسكرية والفدائية ومشاركة الجماهير في الهجوم الكبير. وهذا دليل قاطع على أن الثورة نابعة من الجماهير ومعبرة عن آمالها وتطلعاتها في إسترجاع السيادة المغتصبة. (3)

---

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية قالمة»، المصدر المذكور سابقا، ص 28

(2) ـ أضواء، الصادرة بالجزائر، عدد 42، في تاريخ 1984/9/22، ص 7

(3) ـ أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 26، في تاريخ 1978، ص 33

6 - إمتداد العمل الثوري إلى المنطقة الخامسة التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى أقصى جنوب الجزائر وتمتد من حدود المغرب الأقصى إلى الحدود الادارية لعمالة الجزائر شرقا وهي تمثل ثلث مساحة القطر الجزائري. وقد أنشأها العربي بن امهيدي بمساعدة عبد الحفيظ بوالصوف.

وكما سبق فإن العمل الثوري لم يبتدأ في المنطقة الخامسة منذ أول نوفمبر 1954 بسبب تمكن العدو من القضاء على الفرق الصغيرة التي تكونت حينذاك أي عشية إندلاع الثورة المسلحة، وبذلك مرت المنطقة بفترة تمهيد وإستعداد سري تقوم على إنشاء الخلايا وتنظيم الشباب المعروف بوطنيته وإخلاصه ونضاله السابق، ونشر الوعي الوطني الثوري في وسط الشعب.

وأظهرت الجماهير حماسا قويا وروحا وطنية جارفة تلتف حول المناضلين بقوة وتدفعهم دفعا إلى الأمام وتضغط عليهم مطالبة إياهم بمبادرة العمل المسلح المباشر.

وما إن حل شهر أكتوبر 1955 حتى إنطلقت العمليات المسلحة في المنطقة الخامسة، بعد أن تكونت على إثر هجوم 20 أوت 1955 فرق جديدة بالمنطقة مسلحة تسليحا قويا وتمركزت في النواحي مابين ندرومة والغزوات وتلمسان وسبدو ووجهة مغنية.

وقد رد العدو على نشاطات جيش التحرير الوطني في المنطقة الخامسة بتسليح قدماء المحاربين وعددهم (700) شخص. وكان جيش التحرير الوطني يدفع أكثرهم للتجنيد في صفوف قوات العدو. وبهذه الطريقة كسب جيش التحرير الوطني (700) قطعة من الأسلحة أتى له بها حوالي (500) شخص من الشباب المدربين الأقوياء.

وصار السلاح عند جيش التحرير الوطني يتزايد نتيجة لما كان يحصل عليه من أسلحة وذخيرة حربية يغنمه من المعارك والاشتباكات مع قوات العدو. فارتفع عدد جنود جيش التحرير الوطني، وتوالت حركات الانضمام إليه من الجنود الجزائريين الفارين من صفوف الجيش الفرنسي. (1)

---

(1) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، عدد 41، بتاريخ 1959/5/1، ص 6

ثانيا: من الناحية السياسية، من بين الأهداف التي حققها هجوم 20 أوت 1955 على الصعيد السياسي مايلي:

1 - إحداث القطيعة التامة بين الجماهير والسلطات الاستعمارية، إذ أن التأييد الجماهيري للثورة من طرف الجماهير الشعبية أكد إلتفاف عامة الشعب حول قيادة الثورة تجندهم كرجل واحد وراء جبهة التحرير الوطني.

وقد جن جنون جيش الاحتلال من تلاحم الجماهير بالثورة، فرد بعنف وحشية ليس لها مثيل على هذا التلاحم عبر عمليات إنتقامية بشعة منها قتل زهاء (5000) مواطن معظمهم من الشباب في ملعب مدينة سكيكدة (4) «فيليفيل».

كما تمادى جيش الاحتلال الذي فقد صوابه في التقتيل والشنق والذبح وحرق المنازل وشق بطون النساء الحوامل، والتمثيل الشنيع بجثث الشهداء، وقنبلة القرى والمداشر بالطائرات والمدافع. وما شهادة شهود عيان عندما كانت دبابات العدو تدوس النساء والرجال والشيوخ والأطفال وهم مغلولي الأيادي على الأرض أو دفنهم أحياء. كما حصل في مدينة الخروب ضاحية مدينة قسنطينة وغيرها لدليل على الابادة الجماعية للشعب الجزائري على إثر هجوم 20 أوت، (5) بحيث لم يسلم من قمع وبطش جنود العدو وحتى عملائهم والانتهازيون من السياسيين العاملين في ركاب الادارة الاستعمارية. (6)

وبذلك حفرت عمليات القمع الوحشية هذه خندقا بين الجماهير الجزائرية وبين السلطات الاستعمارية. وأسقط القناع الخادع كلية وزالت الغشاوة عن أعين المترددين والمتشككين إلخ. مما جعل الثورة تتغلغل في نفوس الجميع متفجرة كالبركان المهول، وكان ذلك الفصل الحاسم بين سياسة التهدئة التي جاء بها «جاك سوستيل»، وإعلان الجماهير رفضها لهذه السياسة في إنتفاضة عارمة برهنت من خلالها لشعوب العالم والمستعمر نفسه عن إرادة الشعب الجزائري في مواصلة الكفاح المسلح حتى النصر أو الاستشهاد عن آخره.

---

(4) محمد بن عودة، جريدة الشعب، الصادرة بالجزائر، عدد 6473، بتاريخ 1984/8/20، ص 4

(5) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية قسنطينة»، المصدر المذكور سابقا، ص 18

(6) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية عنابة»، المصدر المذكور سابقا، ص 6

وواصل العدو نتيجة ذلك عملية الانتقامات الفظيعة بحيث جعل من حياة الشعب الجزائري بأكمله جحيما لا يطاق، فلم يعد يفرق بين الصديق والعدو وبين الثائر والمنتظر، وبين المرأة والرجل، وبين الصغير والكبير فقد صار ينظر إلى كل جزائري على أنه ثائر، وبالتالي وجب تعذيبه وشنقه وذبحه، مما جعل أصدقاء المحتل وأذنابه يعيدون النظر من جديد في العلاقات الحميمة التي تربطهم بالعدو، ومع ذلك لم تنجيهم من بطشه إلخ. (1)

وكان نتيجة كل ذلك أن قضي على الخوف الذي كان يسكن داخل الانسان الجزائري كما يتضح من خلال الهجوم الذي قام به مواطن جزائري في مدينة الخروب - ضواحي مدينة قسنطينة - على دبابة بفأس، رغم أن هذا المواطن كان يدرك ماهي قوة الدبابة، ويعرف أنه لا يستطيع أن يحطمها بواسطة الفأس، ولكن الايمان والارادة القوية دفعاه إلى أن يقوم بهذا الهجوم ويدفع حياته ثمنا لذلك. (2)

فلم يكن مجرد صدفة أن ترتفع كلمة «الله أكبر» لتؤكد علو كلمة «الله أكبر» على مخططات الانسان أثناء هجوم 20 أوت 1955، وتدفع المجاهد والمناضل والمواطن الأعزل من السلاح إلى مهاجمة ثكنات الجيش الفرنسي وتجمعاته وقواه، ولم تكن أيضا مجرد صدفة أن تنفذ عمليات أول نوفمبر في الليل وتنفذ عمليات هجوم 20 أوت في وضح النهار.

وفي الحقيقة أن ذلك الانقلاب الهائل والتحول العظيم الذي أحدثه هجوم 20 أوت في نفسية الجماهير قد تحقق بفضل تلك القيم التي ظلت كامنة على مدى قرن من الزمان تصون الجماهير الجزائرية من إستيلاب الحضارة الغربية، وهناك أمثلة تؤكد هذه الحقيقة كمشهد تلك المرأة الأمية التي إشتبه على ممثلي الادارة الاستعمارية أن يكون إبنها من بين القتلى، ولم يمض آنذاك أسبوع أو أسبوعين على إحتفال أمه بزفاف إحدى بنات القرية له.

دعيت المرأة للتعرف على جثة إبنها، فما كان رد فعل تلك الأم الأمية عندما تأكدت أن إبنها الذي كان يطفح بالبهجة والحياة الدافئة والتي إحتفلت كما سبق

---

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية قسنطينة»، المصدر المذكور سابقا، ص 19

(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية قالمة»، المصدر المذكور سابقا، ص 27

بزواجه من قبل أصبح جثة هامدة؟، إنها لم تصرخ، لم تذرف الدموع، لم تصب بإنهيار، بل لم تصدر عنها كلمة شتم أو سباب، وإنما إنكبت بكل هدوء بقرب إبنها الشهيد ومرت يدها بلطف وحنان على وجهه وشعره ثم أطلقت زغرودة تجاوبت مع أصدائها أرجاء المكان، واقشعرت لها الأبدان.

وهش «القايد» (1) عندما شاهد ذلك ثم ترجم لها ما تمتم به الضابط الاستعماري وما أبداه من تعجب، كيف لا تبكي على إبنها القتيل؟ وقد أجابته إبها بكل هدوء وإبتسامة التحدي تعلو شفتيها قائلة للضابط:

وأنت الذي يحق لك أن تبكي، فعندما يقبل شاب عريس بالأقدام على الموت راضيا فمعنى هذا أنه لم يبق لكم مكان فوق هذه الأرض الطيبة».

وقد واصلت هذه الأم الثكلى تخدم المجاهدين تطهي لهم الطعام وتنظف لهم الثياب وعرفت في المنطقة بإسم، أم المجاهدين. (2)

2 - قطع الطريق على السياسيين المحترفين، فقد تحطمت أحلام الذين كانوا يتصورون حتى عشية 19 أوت 1955 أنه في الامكان إيجاد حركة تجمع الجزائريين والأوروبيين في إطار أخوة جديدة ترفض العنف أيا كان مصدره (3) وجاء هجوم 20 أوت فوضع حدا لمحاولة خلق نزعات حزبية جديدة.

كما رفع القناع على وجه المترددين والمتشككين، وأدخل الرعب في نفوس الخائنين وحرك مضاجع الجامدين، الذين كانوا يصفون الثورة بالمغامرة والجنون ويدعون للتعقل والتروي مدعمين رأيهم بضعف الشعب من حيث التكوين ومن حيث الامكانيات المادية إلخ. مما جعل بعضهم يرفعون الشعارات الثورية كالحزب الشيوعي الجزائري الذي لم يستطع أن يحلل الوضعية الثورية الجديدة بصورة سليمة، الأمر الذي جعله يستنكر الثورة ويصفها بالارهاب (4) إلخ.

---

(1) - القايد: أحد عملاء الاستعمار، تعينه الادارة الاستعمارية للقيام بعدة مهام من بينها: أ) تبليغ الادارة الاستعمارية بكل ما يحدث وما يدور في المشاتي والدواوير التي يشرف عليها.
ب) قمع المواطنين الذين يتمردون على الادارة الاستعمارية
ج) يساعد الادارة الاستعمارية في جمع الضرائب من المواطنين
د) يساعد المستعمرين على تجريد المواطنين من أملاكهم وخاصة منها الأراضي الزراعية إلخ.

(2) - أضواء، المصدر المذكور سابقا، ص 7

(3) نفس المصدر الآنف الذكر، ص 8

(4) - عمار طالبي، المصدر المذكور سابقا، ص 6

وهكـذا وضـع هجوم 20 أوت حدا نهائيا للذين ترددوا في الانضمام والالتحاق بصفوف الثورة وخاصة منهم الشخصيات السياسية التقليدية الجزائرية. بحيث إلتحق الكثير من القيادات التقليدية بصفة فردية بركب الثورة، من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومن الضباط والجنود الجزائريين المتواجدين في صفوف جيش التحرير الفرنسي بعد أن تبين للكل مدى تحمس الجماهير الشعبية وانقيادها لأوامر جبهة التحرير الوطني.

فقد أصدرت كتلة الـ «61» المتكونة من النواب الجزائريين الموجودون في المجلس الجزائري والمستشارون العامون والاداريون على إثر الاجتماع الذي عقدوه في 26 سبتمبر 1955 في الجزائر لائحة أرسلوا نسختين منها للحاكم العام الفرنسي في الجزائر وللحكومة الفرنسية أعلنوا فيها بصريح العبارة بأنهم يرفضـون سياسة «جاك سوستيل» الاصلاحية ويطالبون بالاعتراف بالكيان الوطني الجزائري.

وبـذلك باتت قوى الشعب الجزائري تكافح تحت لواء جبهة التحرير الوطني، وتبلورت نتيجة ذلك الوحدة الوطنية في العمل بعد أن كانت مجرد طموح وتصور، أي إنتقال الفكرة من حيز التجريد إلى دائرة الفعل بعد هجوم 20 أوت الذي عزز هذه الوحدة على الصعيد الفكري وفي نفس الوقت فتح لها المجال كي تتجسد في التطبيق.

ومن هنا كان إنهيار الحركات التقليدية التي لم تكن أمامها سوى الاقبال على نهايتها وهي أن تحل نفسها بمحض إرادتها نزولا عند طلب جبهة التحرير الوطني وتدعو مناضليها إلى الالتحاق بصفوف الثورة التحريرية كأفراد. وهذا ما حدث بالفعل ماعدا التنظيمين المعروفين بعدائهما للجبهة الا وهما: الشيوعيين والمصاليين. (1)

وبـذلك قطعت جبهة التحرير الوطني الطريق على المترددين والمتشككين وخنقت أصوات المحترفين السياسيين، ولم يعد هناك من يتكلم بإسم الشعب الجزائري ماعدا جبهة التحرير الوطني. (2)

(1) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 33

(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية عنابة»، المصدر المذكور سابقا، ص 7

3 ـ القضاء على سياسة الاصلاحات، فقد تم بفضل هجوم 20 أوت القضاء نهائيا على ما كان «سوستيل» يسعى لتحقيقه من صيغة ما لتشكيل جزائري عليه مسحة وطنية ظاهره البحث عن حل سلمي للمشكل وباطنه إجهاض الثورة عن طريق تحويل الآمال التي فجرتها الى تشكيلات جديدة في مظهرها قديمة ميزتها أنها تسمح باستقطاب الجماهير، حتى إذا فشلت الثورة وجد الشعب أنه كان يجري وراء سراب.

وقد توالت الأحداث سراعا بعد هجوم 20 أوت بحيث أصبح الاقبال على الثورة جماعيا حتى النواب الذين كانت الادارة الاستعمارية فرضت الكثير منهم بالقوة ساهموا كما أوضحنا سابقا في إصدار بيان بعد ذلك بشهر يرفضون سياسة الادماج والضم وطمس معالم الشخصية الوطنية مؤكدين أن الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري تؤيد فكرة وطن جزائري مستقل. (1)

وقد أحدث ذلك إنقلابا جذريا في عقلية «جاك سوستيل»، بحيث تحول من اليسار إلى أقصى اليمين، وأعاد النظر في سياسته كلية. وأصبحت الحرب حقيقية بين الشعب الجزائري وبين الاستعمار الفرنسي. (2)

4 ـ تأسيس المجالس الشعبية، لقد تمخض هجوم 20 أوت عن نظام مدني حيث بدأت جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1955 في تنصيب المجالس الشعبية على مستوى القرى والدواوير بالمنطقة الثانية وتعيين المسؤولين لها، وكذلك وضع نظام لدفع الاشتراكات وتموين جيش التحرير الوطني، وعن هذا النظام الجديد يقول صالح بوبنيدر (3) (صوت العرب):

«إجتمعنا في شهر نوفمبر 1955 وقررنا تكوين نظام سياسي مدني، أي تكوين المجالس الشعبية لأول مرة وفرض إشتراكات غير محددة أي حسب المستطاع، فأصبحت تدخل لنا الملايين من الشعب والهدايا والاعانات، ثم قررنا نظاما سياسيا عسكريا فتقبل الشعب هذه الأنظمة وكونا مجالس العدالة لفض الخصومات بين الشعب وهي «اللجان الشرعية».

(1) ـ أضواء، المصدر المذكور سابقا، ص 8

(2) ـ تدخل عبد الله طبال في ندوة التلفزيون، المصدر المذكور سابقا

(3) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية قالمة»، المصدر المذكور سابقا، ص 9

ثالثا: على الصعيد الخارجي، من بين الأهداف التي حققها هجوم 20 أوت 1955 على الصعيد الخارجي مايلي:

1 - تعزيز التضامن بين الشعبين الجزائري - المغربي. فقد تلاحقت الأحداث وتفاعلت في المنطقة وفي فرنسا بخصوص إرجاع المرحوم محمد الخامس إلى عرشه. وهكذا فعلى الرغم من تصريح «بيير جولي» وزير الشؤون التونسية والمغربية في الحكومة الفرنسية في 29 جويلية 1955 قائلا:

«لن يعود محمد بن يوسف (السلطان محمد الخامس) إلى العرش».

وأكد هذا التصريح «إيدغار فور» رئيس الحكومة الفرنسية، «بيير جولي» السالف الذكر الذي صرح مرة ثانية بمايلي:

«إنه ليس من المتصور إعادة السلطان السابق (محمد الخامس) إلى العرش وأن الحكومة الفرنسية ستعتمد على السلطان الحالي «محمد بن عرفة».

فإن الحكومة الفرنسية قد إفتتحت في 22 أوت 1955 المحادثات المغربية الفرنسية في «إيكس ليبان»، وإختتمت هذه المحادثات في 27 من أوت. وقد تمخض عنها قرار سحب «محمد بن عرفة» وتكوين مجلس العرش، وحكومة ممثلة للمغرب تتفاوض مع فرنسا.

وفي فاتح أكتوبر 1955 إنسحب السلطان المفروض «محمد بن عرفة» إلى طنجة وفي 25 منه أوعزت فرنسا إلى عميلها «الباشا القلاوي» بأن يطالبها بإعادة محمد الخامس بإستعجال إلى عرشه رغم أنها هي التي أحضرته وهي التي نفته من قبل إلى مدغشقر. . . وفرض مكانه الحميل «محمد بن عرفة» سلطانا جديدا.

وإختتمت هذه المسرحية بتنازل السلطان المزعوم محمد بن عرفة في 30 أكتوبر 1955 عن العرش لصالح السلطان الشرعي محمد الخامس. وفي 31 أكتوبر نقل محمد الخامس من منفاه في مدغشقر إلى ضواحي باريس وإيذانا بنهاية نفيه وإعداد لارجاعه إلى العرش.

وفي السادس نوفمبر أي بأقل من أسبوع من ذلك تعترف باريس رسميا

بمحمد الخامس سلطانا للمغرب كما لو جلس لأول مرة على العرش. ولم يكن سلطانا ولم تكن هي التي عزلته وطردته ثم نفته. وفي السادس عشر من نوفمبر عاد محمد الخامس في أبهة وعظمة إلى عرشه وبلاده وشعبه بعد أن قال المسؤولون الفرنسيون وكرروا بأقل من شهر ونصف قبل ذلك أنه «لن يعود أبداً». (1)

وقد شارك الشعب الجزائري الشعب المغربي الشقيق فرحته بعودة السلطان محمد الخامس إلى العرش، حيث رفع العلم الجزائري في كل التجمعات التي نظمت هنا وهناك داخل القطر الجزائر وفي داخل التراب المغربي نفسه والمعبرة عن تطلعات جماهير شعوب المغرب العربي في الحرية والاستقلال الخاليان من كل أشكال التبعية والاستغلال، حتى يتسنى لها تشييد صرح وحدة المغرب العربي الكبير. (2)

2 - قيام الدول العربية بمساعي لصالح القضية الجزائرية والمغربية فقد شكلت الدول العربية على إثر المجازر التي إرتكبتها قوات العدو على الخصوص بمدينة سكيكدة، فشكلت وفدا لتولي النضال عن قضايا شعوب المغرب العربي، حيث وجه هذا الوفد رسالة إلى مجلس الأمن أطلعه فيها على الحالة بالجزائر والمغرب الأقصى.

ولم يكتف الوفد بذلك بل قابل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ووسطه للتدخل لفائدة هذه القضايا. وكان جواب الأمين العام أنه لا يتدخل إلا إذا كان يعلم أن تدخله يكون مفيدا وبعد ذلك قابل الوفد وزير الدولة الأمريكية المختص بأمور إفريقيا والشرق الأدنى السيد «جورج آلان» الذي فاوضه في القضايا السالفة الذكر. وأكد على وجوب إرجاع السلطان محمد بن يوسف (محمد الخامس) إلى عرشه. غير أن السيد «جورج آلان» لم يلتزم بأي وعد مكتفيا بتكرار روابط الصداقة التي تربط دولته بفرنسا الاستعمارية. (3)

---

(1) - مولود قاسم نايت بلقاسم، الثقافة، الصادرة بالجزائر، عدد ممتاز بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة (سبتمبر - أكتوبر)، 1984، ص 79 - 81

(2) - أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 26، في تاريخ 1978، ص 34

(3) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 331، في تاريخ 1955/9/2، ص 6

وعلى الرغم من تلك العوائق التي واجهت الوفد العربي في بداية إتصالاته، فإن القضية الجزائرية قد حققت نتيجة ذلك دعما ماديا وأدبيا متواضعا من شقيقاتها العربيات في إطار جامعة الدول العربية. (4)

والواقع أن هجوم 20 أوت الجريء والمظفر قد حرك مشاعر العرب والمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها تجاه الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد أعتى قوة إستعمارية بربرية. كما تتضح من خلال التحية الحارة التي وجهها كلا من: رئيس حزب النجادة وسكرتير مؤتمر الأحزاب والهيئات في لبنان ومسلمي الهند والباكستان للمجاهدين الجزائريين. (5)

فقد عبرت التحية الأولى عن مدى فخر وإعتزاز العرب بالبطولات التي سجلها المجاهدون الجزائريون وخاصة في هجوم 20 أوت. هذا الهجوم الذي أعاد للاسلام هيبته وعزته وقوته حيث جاء فيها مايلي:

«أيها المكافحون الأحرار لقد بيضتم وجه العروبة ورفعتم رأس الاسلام الحق عاليا وأحييتم ذكرى حطين والقادسية عمليا وأعدتم بكبرياء حرية الشعوب سلطاتها وهيبتها وقضيتم على أحلام المستعمر نهائيا، وهذا ما يشهد به أحرار العالم، بعدما دلت عليه أعمالكم العبقرية، فإليكم تحية الاعجاب والتقدير من اللبنانيين، بل من العرب ومن الأحرار أجمعين».

أما التحية الثانية الموجهة من مسلمي الهند والباكستان على لسان أبو الحسن الندوي في الرسالة التي وجهها إلى الفضيل الورتلاني في 15 رمضان سنة 1955 والتي جاء فيها مايلي:

«عزيزي الكريم، وأخي في الله السيد الفضيل الورتلاني، بارك الله في أعمالكم وتقبل جهادكم وحياكم أطيب تحية، وبعد، فلقد أزداد تأثري، وإشتد ألمي من قضية شقيقتنا الجزائر بعد إجتماعنا الأخير، حتى وددت أني لو كنت هناك، في جبالها أو سهولها أحمل البندقية إن كان في نفعي في حملها، أو

---

(4) ـ أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 34

(5) ـ الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، بيروت، لم يذكر إسم المطبعة، 1963، ص 510ـ512

أي عمل مفيد. يشرفني بالانتساب إلى المجاهدين، ويحشرني في زمرتهم يوم القيامة.

وقد يبدو هذا الذي أتمناه أنا والمستضعفون أمثالي، ليس بالأمر المهم الذي يعجل لقضية الجزائر النصر والنهاية، لأن عصب الحرب في كل زمان ومكان، هو المال الذي لا يملك منه أمثالي، ما تقام به الحروب وتدفع به الجيوش الجرارة...

ويؤسفنا أن المال موجود عند معشر المسلمين بكثرة مفرطة، ولكنه في أيدي سفيهة تسوقها في الغالب الشهوات، ويوجهها الشيطان نحو الهاوية.

ولكن قديما كان الناس ينصرون بفقرائهم، إذا كانت النفوس سليمة، لأن النصر في الحقيقة إنما هو بيد الله صاحب هذه النفوس المطمئنة، التي تتمنى الموت في سبيله، بقدر ما يتمنى الحياة أولئك المستعمرون الجبناء وأولئك المترفون النحلاء وإني لأحس من أعماق قلبي بأن ستمائة مليون من المسلمين إلا قليلا من المترفين ونسبة كبيرة من أحرار الغرب والشرق، يحملون مثل عواطفي أو أحسن منها.

وأعتقد أن هذه الثروة من العواطف البريئة قوة لا تجوز الاستهانة بها مطلقا، فمفاتيح السماء إنما هي في سر هذه القلوب المنكسرة لربها، وصاحب السماء إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون. هذا وأكون شاكرا لأخوتك ومنونا لو تفضلت فأبلغت على لساني الضعيف، تحيات مسلمي أهل الهند والباكستان جميعا وتقديرهم البالغ، لأولئك الذين يؤدبون البربرية الفرنسية، في بقاع الجزائر الكريمة».

والذين تذكرنا أعمالهم العجيبة بأيام محمد صلى الله عليه وسلم وبأيام أصحابه البررة أجل إذا كان هناك في أيامنا خوارق حقا، فإن هذا الذي يصنعه إخواننا الجزائريون في قلة عددهم وعددهم مع كثرة العدو الفادحة فيهما معا. إنما هو أعلى طراز في الخوارق وأغلاه، ولا عجب في شأن أهل الايمان، فقد قال فيهم ربهم: «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين».

3 ـ تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة وذلك بالرغم من إحتجاج فرنسا وإدعائها بأن القضية الجزائرية قضية داخلية محضة وأن «الجزائر فرنسية» بمقتضى مرسوم 1834، ففي يوم 1955/10/1 رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية مكتب الجمعية وقررت إدماج القضية الجزائرية في جدول أعمالها وفازت مسألة التسجيل بـ 28 صوتا ضد 27 صوتا وأمسك 5 وفود عن التصويت. (1)

ويعتبر تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة بعد مرور عشرة أشهر فقط على إندلاع الثورة المسلحة نصرا كبيرا حيث كان أهم رد على فرنسا ومن يسير في فلكها بأنه لا يمكن إدماج أي شعب آخر إلا بموافقته، كذلك لا يمكن أن يتم إلحاق بلد آخر بمقتضى مرسوم.

وإذا كانت فرنسا قد إستطاعت بمؤازرة زعماء الامبريالية تأجيل مناقشة القضية الجزائرية بدعوى أنها ستعمل على تسويتها داخليا ونجحت بالفعل في سحبها من جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنها فشلت مع حلفائها في إلغائها من التسجيل نهائيا في جدول أعمال دورات الأمم المتحدة بحيث بقيت قابلة للنقاش في أي دورة من دورات الأمم المتحدة (2). فقد أدرك الرأي العام الدولي أن الشعب الجزائري شعب ثائر وشعب ذو إرادة وأنه سيقرر مصيره بنفسه وسيحرر أرضه بتضحياته السخية، وهذا في حد ذاته يعتبر قضاء مبرما على إستراتيجية السياسة الفرنسية إزاء العالم لاخفاء شرعية الثورة الجزائرية وشعبيتها. (3)

ردود فعل السلطات الاستعمارية

بعد المفاجأة العظيمة والصدمة العنيفة التي أصابت الكيان الاستعماري في الصميم من جراء الهجوم الكاسح الذي قام به المجاهدون بمشاركة الجماهير

(1) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 21 و22، في تاريخ 11 ـ 1957/2/28، طبعة 2، ص 1
(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولايات الشرق الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 5
(3) عمار طالبي، المصدر المذكور سابقا، ص 6

الشعبية يوم 20 أوت 1955 عبر كامل تراب منطقة الشمال القسنطيني تغير أسلوب معاملة السكان ولم تعد فرنسا تفرق بين المتفرج والمشارك الحقيقي في الثورة. فقد إعتمدت على سياسة القتل الجماعي والقضاء على الحيوانات وإحراق القرى والمداشير (1). وقد قامت فرنسا بإتخاذ إجراءات عسكرية وسياسية لمواجهة التيار الثوري.

أولا ـ الاجراءات العسكرية: من بين الاجراءات التي إتخذتها السلطات الفرنسية على الصعيد العسكري مايلي:

1 ـ تعميم القمع الوحشي على المواطنين الجزائريين. فقد قامت القوات الاستعمارية بمجازر إنتقامية رهيبة واسعة النطاق إتسمت بالهمجية والوحشية وبأقصى أنواع التعذيب والتنكيل والقتل الجماعي لسكان القرى والمشاتي والمدن التي شهدت العمليات العسكرية يوم 20 أوت بحيث شمل بطش العدو الجميع، ولم يعد يفرق بين الصديق والعدو وبين الكبار والصغار وبين النساء والرجال إلخ. (2)

ففي مدينة سكيكدة شهد الملعب البلدي (ملعب 20 أوت حاليا) عمليات القتل والدفن الجماعي التي ذهب ضحيتها ما يزيد عن 1500 مواطن، وقامت الجرافات بحفر وتسوية المقبرة الجماعية التي دفن فيها الجنود الفرنسيين المئات من المواطنين، وألقي كذلك بجثث المئات من المواطنين في الأماكن الخاصة بالنفايات التي إستخدمها العدو كمقابر جماعية وسط حملته الانتقامية المسعورة التي أعقبت هجوم 20 أوت.

كما تم تنفيذ حكم الاعدام في 5000 مواطن في مشتة الزفزاف بضواحي سكيكدة ودفن الكثير منهم أحياء في خنادق حفرت بواسطة الجرافات، وفي بعض الأماكن الأخرى قتل العدو ما لا يقل عن 3500 مواطن، ثم أن فرنسا قامت بإستعمال الطيران لحرق وإتلاف المزارع وإلقاء القنابل على القرى والمداشر وتتبع المجاهدين في الجبال والغابات. وقامت البحرية من جهتها

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية سكيكدة»، المصدر المذكور سابقا، ص 29
(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولايات الغرب الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 25

بقبيلة سكان القرى الساحلية في مدينة القل (ولاية سكيكدة حاليا) وتدمير منازلهم.

وقد إعترفت الصحف الاستعمارية بشاعة وهمجية إنتقام العدو حيث جاء في صحيفة «لاديبيش» الصادرة بتاريخ 23 أوت 1955 مايلي:

«لقد هدمت قوات الأمن مشاتي ومخابىء «الارهابيين» في معسكرات وادي الزناتي وجاب (مدينة عزابة حاليا) وفي عين أعبيد أصبحت الحياة لا معنى لها والموت لازال يحوم حول هذه القرية خاصة بحيث أنذر العسكريون الفرنسيون الأهالي بالخروج من منازلهم وبعد أن فصل جنود الاستعمار الرجال عن النساء والأطفال قاموا بقتل الرجال». (1)

وقد أكدت هذه الحقائق التصريحات الرسمية وذلك من خلال البيان الصادر عن الولاية العامة بالجزائر ونشرته جريدة «لوموند» في عددها الصادر بتاريخ 23 أوت 1955، إعترفت فيه بتهديم وتحطيم المشاتي التالية:

أ) مشتة مبروك - بن هاشمي - العشايشية الحاج مبروك التابعة لبلدية وادي الزناتي.

ب) مشتة كرمات التابعة لبلدية عزابة.

جـ) مشاتي العولة، المابل، نرادية ورأس الماء التابعة لبلدية رأس الماء.

وقد إعترف البيان بتحطيم هذه المشاتي نهائيا من طرف القوات الاستعمارية، ولكنه لم يعط أي تفاصيل عن مصير سكانها.

وفي يوم 24 أوت قامت السلطات الفرنسية بإجراء عسكري جديد يتمثل في توزيع السلاح على المدنيين الأوربيين الذين يسكنون القرى والبوادي البعيدة عن مراكز الجند الاستعماري وذلك للدفاع عن أنفسهم في حالة مهاجمة المجاهدين لهم (2). وعن هذا الجانب يقول مراسل جريدة «لوموند» في الجزائر ضمن مقال عنوانه: «حرب دينية وعنصرية فظيعة» مايلي:

(1) - أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 25، بتاريخ 1977/12/1، ص 35

(2) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 35

«ما كاد يذاع خطاب «سوستيل» الذي وعد بتوزيع السلاح على الأوربيين البعيدين عن المراكز حتى نشأت بصفة مرتجلة جماعات «الميليشيا» في كل جهة ولا توجد اليوم أي قرية لا تشارك فيها هذه الفرق في مطاردة الثائرين في ظاهرة من الحمية تبلغ درجة الهيام ولا يسعني إلا أن أذكر مثلا ما رأيته من مصرع أحد زعماء «الفلاقة» في مطار سكيكدة وقد ترك يعاني سكرات الموت ثلاث ساعات كاملة. ونتيجة لهذه الموجة الهستيرية ترك الرجال المشاتي واعتصموا بالجبال فلم يجد الجنود منذ يوم الثلاثاء 24 أوت في القرى التي ذهبوا لتأديبها سوى الشيوخ والنساء والصبيان.

ولم أتمكن من حضور سائر هذه العمليات إلا أنني أستطيع أن أسجل هنا شهادتي لما رأيته في «مشتى المقطع الروماني» الواقعة على بعد 5 كلم من مدينة سكيكدة. ففي هذه المشتى تم الاكتفاء بقتل خمسين شيخا وامرأة وصبيا الذين بقوا بها. لأن الرجال قد إنسحبوا جميعا في الليلة الماضية واعتصموا بالجبال.

ولا اعرف منظرا أشنع ولا أفظع من منظر تلك الجدران التي إلتهمتها النيران بعد إنسحاب فرقة «الكومانـدو» حيث لم يبق من أثر للحياة إلا أصوات الكلاب المقيدة التي كانت تئن أنينا مؤلما وهي الوحيدة التي نجت من المذبحة.

إن الحرب قد مرت هنا وهي حرب دينية وعنصرية لا رحمة فيها، ولا يعرف أحد كيف تكن نهايتها في حالة ما إذا كان للفريقين رغبة في تلك النهاية». (1)

وتعرض مراسل جريدة «لوموند» في مقاله الصادر بتاريخ 26 أوت 1955 للهستيريا الفظيعة التي أصابت عقول المستعمرين في الجزائر حيث قال:

«إن المستعمرين قد أرهقت أعصابهم وأصبحوا لا يملكون زمام شعورهم تحت تأثير الحوادث الأخيرة، ولقد أدهشتهم عظمة الكارثة التي حلت بهم من جراء الحوادث، وأذهلهم أن رأوا البعض من عمالهم الأمناء ينقلبون عليهم فجأة ويمعنـون في قتـل أبناء جلدتهم بضرب الفؤوس. فأصبحوا أي المستعمرين سكرى بخمرة الانتقام، وأصبح الواحد منهم يقول: يجب علي أن أضرب أولا. ثم أتبين هل الذي ضربته هو عدو أو صديق.

(1) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 5

وكيف تمكن معرفة العدو من الصديق؟ إن غمرة البغضاء قد طغت على الجميع فأصبحت لا ترى في هذه العمالة القسطينية إلا ثورة البغضاء القاتلة بغضاء لا تعرف حدا ولا يكبح جماحها. . .

«إن أعمال الزجر والبطش التي إرتكبها الجند لم تدخل الرعب والفزع على قلوب العرب، بل أنها على العكس من ذلك قد حذت بالجموع العربية إلى مغادرة مشاتيهم والالتجاء إلى الجبال عند الثائرين». (٤)

وذكرت جريدة «واشنطن بوست الأمريكية» الصادرة بتاريخ 1955/8/26 بأن الأوامر قد صدرت إلى القوات الفرنسية بأن «تضرب أولا وتستوضح ثانيا». كما كتب أحد مراسلي جريدة «النيويورك تايمس» في نفس الفترة يقول بأن الجنرال «باولاني» ذكر له بأنه يستطيع أن: «يقتل ثلاثين أو اربعين أو حتى مائة ألف جزائري إذا إقتضى الأمر ذلك». (٥)

وقد أكدت هذه الحقيقة مجلة «الاكسبريس» في عددها الصادر يوم 1955/11/15 حيث جاء فيها:

«يبدو أن المغالاة في التنكيل لم تكن في يوم أفظع مما هي الآن بالجزائر. فمنذ عام أصبح التعذيب بالكهرباء والغطس في الماء أمرا طبيعيا، إعتادت عليه السلطة البوليسية في قسنطينة وهو ضد كل من يشتبه في أمره أو تحوم حوله أية ريبة وسيأتي اليوم الذي ستتصل فيه مثل هذه الأعمال البربرية الآخذة في الاتساع إلى كل الأسماع وعندها ستكون فضيحة كبرى لفرنسا أمام الرأي العام العالمي». (٦)

كما إزدحمت معسكرات الاعتقال بأحرار الجزائر الذين لم يكن لهم إلا ذنب واحد هو حبهم لوطنهم. أما المواطنين الذين يختطفون ليلا ونهارا فيعدون بالعشرات وبالمئات والاعدام من غير محاكمة قد أصبح هو القانون السائد.

---

(٤) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 5

(٥) ـ أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، بيروت، دار العودة، لم يذكر تاريخ الصدور، ص 20

(٦) ـ الفضيل الورتلاني، المصدر المذكور سابقا، ص 102

وبإقتصاد شديد فلم ينج من إرهاب فرنسا المدنيون العزل من السلاح بحيث أصبحت الحالة في الجزائر يسودها قانون الارهاب أو إرهاب من غير قانون». (٧)

2 ـ تعزيز القوات الفرنسية العاملة في الجزائر: فقد إتخذت السلطات الاستعمارية في الثالث والعشرين أوت 1955 قرارا يقضي بإستدعاء الدفعة الأولى من مجندي عام 1954 البالغ عددهم 104،000 شاب لتوجيههم إلى الجزائر (٨). ومن جهة ثانية فقد نشرت الصحافة الفرنسية والدولية أن الحاكم العام بالجزائر قد طلب من الحكومة المركزية بباريس ـ على إثر هجوم 20 أوت ـ إمداده ب 60،000 جندي يضافون إلى 300،000 جندي كانوا منذ ستة أشهر يتصيدون بها يسمون القتال في الجزائر ضد بضعة آلاف من الثوار، وإنما يقاتل الأهالي العزل الأبرياء، ويصب عليهم النيران في داخل بيوتهم وقراهم. (٥)

غير أن مساعي الحكومة الفرنسية والمستوطنين الرامية لتعزيز القوات الفرنسية العاملة بالجزائر قد إصطدمت بعقبة جديدة جاءت نتيجة لهجومات 20 أوت المظفرة والتي خلقت نوعا من العصيان في صفوف المجندين. ففي شهر سبتمبر 1955 بدأت ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في الجزائر تظهر بوضوح، من ذلك مثلا، أنه في التاسع والعشرين سبتمبر 1955 إجتمع نحو 400 جندي في «كنيسة سان سيفران» بباريس ووزعوا منشورا أبدوا فيه قلقهم وخجلهم من أن يخدموا بالقوة قضية ليس في صالح مجموع الشعب الفرنسي». (٩)

3 ـ تعميم مكاتب الشؤون الأهلية (الصاص) على أنحاء القطر الجزائري: فقد إستقدمت السلطات الاستعمارية منذ مطلع عام 1955 إلى منطقة الأوراس المئات من ضباط الشؤون الأهلية الذين تدربوا في مدرسة المارشال «ليوتي» بالمغرب الأقصى ـ وتخصصوا في كيفية الاتصال بالسكان الأهالي وفي

---

(٧) ـ أحمد الشقيري، المصدر المذكور سابقا، ص 20

(٨) ـ مجلة أضواء، المصدر المذكور سابقا، ص 9

(٣) ـ الفضيل الورتلاني، المصدر المذكور سابقا، ص 102

(٩) ـ مجلة أضواء، المصدر المذكور سابقا، ص 9

دراسة عادات وتقاليد المجتمع الريفي وأتقنوا لهجاته وقد أسندت هذه المهمة إلى الجنرال «بارلانج».

وقد عممت السلطات الاستعمارية على أثر هجوم 20 أوت مكاتب الشؤون الأهلية على بقية مناطق القطر الجزائري، ويقوم هذا الجهاز بعملية إستمالة السكان المدنيين وذلك عن طريق تلبية الحاجيات الأساسية ومساعدتهم على تحسين معيشتهم والحصول على معلومات منهم تخدم العمليات العسكرية الفرنسية في الجزائر. وطبعا، فإن هذه المكاتب كانت شبه ملحقة بقوات الاحتلال وتعمل في الميدان المدني لعزل الشعب عن الثائرين. (1)

ثانيا: على الصعيد السياسي: بالنسبة للميدان السياسي، فقد قامت فرنسا بحملة جديدة تمثلت في الاعتماد على الوسائل التالية:

1 - رفع شعار سياسة الامتزاج والتي لخص فحواها السيد «ادغار فور» رئيس مجلس الوزراء الفرنسي يوم 25/09/1955 بقوله:

«ليس هناك من إختيار نسعى إليه، وهناك أكثر من قرن والجزائر تندمج في فرنسا... إن هدفنا الآن هو بلوغ الدمج الكامل للجزائر». (2)

ويبدو من هذا الشعار وحسب التوضيحات التي أعطتها الصحافة الفرنسية لهذه النغمة أن الحكومة الفرنسية كانت تسعى إلى ترضية الجزائريين والأوربيين عن طريق إيجاد حل وسط بين سياسة «الامتزاج» وسياسة «الحكم الذاتي» (3) وبذلك أثبتت فرنسا أن التغيير الجديد في سياستها هو تغيير في الكلمات والألفاظ فقط. إنما الجوهر فهو دائما إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها جزءا من التراب الفرنسي.

لكن المشكل حسبما قال أستاذ فرنسي في جامعة الجزائر، هو أنه بعد وجود فرنسي في الجزائر تجاوز قرن وربع القرن، يوجد في الجزائر في منتصف الخمسينات ما لا يقل عن 82٪ من الأميين الذين يجهلون القراءة والكتابة،

---

(1) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالجزائر، عدد 111، في تاريخ 25/12/1961، ص 4

(2) - مصطفى طلاس - بسام العسلي، الثورة الجزائرية، بيروت: دار الشورى، الطبعة الأولى، 1982، ص 37

(3) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 338، في تاريخ 21/10/1955، ص 6

بالإضافة إلى وجود عدد هائل من العاطلين لا يمكن حصره، إنما يقدر على الأقل بنحو المليون نسمة، فلو أرادت فرنسا أن توفر للجزائريين المسلمين المدارس الكافية لتعليمهم لكان ذلك من الصعب تحقيقه إلا بعد مضي 65 سنة ويبدي هذا الأستاذ الفرنسي الذي يسمى «اسيل ايمبري» (... emerd)، اندهاشه من إدعاء الفرنسيين بأن أجرة العامل الجزائري في الفلاحة قد إرتفعت بنسبة 50٪ في السنوات العشر الأخير (1945 - 1955) في حين لا يقولون بأن المعدل لأجر العامل في الفلاحة لا يتجاوز 300 فرنك قديم، ثم أوضح المفكر الفرنسي بأن سياسة المزج التي تتحدث عنها فرنسا تقتضي إرسال 200 من النواب إلى الجمعية الوطنية الفرنسية، هل هذا يكون مقبولا؟ وزيادة على ذلك فإن تعليم الجزائريين يتطلب إرصاد 120 مليار فرنك قديم، فمن أين تأتي فرنسا بهذه الأموال الطائلة لتعميم التعليم بالجزائر؟ ولعل الشيء العجيب في سياسة فرنسا حسبما قال هذا الكاتب، إن فرنسا عاجزة عن إنفاق عشرة ملايين في اليوم على الحرب، لكنها غير عاجزة عن إيجاد 120 مليار لبناء مدارس لتعليم الجزائريين. (4)

2 - طرح القضية الجزائرية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، فقد خصصت الجمعية الوطنية الفرنسية يومي 11 و12/10/1955 للقضية الجزائرية وذلك لمناقشة هذا الموضوع وإنتهاج سياسة واضحة المعالم في الجزائر وإفتتحت الجلسة بخطاب ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية السيد «إدغار فور» أوضح فيه أن الجنسية الجزائرية غير موجودة وأنه عكس تونس والمغرب فلا توجد دولة جزائرية وأكد أن سياسة المزج وهي عبارة عن حل وسط بين الانفصال والاندماج. (5)

وفي إطار هذه السياسة الجديدة تلتزم الحكومة الفرنسية برفع مستوى السكان المسلمين وإعطائهم مناصب في الادارة. وفي الأخير إقترح رئيس الحكومة الفرنسية على النواب مايلي:

أ) إقرار سياسة جديدة تحول دون الانفصال.

ب) المصادقة على برنامج الاصلاح الذي إقترحه «جاك سوستيل».

---

(4) - الفضيل الورتلاني، المصدر المذكور سابقا، ص 426 - 429

(5) - لقد ردت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقتذاك على هذا الادعاء بقولها: «إن الجزائر ليست فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا نريد أن تكون فرنسا، ولا نستطيع أن تكون فرنسا...

جـ) الموافقة على إيجاد إصلاحات إدارية وعقارية.

د) إتخاذ قرار بشأن الاصلاحات السياسية المقبلة كحرية الانتخابات ونزاهتها وتنقيح بعض الفقرات من دستور 1947 الخاص بالجزائر.[1]

ثم جاء بعد رئيس الحكومة دور وزير الداخلية الفرنسية السيد «بورجيس مونوري» الذي طالب بضرورة إستتباب الأمن في الجزائر، وتنفيذ دستور الجزائر الصادر في عام 1947، وذلك بعد عرضه على الجمعية الوطنية الفرنسية. ثم إقترح وضع دستور جديد يحدد العلاقات الجديدة ويوصد الأبواب في وجه حركة الانفصال كما قال. وقام في الأخير بتوجيه نداء إلى السكان الفرنسيين الذين رفضوا أداء الخدمة العسكرية في الجزائر قال فيه بأنه يتعين على الشبان المجندين أن يدركوا أن ذهابهم إلى الجزائر يقصد به حماية مليون من الفرنسيين وتمكينهم من العيش في أمان وسط ثمانية ملايين من المسلمين. ثم إختتم كلمته بأن حث النواب بالمصادقة على برنامج الاصلاح الذي سطره الوالي العام للجزائر «جاك سوستيل» وصادقت عليه الحكومة والذي لخصه في الأمور التالية:

1 ـ فصل الدين الاسلامي عن الدولة.

2 ـ تنظيم التعليم العربي.

3 ـ إصلاح نظام البلديات.

4 ـ فتح أبواب الوظائف العامة في وجه المسلمين.

5 ـ تسمية خمسة من «السوبرفيات»[2] المسلمين في عمالة عنابة الجديدة.

6 ـ إصلاح الجهاز الاداري في الولاية العامة.

7 ـ إنشاء مركز تخريج الموظفين يفتح في وجه الشبان المسلمين.

8 ـ إنشاء عمالتين في القطر الجزائري. إحداهما عمالة خاصة يرأسها أحد مستشاري الدولة، مهمتها تقديم مشروع خاص بإعادة تنظيم الولاية العامة على قاعدة المركزية وسيتم هذا المشروع قبل نهاية الشهر.

---

(1) ـ البصائر، المصدر المذكور سابقا، ص 2

(2) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 3

9 ـ رفع عدد المسلمين من حيث الوظائف العامة في مدة أقصاها خمسة أعوام إلى نسبة 50٪.

10 ـ إصلاح النظام العقاري.

11 ـ إصلاح نظام الخماسة.

12 ـ إحداث صندوق القروض الفلاحية.

13 ـ تخصيص 15 مليار من الفرنكات القديمة للتجهيز الصناعي في الجزائر بحيث تصبح نفقات الميزانية الفرنسية على هذا التجهيز 150 مليارا من الفرنكات القديمة.

14 ـ إنشاء إدارة خاصة لليد العاملة التي ستعتني عناية خاصة بالعمال المسلمين الذين يوجد منهم 300،000 شخص يعملون في فرنسا.

وختم وزير الداخلية كلمته بقوله: «إذا كنتم لا تفهمون معنى (سياسة الامتزاج) فلا ريب أنكم تفهمون معنى (سياسة التفكك) فإن تفكك الجزائر عن فرنسا سيكون مبدأ تفكك المواطن الفرنسي كله».

وباختصار شديد، فإن ردود فعل النواب كانت كلها متقاربة جدا وتكاد تكون مشابهة لآراء رئيس الحكومة ووزير الداخلية. لكن ردود فعل النواب الجزائريين كانت مختلفة نسبيا بحيث تضمنت بعض الانتقادات الخفيفة لسياسة فرنسا بالجزائر. فعلى سبيل المثال تدخل السيد علي قاضي نائب عمالة قسنطينة، فأكد بأن المشكل في الجزائر هو مشكل سياسي ولا يمكن لأي برنامج إصلاحي مهما كان شأنه أن يسمح بالحياة من جديد للجماعة الفرنسية الاسلامية. وليس لفرنسا الحق في إدماج شعب بالقوة يريد أن يحتفظ بذاتيته وبتقاليده وبدينه وبلغته.

ثم أبرز السيد قاضي تناقضات السياسة الفرنسية تجاه شعوب المغرب العربي حيث إعترفت فرنسا لتونس بذاتيتها المستقلة وعقدت معها الاتفاقات كما إعترفت أخيرا بذاتية المغرب الأقصى. غير أنها تتنكر دائما لمبادىء الثورة الفرنسية عندما تدرس القضية الجزائرية مطالبا فرنسا بأن تعترف بذاتية الشعب الجزائري. وبذلك سوف تضمن فرنسا الاتحاد والتضامن بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي.

أما السيد إبن با أحمد نائب مدينة قسنطينة، فقد رد على الجنرال «أومران» الذي أدعى أن هجوم 20 أوت 1955 كان من تدبير الأجانب بمساعدة الحزب الشيوعي فأكد له أن هذا الهجوم كان من تخطيط وتنفيذ المواطنين الجزائريين وحدهم. وإختتم إبن با أحمد كلمته قائلا:

«ولقد إتهمونا معشر الـ «61» نائبا بأننا أصبحنا نصف ثائرين، وأصبحنا أعداء فرنسا، كلا، إننا ما قمنا إلا بواجبنا يوم أمضينا بيان 26 سبتمبر 1955 وهو إطلاعكم على نتيجة مشاهداتنا، ولكم أن تختاروا بعد ذلك: إما طريق حسن التفهم وإما طريق العداوة والبغضاء». (1)

وبعد النقاش الطويل حول القضية الجزائرية في الجمعية الوطنية الفرنسية، تمت الموافقة على اللائحة الآتية المقدمة من طرف الحزب الراديكالي وخلاصتها:

أ) تؤكد الجمعية الوطنية إرتباط فرنسا بعهودها المنصوص عليها في الفصلين الأول والثاني من الدستور الجزائري، وهما يقتضيان بأن الجزائر مجموعة من العمالات الفرنسية، وأن سائر سكانها فرنسيون متساوون في كل الواجبات وكل الحقوق.

ب) تطلب من الحكومة أن تستمر بغاية الشدة في مقاومة الارهاب والقضاء على الثائرين وأن تعاقب المجرمين، وأن تحرص على عدم قيام أعمال الزجر. فسياستها يجب أن ترمي إلى إعادة الهدوء للبلاد، وإرجاع جو السلام والثقة بين الجماعة الفرنسية والاسلامية.

جـ) تطالب الحكومة أن تبادر بغاية السرعة بعرض برنامج الاصلاحات على المجلس الوطني، في حالة عدم إمكان عرضها على المجلس الجزائري، وذلك لتنفيذ الدستور الجزائري بدقة ولتمكين أكبر عدد ممكن من الفلاحين من الاحراز على الأرض.

د) تطالب الحكومة أن تبادر بإنجاز الوسائل الناجعة التي ترفع مستوى معيشة السكان.

(1) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 6

هـ) تطالب الحكومة أن تتخذ الاجراءات اللازمة في آجال ومراحل عديدة لكي تمكن السكان الجزائريين من الوصول إلى مستوى المرتبات والمنح الموجودة بفرنسا.

و) تصادق على بيان رئيس الحكومة، وتعترض على التدخل الأجنبي في قضية الجزائر وتطالب الحكومة بأن تتخذ كل الوسائل الممكن إتخاذها ضد الدول أو الجماعات التي تحرض الجزائريين على الثورة أو التي تقوم بدعاية في سبيل الثورة.

ز) تطالب الحكومة أن تنجز قبل نهاية هذه السنة، وبواسطة تعاون مع نواب القسمين الأول والثاني التغييرات التي تدخل على نصوص الدستور الجزائري فيما يتعلق بالنظام السياسي ونظام التشريع، والنظام المالي والاداري. والمقصود من هذه التغييرات هو جعل العلاقات بين عنصري السكان أكثر أخوة وأكثر تضامنا، وأن يجعل «الامتزاج» بين الجزائر وفرنسا أكثر التحاما مع إحترام ذاتية القطر الجزائري وشخصيته.

ح) تطالب أن لا تقع العراقيل أمام المعارضة النزيهة الانسانية.

ط) تؤكد أن الدستور الجديد الذي يقع تحريره للبلاد يشتمل على التغييرات الجديدة المتمثلة في التضامن بين الأوروبيين والمسلمين والدفع بهما في جو الرقي الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وقد صوت النواب على هذه اللائحة وعلى الثقة بالحكومة، وكانت النتيجة أن حكومة «إدغار فور» نالت الأغلبية بـ 308 صوت ضد 254 صوت معارض. وقد عارضها النواب الشيوعيون والاشتراكيون وأغلب النواب المسلمين وبعض المتطرفين من النواب الأوروبيين الجزائريين. (1)

3 ـ إستخدام الورقة المصالية: بعد تصاعد العمليات العسكرية وبروز جبهة التحرير الوطني كقوة شعبية قادرة على زعزعة أركان الاستعمار الفرنسي، إلتجأت فرنسا إلى الورقة المصالية للقضاء على الثورة المسلحة الجزائرية، وكان أول من فكر في إستخدام الورقة المصالية هو «جاك سوستيل» الذي قال للأستاذ ماسينيون في نوفمبر 1955: «سيكون مصالي هو ورقتي الأخيرة».

(1) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 6

وقد طالب بالفعل بعض الوزراء الفرنسيين بإطلاق سراح مصالي ومنحه كامل الحرية على أن ينجح فيما فشل فيه الاستعمار الفرنسي، لكن المانع الوحيد الذي جعل الحكومة الفرنسية لا تقدم على ذلك هو الخوف عليه من ضربات الفدائيين إن هو خرج من نطاق الحراسة الفرنسية المشددة. كما كشفت ذلك صحيفة «دومان» الاشتراكية فيما بعد. وأكثر من ذلك قامت فرنسا بمحاولات عديدة لخلق جماعات مصالية ضد الثورة حتى يتقاتل الجزائريون فيما بينهم ولا يتكتلوا ضدها. وقد إعترف بهذه الحقيقة العميل بن لونيس الذي قال بالحرف الواحد: ولقد إتفقت مع الكابتان «بينو» على المساهمة في تهدئة الجزائر وقيادة المعركة المشتركة ضد جبهة التحرير الوطني.

وقد أدت هذه المحاولة بالاستعماريين الى الوقوع في مفارقات غريبة فهم قد سمحوا لجنود إبن لونيس بحمل العلم الجزائري حتى يخدعوا الجماهير الجزائرية، لكنهم أجبروا في نفس الوقت على أن يضعوا فوق لباسهم العسكري الوان العلم الفرنسي. وكل ذلك يدل على أن السلطات الاستعمارية لم تكن تعامل إبن لونيس على أساس أنه يمثل «نزعة وطنية» وإنما إعتبرته عميلا أضفت عليه ستارا وطنيا بعد ان وجدت أن موضة العملاء التقليديين أصبحت غير مجدية في مخادعة الرأي العام في الجزائر وفي فرنسا وفي العالم. (1)

4 - إدخال أوروبي الجزائر في عملية المواجهة المباشرة للثورة: وهذا بإنشاء السلطات الاستعمارية «مليشيات» من المعمرين خاصة أولئك الذين يسكنون منهم القرى والبوادي البعيدة عن مراكز الجند الفرنسي، وكذلك توزيع السلاح على المدنيين الأوروبيين بالمدن من أجل الدفاع عن أنفسهم وحماية ممتلكاتهم من ضربات الفدائيين. بالاضافة إلى جعل جميع الأوروبيين في الجزائر أداة للتجسس على كل التحركات الشعبية ورصد أخبار الثورة. لأن العدو قد فقد الكثير من عملائه نتيجة القضاء على البعض منهم أثناء هجوم 20 أوت، وتخلي بعضهم عن العدو بعد أن تعرض أقاربهم أو تعرضوا هم أنفسهم لعمليات

(1) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، عدد 93، في تاريخ 1961/4/10، ص 3

القمع الوحشي من طرف قوات العدو وخوف بعضهم أيضا من العقاب الذي ينتظرهم على يد جبهة التحرير الوطني في حالة تماديهم في الخيانة. (1)

وفي يوم 9 ديسمبر 1955 إجتمع رؤوساء البلديات في الجزائر كلها بالحاكم العام وطلبوا منه إتخاذ الاجراءات الضرورية لتوفير الأمن في البلاد، وإلا فإنهم سيغلقون البلديات يوم 1956/1/2 . وفي يوم 1955/12/10 نشر رؤوساء البلديات بيانا أوضحوا فيه مايلي:

أ) إستياء السكان من عدم الاطمئنان على حياتهم.

ب) وجوب السرعة في تنفيذ أحكام العدالة.

جـ) ضرورة إبقاء الجزائر فرنسية، فلا إستقلال ولا إتحادية ولا قسم واحد.

د) إتمام النقص الموجود في الوسائل العسكرية بمجرد إنتهاء شهر جانفي المقبل. (2)

وبما ان شيوخ البلديات في الجزائر من الحاكمين بأمرهم فلم يبق للسلطات الاستعمارية إلا الامتثال لمطالبهم، لأنها كانت تدرك مدى نفوذهم الواسع العريض، وبذلك تحولت فكرة «الأقلية» عند هؤلاء الأوروبيين إلى فكرة «النهوض الوطني» التي نظمها «جاك سوستيل»، وكان يقودها الطلبة وقدماء المحاربين إلى جانب الاقطاعيين الكبار. (3)

ردود الفعل الفرنسي

كان الرأي العام الفرنسي قبيل 20 أوت 1955 قد أخذ صورة سوداء عن الوطنيين الجزائريين، لأن الصحافة الفرنسية وأصحاب النفوذ السياسي كانوا يتحكمون في مجرى الأمور ويعطون أفكار خاطئة للفرنسيين عن حقيقة الأوضاع في الجزائر وكانت الأفكار السائدة في أذهان الفرنسيين عن الثورة

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولايات الغرب الجزائري»، المصدر المذكور سابقا، ص 25

(2) - البصائر، المصدر المذكور سابقا، ص 6

(3) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، عدد 51، في تاريخ 1959/9/21، ص 6

الجزائرية، أن الثوار موجهون من الخارج، والهدف من ثورتهم هو إقامة نظام شيوعي عميل للاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية. كما أن الأسلحة التي يحصل عليها الثوار هي قادمة من مصر والدول العربية التي تسعى لنشر بذور القومية العربية في شمال إفريقيا. (1)

لكن أحداث 20 أوت 1955 جاءت لتزيل الغيوم والضباب الذي كان يحجب الرؤيا عن أعين أبناء الشعب الفرنسي. فالمجازر التي إرتكبتها القوات الفرنسية في عين عبيد ومناطق أخرى بشمال قسنطينة قد تم تصوير بعض المشاهد منها ونقلتها أجهزة الاعلام المرئية إلى أوروبا والولايات المتحدة. وإعتمادا على تلك الصور الملتقطة لمناظر رهيبة في الجزائر بدأت مجلة «الاكسبريس» وصحيفة «لوموند» وغيرهما من الصحف اليسارية تنتقد دور الجيش الفرنسي في التقتيل، وتتساءل هذه الصحف عن الفائدة التي تجنيها فرنسا من قتل المدنيين العزل من كل سلاح.

وأثارت تلك الصور والمشاهد المؤلمة الغيرة في نفوس الفرنسيين الأحرار وحركت مشاعرهم ضد الاستبداد وإنتهاك الحريات الفردية وإستعمال الأسلوب النازي لابادة الوطنيين الذين يدافعون عن حقهم في الحرية والاستقلال. وبدون شك فإن الصور الرهيبة لمجازر 20 أوت قد فسحت المجال للعديد من الفرنسيين والفرنسيات أن يطلعوا ويتعرفوا على حقيقة الثورة الجزائرية، وبالتالي يكتبون مقالات معادية لسياسة المعمرين الأجانب في الجزائر. (2) كما أنه بفضل هجومات 20 أوت وقع إنشقاق في صفوف الفرنسيين بين معارض ومؤيد ومتعاطف مع الثورة الجزائرية. ومن خلال النقاش والحوار، أدرك معظم الفرنسيين أن الثورة الجزائرية قامت لغرض وهدف واحد هو إسترداد السيادة الوطنية وتحرير البلاد من براثن غلاة الاستعمار الفرنسي. (3)

---

(1) ـ الفضيل الورتلاني، المصدر المذكور سابقا، ص 74
(2) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 349، في تاريخ 1956/1/13، ص 8
(3) ـ الفضيل الورتلاني، المصدر المذكور سابقا، ص 85

الفصل السادس

ردود الفعل على اندلاع الثورة المسلحة داخل الوطن وخارجه

ردود فعل الاحزاب والهيئات السياسية الجزائرية

إن إندلاع الثورة المسلحة لأول نوفمبر 1954 لم يكن نتيجة لمخطط معين من طرف أي حزب سياسي تقليدي، وإنما إندلعت بفضل تنظيم سياسي ثوري قامت بالتخطيط له مجموعة من الوطنيين المقتنعين بضرورة الاعتماد على البندقية لتحرير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي. فالأحزاب السياسية التقليدية كانت تعمل بحذر وتناضل من أجل تحسين الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للجزائريين، وهذا دون الخروج عن نطاق «الشرعية»، أو نطاق المؤسسات الفرنسية الموجودة بالبلاد. إذ أن الدعوة للمقاومة المسلحة من طرف الأحزاب كانت تعتبر بمثابة مغامرة أو شبه عملية انتحارية لأنه لا طاقة لهم على مجابهة القوات الفرنسية المدججة بالسلاح.

وبناء على ذلك واجهت جبهة التحرير الوطني في بداية انطلاقتها الثورية موقفا متحفظا وشبه عدائي من طرف الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية، لأن هذه الأخيرة قد شعرت بخطر إكتساحها، وإحلال جبهة التحرير الوطني محلها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري في نضاله من أجل إستعادة حريته وإستقلاله. وفي البداية أظهرت الأحزاب السياسية معارضتها للجبهة على أساس أنها لم تساهم في التخطيط لعملية الثورة وأن القادة المناضلين الجدد قد أخذوا مشعل النضال من الأحزاب والهيئات السياسية التي كانت تطمح لحمله

وتجنيد الجماهير الشعبية خلفها. ولهذا قامت الأحزاب والهيئات السياسية بضغوط على السلطات الفرنسية لكي تعيد المياه إلى مجاريها عن طريق إحداث إصلاحات في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. (1)

غير أنه نتيجة لنمو الثورة وإتساع رقعتها، وتحقيقها إنتصارات معتبرة على الصعيدين العسكري والسياسي في فترة وجيزة، بدأت الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية تتراجع شيئا فشيئا عن مواقفها السلبية خاصة عندما أوصدت جبهة التحرير الوطني الباب في وجه المحاولة التي قام بها كلا من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، المتمثلة في التفاوض معها والانضمام إلى صفوفها كأحزاب، لأن الشرط الأساسي في الالتحاق بصفوفها هو الانسلاخ من الحزبية، والالتحاق بصفوفها كأفراد، وفي نهاية الأمر إستجاب حزب البيان لشروط الجبهة، بينما رفض الحزب الشيوعي الجزائري النزول من برجه العاجي.

أما جمعية العلماء فقد كانت تضم في صفوفها منذ البداية تيارين: تيار متخوف من عواقب الكفاح المسلح، ويدعو إلى نبذ العنف كليا، وقد دفع هذا الموقف أحد المسؤولين في الجبهة إلى إتهام جمعية العلماء بأنها كانت تساوي مابين الجبهة وبين العدو. (2) كما كان في داخل جمعية العلماء تيار يساند الثورة ويدعمها، وفي نهاية الأمر إنساق التيار المعارض مع التيار المؤيد وخاصة عندما أبدى العديد من أنصار الجمعية رغبتهم في الالتحاق بالجبهة سواء رضيت جمعيتهم بذلك أم لم ترض. وهكذا إلتحقت الأحزاب الرئيسية بركب الثورة المسلحة بإستثناء الحزب الشيوعي الجزائري، والحركة القومية الجزائرية (المصالية)، حيث لم يتخليا عن عداوتها الشديدة للجبهة...

وهذه بعض المواقف والتطورات التي شهدتها الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية إبتداء من أول نوفمبر 1954 إلى غاية إنعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956.

(1) ـ مولود قاسم نايت بلقاسم، «ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا»، مجلة أول نوفمبر، عدد 60، في تاريخ 1983، ص 42

(2) ـ عبد الله طبال، جريدة الجمهورية، الصادرة بتاريخ 30 مارس 1982، ص 5

موقف حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

لقد طالبت جبهة التحرير الوطني عند إعلانها الثورة المسلحة الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية، وفي مقدمتها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بأن تحل نفسها ويلتحق مناضلوها بصفوف الجبهة كأفراد، مؤكدة في نفس الوقت تخليها عن فكرة توحيد الكتلتين المتنازعتين لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، حيث ورد في بيان أول نوفمبر بهذا الخصوص ما يلي:

«نحن نؤكد بهذا الصدد أننا مستقلون عن الجانبين اللذين يتنازعان النفوذ والسيادة الحزبية... وبذلك نكون قد وضعنا المصلحة الوطنية فوق كل إعتبارات الشخصية».

وأوضحت الجبهة في بيانها أيضا أن الحفاظ على وحدة الصف يكون بالرجوع إلى القاعدة، حيث أصدرت توصية إلى المناضلين أمرتهم فيها بضرورة قطع الصلة مع القيادتين (مصالي الحاج واللجنة المركزية) وتجميع الصفوف من أجل المناقشة الصريحة الديمقراطية. (1)

ولم تجد جبهة التحرير الوطني أية صعوبة في إزالة «شرعية» حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من الوجود، فقد كان أول إجراء اتخذته السلطات الاستعمارية لخنق الثورة في المهد هو إصدارها في الأسبوع الأول من نوفمبر 1954 قرارا بحل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وشرعت في إعتقال مناضليه، والزج بهم في غياهب السجون ظنا منها أن حوادث أول نوفمبر من تدبير هذا الحزب، وبهذا الصدد أدلى السيد «بيير منديس فرانس» رئيس الحكومة الفرنسية سنة 1954 بتصريح قال فيه:

«لقد حللنا حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وشنت الشرطة حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر وفرنسا نفسها، لأننا متأكدون الآن من أنها إذا لم تكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد

(1) ـ مصطفى الأشرف، الأمة والمجتمع، (ترجمة: حنفي بن عيسى)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص 166

فهي على الأقل صاحبة القيادة الايديولوجية فيه، إذ هي التي زودته بعناصر الأكثر تعصبا. (1)

ولكن على الرغم من إقدام فرنسا على حل جميع التنظيمات الحزبية الموالية للثورة في نظرها وملاحقة أعضائها، وإصدار الأحكام القاسية ضدهم، فقد واصل المركزيون المرموقين إرسال البرقيات إلى باريس يحتجون بواسطتها ويقترحون ويؤكدون أن المشكل سياسي وأن الأحداث نابعة من الجزائر، فلا دخل فيها للاتحاد السوفياتي ولأمريكا ولا لبريطانية ولا لمصر إلخ.

كما شارك المركزيون في مساع مشتركة مع غيرهم في الجزائر وفرنسا وأرسلوا وفدا مشتركا يتشكل من معظم الأحزاب السياسية إلى باريس لشرح القضية الجزائرية، إلى أن إعتقلوا، فجعل ذلك الاعتقال بإنضمام أغلبهم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني بعد إطلاق سراحهم مباشرة، والتحق بعضهم بالقاهرة وبعضهم بتونس وبعضهم بالمغرب الأقصى، وقاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحريري في إطار الجبهة وفي مقدمتهم السيد يوسف بن خدة. (2) وبذلك زالت هيئة المركزيين مبكرا ولم يبق لها أثر سواء بصفتها مجمعا للزعماء السابقين، أو بصفتها نزعة سياسية. (3)

وإذا كان حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية قد إختفي من الوجود في مطلع الثورة، والتحق أعضاء هيئة المركزيين بصفوف جبهة التحرير الوطني بعد فترة قصيرة من الانطلاقة، فإن أعضاء هيئة المصاليين التي صارت تعرف بإسم «الحركة القومية الجزائرية» قد ناصبوا جبهة التحرير الوطني العداء الشديد إلى درجة أن إستغل المصاليون فرصة إنشغال الجبهة بإنشاء قواعد لها داخل القرى والمدن الجزائرية، وقاموا ببعض العمليات التي كانوا يهدفون من ورائها إلى بث البلبلة في صفوف الجماهير للتشكيك في أهداف الثورة من جهة، وإظهارهم بمظهر المتبنين لها من جهة ثانية، ومن بين أعمالهم المناهضة للثورة مايلي:

(1) - مولود بلقاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 60
(2) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 46
(3) - ملفات وثائقية رقم 24، المصدر المذكور سابقا، ص 11

1 - الاعتداء على مجموعة من التجار من أصحاب للمذهب الإباضي، اللذين كانوا يقدمون إعانات مادية للجبهة ويرفضون تقديم الاعانات للمصاليين.

2 - إغتيال بعض الجزائريين الموالين لفرنسا، والذين يشتغلون في المباحث الفرنسية حتى يوهم المصاليون الجماهير الجزائرية، أنهم هم المفجرون والموجهون للثورة المسلحة.

3 - تشكيل إتحاد نسبوه للعمال أطلقوا عليه إسم «الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين».

4 - تضليل المناضلين المتطوعين في الأوساط المهاجرة بفرنسا قصد الالتحاق بصفوف الجبهة بإدعاء أن «الحركة القومية الجزائرية» هي التي تتزعم الثورة في الجزائر.

5 - موافقة المصاليين على خطة السلطات الاستعمارية في مواجهة جبهة التحرير الوطني عسكريا، حيث أنه عندما تأكد للمسؤولين الفرنسيين أنهم أمام حركة شعبية ثورية أصيلة تهدد بتقويض الاستعمار الفرنسي من الأساس ولا ترضى بـ «الاصلاحات» السطحية التي يلوح بها لانقاذ مصالحه الأساسية إنصرف تفكيرهم إلى تسطير خطة مزدوجة للقضاء نهائيا على الثورة سياسيا وعسكريا.

فقد لمس المسؤولون الفرنسيون أن محاولاتهم في إستعمال «بني وي وي»، لم تعد تجديهم نفعا، ومن ثم قرروا إستخدام الورقة المصالية ضد الثورة. (1) حيث صرح السيد «جاك سوستيل» الوالي العام للجزائر في شهر نوفمبر 1954 قائلا: «إن مصالي هو وسيلتي الأخيرة». (2)

غير أن «الحركة القومية الجزائرية» قد وجدت نفسها عاجزة على التغلب على الأزمة التي أصابت حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فهي على الرغم من تظاهرها المزيف أنها في خدمة الجماهير لاستمالتها، لم تحتفظ بهيكل أساسي إلا في فرنسا، وذلك نظرا لوجود مصالي بها - في المنفى - من جهة، ولجهل المهاجرين الجزائريين هناك للحقيقة الجزائرية من جهة ثانية.

(1) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالجزائر، عدد 93، في تاريخ 1961/4/10، ص 3
(2) - ملفات وثائقية رقم 24، المصدر المذكور سابقا، ص 11

فمن فرنسا كانت تصدر الأوامر، وتجمع الأموال والرجال لتنظيم أفواج مسلحة ومناطق منشقة عن المقاومة في الجزائر، والتي لم يكن الغرض منها المساهمة في محاربة العدو المشترك، الاستعمار الفرنسي، ولكن للقيام بعمليات التحدي والاستفزاز، وتحطيم الثورة الجزائرية بما تبثه هذه الحركة من روح الهزيمة وما تنشره من الاضطراب وما تقترفه من القتل، والافتراء كتقديمهم مصالي بصفته مؤسس وقائد لجبهة التحرير الوطني. (8)

وقد برزت «الحركة القومية الجزائرية» كقوة مضادة للثورة في الجناح الغربي لجبل جرجرة بقيادة العميل بلونيس، مما عرقل نوعا ما، السير الطبيعي لتغلغل نظام الجبهة في هذه الناحية، وقد تجنبت الجبهة في البداية مواجهة المصاليين بالعنف، وجادلتهم بالتي هي أحسن، حيث عملت على الاتصال بهم عدة مرات من أجل كسبهم لصفوفها. ولكن موقف المصاليين المتحجر حال بينها وبين ذلك، مما إضطرها إلى إتباع أسلوب آخر تمثل في فضحها لأهدافهم اللاوطنية للجماهير الشعبية، بحيث إلتحق نتيجة ذلك عدد كبير منهم بصفوفها، بينما تعنت الجماعة الذين خذر عقولهم بلونيس، فكان على الجبهة أن تواجههم بالسلاح، وتمكنت من تشتيتهم بعد إشتباكات متعددة معهم. (9)

كما شكل المصاليون خطورة كبيرة على الثورة ضمن تراب الولاية الرابعة، بحيث لم تتمكن الثورة من تطهيرها منهم إلا بعد مؤتمر الصومام، وبعد وقوع عدة إشتباكات بين الطرفين. من ذلك الاشتباك الذي وقع في شهر أوت 1956 بجبل سيدي رابح، الواقع ما بين بلديتي عفرون وموزاية من الولاية الرابعة سابقا (ولاية البليدة حاليا) بسبب ذبح المصاليين لأربعة مجاهدين، إثنان منهم مسؤولان سياسيان، وإثنان إتصال، بحيث تمكن المجاهدون في هذا الاشتباك من القضاء على 18 جنديا مصاليا، وأسر قائد قوات المصاليين المدعو عمر.

ونتيجة للخسائر الفادحة المادية والبشرية التي كان يلحقها المجاهدون بقوات المصاليين في الناحية، فقد غادر المصاليون جبل سيدي رابح ودوار

---

(8) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 11

(9) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية تيزي وزو»، المصدر المذكور سابقا، ص 7

بلوين، وأقامت الجبهة قواعدها في هذا الأخير، الذي كان يعتبر المعقل المنيع للمصاليين. كما إرتاح سكان دوار تالوين نتيجة هذا الانتصار الساحق، من الأسلحة التي كانت تحيرهم وتلازمهم في كل وقت وحين، من يصدقون يا ترى؟ هل يصدقون جنود المصاليين، الذين كانوا يدعون أنهم جيش التحرير الحقيقي، بحيث يجبرونهم على دفع الاشتراكات، وتحضير الأكل، وتخصيص منازل لتمركزهم؟ أم يصدقون المجاهدين الذين يحاولون على الدوام إقناعهم بأن المصاليين يعملون ضد مصلحة الثورة والشعب معا؟. (1)

وقد إنكشف القناع على وجه مصالي كمضاد للثورة ومعاون للعدو، عندما قابل الوزير المقيم «لاكوسط» في الوقت الذي أوشكت فيه الثورة أن تبلغ أهدافها العاجلة الا وهي إستقلال الجزائر، كما كان مصالي يقوم بتنقلات للاستجمام دائمة بين إقامة فاخرة وأخرى أفخر منها يخفره بعض الموالين وكل ذلك في ظهور وتجاهر وتحت رعاية الحكومة الفرنسية وعطفها.

ومن ثم فإن مصالي الذي كان يدعي أنه هو الذي هيأ الثورة المسلحة وأعلنها... ويتحلى بلقب قائد جيش التحرير الوطني وينسب لنفسه عنوة زعامة معنوية للثورة التحريرية، فهذا الشبح الذي يحافظ عليه القادة الاشتراكيون الفرنسيون برعاية وشغف لم يعد بإمكانه خداع الجماهير الجزائرية. إن لكل مهزلة نهاية، لقد أصبحت أكاذيب مصالي وأعوانه لا تجد لدى العمال المتواجدين بفرنسا أذن صاغية، وهذا هو الأمر الذي يفسر تكالبهم الاجرامي. (2)

وهكذا فعلى الرغم من إستمرارية «الحركة القومية الجزائرية» في إستفزازاتها لجبهة التحرير الوطني فإن مذهب المصالية قد فقد قيمته كتيار سياسي، وأصبح شيئا فشيئا حالة نفسية تذوب وتضعف بتوالي الأيام إلى أن صار معدوما. (3) وهذا بفضل السياسة الحكيمة التي سلكتها جبهة التحرير الوطني مع

---

(1) - مجلة أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 62، في تاريخ 1983، ص 68

(2) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالجزائر، عدد 2، في تاريخ 1956، ص 25

(3) - ملفات وثائقية رقم 24، المصدر المذكور سابقا، ص 11

المصاليين، حيث إتبعت في البداية معهم سياسة المرونة فإتصلت بهم كمحاولة منها لاقناعهم بضرورة توحيد الصفوف، وتظافر الجهود من أجل مواجهة العدو المشترك، غير أنهم رفضوا اليد الممدودة إليهم في عطف وتسامح، فتصلبوا أكثر وقدموا شروطا تعجيزية تمثلت في أن تعلن الجبهة أن مصالي الحاج هو القائد السياسي والعسكري للثورة التحريرية.

ورغم هذا التعنت من المصاليين فقد منحتهم الجبهة مهلة من الوقت علهم يعودون إلى رشدهم، ونظرا إلى أنهم لم يتخلوا عن عدائهم الشديد للجبهة، بالاضافة إلى قيامهم بعمليات تسيء إلى سمعتها، فقد قررت الجبهة مواجهتهم بالعنف بدلا من اللين حيث حضرت قوائم من الذين يشكلون خطرا على الثورة لتصفيتهم جسديا، وقد إلتحق نتيجة هذا الاجراء الثوري العديد من المصاليين بصفوف الجبهة، ولم يبق خارج صفوفها سوى مصالي الحاج والأقلية المتعنتة من أنصاره الذين تشبثوا بمواقفهم العدائية للثورة حتى إسترجاع السيادة الوطنية في 5 جويلية من سنة 1962.

موقف حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

كان حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يتمتع على الساحة الجزائرية بوزن كبير، بسبب إحتوائه على عدد كبير من المثقفين المتعمقين في الثقافة الفرنسية داخل صفوفه الذين كانوا يشعرون على الدوام بإزدواجية الشخصية، أي إنتمائهم إلى الجزائر بالتمزق بين أصالتهم المعروفة بثقافتها العربية الاسلامية من جهة، وإنتسابهم إلى الثقافة الفرنسية من جهة أخرى. كما كان الاتحاد الديمقراطي يضم في صفوفه التجار الكبار، زيادة عن تواجد مناضليه وأنصاره عبر أنحاء القطر الجزائري إلى درجة أن أصبح حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يعمل له ألف حساب، من حيث منافسته في المعارك الانتخابية.

ولكن على الرغم من السمعة الكبيرة التي كان يتمتع بها الاتحاد الديمقراطي داخل الأوساط الرسمية الشعبية إلى حد ما، فإنه لم يتخذ موقفا ثوريا غداة إندلاع الثورة المسلحة، وحمل السلاح من أجل تحرير الوطن من الهيمنة

الاستعمارية، وذلك لأنه لم يكن يؤمن بالعنف الثوري. والاتجاه السائد في صفوف هذا الحزب هو الاندماج، وإقامة جمهورية جزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي.[1]

في هذا الاطار واصل الاتحاد الديمقراطي نشاطه الرسمي والقانوني، حيث كان يشارك في الانتخابات، ويقترح حلولا سياسية، ويتخذ مواقف علنية متدرجة قليلا ولكنها كانت تدور في الاطار العام المعروف لموقفه السابق أي في تلك الوحدة الفرنسية «في إطار الديمقراطية الحقيقية والمساواة الفعلية».[2] وهذا ما أكدته تصرفات الدكتور فرانسيس عضو مكتب هيئة الاتحاد الديمقراطي في الندوة الصحفية التي عقدها وفد النواب الجزائريين في باريس بتاريخ 1955/2/4 بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في البرلمان الفرنسي، حيث قال: «انه توجد في الجزائر حركة قومية طاغية، وأن هذه الحركة تطالب بتحقيق الجمهورية الجزائرية التي تكون متحدة مع الجمهورية الفرنسية.[3]

ونفس النغمة رددها رئيس الاتحاد الديمقراطي السيد فرحات عباس في منتصف عام 1955 بباريس حيث قال أن الحل المنشود للاتحاد الديمقراطي يقوم على مايلي:

«لقد إخترنا في حزبنا بدون أي خلفية ـ وبكل حرية، التداخل مع فرنسا أو توقف بعضنا الآخر مع فرنسا الجمهورية ـ أي الاطار الاتحادي الفيدرالي ـ كمجموعة موسعة».[4]

وإذا كان حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يشمله قرار حل الأحزاب الجزائرية وبقي يتمتع «بالشرعية» الشكلية، لأن هذه «الشرعية» قد زالت عنه عمليا كبقية الأحزاب الأخرى بسبب نكبات الحرب، فإن الادارة الاستعمارية كانت ترمي من وراء سماحها لهذا الحزب القومي المعتدل بممارسة نشاطاته الهامشية إلى تحقيق أغراض معينة. فبالنسبة إليها تعتبر السياسة

(1) ـ مولود بلقاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 36

(2) ـ مولود بلقاسم نايت بلقاسم، المصدر الآنف الذكر، ص 17

(3) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 305، في تاريخ 1955/2/11، ص 7

(4) ـ مولود بلقاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 47

المعتدلة مفيدة لها، والفائدة عندها لا تكمن في الحوار، أو في إصلاح الأوضاع الفاسدة، أو في البحث عن حل يشرفها، ولكن تكمن في إقناع الرأي العام الفرنسي والدولي بأنه توجد إلى جانب «المتطرفين المناهضين لكل حل سلمي» مجموعة أخرى راقية قوية من الفرنسيين، وذات أفكار سياسية غربية شبيهة بفكرهم السياسي، ومتجردة من التعصب. كما أن فرنسا كانت تدرك جيدا أن فرحات عباس وأنصاره على إتصال مستمر بالثوار سريا ومع ذلك لم تلق القبض عليه، وذلك لكي توهم الرأي العام بأنها رغم إعلانها الأحكام العرفية متسامحة ولا تمانع في وجود معارضة سياسية. (1)

ولعل هذا ما شجع الاتحاد الديمقراطي بأن يبقى متمسكا بموقفه المناهض للكفاح المسلح رغم التضحيات الجسيمة التي كان يقدمها الشعب الجزائري بإستمرار. بالاضافة إلى الانتصارات المعتبرة المتتالية التي كانت تحرز عليها جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي. غير أن هناك أحداث بارزة شهدتها الساحة الجزائرية عجلت بإنضمام معظم أعضاء الاتحاد الديمقراطي وفي مقدمتهم رئيسه السيد فرحات عباس إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، ومن بين هذه الأحداث مايلي:

1 - إنتفاضة 20 أوت 1955، التي وضعت حدا للمترددين والمتشككين في نجاح الثورة.

2 - الشروع في تطبيق سياسة المقاطعة، التي شرعت الجبهة في تنفيذها إبتداء من شهر ديسمبر 1955، بحيث دفعت هذه السياسة بالسيد فرحات عباس أن يعمل كل ما في وسعه لاقناع المنتخبين التابعين لحزبه من مستشارين في المجالس البلدية والولائية ومستشارين في الاتحاد الفرنسي، وأعضاء في مجلس الشيوخ الفرنسي، ومندوبين في المجلس الجزائري بضرورة تقديم إستقالتهم، مؤكدا بأن «الشعب الجزائري قد أعرب بكل وضوح عن عزمه على رفض أية وصاية إستعمارية، وعلى تحقيق حياة قومية أصيلة بإقامة مؤسسات ديمقراطية». (2)

---

(1) - مصطفى الأشرف، المصدر المذكور سابقا، ص 192 - 196
(2) - مصطفى الأشرف، نفس المصدر الأنف الذكر، ص 192

وقد أسفرت الجهود التي بذلها السيد فرحات عباس عن نتائج إيجابية داخل صفوف النواب التابعين لحزبه، حيث بدأت الاستقالات الفردية والجماعية تنهال منهم تباعا إلى الادارة الاستعمارية في مطلع سنة 1956 (4). تلا كل ذلك إنضمام رئيس الاتحاد الديمقراطي الى صفوف جبهة التحرير الوطني، حيث عقد فرحات عباس بتاريخ: 1956/4/25 بالقاهرة ندوة صحفية حضرتها الصحف العربية، ووكالات الأنباء العالمية، أعلن أثناءها عن إنضمامه رسميا لصفوف جبهة التحرير الوطني، مؤكدا في نفس الوقت موقف الأمة الجزائرية الموحدة المكافحة ضد الاستعمار الفرنسي، والذي لخصه في كلمتين: «الاستقلال والفناء».

ويعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي ممثلا في شخصية رئيسه السيد فرحات عباس الهيئة السياسية الثالثة في الجزائر بعد حركة الانتصار - المركزيين طبعا. وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي إنضمت لصفوف الجبهة. وبذلك أصبحت عناصر الأمة كلها ذائبة في الثورة. بإستثناء الشواذ من عنصري المصاليين والشيوعيين. (5)

موقف الحزب الشيوعي الجزائري

إن الحزب الشيوعي الجزائري لم يلعب أي دور يستحق الذكر في معركة النضال من أجل الاستقلال الوطني وذلك على الرغم من الدعاية الصاخبة التي أنفقتها الصحافة الاستعمارية لتبرير إشراكه الوهمي في الثورة المسلحة، لأن قيادة الحزب الشيوعي الجزائري كانت تعيش في عالم الخيال ولم تكن قادرة على تحليل الثورة وعواملها تحليلا سليما. بل لقد سايرت الدعاية الاستعمارية ووصفت الثورة التحريرية بالارهاب وإستنكرت هذا «الارهاب» المزعوم. (1)

ففي يوم 2 نوفمبر 1954 أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بيانا سياسيا أدان فيه جبهة التحرير الوطني، وأعلن أنه أرسل وفدا برئاسة «نيكولا

---

(4) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 349، في تاريخ 1956/1/13، ص 6
(5) - الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، المصدر المذكور سابقا، ص 444 - 446
(1) - المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 26، في تاريخ 1 - 1957/4/15، طبعة ثانية، ص 4

زاتاسكي» ليخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأن الحركة لا حظ لها في النجاح، وليأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد. وورد في البيان كذلك أن الحزب الشيوعي يفضل الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا. (1)

إلا أن الترحيب الذي لاقته الثورة من طرف العناصر الوطنية على إختلاف إتجاهاتها دفعت بالحزب الشيوعي الجزائري أن يتراجع ويتخذ موقفا لينا لكنه معاديا في جوهره للثورة. ففي يوم 14 نوفمبر 1954، عقدت القيادة العليا للحزب الشيوعي في الجزائر دورة طارئة وأصدرت بيانا جاء فيه: «بعد تحليل البيان السياسي، (2) الذي تم توزيعه ومناقشته الأحداث المسلحة، التي وقعت منذ حوالي أسبوعين، فإن الحزب الشيوعي الجزائري يشير إلى أن الأمر لا يتعلق بعمليات إستفزازية، أو مؤامرة أجنبية. ولكنها أحداث صادرة عن حركة جزائرية، غير أن الحزب يتخذ منها موقفا مؤسسا على المبادىء الشيوعية. فالشيوعيون لم يفكروا إطلاقا في القيام بأعمال فردية، لأنهم يعتبرون العمل الفردي دليلا على عدم الثقة في الجماهير، وإعترافا بعجز العمل الجماهيري عن دفع قضايا الشعوب إلى الأمام».

وحتى يكون للبيان السالف الذكر صدى في الأوساط الشعبية على الخصوص فقد حاول الحزب الشيوعي الجزائري أن يتظاهر من خلاله بمظهر الحارس الأمين على مصلحة الجماهير بقوله: «إن العمل الفردي يمكن أن يلحق أضرارا بقضية الشعب إذا كان يؤدي إلى تباطؤ عمل الجماهير ويضعف معنوياتها، ويسهل القمع بجميع أنواعه. (3)

وقد أكد الحزب الشيوعي الجزائري موقفه المذكور في البيان الذي نشره في جريدة «الحرية» على إثر إجتماع لجنته المركزية يوم 9 يناير 1955، حيث جاء فيه: «إن الحزب الشيوعي الجزائري يتحاشى دوما الشعارات المرتجلة،

---

(1) ـ العربي الزبيري، «موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الثورة»، مجلة أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 60، 1983، ص 90

(3) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 91

الأعمال الفردية التي لا تستجيب لارادة الجماهير الواسعة للسكان، وتتجاوز إمكانياتها والتي قد تصبح أداة تفريق لصفوف العمال الجزائريين أي في صالح المستعمرين. إن تطور الكفاح السياسي للجماهير، الذي يفرض نفسه يستلزم إتحاد جميع القوى الوطنية الديمقراطية، فلا بد من ربط هذا الكفاح بحلفائنا الطبيعيين وبالاطار العالمي الذي توجد فيه بلادنا والتضامن مع الطبقة العاملة، ومع الشعب الفرنسي». (1)

وهكذا حاول الحزب الشيوعي الجزائري أن يوهم الجماهير بحرصه على مستقبلها، وخاصة مستقبلها السياسي، رغم أن إتصاله بها قبيل إندلاع الثورة المسلحة يكاد يكون معدوما، كما كان تعلق الجماهير به ضعيفا نتيجة عجزه في التعبير عن مشكلاتها وهمومها وتطلعاتها، في إسترجاع السيادة المغتصبة كما أثبت في هذه المرحلة عجزه عن تحليل الحالة الثورية تحليلا سليما، وبالتالي لم يتردد في إستنكار الأعمال الثورية ووصفها بالارهاب. (2)

وبالرغم من الانتصارات الهائلة التي حققتها الثورة في الداخل والخارج، لم يتراجع الحزب الشيوعي الجزائري عن موقفه المتمثل في إستنكاره للأعمال الثورية والتشكيك في مبادىء الجبهة وأهدافها، وتحريض الجماهير بصفة عامة ومناضليه بصفة خاصة، على عدم مساندة الثورة المسلحة. فقد جاء في بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري على إثر الاجتماع الذي عقدته في 9 يناير 1955 مايلي:

«ذلك أن الواقع هو أن الجزائريين من مسلمين وأوروبيين يريدون أن يعيشوا في سلام ووئام وفي بلد هو تراث مشترك لهم جميعا. إنهم يريدون أن يسيروا شؤونهم، وأن يتحرروا من الشركات الاستعمارية الكبرى ويتخلصوا من وصاية أمثال: «بورجو، وروني ماير، وعبد القادر السايح، وبلاشيط وغيرهم... وللوصول إلى هذا الهدف، ولفتح آفاق واضحة وواقعية وممكنة التحقيق أمام الجزائريين في أجل قريب. فإننا نقترح إنتخابات حرة لتعيين المجلس الجزائري الذي لا يمثل الشعب حاليا».

---

(1) ـ مولود بلقاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 56

(2) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 14، في تاريخ 1956/11/30، طبعة ثانية، ص 1

وترى اللجنة المركزية أن الأسلوب الذي إتبعته فرنسا في حل المشكل التونسي صالح تماما لانهاء الحرب الدائرة رحاها في الجزائر، ويتمثل هذا الأسلوب في إلقاء الثوار سلاحهم كمرحلة أولى، ثم الدخول في المفاوضات من أجل الاستقلال كمرحلة ثانية، حيث يقول البيان: «وفي الظروف الخاصة بالجزائر، وإعتبارا للتجربة الجارية حاليا في تونس (المفاوضات على نزع السلاح، ثم على الاستقلال الداخلي)، فإننا نرى أن هذا الاقتراح مما يمكن أن يساعد على حل المشكل الجزائري.»(4)

والواقع أنه إذا ما حللنا فلسفة الحزب الشيوعي الجزائري في فهم واقع المجتمع الجزائري نجده معذورا في ذلك، حيث أن الأهداف القريبة في نظره لا تتجاوز توفير الخبز للجميع، ومكافحة البطالة. فضلا عن مطالب 1943 المتعلقة بمنح الجنسية الفرنسية وحق الانتخاب لبعض الجزائريين. وأن الأهداف البعيدة كل البعد فهي إنتصار الثورة العالمية للبروليتارية أو على الأقل العواصم الامبريالية... «العواصم الأمهات» ليمتد خيرها فيما بعد إلى البلدان المتبناة الموصى عليها.(5)

ولكي يجسد الحزب الشيوعي الجزائري تحديه لجبهة التحرير الوطني في الواقع الملموس، ضرب عرض الحائط بتعليمة الجبهة التي تأمر الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية بعدم المشاركة في الانتخابات، حيث أعلن الحزب الشيوعي الجزائري يوم 24 فيفري 1955 بمشاركته في معركة الانتخابات التشريعية الجزئية المقرر إجراؤها في عمالة قسنطينة، ودعا إلى الاسهام الوطني المادي إبتداء من 10 مارس 1955 بعد أن أعلن عن مرشحه السيد: العمراني.

كما وجه بالمناسبة أعضاءه البارزين نداء إلى الشعب الجزائري حثوه فيها على المشاركة الجماعية في الانتخابات، حيث ورد في جريدة «الحرية» الصادرة يوم 13 مارس 1955 مقالا جاء فيه: بأن «إنتخابات يومي 17 و24 أفريل

(4) - مولود بلقاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 56

(5) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 57

ومهمة لا تعوض لفرض التعبير الحر والمطامح الوطنية للشعب الجزائري». كما ورد في نفس الجريدة بتاريخ 14 أفريل مقالا يدعو الشعب الجزائري إلى المشاركة الفعلية في الانتخابات مؤكدا بأن عدم الامتناع يساوي الدفاع عن الحرية والتقدم الاجتماعي والسلم.

وبالفعل فقد شارك الحزب الشيوعي الجزائري في إنتخابات الدوائر يومي 17 و24 أفريل 1955 بحماس كبير طمعا منه في الفوز بعدد كبير من المقاعد، خاصة وأن الجو السياسي قد خلا له بحيث لم يصبح له منافس في الميدان بإستثناء المعمرين. وبالرغم من الفشل الذريع الذي منيت به حملة الحزب الشيوعي الجزائري بسبب مقاطعة الشعب الجزائري للانتخابات وذلك إستجابة لنداء جبهة التحرير الوطني، فإن هذا الحزب قد قرر أن يسلك منعرجا خطيرا تمثل في القرار الذي إتخذته لجنته المركزية أثناء الاجتماع الذي عقدته في شهر جوان 1955 والمتضمن إنشاء أداة عسكرية تحمل إسم «المحاربون من أجل الحرية»، وذلك في الوقت الذي شرع فيه مناضلوه من الشباب الجزائريين يراجعون ضمائرهم، ويتساءلون عن حقيقة الصلات التي تربطهم برفاقهم الأوروبيين ثم التفكير في عملية الانضمام لصفوف الجبهة وفقا للشروط الواردة في بيان أول نوفمبر.(1)

وقد عبر عن إرتفاع الوعي وصحو الضمير لدى هؤلاء المناضلين الشباب أحسن تعبير المناضل إبن با أحمد الاشتراكي، النائب السابق عن مدينة قسنطينة عند إلتحاقه بصفوف جبهة التحرير الوطني، وذلك ضمن الرسالة التي وجهها حينذاك إلى رئيس قسمه، وإلى الأمين العام للحزب الاشتراكي، والتي جاء فيها مايلي:

رفيقي:

«منذ شهور وأنا أسائل نفسي عما إذا كان مكاني لا يزال لحد اليوم داخل الحزب الذي عملت مناضلا بصفوفه ما يقرب من ثلاثين عاما، وقد كنت أصطدم في يأس برغبة الاستمرار في خدمة الحزب بالفصل بين إخلاصي

(1) - مولود بلقاسم نايت بلقاسم، نفس المصدر الآنف الذكر، ص 55

للحزب الاشتراكي وبين تعلقي العاطفي بالشعب الذي أتشرف بالانتماء إليه فرفضت لحد اليوم. إلا أن تطور الأحوال المؤسف قد جعل أن ساعة الاختيار قد وصلت، وأنت تعرفني كثيرا لا تشك في الأسباب التي جعلتني أختار بلادي، وأنا إذ اتخذ هذا الاجراء أستعيد نفسي في النهاية وأصبح مرتاحا مع ضميري كرجل نزيه ومع عقائدي كإشتراكي جزائري. وأنا أعلم أن بعض الرفقاء سيصيحون قائلين إني جبان وخائن أما الآخرون وهم أصحاب الرزانة فقد يهمسون بأني أعرض نفسي لأخطار جسيمة. فهل من الجبن إستنكار سياسة الوزير المقيم «لاكوسط» الذي أصبح أسير الرجعية في الجزائر، ومساندة أعمال العنف اليومية البغيضة والسكوت عن إعدام الرهائن وميادين القتل وبأس شعب كامل أصبح يعيش في حالة حصار؟ ومن الخيانة القول بأن التسوية لا توجد في الحرب القاسية المعلنة على شعب بأكمله بل توجد في الترضيات للمطامح الوطنية التي يستحيل التحرير الاجتماعي بدونها؟. أما الأخطار فأنا أدرك قيمتها وشرفها، وداعا أيها الرفيق». (٤)

وفي الحقيقة أن الحزب الشيوعي الجزائري كان يهدف من وراء تراجعه الظاهري عما كان يسميه بالمبدأ المقدس المتمثل في رفض العمل الفردي، والتخلي دون سابق إنذار عن برنامج عمله الرامي إلى تنمية الكفاح السياسي كوسيلة وحيدة لحل المشكل الجزائري وتكوينه الأداة العسكرية السالفة الذكر يهدف إلى تحقيق غرضين أساسيين:

أولاهما: منع مناضليه الجزائريين من الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني إذا توفر لهم الاطار العسكري الذي مكنهم من حمل السلاح داخله.

ثانيهما: حمل جبهة التحرير الوطني على التفاوض من أجل وضع ما يسمى ببرنامج مشترك للعمل الثوري مع إحترام الاستقلال السياسي لكل من الكيانين. (٥)

وقد نفذ الحزب الشيوعي الجزائري بالفعل عدة عمليات عسكرية من أجل

---

(٤) - المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 12 ، في تاريخ 1956/11/10 ، طبعة 2، ص 3

(٥) - العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 93

فرض وجوده وإعطاء شرعية التمثيل السياسي له مستقبلا، ومن بين العمليات العسكرية التي قام بها:

1- حرق مخزون نبات الحلفاء في المرسى.

2- إلقاء قنبلة يدوية على أحد مراكز الشرطة.

3- تهريب شاحنة محملة بالسلاح لتنظيم العمل المسلح في الجبل وأطلق على هذه العملية «الجبل الأحمر». (٤)

وحرصا من الجبهة على إزالة أي إلتباس، أصدرت منشورا في جريدة المقاومة بعنوان «بيننا وبين الحزب الشيوعي» جاء فيه: «ولقد حاولت مصالح الولاية العامة كما هو شأنها قبيل اجتماع عام لهيئة الأمم المتحدة أن تستغل الحوادث السالفة الذكر لأغراض سياسية فنسبتها للشيوعيين الذين قالت عنهم، أنهم يعملون بإتفاق مع جبهة التحرير الوطني، وتضيف المصالح المذكورة أنه عثر على أسلحة شيوعية وقد تركت في أروقة بعض البنايات. ويلاحظ فورا أن المقاولين لا يرمون أسلحتهم بل يستعملونها، ونوضح أخيرا لإظهار الحقيقة أن الحزب الشيوعي الجزائري لا يعنينا لا من قريب ولا من بعيد، لا ينخدع من الناس إلا الذين يريدون أن ينخدعوا». (٥)

ولم يعمر «المحاربون من أجل الحرية» طويلا، وذلك لسببين:

السبب الأول: رفض جبهة التحرير الوطني أية مساومة على المبادىء والأهداف الواردة في بيان أول نوفمبر من طرف الحزب الشيوعي الجزائري.

السبب الثاني: عدم إحتضان الجماهير الشعبية لتنظيمهم العسكري.

ويذكر أولئك الذين عاشوا تلك الفترة من مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري أن المجموعة المسلحة التي أوجدها الحزب الشيوعي الجزائري لموازنة جيش التحرير الوطني، ولتبرير مطالبته بتكوين تنظيم مشترك مع جبهة التحرير الوطني حسب المقترحات المذكورة أعلاه لم تدخل المعركة فعليا. إذ سرعان

---

(٤) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية الجزائر»، المصدر المذكور سابقا، ص 25

(٥) - المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 13 ، في تاريخ 1956/11/20 ، طبعة 2، ص 1

ما ملت المجموعة حياة الجبال، واصطدمت بالواقع التي أراها أن جيش التحرير الوطني صعب المراس، سهل التحرك في أوساط الجماهير. (1).

مما سبق يتضح أن الحزب الشيوعي الجزائري كان يدرك منذ الوهلة الأولى أن أحداث أول نوفمبر 1954 هي عمليات ثورية وليست عمليات «إرهابية»، لكنه حاول أن يثبت غير ذلك خلال بياناته المتعددة، ومواقفه المتحجرة، ومناوراته المستمرة، ويرجع هذا التناقض، وهذا التحجر، وهذه الخيبة إلى عدة عوامل، أهمها:

1 ـ أن الحزب الشيوعي الجزائري يتكون من أغلبية أروبية ترفض الاتجاه الوطني المتمثل في العمل من أجل تحقيق الاستقلال الكامل، والانفصال عن فرنسا. (2) ولذا كان خضوعه للحزب الشيوعي الفرنسي خضوع «بني وي وي». (3)

2 ـ إعتقاد الحزب الشيوعي الجزائري بأن تحرير الوطن الجزائري من الاستعمار الفرنسي مستحيل الوقوع قبل إنتصار ثورة طبقة العمال في فرنسا، وهذه النظرية من آثار الآراء الماركسية التي تدعو إلى سياسة الاندماج السياسي والانتهازي، فهي تنكر صفة الثورة لطبقة الفلاحين وخاصة المزارعين الجزائريين، وتدعي أنها تحمي طبقة العمال الجزائريين من خطر مريب، خطر الوقوع تحت سيطرة البورجوازية العربية، وكأنما الاستقلال الوطني الجزائري سيسلك حتما ـ في عرف الشيوعيين ـ طريق الثورات الخائنة، بل ويتقهقر إلى نظام إقطاعي (4) وهذا ما جعل الحزب الشيوعي الجزائري يعتمد وسائل كفاح لا يقيم فيها أي حساب للمطامح الحقيقية للشعب الجزائري. (5)

3 ـ الاعتقاد الخاطىء للحزب الشيوعي الجزائري بأنه يمثل شريحة هامة من المجتمع الجزائري ومن ثمة فإن إنضمامه لصفوف جبهة التحرير الوطني طبقا

(1) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 93
(2) ـ ملفات وثائقية رقم 24، المصدر المذكور سابقا، ص 14
(3) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 26، في تاريخ 1 ـ 1957/4/10، طبعة 2، ص 4
(4) ـ المقاومة الجزائرية، المصدر المذكور سابقا، ص 4
(5) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 14، في تاريخ 1956/11/30، ص 1

الاتجاه في بيان أول نوفمبر معناه الاعتراف بالزعامة للجبهة، وأن مثل هذا الاعتراف يؤدي بالضرورة إلى التخلي عن صيغة التنظيم السياسي وهو ما لا يقبله المناضلون الشيوعيون الأروبيون خاصة. (1) بل وحتى بعض الشيوعيين الجزائريين إن لم يجاهروا بالرفض الصريح فهم في الواقع يتفقون مع رفاقهم من حيث الجوهر. حيث يقول السيد: عمار أوزقان، بأن الحزب الشيوعي الجزائري عندما طلب من مناضليه فرادى الاختيار بين الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني وبين الحياة المدنية، فمنهم وهم قلة قليلة، من فضل الحل الأول، ومنهم وهم الأكثرية الباقية من إختار العودة إلى بيته أو مغادرة البلاد نهائيا. (1)

ومع ذلك فإننا لا ننكر أن الشيوعيين الجزائريين قد سجلوا بعض المبادرات يجدر التنويه بها، إذ تمرد عدد منهم على حزبهم كما سبق أن ذكرنا، والتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني نتيجة إستيقاظ الروح الوطنية فيهم، وهجرهم النزعة الماركسية، وبالتالي إقتناعهم بالجهاد التاريخي، الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني. (2)

وبذلك إضمحل الحزب الشيوعي الجزائري بصفته منظمة جدية، نظرا لغلبة العناصر الأروبية على إرادته، وأيضا بسبب التناقض الذي ظهر في عقائده الوطنية الجزائرية الوهمية أمام الثورة المسلحة، مما تعسر عليه هضم الوسائل التي إختارها الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954 لاسترجاع حريته المغتصبة. (3)

موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى جانب كونها حركة دينية تبشر بمستقبل الجزائر العربي المسلم، وتدعو الناس إلى إقتفاء أثر الرسول عليه الصلاة والسلام، وأثر الرعيل الأول من المؤمنين الصادقين، الذين جاهدوا

(1) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 26، في تاريخ 1 ـ 1957/4/10، ص 4
(2) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 14، في تاريخ 1956/11/30، ص 1 طبعة ثانية
(3) ـ العربي الزبيري، المصدر المذكور سابقا، ص 90

جهاد الأبطال في سبيل نشر الدين الاسلامي الحنيف وتعاليمه وفضائله، وبث أنوار العلم والمعرفة الصادقة بين الناس. (8)

حركة فكرية وثقافية أيضا تنفض غبار الجهل والأمية على الشعب الجزائري، حيث أسست المدارس الشعبية للتعليم والمساجد لأداء الشعائر الدينية، والنوادي الثقافية، وعلمت الشعب الجزائري كيف يصمد وينتقي العناصر الوطنية لتسير هذه المؤسسات بنفسه بواسطة الانتخابات والتصويت والاجتماعات والمناقشات. (9)

وهناك جانب آخر أولته الجمعية إهتماما كبيرا يتمثل في دعم الشعور الوطني، وتعزيز الانتماء الحضاري العربي الاسلامي لدى الجيل الصاعد على الخصوص، كما يتضح من شعارها: «الاسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا». وهكذا كان سير الجمعية منذ البداية إلى ذلك اليوم المشهود، يوم أول نوفمبر 1954. فما كان موقفها من الثورة المسلحة التي عرفها بيان أول نوفمبر بأنها ثورة شعبية لا حزبية، وأن قيادتها جماعية لا فردية، وأنها تدعو الأمة الجزائرية قاطبة للمشاركة ببذل الدم والتضحية بالأرواح من أجل إسترجاع الاستقلال الوطني الكامل؟.

الواقع أنه من خلال دراستنا لآثار الجمعية الذي تضمنته جريدة «البصائر» التي هي لسان حالها، وجدنا أن الجمعية وجدت نفسها محرجة ومنقسمة على نفسها غداة إندلاع الثورة المسلحة. فكان هناك تيار يعارض الكفاح المسلح ويتوقع فشله، وتيار آخر يؤيده ويدعو أعضاء الجمعية وكافة أفراد الشعب الجزائري للالتحاق بركب الجهاد والمجاهدين.

التيار المعارض للثورة

كبقية العناصر المناهضة للثورة في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي

(8) ـ أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء 3، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 22

(9) ـ عبد الله شريط، المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ص 55

الجزائري، كانت هناك بعض العناصر في داخل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كانت تدعو السلطات الاستعمارية إلى إحداث إصلاحات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي من خصائصها العدل والمساواة بين كافة سكان الجزائر.

وهكذا فعلى الرغم من أن بيان أول نوفمبر كان واضحا في الدعوة إلى العنف الثوري والتخلي نهائيا عن المقاومة السلبية (إحتجاجات، توسلات، إقتراحات الخ)، فإن هذا التيار في الجمعية كان يحتج ويقترح الحلول للأزمة، ويتساءل عن العمليات الثورية التي كانت تنفذها جبهة التحرير الوطني عبر أنحاء القطر الجزائري، كقطع أسلاك التليفون، وتحطيم أعمدة الكهرباء، وقتل الخونة، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن السبب في هذا التمرد هي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري. أما الحلول في نظره فتتمثل في تفاوض السلطات الفرنسية مع الأحزاب السياسية حول مستقبل الجزائر السياسي. والسؤال المطروح هل يكون إندماج الجزائر مع فرنسا في إطار إتحاد فيدرالي؟ أم يكون بواسطة منح إستقلال ذاتي للجزائر إقتداء بتونس والمغرب؟

ومن ثم فإن حل الأزمة الجزائرية في نظر هذا التيار لا يكون عن طريق اللجوء إلى المزيد من العنف وإراقة الدماء من الطرفين، وإنما يكمن في الأخوة والتضامن والحب والاحترام والثقة المتبادلة بين سائر عناصر السكان، لا فرق بين معتقدهم ولا بين أصولهم، يتجندون معا كرجل واحد لخوض معركة البناء والتشييد، ويخلصون لجزائريتهم ويعملون لها وكأنهم البنيان المرصوص يشد بعضه بعضا، بمعنى آخر أن يعمل الجميع تحت شعار: الأخوة والتضامن والمصلحة المشتركة، لا تحت شعار: الأثرة والعداوة والبغضاء. (1)

وقد أكد التيار السلبي لجمعية العلماء حلوله الوسطى في بيانه الصادر في الثامن والعشرين من شهر يناير عام 1955، حيث دعى فيه السلطات الاستعمارية إلى معالجة الأزمة الجزائرية وفق قاعدة ديمقراطية حرة، وذلك

(1) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 298، في تاريخ 1954/12/24، ص 1

بوضعها بالتنسيق مع الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية برنامج إصلاحات يشمل جميع الميادين، وإقدامها على تنفيذه دون تسويف أو مماطلة مسديا في نفس الوقت النصيحة للسلطات الاستعمارية بأن سياسة العنف التي تمارسها ضد المواطنين الجزائريين لا تقضي على الثورة المسلحة، وإنما ستقضي عليها بواسطة الانجازات المختلفة، التي تنتظرها الأمة الجزائرية بفارغ الصبر. (1)

وتبلور موقف التيار السلبي أكثر وذلك من خلال النداء الذي وجهه للشعب الجزائري في شهر مارس من عام 1955 بإسم الأساتذة والمعلمين، حيث دعى بواسطته الشعب الجزائري إلى إستئناف النضال السياسي السلمي بقوله: «آن للأحرار الجزائريين أن يجتمعوا في حركة سياسية جزائرية واسعة، فإن ساعة تحمل المسؤوليات العظمى قد دنت، فليتقدم الأحرار الجزائريون بشجاعة وحكمة للنضال السياسي السلمي بتشكيل «هيئة» في أقرب وقت تتولى الدفاع عن قضية بلادنا المقدسة، وتبلغ صوت أمتنا المنكوبة بكل صدق وأمانة، فإلى تنظيم إتحاد يتألف من الشعب، ويسانده الشعب، ويعمل لخير الشعب». (2)

وهكذا نجد التيار السلمي لجمعية العلماء يتجاهل وجود جبهة التحرير الوطني رغم مرور ستة أشهر على ميلادها، ويدعو إلى تشكيل هيئة سياسية جزائرية جديدة تحل محل الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية التقليدية. وكان من المفروض أن يقوم بالدعوة إلى دعم وتعزيز صفوف الجبهة ماديا وأدبيا، وليس إلى تأسيس هيئة تتناق وبيان أول نوفمبر، والذي زاد الوضع خطورة، أن هذه العناصر المناهضة للثورة قد قامت بمحاولات مكشوفة لتشويه سمعة جبهة التحرير الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك بوصفها المجاهدون بسفاكي الدماء، بسبب تنفيذهم الاعدام في الخونة الذين يشكلون خطرا على الثورة. (3)

كما قام هذا التيار بتقديم إقتراحات ونصائح للسلطات الاستعمارية من اجل

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 304، في تاريخ 1955/02/04، ص 1
(2) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 315، في تاريخ 1955/4/22، ص 1
(3) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 323، في تاريخ 1955/6/17، ص 1

التوصل إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، حيث قدم لها إقتراحا جديدا يتمثل في وضع دستور شامل يمكن سكان الجزائر من التعبير الحر عن إرادتهم ويسوي بين جميع عناصر السكان من أوروبيين وجزائريين، بحيث يصبح الكل أمام قوانينه سواسية. (1)

وحتى عشية هجوم 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني (الولاية الثانية فيما بعد) لم يستطع التيار السلبي للجمعية التخلص من موقفه الشاذ كلية رغم بروز عدة ظواهر تثبت قوة الجبهة وعدم جدوى سياسة الاصلاحات الناتجة على يد النظام الاستعماري القائم. إذ بقي يعاتب الحكومة الفرنسية وأعضاء البرلمان الفرنسي على تجاهلهما إقتراحاته ونصائحه بوجوب إدخال التغييرات الجوهرية على نظم الحكم وأساليب الادارة وطرق التسيير في القطر الجزائري

ويؤكد أن افضل اسلوب لنجاح هذه العملية هو منح الحكم الذاتي للجزائر على قاعدة «الفيدرالية»، أي الارتباط مع فرنسا، الذي يضمن كما قال مصلحة الجميع، ومصالح الجميع، وتضامن الجميع. وهذه الاقتراحات تعتبر متناقضة، كما هو معلوم مع الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر المتمثلة في الاستقلال الوطني الكامل، وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادىء الاسلامية.

التيار المساند للثورة

لقد برز التيار الايجابي لجمعية العلماء، هو الآخر منذ إندلاع الثورة المسلحة، وذلك بدعوته أعضاء الجمعية، وكافة أفراد الشعب الجزائري إلى الامتثال لتعليمات جبهة التحرير الوطني، والعمل بما جاء في بيان أول نوفمبر قولا وعملا.

وفي الواقع كانت نسبة كبيرة من أعضاء الجمعية قد بدأت تتصل بطريقة سرية مع الجبهة دون أن تعلن رسميا عن مساندتها المطلقة لما جاء في بيان أول

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 330، في تاريخ 1955/6/24، ص 1

نوفمبر 1954، وذلك خوفا من إكتشاف أمرها وإلقاء القبض عليها من طرف السلطات الفرنسية. ومن جملة الحجج التي إستعملها هذا الفريق لاثبات شرعية الثورة، وضرورة مساندة الجبهة، العوامل القمعية الآتية:

1 - العمليات الفظيعة التي تقوم بها السلطات الاستعمارية من تنكيل وزجر، وإتلاف الأرزاق وتخريب وتدمير القرى العديدة بالديناميت عبر أنحاء القطر الجزائري خاصة بمنطقة الأوراس.

2 - الاعتقالات الجماعية للوطنيين، الذين إمتلأت بهم السجون.

3 - إعتقال الكتاب والصحافيين الذين أودعوا هم الآخرون السجون بسبب نشرهم مقالات تنتقد النظام الاستعماري مضى عليها زهاء العام والنصف العام.

4 - وسائل الاستنطاق التي ترتعد لهولها الفرائص، ويندى لها الجبين الانساني خجلا وحياء، والتي تشبه محاكم التفتيش الفظيعة. (1)

كما كان التيار الايجابي للجمعية مقتنعا منذ البداية بحتمية إنتصار الثورة المسلحة، لأنها ثورة شعبية، قامت على أسس عادلة، متوقعا سقوط كل الحكومات الفرنسية التي تتجاهلها، بل مؤكدا بأنها سوف تحطم جبروت «والجيش الذي لا يقهر» وتكسر كل الحواجز إلى أن توصل الجزائر إلى شاطىء الأمان، وتحقق آمال شعبها في حياة العز والكرامة، وقام في نفس الوقت بحث الشعب الجزائري على التحلي بروح الصبر، وروح التضامن والوحدة ونكران الذات. (2)

ويتضح موقف التيار الايجابي من خلال النداء الذي وجهته نخبة من رجال سلك التعليم العربي بالجزائر، الذين هم أعضاء في جمعية العلماء، بحيث تجاوز عدد الموقعين عليه (300) معلم، إلى ممثلي الفكر الفرنسي من رجال الصحافة والسياسة والعلم والأدب، الذين إستنكروا الأعمال الوحشية التي تقوم بها السلطات الاستعمارية ضد المواطنين الجزائريين العزل. كما دعوا في نفس الوقت الحكومة الفرنسية إلى التخلي عن غرورها وكبريائها، والجلوس إلى

---

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 297، في تاريخ 1954/12/17، ص 1

(2) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 305، في تاريخ 1955/2/11، ص 1

مائدة المفاوضات مع الممثل الشرعي للشعب الجزائري الا وهي جبهة التحرير الوطني.

واستنكر أيضا هذا التيار بواسطة ندائه التصرفات اللامسؤولة للأحزاب والهيئات السياسية الفرنسية بتدعيمها السياسة الاستعمارية في القطر الجزائري المتمثلة في محق حرية الأمة وحرمانها من العيش في كرامة وشرف إنساني، مؤكدا أن هذه السياسة سيقضي عليها لا محالة، لأن الثورة المسلحة ما قامت إلا من أجل إزالتها من التراب الجزائري. (1)

والواقع أن التيار الايجابي للجمعية قد لعب دورا كبيرا في فضح مؤامرات الاستعمار الفرنسي حيث كان بالمرصاد لكل إجراء تعسفي تتخذه السلطات الاستعمارية من خلال إبراز مخاطره وأبعاده للرأي العام المحلي والدولي، وفي نفس الوقت يستعمله كحجة قوية على نمو الثورة وتطورها على الصعيدين العسكري والسياسي. وهذا ما فعله بالضبط عند إعلان السلطات الاستعمارية على مشروع «قانون حالة الطوارىء»، حيث استشهد بما ورد في تصريح السيد «بورجيس مونوري» وزير الداخلية الفرنسي عندئذ، الذي قال ما يلي:

«إن الحكومة إذ لم تسعف بقانون حالة الطوارىء وتنفذه بسرعة في الجهات المعينة من البلاد الجزائرية، فإننا سنجابه حالة إنتفاض عام تشمل سائر جهات البلاد الجزائرية». (2)

فقد علق التيار الايجابي على كلام وزير الداخلية الفرنسي بقوله: «إن وزير الداخلية مادام المسؤول الأول على القطر الجزائري فمما لاشك فيه أن كلامه مبني على حقائق ووقائع وتقارير صحيحة تصور الوضعية الجزائرية تصويرا حقيقيا، وتسلط الأضواء على ما ظهر وما خفي من الحوادث المسلحة في الجزائر

---

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 307، في تاريخ 1955/2/25، ص 1

(2) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 313، في تاريخ 1955/4/8، ص 1

التي نتج عنها إجماع شعبي، وإرادة مشتركة من أجل التخلص من النير الاستعماري». (1)

واستشهد مرة أخرى بكلام السيد «إدغار فور» EDGAR FAURE رئيس الحكومة الفرنسية، الذي قال: «إن نحو (300) من الأشقياء سفاكي الدماء الخارجين عن القانون يرتكبون أعمال العدوان، التي لا يمكن الصبر عليها، والتي يجب إخمادها بكل سرعة وقسوة». (2)

وقد إستغل التيار الايجابي هذه الفرصة لكي يمزج التهكم بالجد ويتساءل: هل أن «الـ 300 من الخارجين عن القانون، الذين يقابلهم في القطر الجزائري ما يزيد عن 150،000 من الجند الفرنسي المسلحين بأحدث الأسلحة، هم الذين أذكوا نيران الثورة، ويوشكون على تعميمها عبر أنحاء القطر الجزائري، رغم أنهم يعملون في مناطق محصورة ومحدودة؟».

ويضيف: «هل القضاء على الـ 300 الخارجين عن القانون يكون بواسطة القوة الضخمة، ووسائل التدمير؟ وهل كم الأفواه، وأبعاد المفكرين، وإلجام الصحف، وسجن الأبرياء، وفتح المعتقلات يعيد الثقة إلى نفوس الأمة، ويبدل شقاءها سعادة وخوفها أمنا، وجهلها علما، وفقرها ثروة، وإستعبادها حكما وسلطانا؟ وهل نجحت القوة الغاشمة يوما في فرض سلطانها على النفوس وتغيير مجرى حياة شعب، والتحكم في إحساسه حتى يخرج من حالة الغضب إلى حالة الرضى، رغما عما يشعر به من آلام شملت الجسم والروح معا؟».

ثم يؤكد في الأخير على أن الشعب الجزائري لن يتراجع عن قراره في مواصلة الكفاح المسلح، ولو فرض عليه ألف حصار، وصب عليه كل ما في حالة الطوارىء من غضب وعلقم. إذ أن معالجة القضية الجزائرية لا يكون بإستعمال وسائل الشدة والعنف والاكراه وإرغام الجزائريين على كبت عواطفهم والسكوت عن آلامهم ولا يكون بإتهام الأجنبي بتصدير الثورة إلى الجزائر، وإنما

(1) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 1
(2) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 1
(3) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 1

بالاستجابة لرغائب الشعب الجزائري العادلة والمشروعة في تقرير مصيره بنفسه بواسطة مفاوضات علنية مع من يمثل الأمة الجزائرية تمثيلا صحيحا، جبهة التحرير الوطني. (1)

وليس هناك أبلغ وأدق من الوصف الذي قدمه التيار الايجابي للجمعية بخصوص المحتشدات التي كانت تقول عنها السلطات الفرنسية بأنها «مراكز الايواء»، حيث أوضح بأنها سميت بهذا الاسم «مراكز الايواء» تعمية وتضليلا تماشيا مع تصريحات المسؤولين الفرنسيين حيث سبق أن صرح وزير الداخلية الفرنسي من فوق منبر الجمعية الوطنية الفرنسية بأنه لن تقع في القطر الجزائري محتشدات، وذكر كذلك الوالي العام الذي كان من أبطال المقاومة الفرنسية وذاق تحت نيران الألمان طعم الظلم والاستبداد الوحشي بتصريحه الذي قال فيه بأنه لن يسمح بأن يقع في القطر الجزائري تحت سلطته، وأيام ولايته شيء يشبه ما كان قد ثار ضده، وحمل بنفسه السلاح لمقاومته في بلاده.

وطبعا فإن وزير الداخلية والوالي العام كانا يفعلان في الجزائر عكس ما يقولان. فقد كانت هناك قلتة السطل في الصحراء القاحلة الممتدة الأطراف بين قصر البخاري والجلفة، وهي محتشدات مملئة بالمدافعين عن الحرية في الجزائر.

أثر إنتفاضة 20 أوت 1955 في توحيد الجمعية تجاه الثورة المسلحة

كان التيار الايجابي لجمعية العلماء يتصدر الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية منذ إندلاع الثورة المسلحة في تسليط الأضواء على ما حققته جبهة التحرير الوطني من الانتصارات السياسية والعسكرية، وفضح المؤامرات والمناورات الاستعمارية، ولقد تعرض بالتحليل الموضوعي لحوادث 20 أوت 1955 بحيث أبدى إندهاشه وتعجبه من موقف خصوم الثورة الذين فوجئوا بهذه الحوادث الدامية، رغم أن الدماء كانت تسيل فوق أديم الأرض الجزائرية سيلا غزيرا منذ غرة نوفمبر 1954، وكما قال أحد أنصار هذا التيار فإن

(1) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 1

الانتفاضة الشعبية قد مزقت لأول مرة عن أعينهم تلك الغشاوة الوهمية، وبرهنت لهم عن إستمرارية الثورة وتطورها، وكذا إلتحام الجماهير الشعبية حولها.

وكانت إنتفاضة 20 أوت 1955 بمثابة ردود فعل قوي ضد الهيمنة الاستعمارية في الجزائر. فقد إعتمد التيار المؤيد للثورة في الجمعية على حوادث 20 أوت لكي يحمل الادارة الفرنسية مسؤولية تلك المجازر، التي خططت لها ونفذتها ثلاث فئات:

الفئة الأولى التي تتحمل تلك المسؤولية هي فئة النظام الاستعماري الفظيع المفروض على الجزائر والذي إستأثر بكامل خيرات البلاد الجزائرية وأرضها، وموارد ثروتها وإستبد بأحكامها دون بنيها، وعاملها معاملة الدون، وترك المواطنون يتخبطون في الجهل والبطالة، وأمعن في إمتهانهم وإحتقارهم، والتدليس عليهم إلى أن بلغ السيل الزبى ووصلوا إلى درجة هانت عليهم معها الحياة.

الفئة الثانية هي الجالية الأروبية التي إقتطفت ثمرات النظام الاستعماري يانعة وكدست حولها سائر غنائمه، وجمعت الثروات الطائلة وتمتعت في بحبوحة العيش على بساط الترف والنعيم، وإستأثرت بالسلطة والحكم والنفوذ، وأصبحت تقف صفا واحدا، وجدارا منيعا دون إحراز العنصر الآخر الذي هو رب الدار الأصلي، والذي يبلغ عدده تسعة أضعافها على حقه، والتمتع بما يتمتع به غيره من شعوب الدنيا بأبسط قواعد العدل الديمقراطي، وبعض قواعد العدل الاجتماعي فلهم دائما كل شيء، وليس للآخرين أبدا اي شيء. . .

أما الفئة الثالثة والأخيرة فتتمثل في النظام الحكومي، الذي ليست له إلا عين واحدة، يرى بها الاستعمار والمستعمرين، وليس له إلا أذن واحدة يسمع بها أقوالهم وحججهم، فإذا ما تكلم المظلومون المحرومون وصرخوا، أدار لهم أذناه الصماء، وإذا ما تظاهروا وتحركوا واجههم بعينه العمياء. والشعب إن تكلم فهو يريد أن يسمع، والأمة إن تظاهرت فهي تريد أن تكون مظاهرتها مشاهدة. فمن أجل أن تسمع، ومن أجل أن ترى عمدت إلى خوضها الكفاح المسلح لعلها بهذه الوسيلة الأخيرة تسمع وترى.

وهكذا تتحمل هذه الفئات الثلاثة أمام التاريخ وأمام الرأي العام العالمي مسؤولية الدماء التي ترهق، والأرواح التي تزهق، والمجازر التي ترتكب، ولا

يمكن إرجاع الأمن والهدوء إلى أرجاء القطر الجزائري إلا إذا زالت الأسباب الثلاثة السالفة الذكر. فزال النظام الاستعماري وتحطم إلى الأبد، وإقتنعت الجالية الأروبية بأنها لا يمكن لها الحياة فوق أديم الأرض الجزائرية، إلا إذا تخلت عن كبريائها وغرورها وتضامنت مع السكان الأصليين أو غادرت التراب الوطني إلى دون رجعة، وتأسيس حكومة جزائرية مؤلفة على طريقة ديمقراطية حرة من الجميع وللجميع دون ميز أو محاباة أو إجحاف. (1)

ومن ثم كانت الانتصارات المعتبرة التي حققتها جبهة التحرير الوطني على الصعيدين السياسي والعسكري في إنتفاضة 20 أوت 1955 وما صاحبها من أحداث ومفاجآت تجلى أثرها الفعال في توحيد صفوف جمعية العلماء، ووقوفها الموقف المشرف في الدفاع عن قضية شعبها العادلة بالقلم والبندقية، حيث لم تتخلف هذه المرة، الفئة القليلة المترددة في اللحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني، خاصة بعد نشر العدو في صحفه قائمة تتضمن أسماء بعض المتعاونين مع العدو، والذي قررت الجبهة تنفيذ حكم الاعدام فيهم فيما إذا لم يستجيبوا لتعليماتها المتمثلة في عدم التعاون مع العدو، سواء من قريب أو من بعيد. وقد عثر العدو على هذه القائمة على إثر إغتيال أحد المتعاونين معه كانت قد سقطت من جيب الفدائي، الذي نفذ العملية. (2)

ويتضح الموقف الموحد للجمعية من خلال البرقية التي وجهتها إلى السلطات الاستعمارية وإلى مختلف الهيئات السياسية العليا في الجزائر وفي فرنسا بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث أعلنت الجمعية أن سياسة الاصلاحات قد تجاوزتها الأحداث، وأن سياسة الاندماج، التي تقاومها الأمة الجزائرية في شبه إجماع فهي مخالفة للدين الاسلامي. فالسياسة الواقعية الواجبة الاتباع هي سياسة الاعتراف بحقوق الشعب الجزائري، وإرضاء رغائبه بالمفاهمة الصادقة مع ممثليه الحقيقيين، الذين يخوضون غمار الكفاح المسلح، وكل سياسة تخالف هذه السياسة لا تزيد الهوة السحيقة التي تفصل بين الجانبين إلا عمقا وإتساعا. (3)

وقد أكدت الجمعية وحدة موقفها عندما تطرقت في حديثها في أواخر عام 1955 إلى الوضع الذي سيكون عليه الاستعماريين عند إسترجاع الجزائر

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 331، في تاريخ 1955/9/2، ص 1
(2) - عبد الله بن طبال، جريدة الجمهورية، الصادرة بالجزائر، في تاريخ 1982/3/30، ص 3
(3) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 338، في تاريخ 1955/10/21، ص 1

حريتها واستقلالها، حيث قالت بأنهم سوف «يصبحون في أرض الجزائر العظيمة أقلية صغيرة تافهة لا يقام لها وزن ولا يعترف لها بكيان بين أمة توحدت بعد المعركة، وتصالحت بعد الخصام. (٨)

وقد واصلت جمعية العلماء بعد إلتئام شملها، وتوحيد موقفها في فضح وتعرية النظام الاستعماري، الذي أصبح كما قالت يعاني سكرات الموت نتيجة تطور الثورة المسلحة وتعميمها بعد إنتفاضة 20 أوت 1955 عبر أنحاء القطر الجزائري، بحيث صارت العمليات العسكرية العنيفة تحتل كل يوم مكانا بارزا بين أعمدة سائر الصحف الاستعمارية.

وقدمت الجمعية في هذا المجال وصفا دقيقا للوضع السيء الذي صار يتخبط فيه النظام الاستعماري، ومحاولة المسؤولين الفرنسيين إنقاذه من السقوط في النهاية أمثال: «ريموند لاقايار REMOND LA GAILLARD» رئيس شيوخ بلدية الجزائر، الذي شبهته بالفارس الأبله الذي ركب حصانا هزيلا بدت كلاه من نحوله وسامه كل مفلس، هو حصان ما بقي من «جمعية شيوخ المدن» بالعمالة الجزائرية بحيث إنطلق وفي يمينه رمح مكسور، كي يهاجم به «طحونة الريح»، التي أقامتها رغبة الأمة وتديرها أنفاس الشعب.

ثم أوضحت بأن طلبات هذا «الميرِ» على لسان البقية المهمشة من جمعيته تتمثل في التمسك بخرافة «الجزائر فرنسية»، والرفض المطلق وإلى الأبد عملية التفاوض مع جبهة التحرير الوطني على إستقلال الجزائر، ولا حتى على الحكم الذاتي للجزائر، حيث يشهر «لاقايار» وأشباح الشيوخ سيف التهديد المغلول بأنهم سيعلنون العصيان المدني إلى أن تخضع الحكومة الفرنسية وتستسلم لمشيئتهم.

وأكدت الجمعية أن هذه العملية التي يقدم عليها عجوز الاستعمار على رأس عصابة يائسة سيكون أمامها الفشل الذريع، وسوف تنال هذه العصابة عن قريب أشد العقوبة وذلك عندما تفقد النفوذ، وتفقد الجاه وتفقد الجبروت الزائف الذي نعمت به تحت حماية السياط والسيوف. بل سوف ينال أفراد هذه

---

(٨) ـ *البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 347، في تاريخ 1955/12/30، ص 1*

العصابة أقسى العقوبة عند نشأة الدولة الجزائرية، الجمهورية الشعبية التي لا تظلم أحدا، ولا تقبل أن يظلمها أحد، حيث يصبح الاستعماريون في أرض الجزائر أقلية تافهة لا يقام لها وزن، ولا يعترف لها بكيان، وإلا فباب البحر مفتوح على مصراعيه لهم. (١)

وهكذا فبعد أن كان بعض أعضاء الجمعية يؤيدون في مطلع الثورة الحل المتمثل في الاستقلال الداخلي عدلوا عن موقفهم هذا تماما بعد إنتفاضة 20 أوت 1955، وبالخصوص في مطلع 1956، حيث أصدرت الجمعية في السابع يناير 1956 بيانا أكدت فيه بصريح العبارة بأنه «لا يمكن حل القضية الجزائرية حلا حاسما وسليما إلا بالاعتراف الرسمي الصريح لكيان الأمة الجزائرية الحر، وشخصيتها الخاصة، وحكومتها الوطنية ومجلسها التشريعي المتمتع بكامل السيادة في دائرة إحترام مصالح الجميع، والمحافظة على حقوق الجميع.

وقالت في ختام بيانها بأنه «لا يمكن وضع حد لحالة الحرب، وإقامة النظام الحر الجديد إلا بواسطة مفاوضات صريحة صادقة مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري الذين يخوضون غمار الكفاح المسلح»، حاثة في نفس الوقت الشعب الجزائري على الثبات وتوحيد الصفوف، ونسيان الخلافات الماضية، حتى يستطيع متحدا أن يسترجع سيادته المغتصبة. (٢)

وقد أحدث هذا البيان ضجة كبيرة في الدوائر الحكومية، والمحافل السياسية وخصته الصحف الكبرى بعناية هو حقا جدير بها. فمنها من نشر أغلب بنوده وعلق عليها بما يوافق مشربه وما يرضي هوى قرائه. ومنها من إكتفى بنشر التعاليق الضافية التي لا تزال تتوالى. فقد نشرت جريدة «لوموند» أهم فقرات البيان، الذي تتعلق برأي الجمعية في مستقبل حياة الجزائر، وأسباب الثورة مذيلة البيان بكلمة ترضي المتعصبين من قرائها والمحافظين من رجالها، فقالت: «إن جمعية العلماء الاصلاحية كانت قبل اليوم تتجنب خوض المعامع السياسية حتى إذا ما جابهتها عمدت إلى الكثير من الحذر والحيطة لكنها اليوم بإستعمالها

---

(١) ـ *نفس المصدر الآنف الذكر، ص 1*

(٢) ـ *البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 349، في تاريخ 1956/1/13، ص 1*

الحجج شديدة قاسية ويجهلها للتاريخ، حتى جعلت إحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 هو أصل البلاء والشقاء فقد أفقدت بيانها شيئا من قوته ولا يمكن للانسان أن يتغافل عن الواقع الملموس، وينكر ما وقع في البلاد الجزائرية من أعمال صالحة يشهد بها كل المسلمين المنصفين» (8).

وبادرت جريدة «الاكسبريس» هي الأخرى بنشر تعليق ضافي الذيل عليه، إتهمت فيه الجمعية بالتطرف بقولها: «إن جمعية العلماء التقية الورعة كانت تتحاشى قبل اليوم دخول الميادين السياسية وتجعل كفاحها العنيف خاصا بالميادين الدينية، لكنها نشرت اليوم بيانا لا نستطيع أن نفهم ما فيه من شدة وعنف، إلا متى فهمنا الجو الذي تلاطمت فيه أمواج العواطف والأهواء بالقطر الجزائري».

وأضافت جريدة «الاكسبريس» «إن هذا البلاغ الذي نشره العلماء أهمية كبيرة، لأنه يعتبر أول تأييد ديني رسمي للثورة الجزائرية، وأن الدوائر الرسمية في الجزائر لا تخفي ما لهذا البيان من أهميـة».

أما جريدة «كومبا»، التي كانت في وقت من الأوقات لسان المقاومين الفرنسيين الأحرار فقد كتبت مقالا طويلا جاء فيه: «إن جمعية العلماء في القطر الجزائري إنما هي تعمل بإيحاء من الدول العربية قد عدلت عن الميدان السياسي في القطر الجزائري إلى الميدان الديني، وأن العلماء المسلمين بنشرهم بيانهم المذكور يرشحون أنفسهم ليكونوا «مفاوضين صالحين».

وأضافت جريدة «كومبا» «إن بيان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان حادثا سياسيا عظيم الخطورة، ذلك أن العربي التبسي وأحمد توفيق المدني صديقي البشير الابراهيمي هما اللذان يمثلان في القطر الجزائري هذا النهج الاسلامي الذي يقوم به رجال الجامعة الاسلامية، ومقره مدينة القاهرة، وأن البعض من سادتهم ومن أصدقائهم يعتقدون أن «الجهاد» هو الأخذ بالثأر من «الحروب الصليبية».

---

(8) ـ أحمد توفيق المدني، الجزائر: المصدر المذكور سابقا، ص 39

ويقول محرر «كومبا» في مقالة الافتتاحي: «إن بيان جمعية العلماء الأخير يبين لنا بجلاء ووضوح مدى الخطر العظيم الذي يتجسم أمامنا في حالة ما إذا تركنا مشاكل الشمال الافريقي تتخذ شكلا دينيا، فتصبح بذلك حادة عنيفة هوجاء، وذلك ما لا يسهل أي أمر من الأمور» (1).

وكان رد الجمعية على هذه الحملة المسعورة للصحافة الاستعمارية تأكيد موقفها السالف الذكر، وقد لخصته في أربع نقاط أساسية:

1 ـ عدم إنهاء الشعب الجزائري الحرب التي يخوضها ضد المستعمر إلا بتحقيق أهداف ثورته المتمثلة في إقامة الدولة الجزائرية المستقلة.

2 ـ لا يمكن عقد هدنة بين الطرفين إلا إذا إعترفت الحكومة الفرنسية رسميا بحقوق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.

3 ـ في حالة توصل الطرفان إلى صيغة إتفاق على هدنة، فإن عقد هذه الهدنة لا يكون إلا مع جبهة التحرير الوطني.

4 ـ التفاوض بخصوص الجالية الأروبية، والممتلكات الفرنسية، والعلاقات الجزائرية الفرنسية سيكون من إختصاص جبهة التحرير الوطني وحدها (2).

ولعل الموقف الصريح والشجاع هو ذلك الموقف الذي عبرت عنه جمعية العلماء من خلال رفضها جماعات وأفرادا، الدعوة التي وجهتها لها الادارة الاستعمارية من أجل مقابلة السيد «قي مولي» GUY MOLLET رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بمناسبة قيامه بزيارة للجزائر، بحيث كان رفض الجمعية هذا دافعا قويا لاثارة الرغبة وحب الاطلاع في نفوس أعضاء الوفد الصحافي العالمي الذي رافق رئيس مجلس الوزراء الفرنسي في هذه الزيارة إذ بمجرد إطلاع أعضاء الوفد الصحافي على رفض أعضاء الجمعية لمقابلة رئيس مجلس الوزراء الفرنسي حتى أموا مقرها ومقر بعض أعضائها البارزين وأمعنوا في طرح الأسئلة الكثيرة بقصد معرفة رأي الجمعية وموقفها، وعما ترى وجوب عمله للخروج بالجزائر من حالة الحرب والدمار إلى حالة الأمن والسلام.

---

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 41

(2) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 350، في تاريخ 1956/01/15، ص 1

ونزولا عند رغبة الوفد الصحافي العالمي نظمت الجمعية صبيحة الثاني عشر فيفري 1956 ندوة صحفية عامة بمقر الجمعية دامت ثلاث ساعات، شارك فيها نائب الرئيس: الشيخ العربي التبسي، وأعضاء المجلس الاداري للجمعية الموجودين بالعاصمة الجزائرية وبعض أنصار الجمعية البارزين، وكان وفد الصحافيين يتكون من مراسلي «إذاعة لندن»، و«إذاعة صوت أمريكا» و«جريدة لوموند»، و«جريدة لوبزرفر» اللندنية، و«جريدة نيويورك تايمز» الأمريكية، و«وكالة رويتر» الاخبارية، في حين إكتفت صحف «الابسرفاتور» و«الأومانيتي» و«فران تيرور» وغيرها بالمعلومات الفردية التي تحصلت عليها من قبل.

وكانت النقط الرئيسية التي دارت حولها المناقشة، والمبادىء والأسس التي قررتها الجمعية وأذاعتها إعتمادا على بيانها السالف الذكر كالتالي:

1 - إن جمعية العلماء بحكم كونها جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري، وبحكم إتصالها الوثيق بسائر أجزائه، ومختلف طبقاته تعبر عن رغبته المتينة في وجوب تكوين دولة جزائرية حرة مستقلة.

2 - إن جمعية العلماء ترى أن الدولة الجزائرية المستقلة الحرة يجب أن تكون دولة ديمقراطية يتساوى فيها سائر المواطنين في كامل الحقوق والواجبات وبقطع النظر عن الجنس وعن المعتقد.

3 - إن رد الجمعية على مقولة أنه يوجد في الجزائر عربا وبربرا وميزابيين، فكيف يمكن إيجاد وحدة وطنية بين هذا الفرق؟ في الواقع أن العروبة في القطر الجزائري، هي دين ولغة وثقافة، والاسلام لا يعترف أصلا بأي فرق جنسي. فالمسلم فيه أخ المسلم كيفما كان... وليس بين المسلمين فوق أديم هذه الأرض أي فارق أصلا بين سكانه مهما كان أصلهم الأول. فالاسلام وحدّهم والعروبة ربطت بينهم، والوطن الجزائري قد شملهم جميعا.

4 - إن رد الجمعية على سؤال كيف يمكنها تبليغ آراء الأمة ومطالبها ووجهة نظرها في حل القضية الجزائرية مادامت قد رفضت مقابلة رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، فإن أحسن تعبير عن إرادة الأمة هي الثورة التحريرية التي عمت أبناؤها سائر بقاع الأرض، ولم يبق هناك من لا يعلم أن الأمة الجزائرية تريد سيادتها وذاتيتها وإستقلالها بحكومة وطنية ديمقراطية.

5 - وعن كيفية إنهاء الحرب أكدت الجمعية بأن تصدر السلطات الفرنسية تصريحا رسميا تعترف فيه بمبدأ الاستقلال الجزائري، والاستجابة لمطالب الشعب الجزائري من حيث الذاتية والحكم الوطني، ثم تلي مرحلة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني بعد عقد هدنة بين الطرفين، فالاستشارة الشعبية بالاتفاق مع الجبهة، وتشكيل الحكومة الجزائرية التي تشرف على كل ذلك.

6 - نفي الجمعية للدعاية القائلة بأن الثورة الجزائرية تتلقى إعانات مادية خارجية مؤكدة بأن تمويل الثورة الجزائرية يعتمد إعتمادا كليا على الامكانيات الذاتية للشعب الجزائري، ومع ذلك فإن الجمعية تلح على سائر الأمم وكل شعوب العالم بما فيها الشعب الفرنسي مد يد الاعانة للثورة الجزائرية، لأنها قامت للدفاع عن حق طبيعي مشروع، قد إعترفت به مبدئيا كل أمم الأرض وسجلته مواثيق هيئة الأمم المتحدة، ونادت به كل المنظمات الأممية، فعلى كل من يشارك في سن تلك المبادىء، وعلى كل من هو مقتنع بصحة هذه النظريات الحرة أن يساعد الشعب الجزائري في جهاده لاحقاق الحق وتحطيم الباطل.

7 - أكدت الجمعية أن الخلاف في الجزائر ليس قائما بين مسلمين ومسيحيين، ولا بين أفارقة وأوروبيين، وإنما هو خلاف بين شعب مهضوم الحقوق محروم من كل الحريات التي يتمتع بها البشر، وبين نظام إستعماري جائر أراد أن يميز قوما على قوم وأن يجعل طبقة فوق طبقة، وأعداء الحق هم الذين إختلقوا الخلاف بين الاسلام والمسيحية أو بين الأفارقة والأروبيين، فإذا مازالت سائر النظم الاستعمارية وتمتع القطر الجزائري بالاستقلال الذي هو غايته والحرية التي هي هدفه عاش فوق أديم هذه الأرض كل الناس متآخين مخلصين لا فرق فيهم بين إفريقي أو أروبي، ولا بين مسلم ومسيحي ويهودي.[1]

موقف النواب المسلمين الجزائريين

بالنسبة للنواب المسلمين الجزائريين الذين كانوا يتعاونون علانية مع فرنسا، فلم تكن لهم إيديولوجية وطنية، وبالتالي لم يكن لهم أي وزن مادي أو معنوي يمكنهم من التأثير على الرأي العام الجزائري أو ممارسة أي ضغط على المعمرين الفرنسيين. أضف إلى ذلك فإن أصدقائهم «المعمرين» الذين كانوا

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 354، في تاريخ 1956/2/17، ص 1 ـ 5.

يساهمون من قريب أو بعيد في رفعهم إلى مقاعد النيابة يعلمون وأنهم لا يمثلون شيئا ولهذا فهم لا يتورعون عن إشراكهم معنويا في مناكرهم وتسخيرهم في شتى المجالات، ولا يقبلون منهم أي كلمة ولا أي تصرف قد يكشف من حد أدنى من الكرامة .(٩)

ونتيجة لذلك وقف النواب الجزائريون منذ الوهلة الأولى لاندلاع الثورة المسلحة كرجل واحد من أجل صد التيار الثوري، والوقوف في وجهه، وخنقه في المهد وبكل الوسائل خاصة بعد تأكدهم من إفلات زمام الأمور من أيديهم، وانقلاب الوضع لغير صالحهم وبالتالي تهديد مصالحهم بالزوال، الشيء الذي دفعهم لأن يجعلوا من مبادئ، وأهداف جبهة التحرير الوطني مجرد عبارات جوفاء وشعارات طنانة لا تجدي نفعا في معالجة القضية الجزائرية معالجة جذرية.

وباختصار، فإن شخصيات مرموقة على مستوى هذه الهيئة الموالية لفرنسا قد قامت بتوجيه إتهامات خطيرة لجبهة التحرير الوطني تمثلت في إعتبارها المسؤولة الأولى عن الفوضى وسفك الدماء وإهدار الحريات الفردية، ومن جملة هذه الشخصيات المتواطئة مع الاستعمار الفرنسي: عبد القادر السايح رئيس المجلس العام لعمالة الجزائر، إبن شنوف عضو المجلس الجزائري ورئيس بلدية خنشلة، الدكتور إبن جلول عضو البرلمان الفرنسي، إبن قانة، قارة، الدكتور قاضي، إبن با أحمد، إسماعيل وغيرهم، وتتلخص وجهات نظرهم الموالية للاستعمار الفرنسي في مايلي:

1 ـ وصف العمليات الثورية بالعمليات الارهابية، والدافع إليها في رأيهم هو الحقد ووسيلتها القتل ونتائجها الفوضى.

2 ـ الثورة مدبرة من الخارج وقد ساهمت في نظرهم بالخصوص: إذاعة القاهرة، إذاعة المجر الشيوعية، إذاعة إسبانيا الفاشية، وإذاعة امريكا الديمقراطية.

3 ـ التوسل إلى السلطات الاستعمارية ومطالبتها بتحقيق عملية الاندماج فورا لتصبح الجزائر فرنسية حقيقة وعملية.

---

(٩) ـ مصطفى الأشرف، المصدر المذكور سابقا، ص 170

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

4 - التنديد بأية عملية ترمي الى إنفصال الجزائر عن فرنسا.

5 - المطالبة بإنزال العقاب الشديد والفوري على مقترفي الجرائم، أي المجاهدين.

6 - المطالبة بزيادة القوة الشرائية، ورفع حجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر.

7 - تطبيق الدستور الجزائري، وهذا للتغلب على الأزمة القائمة المتمثلة في التمرد المدبر من الخارج.(1)

وفي نفس الوقت حاول قادة هذه الهيئة المناهضة للثورة أن يبرزوا على الساحة السياسية كرجال معتدلين يطالبون فرنسا ويقترحون عليها أن تتبنى سياسة جديدة تتمثل في التالي:

1 - فصل الدين الاسلامي عن الدولة.

2 - رفع القيود على تعليم اللغة العربية.

3 - تحقيق المساواة بين عناصر سكان الجزائر في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي إلغاء فكرة تصنيف المستوطنين من الدرجة الأولى والمواطنين الأصليين من الدرجة الثانية.

هذا ويمكن أن يتضح موقف النواب المعادي للثورة أكثر من خلال التحركات الآتية:

1 - عقدهم إجتماعا في الثامن والعشرين جانفي من عام 1955 بباريس. ضم وفد مسلمي المجلس الجزائري بالنواب المسلمين من الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي مجلس الجمهورية الفرنسية، وفي مجلس الاتحاد الفرنسي، وقد إتفق الجميع في هذا الاجتماع بأن يوحدوا جهودهم من أجل إدراك غايتين سريعتين:

أولهما: وقف أعمال الزجر والطغيان الذي عم البلاد.

---

(1) - مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 55

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

وثانيهما: حمل السلطات الفرنسية على سلوك سياسة التساوي التام في الحقوق والواجبات بين سائر سكان القطر الجزائري. (1)

2 - عقد وفد النواب المسلمين الجزائريين بباريس ندوة صحافية في الأسبوع الأول من شهر فيفري 1955 بمناسبة إنعقاد الجمعية الوطنية الفرنسية لمناقشة القضية الجزائرية، حيث كان من بين المتدخلين: الدكتور إبن سالم، السيد أرزور والدكتور فرانسيس. وقد ندد الدكتور إبن سالم بالتمييز العنصري، وطالب بتحقيق التساوي بين جميع عناصر سكان القطر الجزائري. وطالب السيدين أرزور وفارس بإلحاق الجزائر بفرنسا رأسا لكي تنفذ فيها سائر القوانين الفرنسية، مادام الدستور الجزائري لم ينفذ وفقدت ثقة الناس فيه. أما الدكتور فرانسيس فقد طالب بالاتحاد الفيديرالي بقوله: «إنه توجد في الجزائر حركة طاغية، وأن هذه الحركة تطالب بتحقيق الجمهورية الجزائرية التي تكون متحدة مع الجمهورية الفرنسية». (2)

3 - تمييع النواب المسلمين الجزائريين لأهداف الثورة التحريرية، وذلك بإرجاع أسبابها إلى سوء الحالة الاقتصادية حسبما جاء في تدخل السيد قارة نائب وهران في الجمعية الوطنية الفرنسية عند مناقشة هذه الأخيرة مشروع قانون حالة الطوارىء يوم 30 مارس 1955، حيث قال: «إن حالة القطر الجزائري تستدعي جهود إقتصادية عظيمة، فإذا ما حسن إقتصاد بلاد الجزائر وإنعدم الفقر فيها إنتهت مشاكلها». (3)

إلا أن هذا الاعتدال، ومحاولة التلطف مع فرنسا والمعمرين في الجزائر، لم يؤخذا بعين الاعتبار ولم تعرهما فرنسا أي إهتمام، وعندما حاول هؤلاء الجزائريون المساندون لفرنسا أن يظهروا نوعا من المعارضة لسياسة الادماج والاصلاحات الطفيفة التي حاول تطبيقها الوالي العام «جاك سوستيل» JACQUES SOUSTEL لم يجدوا من يستمع إليهم.

وهكذا وجد هؤلاء النواب أنفسهم مخيرين بين الولاء لحكومة بلد أجنبي

(1) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 304، في تاريخ 1955/02/04، ص 7
(2) المصدر الآنف الذكر، ص 7
(3) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 313، في تاريخ 1955/04/08، ص 8

لما خدموه وتفانوا في خدمته وبين التضامن مع أبناء وطنهم الذين إختاروا الأفكار السياسية لغلاة الاستعمار وأذنابهم غريبة عن الشعب الجزائري وطموحاته، وهناك من يرى أن النواب بدأوا يغيرون مواقفهم تدريجيا بسبب:

1 - إنتماء أغلبية المنتخبين في الهيئة الثانية إلى عائلات المرابطين أو القياد مما جعل التضامن ينبثق تلقائيا بين هيئة المنتخبين والجماهير الشعبية من سكان البوادي والأرياف الذي زورت الحكومة الفرنسية إرادتهم في الانتخابات وكانوا في طليعة الكفاح المسلح.

2 - بروز الوحدة والتضامن التلقائيين لمواجهة الخطر المشترك، خاصة بعد أن صارت الميليشيات ووحدات الجيش الاستعماري تضطهد المواطنين الجزائريين. (1)

ظهور كتلة الـ «61» نائبا

لقد تجلى وعي النواب المسلمين على أوضح صورة بعد إنتفاضة 20 أوت 1955، وكان أول من أخذ زمام المبادرة هو الدكتور إبن جلول، الذي أسس كتلة الـ «61» نائبا في السادس والعشرين سبتمبر 1955 تحت رئاسته، حيث صارت هذه الهيئة تعارض سياسة الادماج معارضة شديدة. وتجاوب مع هذه السياسة المنتخبين في جميع المجالس سواء منهم المستشارون البلديون أو المستشارون العامون، أو المندوبون أو النواب، أو اعضاء مجلس الشيوخ الذين أكدوا تضامنهم مع الشعب الجزائري. (2)

فقد ثار المنتخبون الجزائريون من رؤساء المجالس البلدية على الموقف المتحيز الذي إتخذته إتحادية شيوخ البلديات التابعة لولاية الجزائر، والتي تضم ممثلي المستعمرات الفرنسية الكبرى، وذلك على إثر مقابلتها للوالي العام، وعامل العمالة يوم 20 ديسمبر 1955 في العاصمة الجزائرية، وأصدرت لائحة تشتمل على النقاط التالية:

1 - إستياء السكان من عدم الاطمئنان على حمايتهم.

(1) - مصطفى الأشرف، المصدر المذكور سابقا، ص 175
(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 153

2 - وجوب السرعة في تنفيذ أحكام العدالة.

3 - إبقاء الجزائر فرنسية، فلا إستقلال ولا إتحادية ولا قسم واحد.

4 - إتمام النقص الموجود في الوسائل العسكرية بمجرد إنتهاء شهر جانفي المقبل.

وكرد على هذا الموقف العنصري فقد عقدت كتلة الـ «61» نائبا، إجتماعا عاما بالمجلس الجزائري وذلك يوم 22 ديسمبر من عام 1955، وأصدرت على إثر إجتماعها لائحة تتلخص فيمايلي:

1 - يقرر أعضاء كتلة الـ «61» نائبا البقاء في مراكزهم من أجل الدفاع عن حريات الشعب.

2 - يحتجون على مواقف إتحادية شيوخ البلديات من القضية الجزائرية.

3 - يطالبون بإستقلال الجزائر على منوال المغرب الأقصى.

4 - سيبعثون بوفد إلى فرنسا للاتصال بالحكومة الفرنسية. (1)

غير أن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد قرر على إثر هذا الموقف السلبي وضع حد لمهزلة النواب، الذين يركضون وراء السراب، حيث نشر مكتبه لائحة دعا فيها سائر النواب التابعين للحزب في مختلف المجالس إلى الاستقالة من نيابتهم حالا مؤكدا لهم أن القضية الجزائرية لا تجد حلها إلا في إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية إجتماعية. (2)

وقد إستجاب النواب للنداء السالف الذكر، حيث بدأت الاستقالات الفردية والجماعية تتوارد على الادارة الاستعمارية، فقدم يوم 30 ديسمبر 1955 كلا من: الدكتور علي قاضي، آيت عمرو شعلال وصالح أرزور إستقالتهم من النيابة في المجلس الجزائري. وعلل آيت شعلال إستقالته - في تصريح له - بأنه يريد أن يتضامن مع زملائه النواب الذين قدموا إستقالتهم، مضيفا بأن هذه الاستقالة ليس معناه الانفصال عن مبدأ كتلة الـ «61» نائبا من حيث السياسة والمبادىء التي وقع الاعلان عنها في بعض لوائحها السابقة، وكل ما كان يريد أن يظهره هو عدم الاتفاق فيا قررت من عدم الاستقالة من النيابة.

(1) - *البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 347، في تاريخ 1955/12/30، ص 7*

(2) *نفس المصدر الأنف الذكر، ص 8*

وورد في رسالة الاستقالة التي قدمها صالح أرزور ما نصه: «إنني أعبر عن رجاء قوي في أن هذا العمل المتابع من النواب المحليين في قسمي سيساهم كثيرا في البحث عن حل عادل للمأساة الجزائرية».

وإستقال في نفس الفترة من نيابة المجلس العمالي لقسنطينة كلا من: عمر عواق، احمد يحى، دكتور إبن عبيد، إبن با احمد، إبن احيلس، حميدة، إبن جيكو، باي العقون، قابة، قارة، والأعة. كما توالت الاستقالات الجماعية من المجالس البلدية ورئاسة المراكز البلدية والجماعات. (1)

وقدم في فاتح جانفي 1956 الشيخ بيوض إستقالته من نيابة المجلس الجزائري وهو من كتلة الـ «61» نائبا، وبإستقالته بلغ عدد الأعضاء المستقيلون في المجلس الجزائري 8 أعضاء. وإستقال في نفس الفترة أيضا السيد الحسن بوالصوف من مجلس عمالة قسنطينة وقد أرفق إستقالته بإحتجاجه على الحكومة الفرنسية التي لا تزال تحاول إيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق القوة في حين أنها تدرك أن مشكلة الجزائر سياسية ولا يمكن حلها إلا بواسطة مفاوضات سياسية تجريها الحكومة الفرنسية مع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين. (2)

وهكذا تواصلت الاستقالات الفردية والجماعية للنواب الجزائريين على جميع المستويات حيث قدم يوم 2 جانفي 1956 السيدين مصطفاوي وأبو منجل، وكلاهما من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إستقالتهما من المجلس الجمهوري والاتحاد الفرنسي. كما قدم الدكتور إبن سالم إستقالته كرئيس للمجلس العام العمالي لقسنطينة وكمندوب في المجلس الجزائري.

ومما جاء في رسالة الاستقالة التي قدمها الدكتور إبن سالم للادارة الاستعمارية: «إنني بإستقالتي من المجلسين أعلن حكمي على النظام الحاضر في الجزائر، الذي يقوم على الوعود الباطلة والمكائد والاعتداء على أبسط قواعد الديمقراطية. إنني أستنكر بشدة بقاء الخرافة القائلة بأن الجزائر جزء لا يتجزأ

(1) - *البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 349، في تاريخ 1956/1/13، ص 8*

(2) - *نفس المصدر الأنف الذكر، ص 6*

من فرنسا، تلك الخرافة التي لا يزال القوم يلجئون إليها كلما أرادوا العبث بحقوق الجزائريين وحرمانهم منها».

وأضاف الدكتور إبن سالم: «كما أن إستقالتي ليس معناه الانسحاب من الميدان، بل أنني باق على الوفاء لما جاء في لائحة الـ «61» نائبا، وسأواصل جهودي في ميدان الكفاح حتى تتحقق أماني الشعب ورغائبه، وتسود بين سائر الجزائريين العدالة والمساواة. (4)

وقدم في الثالث جانفي 1956 كثير من نواب القسم الثاني ورؤساء الجماعات والمراكز البلدية إستقالتهم، وتدعمت هذه الاستقالات بإستقالة الشريف بن احيلس من مجلس الشيوخ وعلال إبن جيكو، قسنطينة، من مجلس الاتحاد الفرنسي، وقد أرفق هذا الأخير إستقالته برسالة وجهها إلى رئيس مجلسه، تتلخص فيمايلي:

«نظرا إلى شعوري بالمأساة التي أصبحت تجتازها الجزائر وإستنكارا للمماطلة في إيجاد حل للمشكل الجزائري الذي هو مشكل سياسي لا عسكري كما يرى البعض، أتشرف بإعلامكم أنه لم يعد في إمكاني أن أستمر في القيام بمهمتي كنائب في مجلس الاتحاد الفرنسي من غير أن يكون ذلك مناقضا لأماني الشعب الجزائري ورغائبه الوطنية. وبناء على هذا فإني أقدم إليكم إستقالتي من الاتحاد الفرنسي معلنا لزملائي أعضاء الكتلة الـ «61» نائبا أنني معهم فيما أثبتوه في لائحتهم من الترجمة عن الشعور الوطني الجزائري. (2)

وهكذا تطور وتبلور موقف أعضاء الكتلة الـ «61» نائبا، تدريجيا من السلبي نحو الايجابي ولكن رغم تطوره الملحوظ فإن كتلة الـ «61» نائبا لم تستطع التخلي نهائيا عن فكرتها المتناقضة تماما مع بيان أول نوفمبر والمتمثلة في إجراء مفاوضات بين فرنسا وبين جميع الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية. حيث عقدت الكتلة في الرابع جانفي من سنة 1956 إجتماعا قررت فيه بإجماع الحاضرين مطالبة الحكومة الفرنسية المقبلة بإنجاز المطالب التالية في

---

(4) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 6

(2) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 7

...ل لا يتجاوز شهرا بعد تشكيلها. وفيمايلي ملخص اللائحة التي أصدرتها في ...ة الاجتماع:

...- الاعتراف بمبدأ القومية الجزائرية.

...- فتح مفاوضات مع جميع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين، أي الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية.

...- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ممن هم في المحتشدات وغيرها.

وقد أرفقت كتلة الـ «61» نائبا، هذه المطالب بشرط أساسي وهو أن في حالة ...ما إذا مضى أجل شهر على تشكيل الحكومة الفرنسية من غير أن يقع منها إعلان رسمي لحل القضية الجزائرية على الأسس السابقة، فإن أعضاءها سيقدمون إستقالتهم دفعة واحدة من جميع مراكزهم السياسية والنيابية، ويعتزون الآخرين على الاقتداء بهم. (4)

واتضح موقف كتلة الـ «61» نائبا، في إتخاذ موقف إيجابي من القضية الجزائرية خلال وبعد الزيارة التي قام بها السيد «قي موليي» GUY MOLLET رئيس الحكومة الفرنسية للجزائر، حيث بعثت الكتلة رسالة حيث بواسطتها أمل رئيس الحكومة الفرنسية الذي حاول إستعمال الطريقة المعروفة في سياسة الاستعمار الفرنسي «فرق تسد» برفضها الدعوة التي وجهها لبعض أعضائها لمقابلته والتي كانت ممضاة من طرف السادة: «الدكتور إبن سالم، الدكتور علي قاضي، مصباح وولد عودية جاء فيها مايلي:

«إن الممضين أسفله يعلنون أسفهم العميق إذ يرونكم قد أدلتم بتصريحات قبل قيامكم بإستشارتكم الحاضرة يفهم منها بصفة جلية أنكم ترفضون الاعتراف بالسياسة القومية الجزائرية، وأنكم خلافا لتصريحكم الوزاري لم تستمعوا لسائر المفاوضين، الذين يمثلون أغلب المنظمات الملية (2) الجزائرية، والحال أنه لا يرجى أبدا أي حل سلمي لمشكل الجزائر، وأي رجوع للأمن والاستقرار دون مشاركة تلك المنظمات الملية».

---

(4) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 354، في تاريخ 1956/2/17، ص 6

(2) ـ الملية، تعني القومية

وتضيف الرسالة على أنه لا يمكن أصلا الوصول إلى أي نتيجة صالحة معقولة ما لم يقع الاقدام على عمليتين أساسيتين:

1 ـ الاعتراف المبدئي بالواقع الجزائري.

2 ـ فتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري دون أدنى إستثناء.

وعليه فإن الممضين أسفله بإسم لجنة التنسيق يعتذرون عن عدم إستجابتهم لدعوة رئيس الوزراء، لأنهم يرون أنه لا فائدة ترجى من ذلك. (ز)

كما أصدرت كتلة لـ «61» نائبا، إثر الاجتماع الذي عقدته يوم 6 فيفري 1956 لائحة ضمنتها إستنكارها الشديد للمظاهرات العنصرية التي أشرفت عليها الاقطاعية المحلية بدعوى الدفاع عن الوجود الفرنسي في حين أنها لا تدافع إلا عن مصالحها وإمتيازاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إبقاء لسيطرتها على المسلمين ودوس حقوقهم.

وبعد أن أشارت مرة أخرى للزياة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسية للجزائر والتي قالت عنها بأنها تتمنى أن تكون فاتحة عهد جديد للحرية والتقدم للجزائر، ونهاية عهد الاستعمار البغيض. وأكدت على تعلقها بفكرة القومية الجزائرية التي حددتها في لوائحها السابقة، بإعتبارها السياسة الوحيدة المحققة لرغائب الشعب الجزائري وتقدمه في نطاق تقاليده وأصالته التاريخية، وأنها ضد كل حل يتركز على القوة، ولكن الحل يكمن في فتح مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين، وسن تشريع سياسي جديد على أسس الديمقراطية، وتكوين قسم إنتخابي واحد. (ح)

ويبرز التطور الايجابي لموقف كتلة الـ «61» نائبا، من خلال البرقية التي وجهها السيد الحسن بو الصوف العضو المستقل في مجلس عمالة قسنطينة إلى رئيس الحكومة الفرنسية في الثاني والعشرين فيفري 1956، حيث لأول مرة

(ز) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 355، في تاريخ 1956/2/24، ص 1

(ح) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 6

...د إعترافا صريحا من النواب بجبهة التحرير الوطني. إذ ورد في ملخص ...برقية المذكورة مايلي:

«إننا نحيي السيد «قي موللي» GUY MOLLET رئيس الحكومة الفرنسية ...مناسبة زيارته للجزائر ونستنكر إستنكارا شديدا، المظاهرة الاستعمارية التي ...ستقبل بها من طرف المعمرين ونؤكد له بأن حل القضية الجزائرية لا يتم إلا ...واسطة مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين، رجال جبهة التحرير ...وطني، الذين لهم الحق وحدهم في تمثيل الشعب الجزائري، والتكلم بإسمه ...دون غيرهم». (ط)

وهكذا فعلى إثر الوسائل الشخصية التي وجهتها جبهة التحرير الوطني إلى ...واب القسم الثاني في المجلس الجزائري، الذين طالبتهم فيها بتقديم إستقالتهم من النيابة في أقرب الأوقات، بعد أن أكدت أنها الدعوة الأخيرة لهم خصوص تقديم إستقالتهم. قدم في الثامن مارس 1956 السيد عبد القادر ...سايح رئيس المجلس الجزائري إستقالته من رئاسة المجلس الجزائري ومن ...نيابة فيه. وجاء في رسالة الاستقالة: «إنني أنسحب نهائيا إلى الاقامة في وسط إخواني لأقاسمهم السراء والضراء، وإنني أعتقد أن رجالا جددا سيتقدمون ...زيا لتمثيل سكان الجزائر والنيابة عنهم. (ي)

وبذلك شمل اليأس الجميع ولم يبق في الجزائر معتدل ومتطرف. ولم يبق في ...لأمة جميعا من يحمل للاستعمار الفرنسي ذرة من ثقة أو من إحترام، لاسيما بعد ...المحاولة الفاشلة، التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسية للجزائر، حيث إستقبله ...المعمرون بالطماطم الفاسدة، والشتائم الفظيعة وطردوه من الجزائر أشنع طرد. ...لم يستطع الجيش والبوليس الفرنسيين أن يحموا رئيس حكومتهم ويدفعوا عنه ...الأذى. الأمر الذي دعا آخر رجل في الجزائر ـ كان يمكن أن يقبل التعاون مع ...الفرنسيين في حدو الكرامة والمصلحة المشتركة إلى تقديم إستقالته، ألا وهو ...الدكتور إبن جلول رئيس إتحاد النواب السابق.

(ط) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 356، في تاريخ 1956/3/2، ص 6

(ي) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 360، في تاريخ 1956/3/30، ص 6

فقد أعلن السيد إبن جلول في مؤتمر صحفي عام، بأن اي تعاون مع فرنسا لم يعد في الامكان، وأن إستقلال الجزائر هو المتعين، وأن طريقة الثوار هي التي يجب أن يحتذي بها، مضيفا بأن الدولة التي تعجز عن حماية رئيسها، لهي عن حماية الجزائريين أعجز وأن الذي يجب أن يحمي الجزائر والجزائريين هو الجيش الجزائري والبوليس الجزائري فقط. وبهذا التصريح الصادر عن رجل معروف عنه بأنه ذا ميول تعاونية قوية مع السلطات الاستعمارية يكمل نصيب الاجماع في الجزائر على المطالبة بالاستقلال التام ولا شيء سوى الاستقلال. (1)

ردود فعـل الجماهيـر الشعبيـة

لقد كان هناك إعتقاد شائع بأن فرنسا قد أصبحت متحكمة في مجرى الأمور بالجزائر ولم يعد في إمكان أية قوة أن تزحزحها من هذا البلد العربي الجميل، وخاصة في بداية النصف الثاني من القرن العشرين. ولهذا أصبح التشاؤم مخيما على الجماهير الجزائرية التي صارت معنوياتها منخفضة، وأصبح تخوفها من المستقبل هو السمة الغالبة، كما بدأ اليأس القاتل يدب إلى نفوس الكثير من أفرادها، بحيث لم يعد حتى أكثر المواطنين وعيا ينتظرون شيئا ما، أو يتوقعونه بخصوص الكفاح المسلح. (2)

وهذا ما جعل الجماهير الشعبية تتعرض للمفاجأة عند إندلاع الثورة المسلحة خاصة وأن الطليعة الثورية قد أنجزت تحضيرات الثورة المسلحة في سرية تامة، حيث أن رؤساء الأفواج الذين شاركوا في عمليات ليلة أول نوفمبر أنفسهم لم يطلعوا على موعد الانطلاقة الكبرى إلا بساعات معدودة قبيل الانفجار، بالاضافة إلى أن الطليعة الثورية لم يكن لها إعلام يوضح دلالات ومغزى تلك العمليات العسكرية التي نفذتها ضد مراكز العدو ومنشآته. (3)

وانطلاقا من ذلك كانت ردود الفعل لدى الجماهير الشعبية مزيجا من الفرح والتساؤول. هل تصدق يا ترى بما تسمع وتقرأ في الجرائد... ؟ أم أن ذلك

---

(1) - الفضيل الورتلاني، المصدر المذكور سابقا، ص 407

(2) - مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 38

[illegible] المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقرير ولاية الجزائر، المصدر المذكور سابقا، ص 12

مجرد أضغاث أحلام؟ وكان مما أوقعها في الحيرة والشك والتردد موقف الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية من هذه الحوادث، وإستنكارها لها، ووصفها بالإرهاب إلخ...

ولكن ما إن أدركت الجماهير الشعبية أن العمليات العسكرية الأولى إستهدفت وتستهدف العدو ومنشآته والخونة وعملاءه، حتى بعث الارتياح في نفسها وصارت تتخلى تلقائيا عن سياسة الأحزاب والهيئات السياسية التي أغمتها بالانتظار في المواعيد الزائفة لتفجير الثورة المسلحة، وصارت تنخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني عن طواعيه. (4)

ويتضح إحتضان الجماهير للثورة منذ الوهلة الأولى من خلال الاحترام الكبير والاستقبال الحسن للمجاهدين ومدها إياهم بكل ما يحتاجونه من معلومات عن العدو ولباس وأسلحة صيد ومؤونة إلخ. بحيث توصل بعض المواطنين إلى أن يقولوا للمجاهدين على أنه إذا لم يكن لديهم سلاح، فإن الجماهير على إستعداد لبيع جميع ما تملك من أموال بشرط واحد، وهو أن لا تقترض جبهة التحرير الوطني من عند الدول، حتى لا تكون الجزائر مرهونة عند حصولها على الاستقلال. (5)

وفي الحقيقة أن هذا الموقف النبيل والشجاع الذي إتخذته الجماهير الشعبية منذ الوهلة الأولى من ثورتها التحريرية لم يأت عفويا، وإنما كان نتيجة عقيدتها وهي تحرير البلاد. فقد كانت الجماهير الشعبية تؤمن بالجهاد، وأن ما ضحت من أجله في الماضي هو الاسلام، والاسلام يدعو للجهاد، وجزاء المجاهدين الجنة. وأن الثورة ما قامت إلا من أجل محاربة الاستعمار الفرنسي، الذي يستغلها، ويستغل ثرواتها، ويدوس على قيمها وسمعتها وكرامتها، وهي الجماهير المسلمة المتدينة. وهذا ما كانت تؤمن به الجماهير الجزائرية منذ أن وطئت أقدام القوات الغازية تراب وطنها، فلم تكن تبتغي الكسب والعيش

---

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقرير ولاية تيزي وزو، المصدر المذكور سابقا، ص 3

(5) - تعقيب عبد الله بن طبال في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، المنعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة من 28 - 31 أكتوبر 1981.

فقط من وراء مواجهة الاستعمار الفرنسي، وإنما كان هدفها بالدرجة الأولى هو تحرير البلاد من مخالب الاستعمار الفرنسي. (1)

وقد إنطلقت ثورة أول نوفمبر على عقيدة وإحتضنتها الجماهير في بداية إنطلاقتها لأنها إنبثقت من الواقع الاسلامي الجزائري، بحيث كانت طلقتها الأولى، طلقة مزدوجة طلقة الرصاص مع كلمة الله أكبر. كما أن مبادىء ثورة أول نوفمبر إنبثقت من مبادىء إسلامية. فقوانين الثورة كانت طبقا للآية الكريمة: «وأمرهم شورى بينهم»، وكذلك فإن التوجيهات والارشادات التي كانت تقدمها الجبهة للجماهير، ولأفراد جيش التحرير الوطني كانت مستمدة كلها من الدين الاسلامي الحنيف. فقد كان شعار الله أكبر فوق الجميع هو السائد في شعارات الثورة التحريرية. (2)

ولكن مع ذلك نقول أن ردود الفعل على إندلاع الثورة المسلحة في أوساط الجماهير الشعبية كانت تختلف بإختلاف وضعية الأفراد الجماعية وتكوينهم الفكري والسياسي وإستعدادهم النفسي لتحمل أعباء الكفاح المسلح. فبينما أسرعت جموع الفلاحين في الريف إلى تأييد الثورة والانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني، وفرق المسبلين وشبكات الفدائيين، وتقديم المساعدات المادية والأدبية للثورة، تردد سكان المدن في الالتحاق بصفوف الثورة، وعلى الأخص الفئة المثقفة والطبقة المتوسطة، وأتباع الأحزاب والهيئات السياسية، ولو أن أغلبيتهم قد أيدت الثورة في أول نشوبها ولو تأييدا أدبيا إلا أنه قد ظهر التردد على البعض منهم في أول الأمر، إذ لم يقتنعوا بجدية الحركة وفاعليتها إلا بعد حين، وذلك بعد أن أحرزت الثورة على إنتصاراتها الأولى على قوات الاحتلال، وكسبت تأييدا شعبيا عارما، وأعلنت جبهة التحرير الوطني أنها تدعو كل المواطنين من ذوي النوايا الحسنة إلى تأييدها دون إعتبار لاتجاههم السياسي سابقا. (3)

---

(1) ـ تدخل بوعيزم مختار، في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، نفس المصدر الآنف الذكر.

(2) ـ تدخل الصادق سمغوني، في الملتقى الجهوي لدراسة تراث الثورة التحريرية، المنعقد بوهران من: 8 ـ 13 ماي 1979

(3) ـ بلقاسم النعيمي، الشباب الجزائري، الصادرة بتونس، عدد 11، في تاريخ 1962/04/01، ص 8

وإذا كان الريف الجزائري قد إحتضن الثورة التحريرية منذ البداية، فلأنه عانى أكثر من الاستعمار الفرنسي، وقاسى من أهواله الشيء الكثير، فالريف هو الذي جرد من أرض الأجداد، وبالتالي كان معقل المقاومة منذ أن دخل الفرنسيون الجزائر. فقد كانت النساء الجزائريات في الريف على الرغم من أميتهن ترددن على مسامع الطفل منذ طفولته الأولى ذكريات المقاومة ضد جيوش الاحتلال، كما كانت قصص الأراضي المغتصبة تحتل مكانا هاما بين الذكريات، وعندما يكبر الطفل وتفتح عيناه على متاعب الحياة، ويصطدم بمشاكل الحصول على الخبز اليومي تقفز إلى ذهنه ذكرى الأراضي التي اغتصبت من آبائه وأجداده. (1)

فهذه العوامل المذكورة وغيرها، قد هيأت جماهير الأرياف الجزائرية للمشاركة الجماعية النشطة والفعالة ومنذ الانطلاقة الأولى، في صفوف جبهة التحرير الوطني، لأنها لم تكن تخشى أن تخسر بإنضمامها إلى صفوف الثورة شيئا. بل كان إعتقادها الكامل أنها سوف تسترجع بالثورة ما أغتصب منها بالقوة، فالعنف في نظرها هو الوسيلة الوحيدة لاجبار الاستعمار الفرنسي الغاشم على مغادرة الأراضي الجزائرية بدون رجعة. أضف إلى ذلك فقد أعطت الثورة عهد لأهل الريف وسكان الجبال من أنها سوف تعيد لهم أراضيهم بواسطة الاصلاح الزراعي، حيث ستعاد الأراضي بعد تحريرها من المستعمر لكل جزائري إغتصبها منه الاستعمار بصفة أو بأخرى، ومن ثم تحمل الريف ثقل الثورة كله، فجيش التحرير الوطني كان يتكون تقريبا (98٪) من رجال الريف، أي من الفلاحين والرعاة والخماسين. (2)

وهكذا كانت ردود فعل الجماهير في الريف الجزائري حاسما وواضحا بالنسبة للثورة الجزائرية، وكان هذا الموقف مغايرا نسبيا لموقف سكان المدن الذين كان يسيطر عليهم الشك والتخوف من عدم القدرة على مواجهة فرنسا. ويبدو أن سكان المدن كانوا متأثرين بالعلاقات التقليدية، التي كانت تسود المدن الكبرى في الجزائر من جهة، وبين السلطات الاستعمارية من جهة ثانية. كما أن قيام

---

(1) ـ محمد الميلي، فرانز فانون والثورة الجزائرية، بيروت: دار العودة ـ دار الثقافة، لم يذكر تاريخ الصدور، ص 174.

(2) ـ تدخل عمار بن عودة في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، المصدر المذكور سابقا

جبهة التحرير الوطني وأخذها زمام المبادرة، وتصدي الأحزاب التقليدية لها، قد خلق نوعا من الارتباك في صفوف سكان المدن يضاف إلى هذا كله أن سكان المدن كانوا متأثرين بالدعاية المسمومة التي كانت تبثها أجهزة الاعلام الفرنسي في الجزائر العاصمة وباريس. وقد حاولت فرنسا من جهتها أن تعتمد على أسلوب التشكيك والتشهير بالأساليب الثورية التي إعتمدت عليها الجبهة لاضعاف الوجود الفرنسي وكسب التأييد الشعبي، وجعل الشعب الجزائري واعيا ومدركا لمتطلبات العمل الثورية وأهدافه على المدى القصير والبعيد ومستلزماته ماديا وأدبيا.

ردود فعـل السلطـات الاستعماريـة

لقد كانت الصدمة عنيفة جدا ومؤثرة في نفسية السلطات الاستعمارية، لأنها لم تكن تتصور حدوث ما حصل، وخاصة أنها كانت تستعمل القساوة والبطش ضد كل جزائري حاول أن يتحدى النظام الاستعماري القائم في البلاد منذ قرن وربع قرن وكان المعمرون يتوقعون أن ينجحوا في طمس شخصية كل جزائري وجعله ينسى تاريخه وقوميته وعاداته وأمجاده. (1)

ولهذا حاولت السلطات الاستعمارية التنقيص من أهمية الثورة بإعتبار ان ما حدث لا يعد ثورة، وإنما هي أحداث منعزلة قام بها «متمردون» و«مخربون» و«فلاقة»، وكان هدفها من ذلك طمأنة الجميع من أنها ستقضي عليهم في أقرب الآجال وأنها ستوطد الأمن والنظام في ربوع القطر الجزائري، (2) ولكنها في نفس الوقت إحتارت كيف تواجه ما أسمته «بالمس بأمن الدولة».

فبعد أن أشار حاكم الجزائر «روجي ليونار، ROGER LEONARD» في البلاغ الذي أصدره صبيحة أول نوفمبر 1954 إلى المناطق المختلفة التي شملتها عمليات أول نوفمبر والخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالفرنسيين، أعلن عن الاجراءات التي إتخذها لمواجهة ذلك والمتمثلة في إستدعائه بعض القوات الاحتياطية لتدعيم القوات المتواجدة بمناطق الحوادث، ونصح الشعب الجزائري أن يثق فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحالة، وضمان الأمن والهدوء. (3)

(1) ـ يحي بوعزيز، المصدر المذكور سابقا، ص 298

(2) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 297، في تاريخ 17/12/1954، ص 1

(3) ـ يحي بوعزيز، نفس المصدر الآنف الذكر، ص 298

وأصدرت وزارة الداخلية الفرنسية من جهتها بلاغا قالت فيه: «لقد حدث عدد من الاعتداءات في الليلة الماضية في عدة نقاط من الجزائر وهي من إقتراف أفراد أو عصابات صغيرة معزولة، وأن الهدوء ليسود الآن بين مجموع السكان». (1) أما السيد «جاك شوفالي» رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي وكاتب الدولة للحرب. فقد صرح يوم 2 نوفمبر بأن «الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت بأي إرهاب فردي أو جماعي، وأن جميع التدابير الصارمة ستتخذ». (2)

كما جاء في تصريح عامل عمالة الجزائر «تريمو» في المجلس العام في 2 نوفمبر 1954 بأن «هذه الاعتداءات التي لا يقوم بها إلا جناء قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم وبين مجموع السكان، فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هـادئين». (3)

وبإختصـار شديد، يمكن حصر ردود فعل السلطات الاستعمارية في بداية الثورة في المواقف والاجراءات التالية:

1 ـ التمسك بخرافة الجزائر فرنسية:

كانت كل التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الفرنسيون على إثر إندلاع الثورة المسلحة، تقوم على أساس توجيه التحذيرات والانذارات والتهديدات ضد كل من تسول له نفسه التدخل في شؤون الجزائر، التي تعتبر ثلاث ولايات فرنسية أو مقاطعة فرنسية، وجزء لا يتجزأ من فرنسا. أما الحلول المقترحة من طرف الحكومة واليمين اللذين يتجاهلان الثورة المسلحة وينسبان ما حدث إلى محركين من الخارج، واليسار الذي لا ينكر ذاتيتها فلا تختلف كثيرا في مجملها.

فالبنسبة للحكومة واليمين فلا مشكل في نظرهما، عدا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يلوحان ببعض الوعود بشأنها، والحركة في نظرهما ليست جزائرية، وإنما هي من إيجاد وتدبير وتنظيم الخارج، والجزائر «مقاطعة فرنسية

(1) ـ مولود بلقاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 64

(2) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 64

(3) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 64

ولا مفاوضات. فالمفاوضات الوحيدة هي الحرب. أما بالنسبة لليسار فقد تكلم عن ارضاء «المطامح المشروعة» للجزائريين ولكن بدون ذكر نوعية هذه المطامح، وإنما طالب بتحسين الوضع المادي بإفساح مجال العمل وتوفير الخبز للجزائريين. فضلا عن نقده عملية العمل الثوري الذي ندد به بصفته أعمالا فردية. (٨)

كما دخلت وسائل الاعلام الفرنسية المعركة منذ الوهلة الأولى، وإنحازت كلها من يمينية ويسارية إلى جانب السلطات الاستعمارية، وذلك ببثها عبر أجهزتها المختلفة دعايات مغرضة، تهدف من ورائها تشويه سمعة الثورة التحريرية والتقليل من اهميتها في نظر الرأي العام الداخلي والدولي، بالاضافة إلى مطالبتها بخنقها في المهد، وإنزال العقاب الشديد على مدبري الحوادث، مع التأكيد على أن ليس هناك مشاكل ولا حلولا، وأن الجزائر فرنسية وستبقى فرنسية وإلى الأبد. (٤)

2 - إعتقال الوطنيين ومحاكمتهم:

لقد شملت أعمال الزجر والتنكيل من طرف السلطات الاستعمارية معظم مناضلي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عبر أنحاء القطر الجزائري، وأغلقت أبواب السجون المختلفة على العدد الكبير منهم، حيث تجاوز في نهاية شهر نوفمبر 1954 (2000) معتقل وشرعت محاكم الاستعمار الجائرة تصدر أحكاما جد قاسية على الذين يقفون أمامها أفراد أو جماعات إلخ...

وقد كان يوم 31 ديسمبر 1954 يوما إستثنائيا في الجزائر وفرنسا عمت فيه التفتيشات والاعتقالات، بحيث شملت أغلب من بقي خارج السجن من مناضلي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. ففي عمالة الجزائر وقع تفتيش 89 منزلا وألقي القبض على 82 مناضلا، وفي عمالة قسنطينة وقع تفتيش 107 منزلا، وألقي القبض على 70 مناضلا، وفي عمالة وهران فقد وقع تفتيش 12 منزلا، غير أنه لم يلق القبض على أي مناضل.

---

(٨) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 64

(٤) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 64

وكان من بين الذين شملهم الاعتقال من قادة حزب حركة الانتصار أعضاء من قدماء النواب في المجلس الجزائري، مثل السادة: أحمد بودة، دماغ العتروس، مصطفى فروخي والجيلالي امبارك. وكذلك من أعضاء البلديات امثال: عبد القادر عمراني، مصطول، محمد الشرشالي والطاهر الزراقي، بالاضافة إلى أعضاء بلديات أخرى عبر أنحاء القطر الجزائري، وكلهم متهم بالعمل على إعادة تنظيم حزب منحل (حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. (٩)

ونقدم فيمايلي بعض النماذج من الأحكام الصادرة ضد مناضلي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مطلع الثورة التحريرية.

أ) نموذج من الأحكام الصادرة عن محكمة تيزي وزو، وذلك يوم 15 ديسمبر 1954. (٤)

الاسم واللقب	التهمة	الحكم بالسجن	الحكم بالنفي	التغريم بالفرنكات	الحرمان من الحقوق المدنية
حسين عمراني محمد الشريف بن محمد موسى	إحراز السلاح والذخيرة إحراز السلاح والمفرقعات	3 سنوات مشان	5 سنوات	50,000 100,000	
الحسين حموش	إحراز السلاح والذخيرة	5 سنوات	10 سنوات	200,000	
عمار بوديا	تهريب المجرمين الثوار	3 سنوات		200,000	
أحمد بن علي باحم	النيل من سيادة الدولة والتسلح	8 سنوات	8 سنوات	300,000	10 سنوات
رابح بن محمد بوربياف	النيل من سيادة الدولة والتسلح	8 سنوات	8 سنوات	500,000	10 سنوات
علي بن مزيان زعموم	النيل من سيادة الدولة والتسلح	8 سنوات	8 سنوات	500,000	10 سنوات
محمد بن محمد ماسس	النيل من سيادة الدولة والتسلح	5 سنوات	10 سنوات	500,000	10 سنوات
محمد بن عمار المرزوقي	النيل من سيادة الدولة والتسلح	10 سنوات	10 سنوات	100,0000	10 سنوات

---

(٨) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 299، في تاريخ 1954/12/31، ص 8

(٤) - البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 298، في تاريخ 1954/12/24، ص 6

ب) نموذج من الأحكام الصادرة عن محكمة باتنة، وذلك يوم 21 ديسمبر 1954 . (1)

الاسم واللقب	التهمة	الحكم بالسجن	الحكم بالنفي	التغريم بالفرنكات	الحرمان من الحقوق المدنية
عبد الرحمن كانز	الاحراز على السلاح	3 سنوات		50.000	
العربي بوردوح	الاحراز على السلاح	عام واحد			
بومعراف بن عاشور	الاحراز على السلاح	3 سنوات		50.000	
علي بن عاشور	الاحراز على السلاح	عام واحد			
أحمد بلاخي	الاحراز على السلاح	3 سنوات	50.000		
أمبارك بوردوح	الاحراز على السلاح	عام واحد			
مسعود بن شاية	الاحراز على السلاح	3 سنوات		100.000	
عبد الحفيظ العروسي	الاحراز على السلاح	سنتان		50.000	
أحمد سعادة	النيل من سيادة الدولة والتسلح	7 سنوات	5 سنوات	200.000	5 سنوات
بلقاسم محارزي	الاحراز على السلاح	سنتان		50.000	
العلاء حيزي	الاحراز على السلاح			50.000	
عطا الله محارزي	الاحراز على السلاح	8 أشهر			
العلاء كوحة	الاحراز على السلاح	8 أشهر			
محمد الشريف رابح	الاحراز على السلاح	عام واحد			
مصطفى نعاب	الاحراز على السلاح	عام واحد			
محمد بهلول	النيل من سيادة الدولة والتسلح	7 سنوات	10 سنوات	100.000	10 سنوات
الطاهر قطوف	الاحراز على السلاح	عام واحد			
مصطفى عقون	الاحراز على السلاح	عام واحد			
الونيس عاشوري	النيل من سيادة الدولة والتسلح	7 سنوات	5 سنوات	100.000	5 سنوات
إبراهيم قادة	النيل من سيادة الدولة والتسلح	7 سنوات	5 سنوات	100.000	5 سنوات
مصطفى بوالقواس	النيل من سيادة الدولة والتسلح	7 سنوات	5 سنوات	100.000	5 سنوات

(1) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 299، في تاريخ 1954/12/31، ص 6

وقد واصلت المحاكم الاستعمارية بحماس كبير إصدار أحكامها الجائرة على المواطنين حيث أخذت بقية المحاكم عبر أنحاء القطر تنافس محكمتي تيزي وزو وباتنة مثل محكمة مستغانم التي أصدرت في السادس عشر فيفري 1955 أحكاما على تسعة من المواطنين بتهمة الاعتداء على أمن الدولة والتسلح بلغت أقصى الشدة من سجن ونفي وتغريم الملايين. (1)

وأصدرت محكمة باتنة في تاريخ 24 فيفري 1955 أحكاما جديدة صارمة على 62 وطنيا بلغ مجموعها 70 سنة من السجن وثلاثة ملايين وسبعمائة ألف فرنك تغريم. (2) كما أصدرت محكمة سكيكدة يوم فاتح جوان 1955 أحكاما قاسية على 26 وطنيا بتهمة النيل من سلطة الدولة. وكانت هذه الأحكام تتراوح مابين سنة وعشرة سنوات سجنا ومن 200،000 إلى 500،000 فرنك تغريما. (3)

3 ـ محاولة عزل الثورة عن الجماهير:

حاولت السلطات الاستعمارية منذ العمليات الأولى للثورة المسلحة عزل الثورة عن الجماهير، باعتبار هذه الأخيرة هي الضمان لاستمراريتها وتحقيق أهدافها، متبعة في ذلك أسلوب الترغيب والترهيب في آن واحد. فالنسبة لسياسة الترغيب يمكن استخراج فحواها من تصريح السيد «منديس فرانس MENDES FRANCE رئيس الحكومة الفرنسية وقتذاك، الذي أعلن بأنه: «وبعد عودة الأمن والنظام سنزيل البؤس عن العمال الجزائريين في فرنسا وعلى الجزائريين في بلادهم. فالمشكل هو قبل كل شيء إقتصادي وإجتماعي وسنخلق ظروفا في الجزائر تساعد على ضمان الحياة الرغدة التي تريدها فرنسا لجميع أبنائها». (4)

وصرح حول نفس المعنى السيد «فرانسوا ميتران FRANCOIS MITTERAND وزير الداخلية الفرنسي حينذاك من جهته أمام أعضاء البرلمان الفرنسي: «إذا

(1) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 307، في تاريخ 1955/2/25، ص 8

(2) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 308، في تاريخ 1955/3/4، ص 7

(3) ـ البصائر، الصادرة بالجزائر، عدد 322، في تاريخ 1955/6/10، ص 8

(4) ـ مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 64

كانت التدابير العسكرية وحدها لا تكفي فعلينا أن نستثمر أكثر من 40 مليار فرنك حتى يعلم كل جزائري أنه محل العناية القصوى من فرنسا. وأن المجهود الذي شرعنا فيه والذي سيرتكز خاصة على الطرق والمدارس ينبغي أن يتواصل طيلة سنوات عديدة. فهنالك مجال للعمل يستحق الاعجاب وجدير بالشعب الجزائري الذي برهن على كل هذا الوفاء».

وأضاف السيد «ميتران» MITTERAND قائلا: «وسنعمل كل شيء حتى يشعر الشعب الجزائري الذي هو جزء لا يتجزأ من الشعب الفرنسي أنه في وطنه مثلنا تماما وبين ظهرانينا، بفضل الوجود الفرنسي الذي سيجعل من إفريقيا كلها أصدق شهادة على خلود الحضارة الفرنسية». (1)

وبالنسبة لسياسة الترهيب، فقد التزمت فرنسا منذ البداية بمعاقبة كل جزائري يظهر تعاطفه مع الثورة. وتحقيقا لهذا الهدف قامت السلطات الفرنسية بإنشاء أماكن التجمع، أطلقت عليها إسم «أماكن الأمان» وذلك بقصد عزل الثورة عن قاعدتها العريضة المتمثلة في الجماهير الشعبية، وقامت في هذا الاطار بتوجيه نداءات ومنشورات إلى السكان ألقتها طائرتها على سكان القرى والدواوير طلبت فيها منهم التخلي عن الثوار الذين كانت تسميهم بالمجرمين والعصاة.

ونقدم فيمايلي نموذجا لاحدى المناشير الداعية للالتحاق بأماكن التجمع:

«نداء إلى السكان الجزائريين:

إن بعض المشوشين ومن بينهم جماعة من الأجانب قد أغرقوا بلادنا في حوادث دامية وتمركزوا أخيرا في منطقتكم، إنهم يعيشون من مواردكم الخاصة، ويفرضون عليكم الجزية ويخرجون رجالكم من ديارهم إلى مغامرة إجرامية. أيها المسلمون، لا تتبعوهم والتحقوا حينا بمناطق الأمن أنتم وأسركم وأموالكم. إن مكان هذه المناطق ستدلكم عليه الجيوش الفرسية المرابطة بناحيتكم، والسلطات الادارية لدواويركم. وأنتم أيها الرجال الذين تجندتم بدون تفكير فإذا لم ترتكبوا أية جريمة عودوا أيضا حينا إلى مناطق الأمن

(1) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 64

سلاحكم ولن تتعرضوا لأي سوء أو مكروه، وربما ستنزل الصاعقة على المتمردين. وبعد ذلك يعود السلام الفرنسي من جديد». (4)

وعندما أدركت السلطات الاستعمارية أن توزيع المناشير وتوجيه النداءات المثالية للجماهير لم تجدها نفعا في عزل الثورة عن هذه الأخيرة حينئذ لجأت إلى إستعمال العنف وذلك بإجلائها السكان بناحية الأوراس بالقوة، وتدمير القرى والمداشير بقنابل الطائرات. (4)

وحين تأكدت السلطات الاستعمارية من قوة الثورة وعجزها عن تعقب المجاهدين وفشلها أيضا في عزل سكان القرى والبوادي على الخصوص عن الثورة أخذت في إرسال الامدادات الحربية وفي بناء المراكز العسكرية ونقط المراقبة في كل مكان في السهول وفي الجبال إلخ، وذلك كمحاولة منها لقمع الثورة وإرهاب الجماهير وعزلها عن الثورة. وقد عززت السلطات الاستعمارية هذه الاجراءات العسكرية بإجراء آخر لا يقل خطورة عن الأول تمثل في منحها صلاحيات مطلقة للمعمرين، الذين تسلحوا وكونوا لجانا للدفاع الذاتي المسماة بـ «اليد الحمراء» وسلموا جزءا كبيرا من مزارعهم للجيش الفرنسي بهدف أن يقيم عليها معسكرات التعذيب والاستنطاق والاعتقال.

وهذا بالاضافة إلى إنتقام السلطات الاستعمارية من المدنيين العزل على إثر وقوع إشتباك أو عملية فدائية في نواحي تواجدهم، بحيث صارت تدمر القرى والمداشير بما فيها ومن عليها بقنابل الطائرات والمدفعية، وما إلى ذلك من الدبابات. كما فرضت التعويضات المالية الكبيرة وغيرها من الأساليب الجهنمية. (3)

ولكن كل ذلك لم يزد إلا من إلتحام الجماهير الشعبية بجبهة التحرير الوطني فكيف يمكن أن تتوقف الجماهير الريفية عن تقديمها الدعم المادي والأدبي

(4) - وزارة الاعلام والثقافة، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، من جيش التحرير الـ الجيش الوطني الشعبي، الجزائر: مركب الطباعة برغاية، 1979، ص 36

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية باتنة»، المصدر المذكور سابقا، ص 6

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية المدية»، المصدر المذكور سابقا، ص 9

لجيش منبثق عنها ومندمج فيها ويحارب من أجلها. لقد وجد الفلاح الذي ترك المحراث لحمل البندقية حسن الاستقبال من طرف المجاهدين. وبذلك صار الرجال ينضمون لصفوف جيش التحرير الوطني والأطفال يتطوعون للأخبار والحراسة، والنساء يقمن بالاضافة إلى شغلهن العادي بتفصيل الأزياء العسكرية. إن كل مواطن صار يساهم حسب إمكانياته في مجهود حرب التحرير الوطني. (4)

ردود فعل الرأي العام الدولي

بالنسبة للرأي العام العالمي، هناك من تضايق من قيام الثورة الجزائرية مثل الحلف الأطلسي وأصدقاء فرنسا، وهناك من أيد الثورة وأعلن مساندته لها منذ البداية مثل الدول العربية. وهكذا يمكن أن يقال أن المصالح السياسية، والعسكرية لكل جهة هي التي برزت على الساحة الدولية، فالحلف الأطلسي والدول المنضمة إليه إنحازت إلى فرنسا، بإعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية خاضعة لهذا الحلف، وأن فرنسا تحارب التطرف والشيوعية الدولية في شمال إفريقيا. (4)

وبناء على هذه المنطلقات الخاصة بادرت الدول الحليفة لفرنسا من الحلف الأطلسي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بدعم فرنسا، وأرسلت إليها أمريكا بإخصائيين عسكريين وطائرات عمودية. وكما هو معروف فإن أغلب الأسلحة التي إستعملها الفرنسيون في الجزائر أسلحة أطلنطية عليها طابع الحلف ومصنوعة في أمريكا. (3)

وبالاضافة إلى الدعم العسكري، كان هناك التأييد الديبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة وفي غيرها لدى الدول بضغط مباشر عليها، لتؤيد فرنسا أو على الأقل لتكف عن مناصرة وجهة النظر الجزائرية ولا تنتقد سياسة فرنسا في الجزائر، بإعتبار أن المشكل داخلي وأن ليس لأحد الحق في التدخل. (4)

---

(4) - من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، المصدر المذكور سابقا، ص 38

(2) - مولود قاسم نايت بلقاسم، أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 61، في تاريخ 1983، ص 32

(3) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بالجزائر، عدد 39، في تاريخ 1959/04/02، ص 5

(4) - مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر المذكور سابقا، ص 38

وبما أن الاتحاد السوفياتي كانت تربطه علاقة حميمة مع فرنسا في منتصف الخمسينات وخاصة بعد وصول السيد وخروتشوف» KROUTCHOUVE للسلطة، فقد أبدى الاتحاد السوفياتي تحفظه تجاه الثورة الجزائرية، وأعتبر المسألة الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها. وقد إعتبر وخروتشوف» أن الجزائر تدخل في نطاق شعوب الاتحاد الفرنسي. وفي ربيع عام 1956 قام «جي موليه» GUY MOLLET بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي، وآنذاك صرح «مولوتوف» MOLOTOV وزير خارجية الاتحاد السوفياتي لوفد البرلمانيين الفرنسيين بأن: «رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر» وفي مناسبة أخرى قال: «مولوتوف»: «أن الاتحاد السوفياتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا ولكنها مشكل فرنسا». (1)

ونتيجة للموقف السلبي للرأي العام الدولي تجاه القضية الجزائرية وتهديد فرنسا بمعاقبة كل من يتدخل في شؤونها الداخلية، فإن حلفاء الجزائر الطبيعيين من عرب ومسلمين أظهروا تحفظاتهم في البداية ولم يجرؤوا على إدراج القضية الجزائرية في المنظمات الدولية، أو العمل على تبليغ صوت الثورة الجزائرية إلى الرأي العام الدولي بل هناك من كان يتبرأ منها تماما، كما فعل السيد فاضل الجمالي مندوب العراق وقتذاك في هيئة الأمم المتحدة الذي صرح في اليوم الثاني من نوفمبر 1954 بأن المزاعم القائلة بمساعدة البلدان العربية على إثارة القلاقل في الجزائر لحمل المنظمة الدولية على العناية بالجزائر لا أساس لها من الصحة إطلاقا.

ومما جاء في تصريح السيد الجمالي على الخصوص: «والدليل على ذلك هو أنني رفضت فكرة عرض شؤون الجزائر على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عندما طرق الموضوع في إجتماع ممثلي الدول العربية في بداية الدورة للجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة». (2)

ومن جهته رفض مجلس جامعة الدول العربية في جلسته الختامية يوم 13 ديسمبر 1954 تحت رئاسة الفريد النقاش وزير خارجية لبنان، رفض المصادقة

---

(1) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 39

(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 39

على إقتراح اللجنة السياسية للجامعة العربية بعرض السعودية قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة. ومن ثم فلم تكن هناك ردود فعل أولية علنية في العالم العربي والاسلامي عموما، بل وفيما سمي بالعالم الثالث بإستثناء مصر، التي بثت إذاعتها نداء أول نوفمبر إلى شعوب العالم، وبقي هناك مد وجزر في إستعمال جبهة التحرير الوطني لـ «صوت العرب» لتأرجح موقف مصر، فأحيانا تستجيب لطلب فرنسا وترضخ لتهديداتها وإحتجاجاتها أو لوعودها بإرضاء مختلف حاجاتها، وأحيانا تتشجع وتتجاسر على التصامم وتضرب صفحا عن الوعد الوعيد. (1)

وهكذا وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها أمام مهمة شاقة تتمثل في إذابة الجليد الذي يفصل الشعب الجزائري عن بقية شعوب العالم، وإنارة الرأي العام الدولي بالقضية التي حمل الشعب الجزائري السلاح من أجلها. وقد أدركت الجبهة منذ البداية أن مساندة الدول الشقيقة العلنية تتوقف أولا وقبل كل شيء على قدرات جبهة التحرير الوطني في مواجهة قوات العدو في الداخل وبإستمرار، وتعبئة الجماهير الشعبية التي لا تقهر حينما تكون واعية بالأهداف، وبالمصلحة العليا للوطن.

وعليه، فالقضية الجزائرية تبقى مرهونة بمدى قدرة جبهة التحرير الوطني على توجيه الأمور بمهارة فائقة في الداخل والخارج، وفرض إحترامها على المنظومة الدولية وفي جميع الحالات، فإن الانتصارات التي ستحرزها جبهة التحرير الوطني على الصعيد الدولي تبقى كعامل مساعد فقط للانتصارات التي تحرزها على العدو في الداخل، فالانتصارات الداخلية يتوقف عليها مصير الثورة التحريرية ككل، وعلى قواعدها الصلبة يقوم النشاط الديبلوماسي الذي ستكون نتائجه هو الآخر مرتبطة بتطور الثورة داخل القطر الجزائري نفسه.

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 39

الفصل السابع

وضع الأسس التنظيمية للدولة الجزائرية في مؤتمر الصومام

منذ أول نوفمبر 1954 والقادة الفرنسيون ووسائل الاعلام الفرنسية، ومن ورائها قادة الأحزاب السياسية الفرنسية، يؤكدون بإستمرار أنه لا يمكن إجراء أية مفاوضات سياسية مباشرة مع الثوار الجزائريين، وذلك بسبب إنعدام قوة سياسية تتحكم في مجرى الأمور وتحظى بالشرعية القانونية وتحق لها تمثيل جميع السكان الجزائريين. وفي الحقيقة أن الغاية من هذه الدعاية هي التهرب من عملية إجراء أي حوار مباشر مع جبهة التحرير الوطني وربح الوقت لاضعاف الجبهة في الداخل حتى يتمكن الجيش الفرنسي من تطويق فصائل جيش التحرير الوطني وإبادة الثوار. وليس هناك جدال بأن السلطات الفرنسية كانت تدرك جيدا أن جبهة التحرير الوطني هي المحاور الكفء في الجزائر، لأن الحاكم الفرنسي بالجزائر، ومثله وزير خارجية فرنسا، قد صرحا في مناسبات عديدة أن جبهة التحرير الوطني هي المحرك والمنظم للكفاح السياسي والعسكري في الجزائر. (1)

وكما هو معروف فإن رئيس الحكومة الفرنسي السابق «غي موليه» قد زار الجزائر يوم 6 فبراير 1956 وحاول تنصيب الجنرال «كاترو» كوزير مقيم بالجزائر لكنه فشل وعدل عن ذلك تحت ضغط المعمرين الفرنسيين المقيمين بالجزائر، وفي يوم 9 فيفري 1956 قام بتعيين «روبير لاكوست» كوزير مقيم بالجزائر، وبدأ يتحدث عن برنامجه السياسي لانهاء الحرب في الجزائر، والذي هو في

(1) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 13، في تاريخ 1956/11/20، ص 2

الحقيقة إمتداد لمشاريع الحكومات السابقة، وكان برنامجه السياسي يتلخص في 3 نقاط رئيسية هي :

1 - إيقاف القتال.

2 - إجراء إنتخابات في الجزائر.

3 - إجراء مفاوضات مع النواب الذين يتم إنتخابهم من طرف السكان الجزائريين.

وبإختصار شديد، فإن رئيس الحكومة الفرنسية الاشتراكية السيد «غي موليه» كان يتظاهر برغبة حكومة فرنسا في إجراء «إنتخابات حرة» والجلوس على مائدة المفاوضات مع النواب الذين يختارهم سكان الجزائر، وهذا كله بقصد إحراج جبهة التحرير الوطني وإعطاء إنطباع عنها للرأي العام الفرنسي والدولي بأنها جبهة متشددة وغير مستعدة لحل المشكل الجزائري بطريقة سلمية، وعليه فإن جبهة التحرير الوطني تتحمل مسؤولية مواصلة الحرب وسقوط الضحايا في ميدان المعركة. كما أن «غي موليه» كان يهدف إلى عزل الجبهة عن تونس والمغرب وذلك في حالة عدم خضوع القيادة الجزائرية إلى الضغوط التونسية والمغربية بإنتهاج سياسة معتدلة.

كل هذه المحاولات الرامية لضرب الثورة الجزائرية، دفعت بقادة الثورة الجزائرية أن يبادروا بوضع الأسس التنظيمية للدولة الجزائرية وذلك عن طريق جمع قادة الكفاح المسلح ووضع خطط سياسية مضادة للدعاية الاستعمارية الرامية لشل حركة التحرير العارمة. كما أن الظروف التي إنطلقت فيها ثورة التحرير كانت تتطلب السرية والكتمان وبالتالي لم تسمح بوجود خطة مشتركة لجميع التجمعات السياسية التي قررت الالتحاق بركب الثورة والتصدي للغزاة المحتلين. ولهذا كان من المنطقي أن يقوم قادة الثورة بعد إنتشارها في جميع أنحاء البلاد بعقد إجتماع شامل لهم لتقييم مسيرة ثورة أول نوفمبر 1954، ووضع خطة مستقبلية يراعى فيها جميع متطلبات الثورة. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن قادة الثورة كانوا قد حددوا ليلة 10 أكتوبر 1954 موعد لأول لقاء يضم إطارات الجبهة من عسكريين وسياسيين وذلك لتقييم الوضع. غير أن سرعة

الأحداث وعنف المد الثوري الجارف وإنهماك القادة في العمل الثوري المتواصل لم يسمح بهذا اللقاء المنتظر. (1)

ولعل من الأسباب الرئيسية في تأخير هذا اللقاء المبرمج منذ البداية هو إلقاء القبض على القائد مصطفى بن بولعيد وسجنه لمدة تسعة أشهر، وإستشهاد مراد ديدوش يوم 1955/1/18. ثم إلقاء القبض على رابح بيطاط في الجزائر العاصمة يوم 23 ماي 1955 مع المجموعة التي نظمت عمليات أول نوفمبر بالعاصمة وضواحيها بالاضافة إلى تمكن الاستعمار من تفكيك النواة الأولى للثورة في المنطقة الخامسة. (2)

ولكن بإتساع رقعة الثورة وشمولها كل التراب الوطني، وبعد مرور ما يقرب من سنتين على إندلاعها، وبعد تزايد ردود فعل العدو الاجرامية والدعائية، وبعد تزايد أيضا أهمية الدور الذي يجب على جبهة التحرير الوطني أن تلعبه على كل المستويات، وفي جميع المجالات، كان لابد من تحديد إستراتيجية عامة لجبهة التحرير الوطني تشمل الجانب العسكري والجانب السياسي والجانب الدعائي أو الاعلامي.

إن قضية التنظيم أصبحت مطروحة على الجبهة حتى تستطيع أن تجند قوى الشعب الجزائري في المعركة المصيرية الطويلة. فالتنظيم السياسي بالنسبة إليها شيء أساسي وحيوي لابد أن يرافق كل نشاطاتها الثورية. غير أنها كانت تؤمن أن هذا التنظيم إذا لم توجهه فكرة وتحركه عقيدة، تبقى قيمته فنية بحتة. وعليه فإن جبهة التحرير الوطني لم تكن مطالبة بأن تبدع شيئا من نفسها ولا ترتجل، وإنما تكمن مهمتها في ترجمة حاجات الجماهير العميقة، فالتنظيم الذي كانت تفكر فيه الجبهة يستمد قوته من إستهدافه تحقيق مطالب الشعب، وغايته تعبئة الجماهير وحشدها من أجل تحقيق النصر المبين. (3)

(1) - الشباب الجزائري، الصادرة بتونس، عدد 11، في تاريخ 1962/4/1، ص 9

(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 9

(3) - الشباب الجزائري، الصادرة بتونس، عدد 6، في تاريخ 1961/11/1، ص 1

التحضيرات الاولية لعقد أول مؤتمر وطني للجبهة

بعد التطورات السالفة الذكر على الصعيدين العسكري والسياسي للثورة قررت القيادة العليا للجبهة بإقتراح من العقيد يوسف زيغود قائد المنطقة الثانية «الشمال القسنطيني» عقد أول مؤتمر وطني للجبهة تدرس فيه الوضعية من جميع جوانبها، ووضع إستراتيجية للمستقبل، حيث إستقبل القائد يوسف زيغود في هذا الاطار، عمارة رشيد، ثم إبراهيم مزهودي، وسعد دحلب قادمين من الجزائر العاصمة للتباحث معه في قضية إمكان عقد إجتماع يضم إطارات مناطق الثورة نتيجة الاقتراح الذي كان قد تقدم به يوسف زيغود بعد هجوم 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، وأعلن في نفس الوقت إستعداد منطقته لاحتضان هذا التجمع التاريخي. (1)

وبعد الاتصالات العديدة التي جرت بين قادة المناطق، ونظرا للصعوبات الجمة التي شهدتها منطقة الشمال القسنطيني وقتذاك، فقد تعذر على قيادة الثورة عقد المؤتمر الوطني هناك. كما تعذر عقده في جبال سوق أهراس أو جبال الأوراس وبالتالي تقرر عقده في منطقة وادي الصومام (الولاية الثالثة فيما بعد). (2)

وشرع في التحضير للمؤتمر في شهر مارس 1956 بناحية قلعة بني عباس في بلدية إيغيل علي، تحت قيادة المنطقة الثالثة. ثم توسعت عملية التحضير بحيث شملت مداشر (تيني - تبوعنانت - زينة وبندة). (3) ونشير بأن عملية التحضيرات هذه قد صادفت إنطلاق عملية «الأمل والبندقية» في نفس المنطقة التي كان «روبير لاكوسط» يعلق عليها أملا كبيرا في تحقيق «التهدئة» بالجزائر خلال سنة 1956، وأعطى أجلا لذلك بشهر ماي 1956. وقد إختار «لاكوسط» منطقة القبائل الصغرى لتكون «منطقة نموذجية» لتحقيق تلك «التهدئة».

---

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية قسنطينة»، المصدر المذكور سابقا، ص 21

(2) يحي بوعزيز، المصدر المذكور سابقا، ص 318.

(3) - أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، عدد 23، في تاريخ 1977/8/1، ص 16

وهكذا شرع الجنرال «ديفوري» يوم 28 افريل 1956 في عملية تطويق (Bo-TISSAGE) واسعة بلغت ذروتها في شهر ماي 1956 وخاصة النصف الثاني منه، وشارك في هذه العملية أكثر من 30،000 جندي وعشرات من قاذفات القنابل وطائرات الهيلوكوبتير وأطلق على هذه العملية إسم «الأمل والبندقية» تفاؤلا بتحقيق النصر وتهدئة المنطقة الثالثة. وقد ركز «ديفوري» جهوده في البداية في محاصرة المنطقة تماما حتى لا يتمكن جنود جيش التحرير الوطني من الافلات. فحشد قواته في شبه دائرة على المنطقة مابين البياد، وأقبو، وبني ورتلان، وبني يعلى.

وفي يوم 20 جويلية 1956 الموافق لثاني يوم من عيد الأضحى المبارك، شرعت قاذفات القنابل في قذف وقنبلة القرى والمداشر والدواوير الموجودة بها واحدة بعد الأخرى فهدمتها وخربت عمرانها، وحطمت كل معالم الحضارة والمدنية، ظنا منها أنها ستقضي أيضا على الحياة البشرية فيها، وخاصة المجاهدين. وبهذه الطريقة خربت القرى والمداشر التالية:

- مزراق، أعشابو، تاورميت، بوفنزار، أورير، تاكرومبالت، بوسعدة، تفرق، أوشانن، أولاد سيدي إيدير، تاوريرت، تامقورة، تاسيرة، تاساوت، فريحة، بني ورتيلان، بني شبانة عباد الشريف، بني حافظ، أقمون بني عيسى، أسغة تالا نتينزار، بني غبولة، بني إبراهيم الموثن، أقمون، بني خيار، الحالة وغيرها.

وبعد تحطيم هذه القرى بالقذف الجوي زحفت عليها فرق المشاة وأخذت تحرق وتحطم مابقي منها سالما، وتقتل من تعثر عليه حيا حتى تتأكد تماما من القضاء النهائي على جنود جيش التحرير الوطني، وتطمئن لعمل «التهدئة» النموذجي حقا وبذلك تستطيع أن تجري إنتخابات يصوت فيها الجيش الفرنسي طبعا، لأن السكان قد أفناهم هذا الجيش خلال هذه العملية العسكرية الرادعة. وقد خلفت هذه العمليات وراءها تخريبا ودمارا مرعبين في المنطقة. غيرأن جيش التحرير الوطني قد فوت الفرصة على قوات العدو بإنتقاله إلى ناحية أخرى بعيدا عن الخطر، وذلك بعد أن زود السكان بالتعليمات والاجراءات التي يجب أن يتبعوها ليتفادوا المزيد من الأخطار ومنها إتخاذهم

مخابىء في باطن الأرض يسكنونها في النهار ويعودون في الليل إلى منازلهم للتزود بما يحتاجونه من أكل وغيره.

وهكذا إنتهت عملية «الأمل والبندقية» إلى غير أمل، وتأكد «لاكوسط» أن مثل هذه العمليات لا تجدي نفعا ولا تحقق «التهدئة» المنشودة، فإلتجأ إلى تطبيق طريقة أخرى جديدة هي طريقة التربيعية (QUADRILLAGE) التي تقضي بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة وحصارها وتطهرها واحدة بعد أخرى، ولربما سيمكن ذلك من تحقيق «التهدئة» وإستحداث المنطقة المثالية.[1]

ولكن هذه الخطة والطريقة أصيبتا بالفشل الذريع بدليل أنه في نفس المدة بدأت وفود المناطق تصل تباعا إلى المكان المعين للاجتماع بوادي الصومام. ففي شهر جوان 1956 خرج وفد مقاطعة الجزائر يتكون من إطارات الجزائر ووهران بقيادة عمر واعمران قائد منطقة الجزائر بإتجاه الشرق ملتحقا بجبال جرجرة الشامخة يسير الساعات الطويلة المرهقة بالليل، وطرفا من النهار، يقطع الشعاب ويخترق الأحراش والغابات، يتسلل من خلال المراكز العسكرية للعدو المنتشرة على القمم في السفوح. وكم تعرض في طريقه إلى مخاطر، وكم من كمين نصبه العدو في مسالكه فكتبت له النجاة.

وكان شهر جويلية شهر القيظ والحر، حيث إلتهمت النيران غابات الجزائر، نتيجة إحراقها من طرف قوات العدو لاعتقادهم أنها المأوى الحصين للمجاهدين. في هذا الشهر، وإنطلق وفد من غابات الميلية - ولاية جيجل حاليا - المنيعة الملتهبة، يضم وفد الشمال القسنطيني بقيادة قائد المنطقة الثانية يوسف زيغود. وقد ترامت إلى أسماع العدو أن تشكيلة من المسؤولين والضباط لمنطقة الشمال القسنطيني في طريقها إلى بلاد القبائل الكبرى (المنطقة الثالثة). ولعل في ضياع مستندات ووثائق الثورة في كمين وقع فيه في تلك الفترة، ما دل العدو على توجه وفد الشمال القسنطيني إلى الاجتماع الوطني الكبير الذي أقض مضاجع الاستعماريين من مدنيين وعسكريين.

وبالطبع غيرت القيادة العليا لجيش التحرير الوطني بعد الحادث المذكور

(1) - يحي بوعزيز، المصدر المذكور سابقا، ص 315

زمان ومكان المؤتمر وشدد العدو الحراسة والمراقبة على كامل الطريق، ...
عمليات القمع والزجر الجماعي، وظل وفد الشمال ...
40.000 جندي للعدو في مساحة لا تزيد عن 120 كلم مربع، ...
الأرض فيها جندي متربص للمجاهدين وإلتحمت السبل إلى ...
الأطلسي من طائرات ومدافع ومصفحات.

وكانت ساعات رهيبة ذاق فيها وفد الشمال القسنطيني الذي يجهل طبيعة الأرض واللهجة المحلية للسكان شيئا من قسوة الامتحان: جوع وعطش وحرمان نوم، وفقدان راحة... ولكن إيمان المؤمن أمتن وأقوى من الضعف البشري، حتى كان يوم السبت 11 أوت 1956 وعلى الساعة الحادية عشر ليلا، دخل وفد الشمال القسنطيني بيتا متواضعا به ضوء باهت لا يجود بالنور إلا قليلا، تعود رجال الثورة أن يتعرفوا إلى بعضهم من ورائه فوجد وفد الشمال نفسه وجها لوجه مع كريم بلقاسم وعبان رمضان وإبن المهيدي. كما إستقبل الوفد من طرف عميروش وعمر واعمران وضباط آخرون.

وفي ليلة الغد إستأنف وفد الشمال القسنطيني رحلته حيث بقية الأخوان عن سيشاركون في الاجتماعات الموسعة للمؤتمر لدراسة المكان الذي وقع الاختيار عليه لعقد المؤتمر. وبالذات إلى قرية «إيفري» ببلدية أوزلاقن[1] (ولاية بجاية حاليا). ونشير بأن قيادة الثورة قد إختارت منطقة وادي الصومام حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة نتيجة العوامل التالية:

1 - وجود المكان إزاء جبل جرجرة الحصين.
2 - وجود وادي الصومام وسط مناطق الثورة ماعدا المنطقة الخامسة.
3 - إشتهار سكان المنطقة بالنضال منذ الزمن القديم.
4 - كرد فعل على إدعاءات «روبير لاكوسط» بأن شعب هذه الناحية قد إستسلم.[2]

أما بالنسبة لتحديد تاريخ إنعقاد المؤتمر الوطني للجبهة في 20 أوت

(1) - المقاومة الجزائرية، الصادرة بتونس، عدد 2، في تاريخ 1956/11/15، ص 6
(2) - أول نوفمبر، المصدر المذكور سابقا، ص 17

1956، فالسبب في ذلك واضح كون هذا التاريخ يوافق ثلاثة ذكريات هامة تأثر بها الشعب الجزائري وهي:

1 ـ نفي محمد الخامس ملك المغرب يوم 20 أوت 1956 إلى جزيرة مدغشقر، بصفته كان يمثل الفكر التقدمي الحر في مراكش يومئذ.

2 ـ إنتفاضة 20 أوت 1955 التي عمت منطقة الشمال القسنطيني.

3 ـ قرب ذكرى إنعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1955، التي دخلتها القضية الجزائرية رغم أنف فرنسا الاستعمارية. (1)

وهكذا شرعت وفود مناطق الثورة يوم 14 أوت 1956 في دراسة ومناقشة وتحليل جدول الأعمال. وإنتهت من الاجتماعات الموسعة في 20 منه. وهناك إجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر.

وكان يوم 23 أوت اليوم الأخير للاجتماع الموسع، تليت فيه مقررات المؤتمر، التي نالت مصادقة الجميع.

هذا وتتكون الوفود التي شاركت في المؤتمر على الخصوص من القادة:

- العربي بن إمهيدي ممثل المنطقة الخامسة رئيس الجلسة.
- رمضان عبان ممثل جبهة التحرير الوطني كاتب.
- عمر واعمران ممثل منطقة الجزائر.
- بلقاسم كريم ممثل المنطقة الثالثة.
- يوسف زيغود ممثل المنطقة الثانية.
- عبد الله بن طبال نائب يوسف زيغود.

وتغيب عن المؤتمر ممثل المنطقة الأولى وممثل الولاية السادسة (الجنوب فيما بعد) (سي الشريف)، المعروف بإسم (علي ملاح)، الذي تغيب بعذر بعد أن وجه تقريره إلى المؤتمر. (2) كما تغيب ممثلي الجبهة في الخارج أمثال: بوضياف

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية باتنة»، المصدر المذكور سابقا، ص 11
(2) ـ محضر مؤتمر الصومام، المصدر المذكور سابقا، ص 1

وبن بلة وغيرهما. ولعل ذلك راجع للأسباب الأمنية. فالجيش الفرنسي كان لا يزال جاثما فوق مناطق ومراكز في تونس والمغرب. بالإضافة إلى أن [illegible] والبحر كانا مراقبين من طرف السلطات الاستعمارية، ومع ذلك فإن ممثلي الجبهة في الخارج قد إشتركوا في المشاورات حيث [illegible] في صميم ما تمت مناقشته والمصادقة عليه في المؤتمر من ناحية الخط السياسي المراد إنتهاجه. (1)

1 ـ شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع والمتمثلة في ضرورة عقد مؤتمر وطني شامل للثورة الجزائرية، لأن الثورة إندلعت بطريقة لا مركزية، إلا أن القادة الستة (محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي) الذين كانوا بالداخل لم يشكلوا قيادة مركزية بل تسلموا مسؤوليات مباشرة في قيادة المناطق الأمر الذي جعلهم ينعزلون عن بعضهم البعض ويكاد ينقطع الاتصال بينهم، فكان مؤتمر الصومام لذلك حاجة موضوعية شعر بها جميع المجاهدين. وبهذا الصدد يقول السيد علي محساس بأن فكرة عقد مؤتمر الصومام كانت تقوم على أساس تنظيم حركة الكفاح المسلح وعلى أساس إعطاء الأولوية والأسبقية للداخل على الخارج. (2)

2 ـ تقديم التقارير التي تشتمل على:

أ) تقرير نظامي عن كيفية تقسيم القطر والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

ب) تقرير عسكري يبين عدد المجاهدين والمناضلين: الوحدات ونظام تركيبها للأسلحة...

جـ) تقرير مالي يتضمن المداخل، المصاريف والمتبقي في صندوق كل منطقة.

د) تقرير سياسي يتعرض لمعنويات المجاهدين والشعب.

3 ـ التوحيد، يعني به التوحيد النظامي في تقسيم القطر وتعيين مراكز (القيادات المحلية)، وإجراء تغييرات على القيادات حسب التالي:

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية باتنة»، المصدر المذكور سابقا، ص 13
(2) ـ جريدة الشعب، الصادرة بالجزائر، في تاريخ 1985/3/26، ص 9

أ) توحيد عسكري يشمل الوحدات والرتب العسكرية والأوسمة والمرتبات والمنح العائلية.

ب) توحيد سياسي: المرشدون السياسيون ومهامهم.

جـ) توحيد إداري يخص مجالس الشعب.

4 ـ جبهة التحرير الوطني، يشمل المذهب والقانون السياسي والنظام، الهيئات التسيير، مجلس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ، اللجان إلخ.

5 ـ جيش التحرير الوطني، توضيح الألفاظ التي تستعمل، (المجاهد، المسبل، الفدائي) المرحلة الحاضرة، توسيع الهجومات، الاكثار من العمليات.

6 ـ العلاقة بين جبهة وجيش التحرير الوطني، توضيح العلاقة بين الداخل والخارج وخصوصا في تونس والمغرب وفرنسا.

7 ـ العتاد.

8 ـ منهج العمل مستقبلا: سياسيا وعسكريا ووسائله المادية، إيقاف القتال، المفاوضات هيئة الأمم المتحدة الحكومات الشقيقة.

9 ـ مواضيع متفرقة تتعلق بالنظام في منطقة الأوراس والقبائل (1) الخ.

ملخص تقارير المناطق حول الوضعية النظامية للثورة

كانت الساعة تشير إلى الثامنة من صبيحة يوم 20 أوت 1956 عندما افتتحت الجلسة الأولى لمؤتمر الصومام تحت إشراف الأخوين العربي بن امهيدي ورمضان عبان اللذين قاما في البداية بشرح الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر، والمواضيع التي سيعكف على دراستها المشاركون.

وكان أول المتدخلين يوسف زيغود، الذي قدم تقريرا مكتوبا عن وضع المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني). (2) وقد جاء في ملخص تقريره أن المنطقة الثانية كانت تضم في أول نوفمبر 1954 (100) مجاهد فقط، وقد إرتفع هذا

(1) ـ محضر مؤتمر الصومام، المصدر المذكور سابقا، ص 21

(2) نفس المصدر الأنف الذكر، ص 3

العدد إلى 1669 مجاهد، و5,000 مسبل، كما تتوفر المنطقة على كمية من الأسلحة تتمثل في: 13 بندقية رشاشة و25 بندقية آلية و3750 بندقية صيد. أما المالية فتوجد بالصندوق: 203,500,000 فرنك قديم، ومن حيث معنويات المجاهدين فهي مرتفعة جدا.

غير أن التقرير قد سجل في الأخير ملاحظة تتعلق بالتنظيم حيث أشار إلى أن الجهة المحاذية للحدود التونسية أصبحت تابعة للمنطقة الأولى. بينما كان قرار الثورة أن تكون الجبهة التي تمتد من سوق أهراس إلى القالة تابعة لمنطقة الشمال القسنطيني. (1)

وقدم بلقاسم كريم تقريرا شفاهيا عن وضع المنطقة الثالثة (القبائل) أبرز فيه التطور الهائل الذي شهدته المنطقة من حيث توفير الامكانيات المادية والبشرية. فبعد أن كانت تتوفر في أول نوفمبر 1954 على 450 مجاهد، وفي الصندوق المالي 100,000 فرنكا قديما أصبحت تضم 3100 مجاهد و7470 مسبل و87044 مناضل، وتتوفر على كمية من الأسلحة تتمثل في: 404 بندقية آلية و106 رشاشات و8 بنادق رشاشة و4 بنادق رشاشة نوع 29/24 و4425 بندقية صيد.

أما المالية بالصندوق فتقدر بـ 445,000,000 فرنكا قديما، وتبلغ المداخيل الشهرية بمعدل 110,000,000 فرنكا قديما، والمصاريف الشهرية بمعدل 55,000,000 فرنكا قديما حيث يبقى صافيا كل شهر 55,000,000 فرنكا قديما. ومن حيث معنويات المجاهدين والشعب فهي مرتفعة جدا. (2)

وقدم عمر واعمران تقريرا مكتوبا عن وضع المنطقة الرابعة أبرز فيه الامكانيات التي تتوفر عليها المنطقة، وكذا التطور الهائل الذي شهدته حيث كانت تضم في أول نوفمبر 1954، (50) مجاهدا فقط، بينما أصبحت تضم 1000 مجاهد و2000 مسبل و40,000 مناضل مشيرا بأن مجاهدي ومسبلي

(1) ـ أحمد توفيق المدني، المصدر المذكور سابقا، ص 246

(2) ـ محضر مؤتمر الصومام، المصدر المذكور سابقا، ص 3

ومناضلي كلا من نواحي: برواقية، المدية، شنبلان، بوغاري، ثنية الحد، مليانة، تنس، الأصنام (الشلف حاليا) وشرشال لا تدخل ضمن الأعداد المذكورة أعلاه.

كما تتوفر المنطقة على كمية من الأسلحة تتمثل في 5 بنادق رشاشة من بينها 1 (فابان) و200 بندقية آلية و80 رشاشة و300 مسدس و1500 بندقية صيد. أما المالية بالصندوق فتقدر بـ 200،000،000 فرنكا قديما يدخل في هذا المبلغ قسط الجزائر العاصمة. (4)

وقدم العربي بن امهيدي تقريرا شفاهيا عن وضع المنطقة الخامسة ضمنه إحصاء للامكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها المنطقة والتطور الكبير الذي شهدته في هذا الجانب بعد إنطلاقتها الثانية في أول أكتوبر 1955. فبينما كانت المنطقة تضم في أول نوفمبر 1954 (60) مجاهدا من بينهم 50 مجاهدا بين شهيد وجريح وأسير وكان بالصندوق المالي 80،000 فرنكا قديما، وقد بلغ عدد المجاهدين في أول أكتوبر 1955، (500) مجاهد و(500) مسبل.

كما تتوفر المنطقة على كمية من الأسلحة تتمثل في: 500 بندقية رشاشة و165 رشاشة و400 بندقية آلية و100 مسدس و1000 بندقية صيد.

أما المالية بالصندوق فتقدر بـ 35،000،000 فرنك قديم، ومن حيث معنويات المجاهدين والشعب فهي مرتفعة جدا. (5)

وقدم عمر واعمران مرة ثانية تقريرا شفاهيا عن وضع المنطقة السادسة وذلك نيابة عن سي الشريف (علي ملاح)، أوضح فيه بأن هذه المنطقة التي تكونت حديثا، أصبحت تضم 200 مجاهد و100 مسبل، و500 مناضل. كما تتوفر على كمية من الأسلحة تتمثل في: 100 بندقية آلية وبندقية رشاش واحدة و10 رشاشات و50 مسدسا و100 بندقية صيد. أما المالية بالصندوق فتقدر بـ 10،000،000 فرنك قديم.

---

(4) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 3

(5) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 4

ويضيف التقرير بأن هذه المنطقة لم تشمل بعد كل المساحة المخططة لما تتغلغل نظام الثورة في الجهات الواقعة في نواحي: سور الغزلان، سيدي عيسى، عين بوسيف، وشلالة، أما نواحي: الجلفة، الأغواط، وأقصى الجنوب فلم يدخلها جيش التحرير الوطني بعد. (1)

من القـــرارات التي تمخض عنهـا مؤتمـــر الصومـــام

لقد سادت أيام المؤتمر روح الأخوة الصادقة بين المشاركين وكم كانت دهشة الجميع بالغة الغاية لما تقدم كل وفد بجدول أعمال، فوجدت كلها أنها جد متقاربة من بعضها البعض من حيث الجوهر، إذ أن النقط الجديرة بالدرس والتحليل والمناقشة والاثراء قد تعرض لها الكل، وكذا كانت المناقشات فالمقررات. (2)

وهكذا تمخض مؤتمر الصومام عن منهج يعتبر من الوجهة العلمية أساس التنظيم لبناء الدولة الجزائرية المستقلة. فقد عالج هذا المنهج بصراحة الثوار وإخلاص الأحرار كل ما فعلوه، وما يجب أن يفعلوه. فكان تعبيرا صادقا ووثيقة تاريخية عكست كل المواقف التي واجهتها الثورة خلال تلك المرحلة.

ويعبر منهج الصومام عن الأصالة الثورية التي إستطاعت أن تنتصر وأن تعيد للجماهير عزتها وكرامتها وشرفها، التي ستبقى خالدة مع خلود جزائر الثورة. ومن ثم فإن منهج الصومام يستحق الكثير من التأمل والبحث والدراسة الجادة على الرغم مما يتميز به من الوضوح والصراحة والدقة التي لا تحتاج لشرح أو تعليق. (3) وبالتالي فإن إهتمامنا لهذا الجانب سينصب على إبراز مختلف المبادئ والأهداف التي يتضمنها، وهي كمايلي:

أولا - توحيد النظام العسكري والسياسي للثورة:

من بين القـرارات الهامـة التي تمخض عنها مؤتمر الصومام توحيد النظام

---

(1) - نفس المصدر الأنف الذكر، ص 4

(2) - المقاومة الجزائرية، الصادرة بتونس، عدد 2، في تاريخ 1956/11/15، طبعة ثالثة، ص 6

(3) - مصطفى طلاس - بسام العسلي، المصدر المذكور سابقا، ص 197

الثوري من خلال وضع هيكلة تنظيمية من القاعدة إلى القمة عسكريا وسياسيا، وذلك من أجل القضاء على المفارقات وتوحيد القيادة والرتب العسكرية والتحصن من عواقب الاختلاف والارتجال، ويتضمن التنظيم الجديد على الصعيد العسكري الأمور التالية:

1 ـ وضع خريطة جديدة لتقسيم القطر. وهذا بناء على معطيات التجربة وما تمليه ظروف الحرب وذلك للتحكم في النشاط والجهات من الناحيتين المادية والبشرية وتوفير المردودية والتأطير، وتحسين مستوى المبادرة، وإيجاد روح المساعدة والتعاون والتنسيق بين مختلف أنحاء القطر. ومن تم تقرر إستبدال المنطقة بالولاية، والناحية بالمنطقة، والقسم بالناحية، ويضاف إلى هذا التقسيم الجديد القسم ومنطقة العاصمة المستقلة، وكذلك إتحاديات جبهة التحرير الوطني في فرنسا وفي البلدان الشقيقة، تونس والمغرب.

وقد كان هذا التقسيم هام جدا بحيث أتاح للثورة أن تشمل الصحراء المترامية الأطراف، التي كان المستعمر يعمل بكل ما أوتي من قوة وجبروت على الاحتفاظ بها عند الضرورة القصوى، كذلك سيمكن الثورة من إفشال خطط الاستعمار، التي تهدف إلى تفرقة صفوف الجزائريين، وهذا من خلال تنظيم وتعبئة الجالية الجزائرية خارج الوطن. (1)

2 ـ توحيد النظام العسكري، لقد روعي عند وضع هيكلة جيش التحرير الوطني أساليب مواجهة قوات العدو والمتمثلة في حرب العصابات، وفي تأسيس نواة الجيش الوطني الشعبي المرتبط بالجماهير قلبا وقالبا والمتسم بالطاعة والانضباط. أما تركيبة هذا النظام الجديد لجيش التحرير الوطني فتتمثل في الآتي:

أ) الفوج، يتركب من 11 جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أولان.

ب) نصف الفوج، يشتمل على 5 جنود من بينهم جندي أول.

جـ) الفرقة تتكون من 35 جنديا: ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

د) الكتيبة، تشتمل على 110 جندي: ثلاثة فرق مع خمسة إطارات.

هـ) الفيلق، يشتمل على 350 جندي: ثلاثة كتائب زائد 20 إطارا. (2)

(1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقرير ولاية باتنة، المصدر المذكور سابقا، ص 18

(2) ـ محضر مؤتمر الصومام، المصدر المذكور سابقا، ص 6

... تعميم الرتب العسكرية، التي كانت مستعملة وكذلك بالمنطقة الثالثة (القبائل).

وكذلك تحديد المرتبات الشهرية لأفراد جيش التحرير الوطني من القاعدة إلى القمة، وهذا كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الرتبة العسكرية	شعارها	المرتب الشهري بالفرنك القديم
ـ الجندي		1000
ـ الجندي الأول (كبران)	على شكل 8 أحمر اللون يوضع على الذراع الأيمن	1200
ـ عريف (سرجان)	إثنان على 8 شكل أحمران	1500
ـ عريف أول (سرجان شاف)	ثلاثة على شكل 8 حمر	1800
ـ المساعد (أجودان)	على شكل V تحته خط أبيض	2000
ـ ملازم أول (أصبران)	نجمة بيضاء	2500
ـ ملازم ثاني (سوليطنان)	نجمة حمراء	3000
ـ الضابط الأول (اليوطنان)	نجمة حمراء ونجمة بيضاء	3500
ـ الضابط الثاني (قبطان)	نجمتان حمراوتان	4000
ـ الصاع الأول (كمندان)	نجمتان حمراوتان ونجمة بيضاء	4500
ـ الصاع الثاني (كولونيل)	ثلاثة أنجم حمر	5000
المرضون والممرضات		1500
ـ الأطباء المساعدون		2500
ـ الأطباء		3500 (1)

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 7

والجدير بالذكر أن كل متطلبات المجاهد يتكفل بها «النظام» ماعدا شؤون النظافة من: صابون وعطور وأدوات حلاقة الوجه، فإن المجاهد هو الذي يتكفل بشرائها. كما كان المسبلون يتقاضون مرتبات على نفس القاعدة التي يمنح عليها المجاهدون وذلك عندما يقومون بعمل دائم 30 يوما في الشهر ويعطى لهم نصف المرتب عندما يعملون 15 يوما في الشهر، وربع المرتب عندما يعملون أسبوعا في الشهر. (1)

ومن جهة ثانية فقد وضع المؤتمر قاعدة للمنح العائلية. فكل مجاهد أو مسبل لديه عائلة مطالب بالانفاق عليها تعطى له منحة شهرية، ولكن هذه المنحة تقسم إلى نوعين. حيث تختلف المنحة التي تقدم لسكان الأرياف عن سكان المدن. إذ أن الأولى تقدر بـ 2000 فرنك قارة في الشهر مع زيادة 2000 فرنك لكل شخص في الشهر. بينما تقدر الثانية بـ 5000 فرنك قارة في الشهر مع زيادة 2000 فرنك لكل شخص في الشهر. وكما نرى فإن الفرق طفيف بينهما يتمثل في 3000 فرنك في الشهر فقط. (2)

ن) القيادة، بما أن الادارة الجماعية تعد إحدى مبادىء الثورة فيجب على جميع هيآت الثورة إتباعها بصفة مدققة. ومركزا لقيادة يتركب من رئيس وله صفتان (عسكرية وسياسية)، والقائد يمثل السلطة العسكرية لجبهة التحرير الوطني ويحيط به نواب ومساعدون يعتبرون ضباطا وعددهم ثلاثة يعتنون بالفروع التالية:

1 ـ الفرع العسكري.

2 ـ الفرع السياسي.

3 ـ فرع الاستعلامات والاتصالات.

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن النظام ينطبق على الولاية والمنطقة والناحية والقسم، إذ أن قائد الولاية يكون برتبة صاغ ثاني (عقيد) ونوابه ثلاثة برتبة صاغ أول (رائد) وقائد المنطقة يكون برتبة ضابط ثاني (نقيب) ونوابه ثلاثة برتبة ضابط أول (ملازم أول) وقائد الناحية يكون برتبة ملازم ثاني (ملازم أول)

(1) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 8

(2) ـ نفس المصدر الأنف الذكر ص 8

ونوابه ثلاثة برتبة ملازم أول (مرشح) وقائد القسم يكون برتبة مساعد ونوابه ثلاثة برتبة عريف أول. كما تمنح للمحافظين نفس الرتب العسكرية. أما رتبة الجنرال فلا تمنح إلا بعد أن تحرر البلاد من براثن الاستعمار الفرنسي الغاشم.

وتصدر النقلة بأمر من الهيئة العليا التي ينتسب إليها الأمور وتشمل جميع الدرجات والرتب. وبالنسبة لتعيين ضابط أو نزع الرتب فيكون من إختصاصات لجنة التنسيق والتنفيذ بعد إقتراحات قادة الولاية، ويتم تعيين نواب الضباط أو تنزع رتبهم بأمر من قادة الولاية أيضا. أما الجندي فيعين أو تنزع رتبته بأمر من قائد المنطقة.

ح) تحديد الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني بحيث تقرر إستعمال الكلمات التالية:

1 ـ المجاهد، هو جندي جيش التحرير الوطني.

2 ـ المسبل، هو المشارك في العمل العسكري.

3 ـ الفدائي، هو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن.

ط) تحديد العلاقة بين الجبهة والجيش. فقد تقرر إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري، وفي مركز القيادة يتعين على القائد العسكري السياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة. كذلك تعطى الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ الادارة الجماعية. (1)

ي) المحاكم: ليس من حق أي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية أن يحكم بالاعدام على شخص. حيث ستتشكل لهذا الغرض محاكم للثورة تحاكم العسكريين والمدنيين معا. كذلك فإن عملية الذبح بالخنجر تمنع منعا باتا وكل محكوم عليه بالاعدام يقتل رميا بالرصاص، وللمتهم الحق في أي يختار من يدافع عنه، أيضا فإن التمثيل والتشويه ممنوعان مهما كانت الأسباب التي تقدم لتبرير ذلك. كما يمنع منعا باتا قتل مساجين الحرب على أن يعمل نظام خاص بهم في كل ولاية. وهذا من أجل نشر وتبيين عدالة كفاح الشعب الجزائري. (2)

(1) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 11

(2) ـ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 12 ـ 13

3 ـ توحيد التنظيم السياسي: عمل قادة الثورة على تقنين وتوسيع وتعميم قواعد التنظيم السياسي المعمول بها من قبل في مختلف مناطق الثورة، من بينها تحديد الأدوار التي يقوم بها كلا من المحافظين السياسيين والمجالس الشعبية. وقد حددت المهام التي يقوم بها المحافظون السياسيون في الآتي:

أ) تنظيم وتثقيف الشعب.

ب) الدعاية والأخبار والتوحيد.

ج) الحرب النفسية (حرب الأعصاب).

د) العلاقة مع الشعب.

هـ) العناية بالأقلية الأوروبية.

و) العناية بمساجين الحرب.

ز) إعطاء الرأي في جميع برامج النشاطات العسكرية لجيش التحرير الوطني.(1)

وبخصوص المهام التي حددها قادة الثورة للمجالس الشعبية فهي عديدة، وقبل أن نأتي على ذكر أهمها نشير إلى أن هذه المجالس التي تتشكل عن طريق الانتخابات الديمقراطية من طرف سكان القرى والدواوير والمشاتي تتركب من خمسة أعضاء تتوزع المسؤوليات بينهم على النحو التالي:

1 ـ مسؤول عام، رئيسا للمجلس.

2 ـ مسؤول التنظيم.

3 ـ مسؤول المال.

4 ـ مسؤول التموين والشؤون الاجتماعية.

5 ـ مسؤول الأخبار. (2)

ومن بين المهام التي تقوم بها المجالس الشعبية المنتخبة مايلي:

أ) السهر على الأمن بواسطة الشرطة أو الدرك.

ب) السهر على رفع معنويات المواطنين بمختلف الوسائل منها عقد الاجتماعات من حين لآخر، تبليغ عمليات وأوامر الجبهة، توزيع مناشير وجرائد.

جـ) رعاية أسر المجاهدين والشهداء والمعتقلين والمنكوبين.

---

(1) ـ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 8

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقرير ولاية سكيكدة، المصدر المذكور سابقا، ص 15

د) جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة وصرفها في الأوجه المبينة سابقا.

هـ) فصل الخصومات التي قد تنشب بين المواطنين بواسطة العضو المكلف بالقضاء والذي هو في العادة يكون فقيه وإمام القرية.

و) تنظيم التعليم الابتدائي وتعيين المعلمين.

ز) تنظيم التموين ومحاربة الاحتكار.

ح) تنظيم التعاون و«التويزة» زمن الحرث والبذر والحصاد.

ط) ترتيب الحالة المدنية للمواطنين.

ي) التصدي لدعايات العدو.

ك) تنظيم الحراسة وإيجاد مراكز الاتصال على مختلف الطرق التي يسلكها المجاهدون.

وانطلاقا من كل ذلك فإن المجالس الشعبية تعتبر العين التي يرى بواسطتها جيش التحرير الوطني كل ما يجري في الوطن من تحركات. وكما رأينا فإن الواجبات الملقاة على كاهلها تمس كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية. الأمر الذي يهيأ المواطن ويدفعه إلى التضحية عن عقيدة وإيمان مما جعل ثورة التحرير جديرة حقا بهذا الشعار التاريخي «الثورة من الشعب وإلى الشعب». (1)

4 ـ تسطير إيديولوجية محددة وواضحة لجبهة التحرير الوطني، وهو ما يعرف بالمنهاج أو فلسفة الثورة. ويمس هذا المنهاج كل ما من شأنه أن يثير تساؤلات حول الأسباب والأهداف والوسائل. وقد شرح المنهاج الأسباب التي حملت الجزائريين على إعلان الثورة ضد الاستعمار الفرنسي. ومن أجل ماذا يحاربون؟ ويرى المنهاج بأن الحرب بالنسبة للشعب الجزائري هي وسيلة لجبر عليها لا غاية في حد ذاتها هدفه الوصول بواسطتها إلى سلم شريفة. وما دامت الحرب طريقا إلى السلم فلا بد إذن من العمل على إضعاف جيش الخصم وتحطيم إقتصاده والاخلال بوضعه الاجتماعي وعزله سياسيا في الجزائر وفي العالم. وكذا توسيع نطاق الثورة التحريرية والتمسك بمؤازرة الشعب الذي تعتبر الثورة منه وإليه.

---

(1) ـ الجيش، الصادرة بالجزائر، عدد 128، في تاريخ 1974/11/1، ص 20 ـ 21

ولكي تضع الحرب أوزارها يرى المنهاج انه لابد من توفر ضمانات تتمثل في إعتراف السلطات الفرنسية بإستقلال البلاد وبوحدة الأمة الجزائرية وبجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري. ويوضح المنهاج بأن أهداف الحرب هي سياسية وعسكرية في آن واحد، وتتمثل في الآتي:

1 ـ إضعاف الجيش الفرنسي إضعافا تاما حتى يصبح عاجزا عن تحقيق إنتصار عسكري.

2 ـ توجيه عمل التخريب على نطاق واسع ضد الاقتصاد الاستعماري حتى يصبح تسيير الادارة الاستعمارية العادية في البلاد أمرا مستحيلا ويصاب إقتصاد الاستعمار بالانهيار والشلل.

3 ـ نشر الفوضى إلى أقصى حد في فرنسا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي حتى تصبح مواصلة الحرب في الجزائر مستحيلة بالنسبة لفرنسا.

4 ـ عزل فرنسا سياسيا في الجزائر وفي العالم.

5 ـ إعطاء الحركة الثورية طابعا من الانتشار يجعلها مطابقة لما تقتضيه القوانين الدولية: (إعطاء شخصية للجيش ونفوذ سياسي جدير بأن يعترف به وإحترام قوانين الحرب وإدارة المناطق التي حررها جيش التحرير إدارة طبيعية).

6 ـ تعزيز الشعب ومساندته بإستمرار أمام الجهود التي يبذلها الفرنسيون لابادته. كما وضع المنهاج شروطا لانهاء الحرب أو وقف القتال، وذلك حسب الطريقة التالية:

أولا: الشروط السياسية العسكرية

1 ـ الاعتراف بالأمة الجزائرية ووحدتها التي لا تتجزأ والغرض من ذلك هو القضاء على الخرافة الاستعمارية التي تريد أن تجعل الجزائر فرنسية.

2 ـ الاعتراف بإستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والديبلوماسية.

3 ـ إطلاق سراح جميع الجزائريين والجزائريات الموقوفين والمنفين من أجل نشاطهم الوطني من قبل أول نوفمبر 1954 وبعده.

4 ـ الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بوصفها المنظمة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، والتي لها وحدها صلاحية إجراء المفاوضات وفي مقابل ذلك فإن

جبهة التحرير الوطني ستكون مسؤولة من ضمان وقف القتال بإسم الشعب الجزائري.

5 ـ أما الشروط العسكرية فسيقع ضبطها فيما بعد.

ثانيا: المفاوضات من أجل السلم

1 ـ بعد أن يتوقف القتال تبقى جبهة التحرير الوطني المفاوض الوحيد بإسم الجزائر وكل القضايا المتعلقة بتمثيل الشعب الجزائري (من تشكيل حكومة أو إجراء إنتخابات إلخ). وهي من إختصاص جبهة التحرير الوطني دون غيرها لا يقبل اي تدخل من الحكومة الفرنسية في هذه الشؤون.

2 ـ تجري المفاوضات على قاعدة الاستقلال بما فيه السيادة الخارجية والدفاع الوطني.

3 ـ تحديد نقاط المفاوضات:

أ) حدود التراب الجزائري (الحدود الحالية بما فيها الصحراء الجزائرية).

ب) الأقلية الفرنسية (على قاعدة الاختيار بين الجنسية الجزائرية او الجنسية الأجنبية بحيث لا تقبل الجنسية المزدوجة والامتيازات).

جـ) الممتلكات الفرنسية (ممتلكات الدولة الفرنسية وممتلكات الفرنسيين).

د) تحويل الشؤون الادارية.

هـ) نوع المساعدة والتعاون الفرنسي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعملة إلخ.

وفي مرحلة ثانية تقوم بإجراء مفاوضات حكومة جزائرية مكلفة بتحديد مضمون ما جاء في النقاط المتقدمة. وهذه الحكومة تكون منبثقة عن جمعية تشريعية تكون بدورها منبثقة عن إنتخابات عامة. (1)

ومن جهة ثانية يحذر المنهاج من تشتيت الجهود التي يتبع عنها تعدد القيادات لأن ذلك من شأنه أن يعيد للعدو أمله في بناء قوته إنطلاقا من هذا الضعف لذا يجب بث نظام الجبهة في كل شبر من التراب الوطني وغرس الروح الوطنية

(1) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة في تونس، عدد 2، في تاريخ 1956/11/15، طبعة ثالثة، من

واختيار الاطارات الثورية القادرة على إحباط مناورات العدو ومؤمراته، واستخدام سلاح القلم والدعاية إلى جانب سلاح البندقية والقنبلة إلخ.

كما دعا المنهاج إلى تصفية الجو السياسي مما قد يعفنه من عمل الصيادين في الماء العكر وتحويل الحماس الشعبي الجارف إلى طاقة إنشائية بناءة. فلا يجوز أن يغتر الفلاح بالاصلاحات الهامشية في مجال الفلاحة التي لم يكن المستعمر يفكر فيها أطلاقا لولا إندلاع الثورة المسلحة وتحقيقها إنتصارات رائعة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يفيده أي إصلاح زراعي إذا لم يهدم النظام الاستعماري هدما كاملا.

وقد حيا المنهاج الاتحاد العام للعمال الجزائريين الفتي وبارك تخلصه من الوصاية الاستعمارية وبعده من الارستقراطية المتجمدة، وتجند أعضائه ضد الاستغلال الاجتماعي والحقد العنصري. ويوصي بالاهتمام بهذا الاتحاد وشحن عزائم المنخرطين فيه لتقوية روح الكفاح في ميدانه دون تمييز ديني أو عرقي وتدعيم الكفاح المسلح بمختلف الوسائل المادية والمعنوية من أجل القضاء على الاستعمار الفرنسي.

ثم تطرق المنهاج بعد ذلك إلى عنصر الشباب الذي يمثل وقتذاك 50٪ من الشعب الجزائري، فأوصى بالعناية اللائقة به لأنه كما ورد في النص «يمثل الجانب الأعظم من قوة جبهة التحرير الوطني». كما يوصي المنهاج بأن يكون الاعتماد على جميع فئات الشعب الجزائري من مثقفين وأصحاب مهن حرة وتجار وصناع وذلك بحثهم على المساهمة في مجهود تحرير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي، من خلال قيامهم بمهمات في الميادين التي يمكن أن يفيدوا فيها الثورة والشعب كالأعمال السياسية والادارية والثقافية والصحية والاقتصادية إلخ.

ويمضي المنهاج تباعا في شرح أهداف الحركة النسائية والمهام المنوطة بها في تدعيم الكفاح المسلح.

ومن جهة أخرى فقط أعطى المنهاج رأي الثورة الحاسم في مسألة الأقليات الأروبية بالجزائر من أوروبيين ويهود، واضعا بذلك حدا للدعايات المغرضة التي كان الاستعمار الفرنسي ينذر فيها أولئك وهؤلاء بخيار «الحقيبة أو النعش»،

حسب التعبير الجاري يومئذ. كما لم يفت المنهاج [illegible]
إتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا حيث [illegible]
الجزائريين، الذين طوحت بهم الظروف منذ الحرب العالمية الأولى [illegible]
رغم تماسكهم وشقائهم بقوميتهم ودينهم ووطنيتهم وحيث [illegible]
أن تجعل منهم ورقة ضغط ومساومة.

وفي الختام تعرض المنهاج للمصير المشترك المحتوم لشعوب المغرب العربي الكبير ومطالبة شعوب هذه المنطقة بالوقوف بجانب الثورة الجزائرية ومساندتها ماديا وأدبيا من أجل إستعاد الشعب الجزائري الشقيق سيادته المغتصبة (1).

5 - الهيئات المسيرة لهياكل الثورة: لقد وضع مؤتمر الصومام الأسس الأولية لهياكل الدولة المستقلة. فإلى جانب ما تقدم من [illegible] المنتخبة أنشىء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ [illegible]

أ) المجلس الوطني للثورة الجزائرية، يتكون هذا المجلس من 34 عضوا: 17 دائمون و17 مساعدون. (2)

الأعضاء الرسميون	الأعضاء المساعدون
1 - مصطفى بن بولعيد	1 - نائب مصطفى بن بولعيد
2 - يوسف زيغود	2 - الأخضر بن طوبال
3 - بلقاسم كريم	3 - السعيد محمدي
4 - عمر واعمران	4 - سليمان دهيلس
5 - محمد العربي بن امهيدي	5 - عبد الحفيظ بوالصوف
6 - رابح بيطاط	6 - علي ملاح
7 - رمضان عبان	7 - محمد بن يحي
8 - يوسف بن خدة	8 - محمد لبجاوي
9 - عيسات إيدير	9 - مالك
10 - محمد بوضياف	10 - سعد دحلب
11 - حسين آيت أحمد	11 - الاتحاد العام للعمال الجزائريين
12 - محمد خيضر	12 - الاتحاد العام للطلاب الجزائريين
13 - أحمد بن بلة	13 - صالح الونشي
14 - محمد الأمين	14 - الطيب ثعالبي
15 - عباس فرحات	15 - عبد الحميد مهري
16 - توفيق المدني	16 - أحمد فرنسيس
17 - محمد يزيد	17 - إبراهيم مزهودي

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقرير ولاية باتنة»، المصدر المذكور سابقا، ص [illegible]
(2) - أحمد توفيق المدني، المصدر المذكور سابقا، ص 242

التركيبة البشرية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية: لقد ضم هذا المجلس كما رأينا 34 عضوا منهم 17 دائمون، والأعضاء الدائمون هم قادة الولايات والمسؤولون التاريخيون عند إندلاع الثورة المسلحة وعدد منهم كانوا مسؤولين في التنظيمات الحزبية القائمة في البلاد قبيل نوفمبر 1954 ودخلوا في صفوف الثورة بصفة فردية وممثلين عن العمال كعيسات إيدير الذي كان معتقلا يومئذ.

ومن ضمن هؤلاء أيضا من كان يعمل في صفوف الثورة بالداخل والخارج ومن كان رهن الاعتقال وضم ممثلا للطلبة المسلمين الجزائريين وبعض السياسيين المحترفين الذين عاشوا مرحلة السلم والحرب وكانوا يمثلون صمام الأمن بالنسبة للعسكريين الذين وإن عاش معظمهم حياة الكفاح السياسي في حزب الشعب الجزائري أو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيما بعد كانوا في حاجة إلى من يجندهم في ميدان الرأي والدعاية والتخطيط.

ثم إن العديد من أعضاء المجلس كانوا مندمجين في الحركة السرية المسلحة التي نظمت في نهاية الأربعينات تحت قيادة حركة الانتصار التي تعطل مفعولها كليا بعد الخلاف بين زعيميها مصالي واللجنة المركزية. وهذه الأخيرة عرفت كيف تتخلص في الوقت المناسب من خطتها الاصلاحية التي إنتهجتها بعد الانفصال عن مصالي للالتحاق بصفوف الجبهة. وقد كانت ثقافة أعضاء المجلس في مجملها بين عربية إسلامية وأجنبية بحتة وإزدواجية بينهما. وكانت بالنسبة للكثير منهم متينة مركزة فكان منهم الطبيب والصيدلي والمعلم الأستاذ والطالب المثقف والكاتب المؤلف والمختص في بعض الفروع ذات الأهمية كالمالية (أحمد فرنسيس مثلا).

وإن المتتبع لهذه التركيبة ربما رأى فيها خليطا غير متجانس ستكون له ولو بعد حين إنعكاسات سلبية. ولكن هذا الرأي وإن لم يخل أحيانا من بعض الصواب يناهضه أن واقع الثورة كان يطبق عمليا خضوع الأقلية لرأي الأغلبية ومبدأ القيادة الجماعية التي يحميها من الارتجال وإرتكاب الأخطاء ولم يكن الوقت وقت تصفية حسابات أو الاعتماد على طبقات. وقد أخطأ المحللون خاصة الأجانب منهم في إعتمادهم في تحليل التركيبة البشرية لمجلس الثورة

الجزائرية حل قضية هذا بربري وهذا عربي [illegible] عرب ومسلمون وفوق ذلك كله فالمسؤولية كانت [illegible] يسأل أحد في صفوف الثورة من أين هو [illegible] رأسه. (1)

من صلاحيات واختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية: يعتبر المجلس الوطني للثورة الهيئة التشريعية العليا للثورة [illegible] والتنفيذ المنبثقة عنه مسؤولة أمامه وهو يجتمع مرة كل سنة [illegible] الحرب قائمة منها أو بدعوة من نصف أعضائه زائد واحد، [illegible] بحضور 12 عضوا منه.

والمجلس الوطني للثورة له وحده الحق في إتخاذ مواقف ذات أبعاد [illegible] كوقف القتال أو فتح مفاوضات مع العدو مثلا كما أنه المسؤول عن [illegible] السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني. (2)

ب) لجنة التنسيق والتنفيذ: تتكون لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة أعضاء [illegible]

- يوسف بن خدة.
- رمضان عبان.
- العربي بن امهيدي.
- بلقاسم كريم.
- سعد دحلب.

من صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ: تمثل هذه اللجنة هيئة أركان الحرب العامة وتتمتع تحت إشراف المجلس الوطني للثورة بإختيارات واسعة من حيث توجيه وإدارة فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والديبلوماسية. ولجنة التنسيق والتنفيذ هي التي تستدعي مجلس الثورة للانعقاد عندما ترى ذلك ضروريا أو عندما يطلب أعضاؤها مع واحد زيادة على النصف لاجتماع ما. وكل عضو من لجنة التنسيق والتنفيذ (أو نائب) له تعويض من [illegible]

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، (تقرير ولاية باتنة)، المصدر المذكور سابقا، ص [illegible]
(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 22

اللجنة له السلطة الكافية لمراقبة كل نشاطات هيكل الثورة على الصعيد الداخلي أو الخارجي. كذلك فإن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لهم سلطة مراقبة الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية إلخ.

وبناء على ذلك فإن قادة الولايات ملزمين بتقديم قرارات عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية كل ثلاثة أشهر لهذه اللجنة. أيضا من مهام هذه اللجنة هو إنشاء ومراقبة اللجان المختلفة التي يكون مركزها الجزائر العاصمة. (1)

هذا وتقرر أن تستمر لجنة التنسيق والتنفيذ في مكان ما من أنحاء القطر وبالضبط في عاصمة البلاد لتحدى العدو وتشرف فعليا على سير الثورة من قلبها النابض مع مشاركة المجاهدين والشعب في السراء والضراء. وتجابه عن كثب لما يأخذه العدو من قرارات وإجراءات ومراقبة مقياس الحرارة عن قرب للجماهير ومختلف التحركات السليمة والمشبوهة.

وهكذا لم تفت قيادة الثورة يومئذ فكرة فشل نشاط أية حكومة تكون في المنفى بأن لا سلطة فعلية لها إلا على اللاجئين تقريبا. وحتى حين فرضت ظروف الأمن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني بعد إستشهاد العربي بن امهيدي فضلت أن ترتكز على الحدود مباشرة، حيث القواعد الخلفية للمجاهدين. وبذلك تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ نواة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تكونت في 19 سبتمبر 1958 فهي حافظت رغم الصعوبات الجمة التي واجهتها خصوصا بعد إستشهاد العربي بن امهيدي، الذي تراس مؤتمر الصومام حافظت على التنسيق إلى حد كبير في الداخل والخارج، وإستطاعت أن تتغلب على الخلافات التي برزت وسط بعض التيارات ولم تدع للعدو فرصة إستغلالها ولا حتى الاطلاع عليها في وقتها. والمتمثلة بالخصوص في الاستشهاد الغامض لأحد أعضاء هذه الهيئة القيادية ألا وهو رمضان عبان. وكذلك محاكمة وإعدام ثلاثة من أبرز قادة الولاية الأولى: أحمد نواورة، محمد لعموري وعباس لغرور. (2)

(1) ـ محضر مؤتمر الصومام، المصدر المذكور سابقا، ص 10
(2) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، وتقرير ولاية باتنة، المصدر المذكور سابقا، ص 23

ملاحظات عامة عن النتائج التي حققها مؤتمر الصومام

يستنتج المرء من خلال قراءاته الكاملة ونظرته الفاحصة للقرارات [illegible] والأهداف والمبادىء السياسية التي إنبثقت عن مؤتمر الصومام [illegible] التالية:

1 ـ أن لجبهة التحرير الوطني عقولا مفكرة تستطيع أن تضع الخطط [illegible] بإمكانها أن تفشل كل مخططات الاستعمار عسكريا وسياسيا. [illegible] من خلال التنظيم المحكم المتمثل في الآتي:

أ) تقسيم القطر الجزائري إلى ولايات. لقد رأينا كيف قسمت الجزائر [illegible] ولايات ومناطق ونواحي وقسمات ورأينا كيف جعلت جبهة التحرير الوطني على رأس كل ولاية ومنطقة وناحية وقسمة مسؤولا سياسيا عسكريا. [illegible] لجنة التنسيق والتنفيذ توجه جميع هيآت الثورة من عسكرية وسياسية [illegible] وقد يتساءل المرء ماهو الداعي إلى توحيد النظام السياسي والعسكري [illegible] المسؤول الأول؟ ولماذا لم يفصل النظامان عن بعضهما فيكون للسياسي مسؤول وللعسكري مسؤول؟

وفي الحقيقة أن هذا التوحيد في الراس بين النظامين ضروري، لأن طبيعة الكفاح المسلح وصبغته الثورية تفرض هذه الوحدة بين السياسي والعسكري. فالثورة التحريرية ترمي إلى الوصول إلى هدف هو إستقلال الوطن والطريقة التي إتبعت لبلوغ هذا الهدف هو الكفاح المسلح. وبالتالي لا يمكن أن تفصل الغاية عن الوسيلة، ويتعين على المسؤول الأول في كل مركز من مراكز جيش التحرير الوطني أن يكون سياسيا عسكريا حتى يمكن إستعمال الوسيلة من غير أن تغيب عنه الغاية التي يهدف إليها، وهذا هو السبب في أنه لا يوجد في الثورة التحريرية قادة عسكريون وآخرون سياسيون لا يجمع بينهما روابط. فكلا الميدانين السياسي والعسكري يلتقيان في جميع درجات المسؤوليات التي يشكلان كلا واحدا يلخص طبيعة الثورة ويوضح في نفس الوقت صبغتها. (1)

(1) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بتونس، عدد 18، في تاريخ [illegible]

ب) تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني وإنشاء الرتب العسكرية وقد كان لهذا التنظيم أثر إيجابي على نشاطات جيش التحرير الوطني، إذ تدعمت صفوفه بعناصر جديدة تخرجت من مراكز التكوين التي بدأ جيش التحرير الوطني يقيمها على الحدود بعد مؤتمر الصومام مباشرة، وكذلك جلب كمية هامة من مختلف أنواع الأسلحة التي هربت إلى الجزائر عبر الحدود خاصة بعد أن أصبح للثورة الجزائرية أصدقاء في مختلف أنحاء العالم. وقد إعتمد جيش التحرير الوطني الذي أصبح منظما ومجهزا بعتاد عصري وأسلحة حديثة على الكتيبة كعنصر أساسي في مواجهة قوات العدو، فطبقت الكتيبة توصيات المؤتمر وشرعت في الهجومات الواسعة على المراكز الاستعمارية التي أصبحت مهددة بإستمرار من طرف قوات جيش التحرير الوطني.

ولعل هذه القوة التي أصبح عليها جيش التحرير الوطني هي التي تفسر الارتفاع الهائل للجيش الفرنسي العامل في الجزائر حيث إرتفع من 60،000 جندي وثلاثة فيالق للمظليين عند إندلاع الثورة المسلحة إلى 800،000 جندي في أوائل 1957 بحيث تضاعف عدد الجند الفرنسي عشر مرات. (1) كما إرتفعت مشاركة الطيران في العمليات الحربية بصورة مدهشة. فبينما كان عدد العمليات التي يقوم بها في مطلع سنة 1956 لا تزيد عن 1500 عملية إنتقلت بعد مؤتمر الصومام إلى 8300 عملية، وفي نفس الوقت أصبحت تشارك في تلك الغارات الاجرامية القوات الجوية الفرنسية الموجودة بتونس والمغرب.

فقد أصبحت القوات الجوية الفرنسية تشن هجوماتها على التراب الجزائري من جميع المطارات الواقعة تحت تصرفها في الجزائر من قابس إلى أغادير ويستعمل أنواعا مشهورة من الطائرات العمودية «سيكورسكي» والمطاردة «ميستير» وبـ (47) و(داسو 315) والقاذفات الخفيفة والثقيلة بـ (26) و(موران 474) و(733) و(ت. 6) المأخوذة من الشحنات الأمريكية وإرتفع عدد جنود السلاح الجوي في أكتوبر 1956 إلى 64،000 جندي بعد أن كان عددهم في مطلع 1956 لا يتجاوز 5500 جندي. (2) وصارت حرب الجزائر

(1) ـ أحمد عظيمي، الجيش، الصادرة بالجزائر، عدد 248، في تاريخ 1/11/1984، ص 6
(2) ـ المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، عدد 15، في تاريخ 1/1/1958، ص 6

نتيجة ذلك تكلف فرنسا ما يقارب المليارين من الفرنكات
الواحد. وهي تفوق أعلى نسبة في التكاليف التي
الصينية وأصبحت سياسة الحكومة الاشتراكية ذات طابع
ما أطلق عليه الساسة الفرنسيون والسابقة العسكرية
العسكرية قبل كل شيء». (1) ومع ذلك عجزت فرنسا في القضاء
الجزائرية بل إمتد نشاطها إلى التراب الفرنسي وأثرت التطورات
الثورة على الصعيدين العسكري والسياسي حتى على نظام الحكم
فسقطت الجمهورية الرابعة. (2)

ج) تنظيم مجالس شعبية منتخبة إنتخابا ديمقراطيا. وقد شرع بالفعل بعد
في إنتخاب هذه المجالس وتنصيبها عبر نواحي القطر الجزائري.
على بعض مهام هذه المجالس تبرز لنا الجهاز المحكم الذي
التحرير الوطني لتنظيم الشعب وإدارة شؤونه. فقد ورد في المنشور
يتحدث عن مهام هذه المجالس ما يأتي:

«... يجب على المسؤول عن التعليم أن يسهر على التعليم الابتدائي
الأطفال وفي هذا الصدد ينبغي أن يخصص لكل مشتة ـ أي مجموعة من
معلما». كما جاء في نفس المنشور عند الحديث على مهمة مسؤول التموين
ما يأتي: «إن المسؤول عن التموين هو الذي ينظم سلسلة التموين حتى
يتمكن السكان المدنيون من أن يتمونوا وهو الذي يشجع على الاشتراك
الفلاحي ويسجل العائلات التي تكون في حاجة شديدة ويشجع
النجدات والاعانات بين السكان...».

د) وضع نظام إجتماعي لتقديم الاعانات المختلفة لمن يستحقها. فقد وضعت
الجبهة نظاما إجتماعيا يعتني بتوزيع مرتبات شهرية على عائلات المجاهدين
والمسبلين والفدائيين وكل المحتاجين ويسهر على صحة السكان فيوفد الممرضين
والممرضات إلى كل منزل في البادية يوزعون الأدوية ويحاربون الأمراض
الفتاكة. (3)

(1) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بالمغرب، عدد 13، في تاريخ 23/4/1957
(2) ـ أحمد عظيمي، المصدر المذكور سابقا، ص 26
(3) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بتونس، عدد 18، في تاريخ 1/7/1957

2 - تجسيد جبهة التحرير الوطني في مبادىء راسخة. من هذه المبادىء ما يلي:

أ) إقرار مبدأ الادارة الجماعية ومنع النفوذ الشخصي. فهذا المبدأ كان له تأثير كبير في تطور الثورة نحو النجاح والنصر. لأن الادارة الجماعية تتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تنتج عن إستغلال السلطة وتمنع المسؤول عن الوقوع في أخطاء لا يستبعد أن يقع فيها عندما لا يعتمد في تسييره على جماعة لها كفاءة وهذا المبدأ يمنع أيضا أن تركز الأنظار على شخص واحد وأن تتسلط الأضواء على قائد معين تتوجه إليه العناية ويصير محل تقديس الجماهير، وبذلك تكون الثورة قد تجنبت أخطار عدة مثل الاستبداد الفردي الذي ينتج عن ذلك ومثل الفشل الذي قد يلحق الشعب عندما يؤخذ «القائد» أسيرا أو يسقط شهيدا.

وهكذا يكون مبدأ الادارة الجماعية أحد العوامل الفعالة في السير نحو النصر، فعندما يستشهد قائد أو يؤخذ أسيرا يخلفه آخر في سهولة من غير ان يشعر بعجزه عن التسيير والقيادة ومن غير أن يشعر المجاهدون والمناضلون أن تغييرا قد حدث. وبذلك نجدهم عندما يفقدون أحدا يواصلون كفاحهم بنفس الايمان ونفس التصميم ونفس العزم.

ب) وضوح الغاية. وهي الاستقلال الوطني، ووضوح الوسائل الموصلة إليه وهي الثورة المسلحة، وتدمير النظام الاستعماري بأكمله. وهذا الوضوح في الغاية والوسيلة لا يسمح بوجود تأويلات مختلفة ويغلق الباب في وجه كل من يريد أن يبث تفرقة أو ينشر سما أو يحاول تضليلا.

ج) تمسك المؤتمر بمبدأ الاعتماد على النفس الذي كان له أبلغ وأحسن الأثر في مجرى الأحداث وهو إعتماد الجبهة على إمكانيات الشعب الجزائري وإختيار أسلوب إستقلالية القرار الذي يجنبها التبعية المطلقة أو الجزئية. وكذبت نتيجة ذلك إدعاءات الخصم في إنتماء الثورة المسلحة إلى معسكر معين أو خضوعها لتوجيهات خارجية تقيد إرادتها. كما ضمنت كذلك لنفسها حرية التصرف خارج نطاق المساومات والمزايدات التي تكبل وجود المنظمات الثورية عادة وتجعلها تحت رحمة قوة أو قوات أجنبية تتحكم في مصيرها ومما يؤيد التمسك بهذا المبدأ إقرار المؤتمر بتنصيب لجنة التنسيق والتنفيذ داخل الوطن لا خارجه، وكذلك قرار تقديم مسؤول الداخل عن مسؤول الخارج على أساس أن هذا

الأخير لا يعيش الأحداث مثل رجل الداخل، زيادة على ذلك فهو يبقى عرضة لضغوط البلد الذي يكون به شقيقا كان أو صديقا، وقد أظهرت الأيام صلاحية مبدأ إستقلالية القرار بما يلاحظ في ساحة الحركات التحررية الخاضعة لضغوط أجنبية من نتائج سلبية على مصير كفاحها.

3 - تصدي المؤتمر للخلافات التي دأبت في بعض مناطق الثورة حيث كلف القادة عميروش ويوسف زيغود وإبراهيم مزهودي بمراجعة القيادات التي لم تحضر المؤتمر بسبب أو لآخر وإبلاغها قرارات المؤتمر للاطلاع والتطبيق، وتولى رمضان عبان القائم بدور المحافظ السياسي في لجنة التنسيق والتنفيذ إبلاغ ممثلي الجبهة في الخارج محتوى هذه القرارات بمجرد إنتهاء المؤتمر تحسبا لما قد ينجم من خلافات أو تحفظات نتيجة عدم حضورهم مسار هذه الأعمال. وقد إتصل عميروش بإطارات الولاية الأولى من بينهم نوارورة العموري والحاج الأخضر وحيحي المكي وغيرهم واصطحب معظمهم إلى الولاية الثالثة حيث عقد مع مسؤوليها يومئذ جلسة عمل كانت نهاية لكل الشائعات والأقاويل بشأن موقف الولاية الأولى في مجموعها من قرارات مؤتمر الصومام. (1)

4 - إتخاذ المؤتمر موقف واضح وحازم من فكرة التعامل مع السلطات الاستعمارية فقد كان هذا التعامل وسيلة قوة للعدو وملاذا لبعض اللاعبين على حبلين من المترددين والانتهازيين في الوقت الذي كان فيه المستعمرون يحاولون لعب ورقة سياسة الاصلاحات والأخذ بسياسة «فرق تسد».

وهكذا تقررت المقاطعة للسلطات الاستعمارية قضائيا وسياسيا وعسكريا ومدنيا. مما إضطر الادارة الاستعمارية في بعض المناطق إلى منح مرتبات للمحامين على حساب ميزانيتها حتى لا يموتوا جوعا نتيجة البطالة التي أصبحوا يعيشونها بعد تعليمات الجبهة بالمقاطعة الشاملة، وكانت هذه العملية بمثابة إمتحان لقوة جبهة التحرير الوطني في إحتواء الجماهير عن طريق التوعية والتعبئة وليس على الارهاب والبطش كما كانت تؤكد الدعاية الاستعمارية على الدوام. (2)

(1) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 19 - 20
(2) - نفس المصدر الآنف الذكر، ص 28 - 29

5 ـ إن المؤتمر رغم إنعقاده في ظروف صعبة قد إستطاع أن يضع اللبنة الأولى للاختيارات الأساسية للثورة مابعد الاستقلال من حيث إهتمامه بمستقبل البلاد بعد إسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة بصفة لم تكن مستوعبة بالطبع ولكن فيها ما يشير إلى العدالة الاجتماعية ونبذ الاستغلال والقضاء على التخلف والاستجابة لطموحات الجماهير وتطلعاتها في رقي البلاد وإزدهارها.

إن هذا المنهاج الذي سطره قادة الثورة في مؤتمر الصومام قد حدد بوضوح أهداف الثورة لمرحلة كاملة هي الثورة التحريرية، فهو يحدد إيديولوجية الثورة وقواها الأساسية. كما يحدد القواعد التنظيمية الأساسية لجبهة التحرير الوطني على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية.

وعلى هذا الأساس وبهذا الوضوح النظري تحددت الأهداف والاستراتيجية والتكتيكية للثورة وبتحديد المهام والاستراتيجية والتكتيكية تحدد خط السير العام لمرحلة الثورة التحريرية ومعها تحددت القوى الأساسية للثورة وفكرها وأسلوب عملها لتصوغ الجبهة على ضوء ذلك المخططات والبرامج التي يجب أن يتركز الكفاح حولها بمختلف الوسائل والأساليب من أجل تحقيقها. وبالتالي فإن الالتزام بهذا المنهاج من قبل الهيئات المسيرة للثورة ومن قبل مختلف المنظمات الجماهيرية وإيمان الجماهير الشعبية به مسألة ضرورية مرتبطة بمصير الثورة ومستقبلها. إذ أن كفاح الجماهير من أجل تحقيق ماورد في هذا المنهاج لن يمكن من تحقيق أهداف الثورة على المدى القريب فحسب، ولكنه سيمكن أيضا من تحقيق إستراتيجية الثورة على المدى البعيد.

هذه هي بعض الأهداف والمبادىء العامة التي وضعها قادة الثورة في مؤتمر الصومام، والتي تبرهن على أن الثورة التحريرية ليست ثورة تهدم وتخرب النظام الاستعماري فحسب، ولكنها ثورة بناء أيضا. أي أن الثورة الجزائرية لم تكن تقتصر عنايتها على خوض معركة التحرير فقط ولكنها كانت في نفس الوقت تهيىء الشعب الجزائري للمستقبل حتى يجده الاستقلال مستعدا لتحمل مسؤولية البناء والتشييد وقادر على مواجهة الصعاب. (1)

(1) ـ المقاومة الجزائرية، الصادرة بتونس، عدد 18، في تاريخ 1957/7/1، طبعة ثالثة، ص 5

خاتمـــة

لقد أحرزت ثورة التحرير الجزائرية خلال السنين الأولى من الكفاح المسلح على إنتصارات معتبرة على قوى الاحتلال والطغيان [illegible] الحلف الأطلسي. وقد تم ذلك بفضل أبناء الشعب الجزائري الذين شعروا بالظلم فهبوا كرجل واحد لمقاومة غلاة الاستعمار الذين [illegible] البلاد ويسلطون أشد أنواع العقاب على كل من يطالب بحقه بحرية. وبفضل التلاحم الذي جسدته ثورة التحرير الوطني بين جميع الفئات الاجتماعية تمكنت جبهة التحرير الوطني من خلق مجتمع جزائري جديد يستمد مقوماته من الخصائص والسمات الأصلية للأمة العربية الاسلامية التي تجسد قيم وعادات وتقاليد أبناء الجزائر منذ مئات السنين.

وخلال الفترة القصيرة التي ركزت عليها في هذه الدراسة، يمكن للقارىء الكريم أن يلاحظ بأن جبهة التحرير الوطني قد تمكنت خلال 24 شهرا من حياة الثورة المسلحة أن تحقق أهدافا رئيسية تتمثل فيمايلي:

أولا: علـى الصعيـد الـداخلي

1 ـ تحرير الجماهير الشعبية من الخوف حيث أعادت الثقة بالنفس للجماهير الجزائرية واقتلعت من نفوسها جذور الخوف من الاستعمار الفرنسي ومن قواته العسكرية والبوليسية وأكدت لكل مواطن جزائري بالدليل العملي القاطع أن قوات وطنية صغيرة ومنظمة تنظيما محكما ومصممة على خوض معارك فاصلة من أجل تحرير الوطن، قادرة على أن تخلق الرعب في قلب الاستعمار وتجعله عاجزا مشلولا، وإسترداد الثقة بالنفس وخلق الرغبة الصادقة للعمل الجماهيري والقناعة بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، هي العوامل الرئيسية التي جعلت الجماهير تنطلق كالسيل الجارف فتطيح بالكيان الاستعماري وتدمير قواعده في كل مكان من القطر الجزائري.

2 ـ وجود فعالية في التنظيم الشعبي المحكم وذلك عن طريق وجود خلايا ثورية تساهم في تنظيم الأفراد وتوجيههم حسبما تقتضي مصلحة الوطن والثورة ومتطلباتها.

3 ـ تجسيد الديمقراطية الشعبية وذلك بواسطة المجالس الشعبية التي تنبع من القاعدة وتجسيد القيادة الجماعية لكل قرية جزائرية.

4 ـ خلق جسور جديدة للتعاون بين سكان الريف وسكان المدن، حيث قضت الثورة على الفوارق بين المثقفين والفلاحين والعمال والمهندسين، وأصبح الجميع يشعرون بالمصير المشترك ووجوب مساهمتهم في خوض المعركة، ضد عدوهم المشترك.

5 ـ مشاركة المرأة في خدمة البلاد وقيامها بالدور المنوط بها، وبذلك تكون المرأة قد ساهمت في تحرير بلادها بعد أن حاول الاستعمار إبقاءها جاهلة وغير واعية بواجباتها الوطنية.

6 ـ تكوين جيش شعبي وثوري يجسد سيادة الدولة الجزائرية ويعبر عن إرادة الأمة الجزائرية في الدفاع عن نفسها وتخليص الشعب من الهيمنة الأجنبية.

أما المستوى أو الصعيد الثاني لانتصارات ثورة التحرير فيكمن في تحقيق النتائج الايجابية التالية:

1 ـ كشف القناع وفضح الموقف العدائي للأحزاب الفرنسية التقدمية التي كان قادتها يتبجحون بالاشتراكية واليسارية حيث إتضح أن أحزاب اليسار بصفة عامة لم تكن تهتم بكرامة الانسان وتحريره من العبودية وإنما كانت تعمل على إبقاء الوجود الفرنسي وحماية غلاة الاستعمار من ضربات جيش التحرير الوطني الجزائري.

2 ـ تأثير الثورة الجزائرية على الحياة في فرنسا نفسها إذ ظهر إنشقاق في صفوف الفرنسيين وخاصة أولئك الذين تضرروا كثيرا من دفع الضرائب الباهضة أو الجنود الذين وجدوا أنفسهم يدافعون عن قضية لا ناقة ولا جمل لهم فيها.

3 ـ تحطيم الاقتصاد الفرنسي وشله بحيث كانت فرنسا تنفق كل يوم على الحرب في الجزائر ما يقارب من المليارين من الفرنكات القديمة، أي أنها كانت تنفق أربعة أضعاف ما كانت تنفقه على الحرب في الهند الصينية وذلك في أشد أيامها قوة وعنفا، يضاف إلى هذا النزيف المالي، الخسارة الآتية من تعطل المعامل والمصانع عن الانتاج بسبب وجود نصف مليون شاب فرنسي مجندين في الجزائر.

4 ـ فقدان المصداقية وعدم قدرة الادارة الفرنسية في الجزائر على التحكم في مجرى الأمور. وهكذا باءت كل المحاولات التي قامت بها فرنسا لاستقطاب الشخصيات المعتدلة والموالية لها والتي تعتمد عليها [illegible] يحجمون عن تأييد الثورة والتعامل من جديد مع فرنسا.

أما المحور الثالث الذي ناضلت على مستواه جبهة التحرير الوطني وحققت نتائج إيجابية فكان على الصعيد الدولي. فعلى هذا المستوى إستطاعت جبهة التحرير أن تحرز على إنتصارات باهرة تمثلت في:

1 ـ تحطيم أسطورة الجزائر الفرنسية وإدعاءات فرنسا بأنها جزء من فرنسا. ففي عام 1955 تم عرض قضية الجزائر على مؤتمر باندونغ، وتقديم طلب لتلك القضية في الأمم المتحدة، وقد نوقشت القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 1956.

2 ـ خلق سمعة كبيرة للجزائر العربية ـ المسلمة، التي أصبحت تتمتع بسمعة ثورية في جميع أنحاء العالم وفي المحافل الدولية كنتيجة طبيعية للثورة التحريرية التي وقفت في وجه أضخم جيش إستعماري عرفه العصر الحديث وإستطاعت أن تحطم خططه العسكرية الواحدة بعد الأخرى.

3 ـ إنتشار مكاتب البعثات الخارجية للجبهة في أغلب دول العالم لشرح القضية الجزائرية للشعوب والدفاع عنها أمام مناورات الأعداء ومغالطتهم. وقد أظهر الشباب الجزائري في عمله الديبلوماسي الجديد كما أظهر في عمله الثوري المسلح كفاءة ومقدرة حازت إعجاب وتقدير الأوساط الديبلوماسية في كل مكان.

وهكذا فإن إنجازات الثورة التحريرية الجزائرية قد شملت كما رأينا جميع ميادين الحياة الجزائرية، حيث يتواصل الكفاح المسلح بكل قوة وعنف وإلى جانبه تتواصل إنجازات الثورة في الميادين الاجتماعية والتعليمية والصحية والتنظيمية للجماهير الشعبية، كما تتواصل في الميدان الخارجي حيث أحرزت القضية الجزائرية تقدما كبيرا في جميع المجالات بفضل نشاط وفود الجبهة في مختلف أرجاء العالم حتى في فرنسا نفسها. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن القضية الجزائرية تسير في طريقها الصحيح، وأنها تخطو خطواتها الأخيرة نحو النصر الحاسم على الاستعمار الفرنسي والامبريالية العالمية المتواطئة معه.

ملحـــق

بيـــان أول نوفمبـــر

«أيهـا الشعب الجزائري،

وأيهـا المناضلون من أجل القضية الوطنية.

وأنتم الـذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة ـ نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو ان نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الافريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

«فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هـو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية. فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضـاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها قد إندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين،

توجيهها شيء محروم من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزته الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

«أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة. إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهـذا الصـدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، أن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى. الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية ان يمنح ادنى حرية.

«ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكـذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، وأن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى إعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي: الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادىء الاسلامية.

2 ـ إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

التطهير السياسي: بإعادة الحركة الوطنية إلى منهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 ـ تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والاسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

إنسجاما مع المبادىء الثورية، وإعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

«إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

«إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة الموارد الوطنية». وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

«وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 ـ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل

الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2 ـ فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 ـ خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 ـ فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو إقتصادية والمحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2 ـ جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3 ـ تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وأيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وإنتصارها هو إنتصارك.

وأما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للامبرياليين فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

المراجع

المراجع العربية

أ) الكتب:

1 - أحمد رشتي، جيهان، الأسس العلمية لنظريات الاعلام. القاهرة: دار الفكر العربي، 1975.

2 - أحمد العدوي، إبراهيم، قادة التحرير العربي في العصر الحديث. القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر، 1964.

3 - إمام، إبراهيم، وكالات الأنباء. القاهرة: دار النهضة العربية، 1972.

4 - بوحوش، عمار، العمال الجزائريون في فرنسا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

5 - بوعزيز، يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1980

6 - بلعقون، عبد الرحمن، من وراء القضبان، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر.

7 - بوا لطمين، جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر. دار البعث للطباعة والنشر، 1981

8 - بن الشريف، أحمد، فجر المشاتي. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر.

9 - بو الصفصاف، عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية. الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1981.

10 - جمعة، إبراهيم، إيديولوجية القومية العربية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1960.

11 - الجوهري محمد، محمود، العلاقات العامة بين الادارة والاعلام. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968.

12 - ديري، أكرم، آراء في الحرب. بيروت: دار اليقظة العربية، 1972

13 - ديري، أكرم - الهيثم الأيوبي، نحو إستراتيجية عربية [illegible] اليقظة العربية، بدون تاريخ نشر.

14 - الورتلاني، الفضيل، الجزائر الثائرة. بيروت: لم يذكر إسم الناشر، 1963

15 - زوزو، عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر.

16 - حمزة، عبد اللطيف، الاعلام والدعاية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1978

17 - طلاس، مصطفى العلي بسام، الثورة الجزائرية. بيروت: دار الشورى، 1982

18 - المختار، صلاح، بعض القضايا الايديولوجية للبرجوازية الصغيرة بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1975

19 - منيع، محمد، قصص من فضائح الاستعمار الفرنسي في الجزائر الجزائر: دار الكتاب، 1962

20 - محمد كرو، أبو القاسم، صوت الجزائر. تونس: المطبعة العصرية، 1958.

21 - محمد الصالح، الصديق، من قلب اللهيب. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1964.

22 - (-، -)، الدروب الحمر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

23 - محمد علي، رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، 1971.

24 - الميلي، محمد مبارك، الفاشية العالمية الحديثة. بيروت: دار الآداب، 1963.

25 - الميلي، محمد، ابن باديس وعروبة الجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

26 - (-، -)، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب. بيروت: دار الكلمة للنشر، 1983

27 - (-، -)، فرانز فانون والثورة الجزائرية. بيروت: دار العودة دار الثقافة، بدون تاريخ نشر.

28 - محمد إسماعيل، محمد، الكلمة المذاعة. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر.

29 مرتاض، عبد المالك، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954 - 1962. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

30 - ناصر، محمد، الصحف العربية الجزائرية من 1847 - 1939. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

31 - سيف الاسلام، الزبير، تاريخ الصحافة في الجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر.

32 - سويلم العمري، أحمد، الرأي العام والدعاية. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر.

33 - سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني. القاهرة: دار نافع للطباعة، 1977.

34 - السيد جاسم، عزيز، الحركة والثورة الناقصة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1971.

35 - سيف الدولة، عصمت، نظرية الثورة العربية: الأسس، الجزء 1. بيروت: دار المسيرة، 1979.

36 - (-، -)، نظرية الثورة العربية: الأسس، الجزء 2. بيروت: دار المسيرة، 1979.

37 - (-، -)، نظرية الثورة العربية: المنطلقات، الجزء 3. بيروت: دار المسيرة، 1979.

38 - (-، -)، نظرية الثورة العربية: الغايات، الجزء 4. بيروت: دار المسيرة، 1979.

39 - (-، -)، نظرية الثورة العربية: الأسلوب، الجزء 5. بيروت: دار المسيرة، 1979.

40 - (-، -)، نظرية الثورة العربية: الطريق، الجزء 6. بيروت: دار المسيرة، 1979.

41 - (-، -)، نظرية الثورة العربية: الطريق، الجزء [illegible]. بيروت: دار المسيرة، 1979.

42 - عجان، عزة، الايديولوجية الثقافية والاعلام، نشر الوكالة العربية السورية للأنباء، بدون تاريخ نشر.

43 - علي سعد، إسماعيل، الاتصال والرأي العام. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1979.

44 - عبد القادر السائحي، الأخضر، مأساة الانسانية في الجزائر. تونس: منشورات مكتبة النجاح، 1957.

45 - عبد الرحمن، عواطف، الصحافة العربية في الجزائر 1954 - 1962. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.

46 - قنانش، محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

47 - رفعت، محمد، تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط وتياراته السياسية. القاهرة: دار المعرفة، 1959.

48 - شريط، عبد الله، المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

49 - الشقيري، أحمد، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال. بيروت: دار العودة، بدون تاريخ نشر.

50 - شعبان، محمد حسين، 90 يوما في الجزائر: تاريخ الثورة الجزائرية في سطور. القاهرة: مطبعة نهضة مصر، 1960.

51 - توفيق المدني، أحمد، حياة كفاح، الجزء 3. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

52 - خليفة، الجنيدي، من وحي الثورة الجزائرية. بيروت: دار الثقافة، 1963.

ب) المقالات:

53 - أمقران الحسيني، عبد الحفيظ، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: إعداده وتنظيمه ومحتوى، مجلة أول نوفمبر، العدد (68)، سنة 1984.

54 ـ آيت، عبد الرحمن. «كيف إستطاعت الثورة أن تجند كافة الطبقات الاجتماعية»، المجاهد الأسبوعي، العدد (584) أكتوبر، سنة 1971.

55 ـ برج، محمد. «دور فرنسا في النهضة القومية الجزائرية»، الأصالة، السنة الثالثة، العددان (14، 15)، ربيع 2 ـ جمادى 1 ـ جمادى 2 ـ رجب ـ (ماي ـ جوان ـ جويلية ـ أوت) سنة 1973، ص 177 ـ 186.

56 ـ بوعزيز، يحي. «مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية»، الأصالة، السنة الثالثة، العدد (22)، رمضان ـ ذو القعدة ـ ذو الحجة، (أكتوبر، نوفمبر ديسمبر)، سنة 1974.

57 ـ بلقرار، محمد. «ثورة فاتح نوفمبر 1954». مجلة التاريخ، مجلد (12)، النصف الأول لسنة 1982.

58 ـ بن نعمان، أحمد. «مقاومة الجزائر لسياسة الفرنسية». الثقافة، السنة التاسعة، العدد (52)، شعبان ـ رمضان ـ (يوليو، أغسطس)، سنة 1979.

59 ـ (ـ ، ـ). «دور الشبيبة الجزائرية في معركة التحرير»، الأصالة، السنة الثالثة، العدد (22)، رمضان ـ ذو القعدة ـ ذو الحجة، (أكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر سنة 1974.

60 ـ بالسائح، بوعلام. «ثورة شعب سلاحه الايمان»، المجاهد الأسبوعي، العدد (1005)، (نوفمبر)، سنة 1979.

61 ـ بن صالح، عبد القادر. «الثورة الجزائرية، الحركة الوطنية العربية»، المجاهد الأسبوعي، العدد (638)، (نوفمبر) سنة 1972.

62 ـ بو الطمين، مصطفى. كفاح ومواقف، مجلة أول نوفمبر، العدد (68)، سنة 1984

63 ـ بلمقرن، عبد الرحمن. «الديبلوماسية في ثورة التحرير الجزائرية»، مجلة أول نوفمبر، نفس المصدر الآنف الذكر.

64 ـ (ـ ، ـ). هجوم 20 أوت 1955 بوادي الزناتي، مجلة أول نوفمبر، العدد (45)، سنة 1980.

65 ـ بو الطمين، جودي لخضر. «جبهة التحرير الوطني وتعبئة الجماهير»، نفس المصدر الآنف الذكر.

66 ـ (ـ ، ـ). «الفداء: نظامه ودوره في ثورة التحرير»، نفس المصدر الآنف الذكر.

67 ـ بركات، أنيسة درار. «نضال المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية»، مجلة التاريخ، المجلد (7)، النصف الأول لسنة 1979.

68 ـ (ـ ، ـ). «أدب النضال في الجزائر»، مجلة التاريخ، المجلد (12)، النصف الأول لسنة 1982.

69 ـ (ـ ، ـ). «الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر»، الجزء 1، مجلة التاريخ، المجلد (9)، النصف الثاني لسنة 1980.

70 ـ (ـ ، ـ). «الحركات السياسية في خلال سنة 1936 في الجزائر»، الجزء 2، مجلة التاريخ، المجلد (10) لسنة 1981.

71 ـ بن قاسي، عبد القادر. «الجزائر والأمم المتحدة»، المجاهد الأسبوعي، العدد (584)، (أكتوبر)، سنة 1971.

72 ـ بلحاتم، علي. «طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي»، مجلة الأصالة، السنة الثالثة، العدد (22)، (رمضان ـ ذو القعدة ـ ذو الحجة)، (أكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر)، سنة 1974.

73 ـ ونيسي، زهور. «جوانب من مساهمة المرأة في صنع النصر»، نفس المصدر الآنف الذكر.

74 ـ واسطي، عبد المالك. «حرب التحرير الوطني»، مجلة الأصالة، السنة السادسة، العدد (51)، ذو القعدة، (نوفمبر)، سنة 1977.

75 - زغدود، علي. «شروط الانضمام إلى جيش التحرير الوطني»، مجلة أول نوفمبر، العدد (61)، سنة 1983.

76 - الزبيري، العربي. «الثورة التي قوضت أركان الاستعمار الفرنسي في إفريقيا»، المجاهد الأسبوعي، العدد (105)، (نوفمبر)، سنة 1979.

77 - زهران، سعد. «حرب التحرير الجزائرية ومتابعة التحرر الافريقي»، المجاهد الأسبوعي، العدد (584)، أكتوبر، سنة 1971.

78 - (-، -). «السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر»، مجلة أول نوفمبر، العدد (52) سنة 1981.

79 - (-، -). «موقف الحزب الشيوعي الجزائري من ثورة أول نوفمبر»، مجلة أول نوفمبر، العدد (60)، سنة 1983.

80 - (-، -). «ميلاد جبهة التحرير الوطني جواب حاسم وقسم عظيم لتحقيق التحرر الكامل»، الحلقة 7، المجاهد الأسبوعي، العدد (1053)، أكتوبر، سنة 1980.

81 - حميدة، عميراوي. «الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 وردود الفعل حوله»، مجلة سيرتا، العدد (3)، رجب، (ماي)، سنة 1980.

82 - حماني، أحمد. «ثورة داخل السجون»، مجلة أول نوفمبر، العدد (6)، جمادي الثانية، (جوان)، سنة 1974.

83 - (-، -). «الثقافة الأصيلة في السجون»، مجلة أول نوفمبر، العدد (9)، محرم، (فيفري)، سنة 1975.

84 - حسن جاب الله، بلقاسم. «الاعلام والدعاية وحرب التحرير»، مجلة أول نوفمبر، العدد (39)، سنة 1979.

85 - حمو، عبد القدوس. «أربع ساعات مع ابن طبال»، الحلقة 1، صحيفة الجمهورية، الصادرة يوم 27 مارس سنة 1982.

86 - (-، -). «أربع ساعات مع ابن طبال»، الحلقة 2، نفس المصدر الآنف الذكر، الصادرة يوم 28 مارس، سنة 1982.

87 - (-، -). «أربع ساعات مع ابن طبال»، الحلقة 3، نفس المصدر الآنف الذكر، الصادرة يوم 29 مارس، سنة 1982.

88 - (-، -). «أربع ساعات مع ابن طبال»، الحلقة 4، نفس المصدر الآنف الذكر، الصادرة يوم 30 مارس، سنة 1982.

89 - يعلاوي، يوسف. «الجانب الروحي لثورة فاتح نوفمبر 1954»، مجلة الأصالة، السنة الثالثة، العدد (22)، رمضان - ذو القعدة - ذو الحجة، (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر)، سنة 1974.

90 - (-، -). «العامل الانساني في صنع الانتصار»، مجلة أول نوفمبر، العدد (68)، سنة 1984.

91 - (-، -). «ملامح عن القضاء إبان حرب التحرير»، مجلة الجيش، العدد (128)، شوال، (نوفمبر)، سنة 1974.

92 - مهري، عبد الحميد. «أحداث مهدت لفاتح نوفمبر»، مجلة الأصالة، السنة الثالثة، العدد (22)، رمضان - ذو القعدة - ذو الحجة، (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر) سنة 1974.

93 - مناعي، أحمد. «دور الاعلام في تعبئة الجماهير خلال حرب التحرير»، مجلة أول نوفمبر، العدد (40)، سنة 1979.

94 - مرحوم، علي. «نظرة على تاريخ الصحافة العربية الجزائرية»، الحلقة 1، مجلة الثقافة، السنة السابعة، العدد (42)، ذو الحجة - محرم، (ديسمبر - يناير)، سنة 1878.

95 - (-، -). «نظرة على تاريخ الصحافة العربية الجزائرية»، الحلقة 2، مجلة الثقافة، السنة الثامنة، العدد (43)، صفر - ربيع الأول، (فبراير - مارس)، سنة 1982.

96 - الميلي، محمد. «المغرب العربي في منظور المؤرخين الاستعماريين»، مجلة الثقافة، السنة الثانية، العدد (12)، ذو القعدة، (جانفي)، سنة 1973.

97 - (-، -). «البعد الريفي في الثورة الجزائرية»، مجلة الأصالة، السنة الثالثة، العدد (22)، رمضان - ذو القعدة - ذو الحجة (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر) سنة 1974.

98 - (-، -). «مفهوم التطرف بين الثورة والاستعمار»، مجلة الشباب الجزائري، السنة الثالثة، العدد (21)، (مارس)، سنة 1961.

99 - محمد الطاهر صالح، برتال. «من وسائل الاتصال الجماهيري خلال حرب التحرير»، مجلة أول نوفمبر، العدد (12)، شعبان، (أوت)، سنة 1975.

100 - (-، -). «نظرة في وثيقة الصومام»، مجلة أول نوفمبر، العدد (62)، سنة 1983.

101 - محمد الصالح، الصديق. «أثر الايمان في تحرير الجزائر»، مجلة أول نوفمبر، العدد (13)، ذو الحجة، (ديسمبر)، سنة 1975.

102 - (-،). «جيش التحرير الوطني وسر إنتصاره»، مجلة أول نوفمبر، العدد (68)، سنة 1984.

103 - ناجم، عيسى. «عندما يحتضن الريف الثورة»، نفس المصدر الآنف الذكر.

104 - نايت بلقاسم، مولود بلقاسم. «ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا»، الحلقة 1، مجلة أول نوفمبر، العدد (60)، سنة 1983.

105 - (-، -)، «ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا»، الحلقة 2، مجلة أول نوفمبر، العدد (61)، سنة 1983.

106 - النعيمي، بلقاسم. «الثورة الجزائرية: أدوارها الرئيسية»، مجلة الشباب الجزائري، السنة الرابعة، العدد (1)، (أفريل)، سنة 1962.

107 - (-، -)، «الحركات الثورية بين الانطلاقة والانحراف»، مجلة الشباب الجزائري، السنة الثانية، العدد (18)، (ديسمبر)، سنة 1960.

108 - سعد الله، أبو القاسم. «منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر»، مجلة الأصالة، السنة الثالثة، العددان (14، 15)، ربيع 2 - جمادي 1 - جمادي 2 - رجب - (ماي - جوان - جويلية - أوت) سنة 1973.

109 - سيف الاسلام، الزبير. «الجانب الاعلامي في الثورة الجزائرية المسلحة»، الحلقة 1، مجلة أول نوفمبر، السنة الثانية، العدد (3)، (فيفري)، سنة 1973.

110 - (-، -). «الجانب الاعلامي في الثورة الجزائرية المسلحة»، الحلقة 2، مجلة أول نوفمبر، السنة الثانية، العدد (4)، (ماي)، سنة 1973.

111 - السويدي، محمد. «جبهة التحرير الوطني وبناء الدولة الجزائرية الحديثة»، المجاهد الأسبوعي، العدد (964)، (جانفي)، سنة 1979.

112 - سيبان، شريف. «مرحلة تعميم الثورة وتدعيم ركائزها»، المجاهد الأسبوعي، العدد (584)، (أكتوبر)، سنة 1971.

113 - عبد الرحيم، كمال. «تأملات حول التنظيم والتطور البنيوي لجيش التحرير الوطني»، مجلة الجيش، العدد (200)، ذو الحجة - (نوفمبر)، سنة 1980.

114 - عدواني، محمد الطاهر. «حول المنهج العلمي لكتابة تاريخ الثورة»، مجلة التاريخ، المجلد (12)، النصف الأول لسنة 1982.

115 ـ العربي، إسماعيل. «مساهمة المؤرخين الفرنسيين وهل تصلح أساس لتنمية تاريخنا القومي»، مجلة الأصالة، السنة الثالثة، العددان (14، 15)، ربيع 2 ـ جمادي 1 ـ جمادي 2 ـ رجب، (ماي ـ جوان ـ جويلية ـ أوت)، سنة 1973.

116 ـ عجان، عزة. «تأثير الثورة الجزائرية على الفكر التقدمي العربي الافريقي»، مجلة أول نوفمبر، العدد (32)، سنة 1979.

117 ـ علية، عثمان بن طاهر. «هجوم 20 أوت 1955 بمجاز الدشيش»، مجلة أول نوفمبر، العدد (52)، سنة 1981.

118 ـ (ـ، ـ). «هجوم 20 أوت 1955 بسكيكدة»، مجلة أول نوفمبر، العدد (45)، سنة 1980.

119 ـ (ـ، ـ). «هجوم 20 أوت 1955 بسيدي مزغيش»، مجلة أول نوفمبر، العدد (46)، سنة 1980.

120 ـ (ـ، ـ). «هجوم 20 أوت 1955 بالحروش»، مجلة أول نوفمبر، العدد (47)، سنة 1980.

121 ـ العربي، أحمد. «حرية إفريقيا وثورة الجزائر»، مجلة الشباب الجزائري، السنة الثالثة، العدد (19)، (جانفي)، سنة 1961.

122 ـ علاء الدين، توفيق. «تاريخ ثورة أول نوفمبر كما يروي تفاصيلها وأسرارها العقيد بن عودة»، الحلقة 1، المجاهد الأسبوعي، العدد (1124)، (فيفري) سنة 1982.

123 ـ (ـ، ـ). «تاريخ ثورة أول نوفمبر كما يروي تفاصيلها وأسرارها العقيد بن عودة»، الحلقة 2، المجاهد الأسبوعي، العدد (1125)، (فيفري) سنة 1982.

124 ـ (ـ، ـ). «تاريخ ثورة أول نوفمبر كما يروي تفاصيلها وأسرارها العقيد بن عودة، الحلقة الثالثة، المجاهد الأسبوعي، العدد (1126)، (مارس) سنة 1982.

125 ـ عبد الرحيم، طالب. «التطور الديمغرافي والحركات الوطنية»، الشعب الأسبوعي، العدد (23)، ديسمبر سنة 1975.

126 ـ عظيمي، أحمد. «تحضير إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954»، مجلة الجيش، العدد (224)، (نوفمبر)، سنة 1982.

127 ـ صاري، الجيلالي. «الاسلام عامل رئيسي لاثبات الشخصية الشخصية الجزائرية أمام عمليات الاندماج»، مجلة الأصالة، السنة الثامنة والتاسعة، الأعداد (75 / 76 / 77 / 78)، ذو الحجة ـ محرم ـ صفر ـ ربيع الأول، (نوفمبر ـ ديسمبر ـ جانفي ـ فيفري)، سنة 1979، 1980.

128 ـ عيودة، عيسى. «تنظيم هيكلة جيش التحرير الوطني»، مجلة الجيش، العدد (224)، (نوفمبر) سنة 1982.

129 ـ قسوم، عبد الرزاق. «المثقفون بين الالتزام والوفاء لروح نوفمبر» مجلة سيرتا، السنة الأولى، العدد (2)، ذو الحجة، (نوفمبر)، سنة 1979.

130 ـ قنانش، محمد. «الايديولوجية الثورية في الحركة الوطنية»، مجلة الأصالة، السنة الثانية، العدد (11)، شوال ـ ذو القعدة، (نوفمبر ـ ديسمبر)، سنة 1972.

131 ـ قنطاري، محمد. «من النظم السياسية والادارية والعسكرية لجبهة وجيش التحرير الوطني»، مجلة أول نوفمبر، العدد (68)، سنة 1984.

132 ـ قنان، جمال. «الثورة الجزائرية: إنطلاقة جديدة لحركة التحرر في العالم»، مجلة الجيش، العدد (128)، شوال، (نوفمبر)، سنة 1974.

133 ـ ركيبي، عبد الله. «دراسة مقارنة التيارات الفكرية قبل الثورة وأثناءها»، مجلة الأصالة، السنة الثالثة، العدد (22)، رمضان ـ ذو القعدة ـ ذو الحجة، (أكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر)، سنة 1974.

134 ـ الرزاز، منيف. «الثورة من أجل الحرية»، مجلة الشباب الجزائري، السنة الرابعة، العدد (12)، (ماي)، سنة 1962.

135 ـ الشيخ، أبو عمران. «جان سر فيه وثورة أول نوفمبر 1954»، مجلة الأصالة، المصدر المذكور سابقا.

136 ـ شايبي، عبد الحميد. «من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي»، مجلة أول نوفمبر، العدد (39)، سنة 1979.

137 ـ شيوط، إبراهيم. «عمليات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني»، نفس المصدر الآنف الذكر.

138 ـ الشابي، مسعود. «من وحي ذكرى ثورة نوفمبر 1954 : على قدر الألم يكون عنف الثورة»، مجلة الشباب الجزائري السنة الثانية، العدد (16)، (أكتوبر)، سنة 1960.

139 ـ تركي، رابح. «الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال»، مجلة التاريخ، المجلد (11)، النصف الثاني، سنة 1981.

140 ـ توفيق المدني، أحمد. «من سجل الجهاد الجزائري في الخارج»، مجلة الأصالة، السنة الثالثة، العدد (22)، رمضان ـ ذو القعدة ـ ذو الحجة)، (أكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر)، سنة 1974.

141 ـ التومي، محمد. «نظرة عامة عن التنظيم الصحي خلال الثورة التحريرية»، مجلة أول نوفمبر، العدد (54)، سنة 1982.

142 ـ خروبي، محمد الشريف. «الثورة الجزائرية في التاريخ المعاصر»، مجلة أول نوفمبر، العدد (6)، جمادي الثاني، (جوان)، سنة 1974.

143 ـ خيار، خديجة لصفر. «كفاح المرأة الجزائرية في معركة التحرير»، مجلة الجيش، العدد (128)، شوال، (نوفمبر)، سنة 1974.

مراجع مترجمة

أ) الكتب:

144 ـ أندري جوليان، شارل، «افريقيا الشمالية تسير»، (ترجمة: المنجي سليم، الطيب المهيري ـ الصادق المقدم وآخرين) تونس: الدار التونسية للنشر ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

145 ـ أ. س، كوهان، «مقدمة في نظريات الثورة»، (ترجمة: فاروق عبد القادر)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

146 ـ الابراهيمي، أحمد طالب، «رسائل من السجن»، (ترجمة: الصادق مازيغ) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.

147 ـ جغلول، عبد القادر، «تاريخ الجزائر الحديث»، (ترجمة: فيصل عباس)، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981.

148 ـ جان بول، سارتر، «عارنا... في الجزائر»، (ترجمة: عايدة وسهيل إدريس)، بيروت: دار الآداب، بدون تاريخ نشر.

149 ـ جاك، وودس، «الاستعمار الجديد في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية». (ترجمة: الفضل شلق)، بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، 1971.

150 ـ جليسبي، جوان، «ثورة الجزائر»، (ترجمة: عبد الرحمن صدقي أبو طالب). القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.

151 ـ جغلول، عبد القادر، «مسؤول عن جمع المقالات»، المرأة الجزائرية: (ترجمة: سليم قسطون)، بيروت: دار الحداثة، 1983.

152 ـ دوبوفوار، سيمون، جيزيل، حليمي، «جميلة بوباشا»، (ترجمة: محمد النقاش)، دار العلم للملايين، 1962.

153 ـ ديغول، شارل، مذكرات الأمل. (ترجمة: سموحي فوق العادة)، بيروت، منشورات عويدات، 1971.

154 ـ هنري، سيمون بيير، ضد التعذيب في الجزائر، (ترجمة: بهيج شعبان) بيروت. دار العلم للملايين، 1957.

155 ـ الهواري، عدي، «الاستعمار الفرنسي في الجزائر»، (ترجمة: جوزف عبد الله)، بيروت: دار الحداثة، 1983.

156 ـ ووديس، جاك، «نظريات حديثة حول الثورة»، (ترجمة: محمد مستجير مصطفى)، بيروت: دار الفارابي، 1978.

157 ـ ياكوب، باريون، «ماهي الايديولوجية؟»، (ترجمة: أسعد رزوق) بيروت: دار العلمية، 1971.

158 ـ الأشرف، مصطفى، «الجزائر: الأمة والمجتمع»، (ترجمة: حنفي بن عيسى). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

159 ـ سيف، أفانا، «في الشيوعية العلمية». (ترجمة: عبد الرزاق الصافي). بيروت: منشورات مكتبة النهضة، 1971.

160 ـ العفيف، الأخضر، «التنظيم الثوري الحديث»، (ترجمة: محمد شعيرات)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974.

161 ـ فرحات، عباس، «ليل الاستعمار»، (ترجمة: أبو بكر رحال)، المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية، بدون تاريخ نشر.

162 ـ فرنان، شنيدر، «تاريخ الفنون العسكرية»، (ترجمة: فريد أنطونيوس، بيروت: منشورات عويدات، 1970.

163 ـ فرانز، فانون، «من أجل إفريقيا»، (ترجمة: محمد الميلي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

164 (ـ ، ـ)، «سوسيولوجية ثورة»، (ترجمة: [illegible])، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، [illegible]

165 ـ صن، تزو، «فن الحرب»، (ترجمة [illegible])، دار القلمس، 1975.

166 ـ ريمون، آرون ـ أنطوني تاتنغ، «الاستقلال للجزائر»، (ترجمة: جلال [illegible])، بيروت: دار الغد للطباعة والنشر، 1959.

ب) المقالات:

167 ـ أليستير هورن، «حرب وحشية للسلام 1954 ـ 1962»، (ترجمة: سعد الله أبو القاسم)، مجلة التاريخ، المجلد (12)، النصف الأول لسنة 1982.

168 ـ مهاس، أحمد، «التحول النوعي للحركة الراديكالية [illegible] اللجنة الثورية للوحدة والعمل»، (ترجمة بن مهيدي حسن)، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد (86)، جمادي الثانية، رجب، (مارس ـ أبريل)، سنة 1985.

الصحف الصادرة أثناء الثورة

169 ـ (أ) أعداد من صحيفة البصائر ـ لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. لسنوات: 1954 ـ 1955 ـ 1956.

170 ـ (ب) أعداد من صحيفة المقاومة الجزائرية ـ لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الافريقي. لسنتي: 1956 ـ 1957.

171 ـ (ج) أعداد من صحيفة المجاهد ـ لسان حال جبهة التحرير الوطني. لسنوات: 1956 ـ 1957 ـ 1958 ـ 1959 ـ 1960 ـ 1961 ـ 1962.

172 ـ (د) أعداد من مجلة الشباب الجزائري. لسنوات: 1959 ـ 1960 ـ 1961 ـ 1962.

173 ـ جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري. الولاية الأولى (أوراس النمامشة). النشرة الداخلية، العدد (4)، (سبتمبر)، سنة 1957.

174 ـ ( ). الولاية الأولى، (أوراس النمامشة). النشرة الداخلية، العدد (5)، (أكتوبر)، سنة 1957.

175 ـ ( ). الولاية الأولى، (أوراس النمامشة). النشرة الداخلية، العدد (11)، (أبريل)، سنة 1958.

176 ـ ( ). الولاية الثانية، (الشمال القسنطيني). نشرة التعذيب السياسي والنظام. بدون تاريخ نشر.

177 ـ ( ). الولاية الرابعة (الوسط). نشرة الثورة بدون تاريخ نشر.

178 ـ ( ). الولاية الخامسة، (الغرب الجزائري). نشرة الثورة، العدد (5)، (نوفمبر)، سنة 1957.

(179) ـ ( ). الولاية الخامسة، (الغرب الجزائري). نشرة الثورة، العدد (11)، (جانفي)، سنة 1962.

180 ـ جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري. الولاية السادسة، (الجنوب الجزائري). نشرة الدليل، العدد (4)، (ماي ـ جوان)، 1960.

181 ـ ( ). الولاية السادسة، (الجنوب الجزائري). نشرة صدى الجبال، العدد (2)، بدون تاريخ نشر.

182 ـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وزارة الداخلية. النشرة الداخلية، العدد (8)، (نوفمبر)، سنة 1961.

183 ـ ( ). وزارة الداخلية. النشرة الداخلية، العدد (13)، (مارس)، سنة 1962.

184 ـ ( ). أركان الحرب العامة. النشرة الاخبارية، العدد (3)، بدون تاريخ نشر.

185 ـ ( ). وزارة الأخبار، نشرة صوت الجمهورية الجزائرية، (أفريل)، سنة 1960.

186 ـ ( ). وزارة الأخبار. النشرة الدورية لأنباء الكفاح، (مارس)، سنة 1961.

187 ـ ( ). وزارة الأخبار. النشرة السياسية، العدد (13)، (جويلية)، سنة 1959.

188 ـ ( ). وزارة الأخبار. النشرة السياسية، العدد (14)، (جويلية)، سنة 1959.

189 ـ ( ). مصلحة التعليم. نشرة المعلم الجزائري، العدد (3)، (جانفي)، سنة 1962.

190 ـ جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري. لجنة التنسيق والتنفيذ. قانون النظام العام والتشريع القضائي والعسكري. لجنة التنسيق والتنفيذ، (أفريل)، 1978.

191 ( ). محضر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، جبهة التحرير الوطني، بدون تاريخ نشر.

192 ـ ( ). هيئة أركان الحرب العامة. نواقص للمقاومة الجزائرية، مدرسة المحافظين السياسيين، بدون تاريخ نشر.

193 ـ ( ). التعليمات السوداء. الولاية السادسة، (جوان)، سنة 1961.

194 ـ ( ). قانون داخلي لتنوير الرأي العام الشعبي. الولاية السادسة، (جوان)، سنة 1961.

195 ـ ( ). أعمال الكتائب السرية. الولاية السادسة، (مارس)، سنة 1959.

196 ـ ( ). مهام المجالس البلدية. الولاية السادسة، (فبراير)، سنة 1959.

197 ـ ( ). ما يجب على كل مناضل أن يعرف. المحافظة السياسية، طباعة أركان الحرب العامة، بدون تاريخ نشر.

198 ـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وزارة الأخبار. الاعتراف بالطابع الدولي للحرب الجزائرية، وزارة الأخبار، بدون تاريخ نشر.

199- ( ). المجلس الوطني للثورة الجزائرية. القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني. المجلس الوطني للثورة الجزائرية. بدون تاريخ نشر.

200- ( ). ممثلية الحكومة المؤقتة لدى الجمهورية العراقية. القضية الجزائرية تدخل عامها السابع، مديرية الفنون والثقافة الشعبية، بدون تاريخ نشر.

201- ( ). وزارة الشؤون الخارجية، الثورة الجزائرية تدخل عامها الثامن. البعثة الجزائرية لدى الجمهورية العربية المتحدة، 1962.

202- ( ). وزارة الأخبار، حرب الابادة في الجزائر: مراكز التجمع، (ديسمبر)، 1960.

الوثائق والمنشورات الصادرة بعد الاستقلال

203- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، ميثاق الجزائر. مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري. الجزائر: اللجنة المركزية، 1964.

204- ( ). وزارة الاعلام والثقافة. ملفات وثائقية رقم: 24 نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 ـ 1962، الجزائر: مديرية المطالعة والوثائق العامة، (أوت)، سنة 1976.

205- ( ). وزارة الاعلام والثقافة. كيف تحررت الجزائر؟ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، سنة 1979.

206- ( ). وزارة الاعلام والثقافة. المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي. الجزائر: مركب الطباعة برغاية، سنة 1979.

207- ( ). حزب جبهة التحرير الوطني، قسم النشر والتوثيق. المسيرة، الجزائر: قسم النشر والتوثيق لحزب جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة، سنة 1980.

208- ( ). حزب جبهة التحرير الوطني. قسم الاعلام والثقافة. النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، الجزء 2، الجزائر: قسم الاعلام والثقافة لحزب جبهة التحرير الوطني، مطبعة عيسات إيدير، 1982.

209- ( ). حزب جبهة التحرير الوطني. المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك ثورة التحرير، الجزائر: قسم الاعلام والثقافة لحزب جبهة التحرير الوطني، مطبعة جريدة الوحدة، بمناسبة الذكرى 20 للاستقلال الوطني.

210- ( ). حزب جبهة التحرير الوطني. المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء ثورة التحرير، الجزائر: قسم الاعلام والثقافة لحزب جبهة التحرير الوطني، مطبعة جريدة الوحدة، بمناسبة الذكرى 20 للاستقلال الوطني.

211- ( ). حزب جبهة التحرير الوطني. المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المجلد 1، الجزء 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ نشر.

212- ( ). حزب جبهة التحرير الوطني. المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المجلد 2، الجزء 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ نشر.

213- ( ). حزب جبهة التحرير الوطني. المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدين، المجلد 3، الجزء 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ نشر.

214 ـ الجمهورية الجزائرية حزب جبهة التحرير الوطني. المنظمة الوطنية للمجاهدين. الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، الجزائر: قصر الأمم، (28 ـ 31 أكتوبر) سنة 1981.

215 ـ (   ) ـ (   ). حزب جبهة التحرير الوطني. المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزائر: قصر الأمم، (8 ـ 11 ماي)، سنة 1983.

المراجع الأجنبية

1 - AGERON, CH. R. **L'ALGERIE ALGERIENNE.** PARIS : SINDBAD, 1980.

2 - ALISTAIR, HORNE. **HISTOIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE.** ALBIN MICHEL, 1977.

3 - ALLEG, HENRI. **LA GUERRE D'ALGERIE.** 3 TOMES. TEMPS ACTUELS, 1981.

4 - (———,———). **LA QUESTION.** EDITIONS DE MINUIT, 1961.

5 - (———,———). **PRISONNIERS DE GUERRE.** EDITIONS DE MINUIT, 1961.

6 - BENOIT, REY. **LES EGORGEURS.** PARIS : 1961.

7 - BERNARD, MICHEL. **LE DESTIN TRAGIQUE DE L'ALGERIE FRANCAISE.**

8 - (———,———). **HISTOIRE DU DRAME ALGERIEN.** GENEVE 1971, 4 VOLUMES.

9 - BEYSSADE, PIERRE. **L'AGONIE D'UN MONDE.** PLON : 1956, IMPRIMERIE LOUIS JEAN.

10 - BONNECARRERE. **LA GUERRE CRUELLE.** PARIS : 1974.

11 - COLLOT, CLAUDE. **LE MOUVEMENT NATIONALISTE** ALGERIEN. L'HARMATTAN : 1978.

12 - COURRIERE, YVES. **LA GUERRE D'ALGERIE.** PARIS : FAYARD, 1974.

13 - HAMON, HERVE. ROTMAN, PATRICK, **LES PORTEURS DE VALISES.** ALBIN MICHEL, 1979.

14 - LUCAS, PIERRE VATIN, J.C, **L'ALGERIE DES ANTHROPOLOQUES,** F. MASPERO, 1982.

15 - MARTIN, CLAUDE. **HISTOIRE DE L'ALGERIE FRANÇAISE.** TCHOU, 1979.

16 - MORICE, ANDRE. **LES FELLAGHAS DANS LA CITE.** FRANCE : NANTES 1959.

17 - MUS, PAUL. **GUERRE SANS VISAGE.** PARIS : 1961.

18 - PAILLAT, CLAUDE. **LE DOSSIER SECRET DE L'ALGERIE.** PARIS : IMPRIMERIES OBERTHUR, 1961.

19 - PIERRE NICOLLE. **ALGERIE PERDUE.** PARIS : 1965.

20 - SAADI, YACEF. **SOUVENIR DE LA BATAILLE D'ALGER** JULLIARD.

21 - STORA, BENJAMIN. MESSALI, HADJ, **LE SYCOMORE.** 1982.

22 - SOUSTELLE, JACQUES, **AIMEE ET SOUFFRANTE ALGERIE.** PLON 1956.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1 ـ تدويل القضية الجزائرية،

2 ـ تحقيق وحدة شمال افريقيا في إطارها الطبيعي العربي والاسلامي،

3 ـ في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادىء الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما:

أولا: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض.

ثانيا: العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشروعة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الاجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

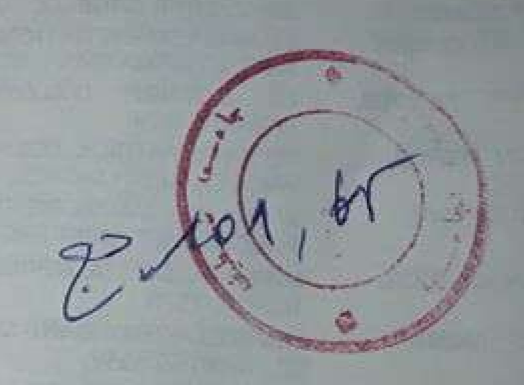
3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للامبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك».

أول نوفمبر 1954

10496



المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار
وحدة الطباعة بالرويبة (الجزائر)

